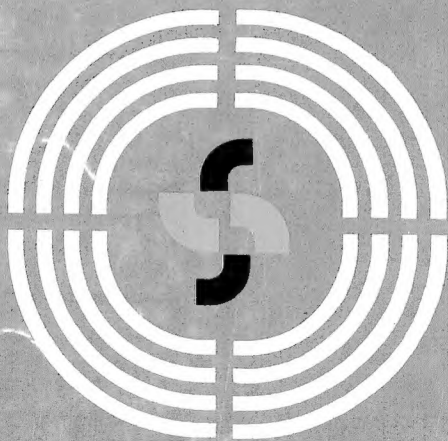


السفير طه الفرنواني

الجزاع العربي الاسرائيلي

في ضمير
دبلوماسي مصري



الصراع العربي الإسرائيلي
في
ضمير دبلوماسي مصري

السفير / طه الفرنواني



دار المستقبل العربي

الصراع العربي الإسرائيلي
في ضمير دبلوماسي مصري / السفير طه القرنواي
© ١٩٩٤ حقوق الطبع محفوظة
الغلاف للفنان : عز الدين نجيب

الناشر : دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت • مصر الجديدة • القاهرة
ج. م. ع. ت : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٩٤/١٧٥٢
الترقيم الدولي : ٢ - ٦١ - ٢٣٩ - ٩٧٧ ISBN

المقدمة

مصر والصراع العربي الاسرائيلي

يسعدني أن أقدم هذا الكتاب إلى شعب مصر وإلى الأمة العربية ، وإلى كل محب للسلام ورافض للاستسلام ، ويمثل الكتاب ذكريات عزيزة ، وبعضها أليمة عن فترة عايشتها ، وجدت ضرورة تقديم هذه الذكريات إلى القارئ الكريم ، وهي خلاصة لمذكراتي اليومية ، التي داومت على كتابتها منذ الصغر ، وهي صورة أمانة ودقيقة ، لمواقف عدد كبير من أبناء هذه الأمة خلال مراحل صعبة ودقيقة . وقد عشنا جميعا مسلمين ومسيحيين ويهوداً ، علي اختلاف ملتنا ومذاهبنا وانتماءاتنا ، في أمن وسلام واستقرار ، طوال فترة طويلة من الزمن علي أرضنا العربية الطاهرة ، تسود الألفة والمحبة والتقدير ، بين جميع أبناء هذه الأديان . وقد كان لعلاقات والدي الكبيرة ، بمختلف قيادات الأمة العربية والإسلامية ، وكذلك بقيادة الجالية اليهودية في مصر ، أثر كبير في معرفتي لحقائق الأوضاع بين شعوب أمتنا . وقد كانت مصر دائماً ملاذاً للاجئين العرب من الشرق والغرب ، كما احتضنت جميع اليهود ، الذين اضطروا إلى الفرار من أوطانهم في دول شرق وغرب أوروبا ، نتيجة للتصعب الكبير لبعض قيادات هذه الدول ، الأمر الذي وصل إلي حدوث مذابح جماعية ضد اليهود ، في العديد من هذه الدول . وقد كنت وزملائي من المصريين رافضين لهذه الإجراءات القمعية ، وأعلننا دائماً إدانتنا لها ، وترحيبنا بأخوتنا من يهود الشرق والغرب ، ليقيموا بيننا معززين مكرمين . وقد تجاورنا مع العديد من العائلات اليهودية ، وتزاملت مع عدد كبير من الطلبة اليهود في مدارسنا المصرية ومنهم أيف جولدبرج وألفريد مراد ، ورشفتنا العلم واللغات الأجنبية من عدد من أساتذتنا اليهود ، ومنهم استاذي ومعلمي هارون حداد ، كما كانت لقاءاتنا الرياضية مثالا للأخوة ، وقد كنا نتباري مع الأندية اليهودية وأهمها نادي المكابي ، وكانت علاقاتي حميمة بأفراد فرق النادي الرياضية ، ومنهم زكي (زوزي) سليم هراري ، والذي شارك مع فريق مصر في الألعاب الأولمبية وزاملنا في تمثيل بلدا .

وخلال دراستي الثانوية فجر صراع ، لم تكن لنحلم في يوم من الأيام بإمكان حدوثه ، خلافات علي أرض فلسطين الطاهرة ، بين بعض اليهود المتطرفين وبين المسلمين والمسيحيين العرب ، - استمعت إلي مقام به بعض المتطرفين من المذاهب الصهيونية المتطرفة ضد أفراد شعبنا العربي . - بدأت أناقش زملائي وأخوتي من اليهود المصريين ، عن مغزي هذه الخلافات في فلسطين ، وعن مبادئ المذاهب الصهيونية المتطرفة ، وقد كان اجماع آرائهم يرفضهم لهذه المبادئ ، وأنهم عاشوا وسيمشون علي أرض مصر ، وباتي الأرض العربية ، كاخوة مسالمة متحدين متآلفين . ولم تؤثر هذه الأحداث التي قادها التطرف الصهيوني علي وحدتنا الوطنية ، ودعاني هذا الخلاف ، إلي مزيد من الاطلاع والقراءة ، عن هذه المذاهب الصهيونية المتطرفة ، ولمست فيها انحرافا شديدا ضد مبادئ

الأخوة بين المسلمين والمسيحيين واليهود العرب من جهة، وبين اليهود الصهيونية المتطرفين الدخلاء على منطقتنا وأمتنا من جهة أخرى، وتأكدت لي حقيقة هامة، وهي أن هذه العناصر ترفض السلام، وتسعى للتوسع والسيطرة على أرضنا العربية، وأنها تسعى إلى أعداد هجرات يهودية من دول شرق أوروبا، لتستوطن أرضنا، وتكون أداة طيعة تحت سيطرة هذه العناصر المتطرفة.

وقد تابعت لإعداد التجمع العربي، في صورة جامعة الدول العربية، للوقوف في مواجهة هذه العناصر الصهيونية المتطرفة، ولتساند شعب فلسطين العربي مسلمين ومسيحيين ويهود، في المحافظة على أرض وطننا ولمسنا دائما بأن القادة العرب، والشعب العربي، كانوا دائما يطالبون بإقرار السلام والعيش جنبا إلى جنب مع الأخوة اليهود العرب في أمن وسلام. وهزني يوم استمعت إلى المذابح التي تعرض لها العرب على أرض فلسطين، في منتصف الأربعينات، وما أدت إليه من بدء صراع خفي بين عناصر الصهيونية المتطرفة وبين الشعب العربي أدى إلى اقتطاع جزء من أرض فلسطين والقدس بقرار التقسيم عام ٤٧. وكان لمعارك ١٩٤٨ آثارها على نفسي ووطني، وأدت هذه المعارك، إلى معرفتنا بأبعاد هذا التطرف، لبعض الاتجاهات الصهيونية، بمساندة من بعض الدول الغربية، وأن هذه الدول في تأييدها لهذه العناصر الصهيونية، لم تكن لتأزرها عن إخلاص، إنما كان هدفها غرس قوة بشرية دخيلة على هذه المنطقة، مرتبطة بمبادئ توسعية، بغرض فصل المشرق العربي عن المغرب العربي، كما كانت تهدف إلى التخلص من عدد كبير من يهود أوروبا، بتهجيرهم لأرض فلسطين العربية، وتهدف في نفس الوقت للتغطية على تراخي هذه القيادات الأوروبية، عن المذاهب المتطرفة في أوروبا، وعن المذابح التي قامت بها ضد اليهود، ومحاولة استرضاء هؤلاء القادة الصهاينة لتناسي تاريخ هذه المذابح. ورغم معارك ١٩٤٨، إلا أنها لم تستطع أن تؤثر على وحدتنا القومية، وعلاقتنا مع الأخوة اليهود، استمرت علاقاتنا في ظل الأخوة والمحبة. وبعد ثورة ١٩٥٢ استمرت هذه العلاقة، ولم تكن ضمن أهداف هذه الثورة - رغم ماحدث من مقاساة لها على أرض فلسطين عام ٤٨- أي أهداف مباشرة متعلقة باسكانية تواجد صراع عربي إسرائيلي لفترة طويلة، إلا أنني قد لاحظت في نفس الوقت محاوله هؤلاء القادة الصهاينة المتطرفون، لادخال مصر وشعبها في صراع عربي إسرائيلي، وإجبار قادة مصر على إنهاء مرحلة الأخوة والتسامح، تمهيدا لتحقيق أهداف هؤلاء المتطرفين التوسعية، فاختلقوا مؤامرة لانون، وقاموا باغتيالات على الأرض المنزوعة السلاح مع مصر وذلك عام ٥٤، ثم قيامها بمذابح ضد أبناء قطاع غزة، والقوات المصرية المتواجدة فيها بحجة مساعدتهم للعمل الفدائي الفلسطيني، لم القيام بمذابح أخرى في نفس الوقت، ضد جنود حرس الحدود المصريين، المسلمين وقتل بتسليح خفيف، واختالوا عشرات من أبناء مصر في الصباحة والكوتلة، وقد فرغت عندما توجهت لهذه المنطقة، لأجد مذابح مشابهة وتفرق فظاعة مذابح النازي لليهود.

وبدأ الشك لدي، يتحول إلى يقين، بأن هذه القيادات الصهيونية المتطرفة، تسعى لافتح معركة، بل ومعارك، ضد مصر وشعبها من أجل تحقيق نظرياتها في التوسع وازداد يقيني بأهداف هؤلاء

القادة الصهاينة، عندما عيّنت عام ١٩٥٥ للعمل في قطاع غزة، إثر الاعتداء اللاإنساني المتجدد ضد المصريين والفلسطينيين في غزة، وأكدت القيادات الصهيونية المتطرفة باعتدائها نظرياتها في استمرار هذه المذابح.

ولم تمض إلا فترة قصيرة، حتى قامت إسرائيل باجتياحها لأرض سيناء المصرية في أكتوبر ١٩٥٦، لم تكن هناك أية خطورة على إسرائيل، وشعبها من أي تهديد لمصر ضدها، إنما كان الهدف التآمر مع القوى الغربية، لاحتلال أرض مصر، وضرب قواها وشعبها، ورفض أي تنمية، أو تقدم اقتصادي أو اجتماعي لوطننا. وقد علمت - وقد كنت وقتئذ أعمل في المغرب - بالاعتداءات التي ترمض لها شعب مصر، على أرضه بواسطة المتآمرين الثلاثة، والتي استطاع القادة الصهيونيون المتطرفون أن يوجهوا ويتآمروا مع قادة من فرنسا وبريطانيا ضد شعبنا المصري حاملتهم الأرمائية، ووجد شعب مصر نفسه، في وسط حملة عدائية عاتية، يخطط لها قادة التطرف الصهاينة، تسعى لاستمرار الاحتلال الأجنبي لأرضنا. واتهزت هذه القيادة، هذا الاعتداء الثلاثي، وبروز اتجاه جديد، ولأول مرة، تجاه أخوتنا اليهود المصريين لتقوم بحملة موسعة ومنظمة لإرغام يهود مصر بالهجرة إلى إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة، تنفيذا لمخططاتها الصهيونية. وشعر كل مصري أنه في حالة دفاع شرعي ضد استعمار صهيوني، يقوده قادة صهاينة متطرفون لا ينتمون إلى وطننا العربي، ولا يرتبطون بأي مذهب ديني يهودي عرفناه على أرضنا العربية، وأن غرض هؤلاء القادة، تفجير المزيد من الخلافات والمكسي، بين شعب مصر والشعب العربي وبين أخوتنا من اليهود المصريين والعرب، خدمة لأغراض الصهيونية المتطرفة العالمية. وقد كان علينا أن ندرس ونعلم المزيد عن أهداف هؤلاء القادة الصهاينة، وأن نواجهها بكل قوتنا، وأن نعمل على كشفها، وأن ندعم قوتنا العسكرية. فقاما عن وطننا وشعبنا، وأن نزيد من كفاءتنا الاقتصادية لمواجهة الضغوط الأجنبية، وأن نحصل على المزيد من الثقافة والتعليم، لنصل إلى أهدافنا، من أهمية مواجهة التطرف الدخيل بمزيد من قوتنا لتحقيق التوازن في الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يؤدي لتحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة، وأن يؤدي ذلك إلى عودة المحبة والوئام بين أفراد شعبنا العربي من مسلمين ومسيحيين ويهود.

وذكر خلال صفحات هذا الكتاب ما قامت به وعدد كبير من زملائي المؤمنين بهذا الخط الوطني والقومي على مر السنين، وأشار في مذكراتي لأبعاد هذا الصراع أثناء عملي ومقابلاتي في العديد من دول العالم (المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - السودان - لبنان - سوريا - الأردن - السعودية - اليمن - ودول الخليج - العراق - والأجنبية ومنها اليونان وقبرص وفرنسا وسويسرا)، وكذلك في الدول الأفريقية العديدة.

وبزيارة الرئيس السادات للقدس ٧٧، تحدثت مرحلة جديدة للصراع العربي الإسرائيلي تسعي إلى إنهاء الصراع العسكري، والبدء في إيجاد سلام شامل ودائم في المنطقة، وقد كنت أعلم بأن التطرف الصهيوني، يرفض هذه المرحلة، ويتمنى استمرار الصراع العسكري لصالح بقاء وجوده

وكنتم أتمنى من القادة العرب، أثناء وبعد هذه الزيارة، أن يجلسوا سوياً ويتدارسوا بهدوء وإيمان الموقف العربي، من خلال مرحلة من الصراع العسكري، استمر حوالي الثلاثين عاماً، إن ينسقوا مواقفهم السياسية والدبلوماسية، للوصول لمرحلة جديدة، لا تعطي التطرف الصهيوني الأداة للوصول لتفترقتنا والانتصار على لإرادتنا العربية الموحدة، إلا أن الخلافات العربية قد تفاقمت، والانتهاكات الخطيرة، بين القيادات العربية قد تبولدت بعنف، وشعرت بأن الزمام قد انفلتت، وأن القادة الصهاينة المتطرفين سيحققون أغراضهم، وكنتم أعلم تماماً أن هؤلاء القادة، ضد السلام الشامل والعدل، وأن أي تنازلات يقدمونها، يعلمون أنها تؤدي إلى مزيد من الفقرة العربية، وأنهم لن يلتزموا بأي اتفاق أو تعهد، إذا تعارض مع أهدافهم التوسعية. وقد ساءني أنه خلال هذه المرحلة من الصراع، بدأت علاقات قاترة ليس بين القادة العرب فحسب، بل بين شعوب هذه الأمة العربية، وبدأ التمزق الذي لا يؤدي إطلاقاً لحل سياسي شامل وعادل، إنما يؤدي إلي فرض شروط علينا وحاولت وزملائي جاهدين إيقاف هذا التردّي أثناء اتصالنا خاصة في المؤتمرات الدولية، وأن نشير إلي خطورة أفكار القادة الصهاينة المتطرفين ضد أمتنا العربية، وقد كانت مناسبة لمحاولة فتح صفحة جديدة بتولي الرئيس مبارك رئاسة الجمهورية ومحاولة إيجاد علاقات قوية مع قادة وشعوب الأمة العربية، وقد بادرت وزملائي إلى المساهمة في تحقيق هذه العلاقة، ليس من منطلق ضعف، إنما من منطلق قوة وأخوة وتقدير متبادل.

وتساءلت بعد قياسي عملي كمدير لشئون فلسطين، ورئيس اللجنة المصرية العليا الفلسطينية، مع زملائي الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، هل يمكن الوصول لحل سياسي شامل، في ظل هذه الظروف الصعبة، والتي تحاول القيادات الصهيونية المتطرفة فرض أفكارها التوسعية؟ وقد كانت الإجابة بالنفي خلال هذه المرحلة، إذ أنه لإمكانية إيجاد حل وسلام شامل وعادل في المنطقة، كما علمتنا أحداث التاريخ، فإنه يجب أن يسود توازن استراتيجي عربي إسرائيلي، يشمل القوي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأنه لإمكانية الوصول لذلك السلام، يجب أن يتبناه أبناء الأمة العربية والأخوة اليهود إلى تقبل هذا السلام عن قناعة أكيدة، وأن يعلم أخوتنا اليهود أن الشعب العربي، لا يسعى لإلحاقهم في البحر، كما ردد ذلك بعض الدعايات المغرضة، بل يسعى إلى سلام شامل وعادل في المنطقة يستفيد منه الجميع، ويعود السلام والمحبة بين شعبنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، إلى سابق أيامه، بعيداً عن أي تأثيرات لأي قوي متطرفة، لا ترمي إلا إلى تحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة الشعب جميعه.

ولذلك أقدم كتابي بعد قراءتي آلاف الكتب عن الصراعات عامة، وعن الصراع العربي الإسرائيلي خاصة. ومن واقع مذكراتي وأبحاثي والمستندات الدولية والعالمية التي أطلعت عليها والتي بلغت أكثر من مائة ألف مستند ألخصها جميعاً في صورة مبسطة، أقدمها للقارئ العادي وللقارئ المتخصص، وأشير إلى مرققات عن هذا الصراع فقد تكون مفيدة للقارئ، وقد كنت أود أن أصدر كتابي في عام ١٩٨٦، إلا أن وجود خلافات عربية وقتئذ، قد جعلني أؤجله، حتى لا يظن بعض

الأخوة، بأنني أقدم دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي، لأطالب بحقها ودورها في علاقات عربية طليعية وقوية، ثم أجلته لعام ١٩٨٧ وإذا بأحداث المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر وتفجر الانتفاضة، تضطرتني إلي تأجيله لعام آخر إلا أن أحداث عام ٨٨ قد تلاشت، واضطراري لترك عملي الرسمي كمدير لشئون فلسطين وكرئيس للجنة العليا المصرية لفلسطين، مما جعلني أؤجل، ثم أحداث العراق والكويت وعودة الخلافات العربية وجدت ألا أصدر هذا الكتاب إلا بعد مرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، تشارك فيها الدول العربية واسرائيل، وأتمني أن نصل إلي السلام الشامل والعادل والدائم.

مصر والصراع العربي الاسرائيلي، هذا هو قدر مصر ومستقبل أمتها، وعلي شعب مصر خاصة، والشعب العربي عامة، وعلي الشعب اليهودي الوطني كذلك، أن يعلم حقيقة هذا الصراع، ومصالحة جميع أطراف المنطقة في هذا السلام، في ظل علاقات أخوية تربط بين شعوبنا، ودون أن نقاد إلي توجهات أجنبية، قد تري أن من مصلحتها استمرار هذا الصراع لصالحها.

واختتم كلمتي بأنني قد أري أن الوقت قد حقق نوعا من التوازن الاستراتيجي، في الصراع العربي الاسرائيلي، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الباسلة واستمرار تأجيجها.

وأنة يمكن من خلال محادثات ثنائية، تركز أساسا علي القضية الفلسطينية الاسرائيلية، وتأييد من جميع القوى المحبة للسلام، أن نصل لهذا السلام الشامل والدائم، علي أن يكون قرارنا ضرورة لإتماد قادة التطرف عن فرض آرائهم علي السلام، وأن يكون هدف الشعوب وقادتها الراغبون في السلام، هو تحقيق آمال أجيالنا الصاعدة، في الاستقرار والتنمية، والعمل والإخاء، من أجل مستقبل أفضل بإذن الله.

الباب الأول

من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨

خلال هذه المرحلة، دفعني نشأتي في الجو العربي الإسلامي، للإلتزام لمصيرة القوى الوطنية، مع عدد كبير من زملائي وأصدقائي الذين نشأوا في ظروف مماثلة، متمسكين بوطننا العربي، مقتدين بتعاليم الدين الإسلامي، مع ترابطنا التام بأخوتنا الأقباط والمسيحيين المصريين، وكذلك باليهود المصريين الذين زاملونا في دراستنا وشاركنا نشاطنا الرياضي والاجتماعي، في جو من الألفة والمودة والاخوة والصداقة، بعيدا عن التعصب والعنصرية.

وقد تابعنا، كمجموعات مصرية تؤمن بالخط العربي تطور الأحداث في منطقتنا العربية، وسأشير لهذه المجموعات، في سطور هذا الكتاب، بصيغة الجمع للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم. كما سأشير إلى مواقف الشخصية في سطور أخرى باعتباري فردا في هذه الأمة العربية يحاول التعبير عن إرادتها.

وبدأنا في قراة تاريخ ثورات التحرر في العالم وخاصة في وطننا العربي، وسأهم عدد كبير من أساتذتنا الأفاضل، توجيهنا في دراستنا العربية، مما أدى إلي معرفة عميقة بتاريخ أمتنا. محاولين الاقتداء بقادتها وأبطالها في تصرفاتنا وأعمالنا. وشكلنا في السنوات النهائية من دراستنا الثانوية لجان الطلبة بالمدراس الثانوية المرتبطة بلجان الطلبة في الجامعة المصرية. وقد سعدنا كليات لطلبة الثانوي باتفاقنا على خط سياسي وطني وقومي موحد، بعيدا عن أي تأثير لأي حزب سياسي معين، وبدأت اهتماماتنا الوطنية تتجه إلى ضرورة تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادي النيل وبدأنا نربط ذلك بقضايا أمتنا العربية وموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد بدأت منذ الاربعينيات طريقا طويلا لتحقيق التضامن العربي في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، نتيجة لارتباطي بعدد من القادة العرب أصدقاء أبي ولتزامي مع عدد من الأخوة العرب في دراستنا لتتعرف على حقيقة هذا الصراع وارتباطه بالصراع الوطني مع الاستعمار والقوى الأجنبية واستطعنا أن نتجمع في مجموعات مصرية عربية تؤمن بمصر والخط الوطني والقومي، وبدأنا نعي أهمية وحدة الأمة العربية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وكان لتوقيع مصر وريادتها لتأسيس جامعة الدول العربية وإعلان ميثاقها وبروتوكول فلسطين، أثره علينا لتعبئة جهودنا لصالح الأمة العربية، ولصالح شعب فلسطين، في مواجهة الصراع الذي بدأ منذ سنوات ثم تطور ليصل خطورة على هذه الأمة. ورغم إيماننا بالسلام الشامل والعدل الذي يضم المسلمين والمسيحيين واليهود، على أرضنا العربية، ورغم أماننا العريضة في أن يخرتب على المؤتمرات العديدة واللجان المختلفة، كمؤتمر فلسطين عام ٤٦ نتائج لاقرار السلام الشامل، إلا أنني شعرت وزملائي بأنه رغم علاقاتنا بيهود مصر الذين ساندوا مراقبتنا، فإن التطرف الاسرائيلي، قد استطاع أن يفجر المنطقة، خاصة بعد استطاعته بتأييد من بعض دول الغرب والشرق، الحصول على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ بأقامة الدولتين العربية واليهودية لتتعاود

بعثت حدة الصراع العربي الاسرائيلي، خاصة بعد مذابح العصابات الصهيونية ضد عرب فلسطين في دير ياسين وغيرها، وعندئذ بدأنا نؤكد من حتمية الصراع ضد هذا الارهاب، حماية لأمتنا ومستقبلها، إلى أن تفجرت أحداث عام ١٩٤٨ وتضمنت تدخل القوات العربية لحماية الشعب الفلسطيني على أرضه العربية في مواجهة تطرف القادة الاسرائيليين.

تأسيس جامعة الدول العربية ومواجهة الاستعمار الصهيوني ٢٢ مارس ١٩٤٥

تابعت وزملاتي، كقيادات لطلبة الثانوي إنشاء جامعة الدول العربية، وقد كان التحرك الرسمي المصري لذلك تعبيرا عن اتجاه شعبي مصري. وبدأ العمل الرسمي المصري ببيان لرئيس الوزراء مصطفى النحاس في البرلمان المصري ألقاء محمد صبري أبو علم وزير العدل في ٣٠ مارس ١٩٤٣، وقد أخطرتني والذي وكان عضوا بمجلس النواب بالمناقشات التي حدثت نتيجة لطرح هذا الموضوع وازدحام النواب والشيوخ على ضرورة قيام الجامعة العربية لتواجه جبهة الاستعمار والصهيونية... وقد قابلت الوزير أبو علم مع والذي بعد يومين وقد عبر عن آرائه باخلاص ووطنية في ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التطرف الصهيوني في فلسطين، والاستعمار الأجنبي في منطقتنا العربية. وتابعت اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي لجامعة الدول العربية، ثم حضرنا -قيادات الجامعة والثانوي- إعلان هذه اللجنة في ١٩٤٤ بروتوكول الاسكندرية لإنشاء جامعة الدول العربية وقرارها الخاص بفلسطين، والذي يؤكد حقوق عرب فلسطين وتحقيق حقوقهم العادلة..

وقد كان لنا لقاءات هامة مع أعضاء هذه اللجنة، وقد قام عدد منهم بشرح خطورة الهجرة اليهودية على فلسطين والأمة العربية وأهمية تحقيق الوحدة العربية للوقوف في مواجهة التطرف الصهيوني، إلى غير ذلك من الموضوعات القومية... وبدأت منذ هذه اللقاءات وكذلك أعضاء لجان الطلبة، في الاطلاع على مزيد من المعلومات الخاصة بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، حيث اتضح لنا خطورة الاستعمار الصهيوني الجديد ضد كل جزء من الوطن العربي، واتفقنا على خطتنا السياسي العربي الموحد وعلى تأييد القضايا العربية.

وقد تابعتنا بعثت توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥، حيث اجتمع المؤتمر العربي العام بالقاهرة برئاسة رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي، ووقع ممثلو الدول العربية على الميثاق والذي أرفق به بروتوكول عن فلسطين
مرفق

ثم تابعتنا قيام مصر بدور رئيسي في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وذلك بتصميم ممثلها الدكتور عبد الحميد بدوي أثناء صياغة ميثاق الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد وقع على الميثاق في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وتضمن الحقوق الأساسية للإنسان، والتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وتعزيز احترام حقوق

الإسنان ...

مؤتمر القمة العربي بأشخاص مايو ١٩٤٦

وأبدينا اهتماما كبيرا باتعداد أول مؤتمر قمة عربي في أشخاص في مصر في مايو ١٩٤٦ حيث ناقش موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وأكد المؤتمر في بيانه الختامي أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا، وبضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني..

وقد استمر موقفي، بعد حصولي على الثانوية العامة في يونيو ٤٦، على ضرورة المشاركة الفعالة مع زملائي في تحقيق التضامن العربي ومواجهة التطرف الصهيوني، ولذلك قررت الالتحاق بكلية الحقوق، رغم محاولة بعض الزملاء اقناعي بالالتحاق بالكلية الحربية والتلويح باغراءات عديدة لهذا الالتحاق، علما بأن منزلي كان في مواجهة الكلية الحربية في كوبري القبة، إذ كنت لا أتق الاطلاقا وقتئذ في امكانية قيام الجيش المصري بأى دور للتحرير خاصة بعد حادث ٤ فبراير ٤٧.

وبالتحاقى بجامعة القاهرة عام ٤٦ بدأنا ننظم صفوفنا، وانتخبت بعدئذ وكيلا لاتحاد الطلبة مما أدى لتعرفي على عدد كبير من الزملاء...

مؤتمر فلسطين بلندن .. سبتمبر ١٩٤٦

وتابعت وزملائي من طلبة الجامعة المصريين والعرب، مؤتمر فلسطين بلندن والذي عقد في سبتمبر ١٩٤٦ بمشاركة ممثلي الدول العربية والوكالة اليهودية، وقد فشل المؤتمر في الوصول إلى تسوية نظرا لمحاولة فرض التطرف الصهيوني لأرائه على المؤتمر. وقد ألقى ممثل مصر في المؤتمر الدكتور عبد الرزاق السنهوري كلمة مصر، وأشار فيها إلى التطرف الصهيوني ومحاولة التوسع على حساب الأمة العربية. وقد ناقشته وزملائي باعتباره استادا بكلية الحقوق وأحد أعمدة القانون الدستوري والدولي في المنطقة عن انطباعاته عن المؤتمر. وقد أخطرنا السنهوري بأنه رفض مقترحات الخبراء البريطانيين والأمريكيين والتي تطالب بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق، عربية ويهودية والنقب والقدس وبالساح بقبول المزيد من المهاجرين اليهود، إذ أن هذه المقترحات ستساعد على هجرة اليهود لفلسطين بلا حدود، مما يؤدي للتوسع والوثوب على المنطقة العربية الفلسطينية ثم على البلاد العربية المجاورة، وبذلك يتحقق البرنامج الصهيوني وتصبح الدولة اليهودية مركز تهديد خطير للبلاد العربية المجاورة... وأضاف بأن على الأمة العربية أن تتحرك لمواجهة هذا الخطر الصهيوني وأن على كل فرد من الشعب العربي أن يعلم بأن مخاوفنا حقيقية وليست وهمية... وأكد لنا السنهوري أن فلسطين دولة عربية ينبغي إنها الانتداب عليها وإعلان استقلالها مثلما حدث للعراق والأردن وسوريا ولبنان، ودعانا إلى إجراء دراسات قانونية

وسياسية وأكد حق الأمة العربية والشعب الفلسطيني في حريته واستقلاله ودعائنا للعمل لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، كما التقينا بالأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية والمفكر السابق بالخارجية المصرية، وكنت على علاقة صداقة وأخوة مع عدد كبير من شباب عائلته، وناقشنا رأيه عن المؤتمر، فأكد أن المقترحات البريطانية والأمريكية ترمي للسماح لثلاث الآلاف من اليهود بالهجرة لفلسطين وفقا لإلحاح الرئيس الأمريكي ترومان، وأن هؤلاء المهاجرين معظمهم مجتهدون خصيصا للقتال، وأن أمن البلاد وسلامها يقتضى إيقاف هذه الهجرة... وأن هذه المشاريع الغربية لأغراض سياسية ترمى لإنشاء وطن قومي يهودى يضم فلسطين كلها وقد يضم بعد ذلك شرق الأردن... وسؤالى له عن إمكانية أن تتحقق هذه المقترحات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أجاب بأنه يحتمل ذلك، إلا أن معرفته لأبعاد التوسع الصهيونى، تؤكد أن المطلوب إقامة دولة يهودية صهيونية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجرى العرب على الهجرة من فلسطين ليحل محلهم المهاجرون اليهود وذلك يمثل أكبر خطورة على الأمة العربية والإسلامية...

وعندما أتذكر أحداث هؤلاء القادة العرب، أجد أن تنبؤاتهم كانت على صواب وأن آراهم الحكيمة هي الآراء التى يجب أن نتمسك بها ونعمل على التقانى فى سبيلها...

الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨ إبريل ١٩٤٧

وتابعا انعقاد هذه الدورة واعمالها، وقد شكلت " لجنة الأمم المتحدة الفلسطينية من ١١ دولة للمتحدثين فى مسائل مشكلة فلسطين والتوصية للحلول للدورة الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٤٧ وقامت هذه اللجنة بزيارات لفلسطين وبعض الدول العربية، كما قامت بزيارة لمعسكرات المهاجرين اليهود فى أوروبا، الأمر الذى دعا القيادات العربية إلى إخطار الأمم المتحدة بعدم عدالة الربط بين قضية المهاجرين اليهود فى أوروبا وبين قضية فلسطين، إذ أن ذلك لا يتفق مع الواقع ومع حق الشعب الفلسطينى فى الاستقلال وفقا للميثاق... وقد قابلت عدة عائلات يهودية قادمة من بولندا وتشيكوسلوفاكيا أثناء هودتنا بالسفينة اليونانية من بطرلة العالم للجامعات فى فرنسا فى يوليو ٤٧، وقد أشار المهاجرون اليهود بأنهم يغادرون بلادهم الأصلية بناء على أغراض كبيرة تقدمها لهم الوكالة اليهودية، ووعود لهم بمساكن فى فلسطين وتدريب أعمال تحقق لهم العيش فى رفاهية وأمن ورضا، على أرض الأجداد، وأنهم لن يواجهوا أى مشاكل فى دخولهم فلسطين أو فى توطيتهم على أرضها، وقد ناقشتهم بعدم صحة هذه الوعود، وأنهم سيقيمون باحتلال أرض غيرهم... إلى غير ذلك من الحجج، إلا أنهم أشاروا بأنهم يسمعون هذه الآراء لأول مرة، وأنهم لن يستطيعوا تغيير اتجاههم..

وقدمت لجنة فلسطين تقريرها للجمعية العامة يتضمن الموافقة على انها - الانتداب ومبدأ

الاستقلال وأوصى غالبية أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين لدولة عربية وأخرى يهودية وأن يكون لمدينة القدس وضع دولي واقترحت خطة أقلية اللجنة (إيران- الهند- يوغوسلافيا) إقامة هيكل فيدرالي يضم الدولة العربية والدولة اليهودية وتكون القدس عاصمته.

قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ .. ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

وأهديت وزملائي اهتماما بمناقشات الجمعية العامة لتقرير لجنة فلسطين ... وقد علمنا بممارسة بعض الدول الغربية ضغوطا على بعض الوفود في الأمم المتحدة للموافقة على التقسيم. وقد صدر بالفعل قرار الجمعية العامة بذلك وإنهاء الانتداب وتحديد الحدود بين الدولتين والقدس الدولية، وبالدعوة لتشكيل الدولة العربية والدولة اليهودية في موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ٤٨. واتخذ القرار بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من أبرز المؤيدين للتقسيم... وقد رفضت مصر والدول العربية خطة التقسيم على أساس انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأكدت رفض تقطيع أو تجزئة فلسطين، ومنع جزء منها لمن لا يستحق.

وقد ناقشت وزملائي، اساتذتنا من رجال القانون والسياسة، الوضع القانوني لقرار التقسيم فأشاروا إلي تناقضه مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان إذ ينص الميثاق في المادة الأولى على " احترام المبدأ بالتصوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها" "وعلي تعزيز احترام حقوق الإنسان " وأشاروا بأن أهم حق للإنسان هو حقه في تقرير مصيره.. وأوضحوا أن الجمعية العامة قد تجاوزت سلطاتها كلية بعدم مراعاة مبدأ تقرير المصير، وأن قرار التقسيم فرض رغم رفضه من الغالبية العظمى لسكان فلسطين، كما أن قرار التقسيم يقضي بكيان منفصل للقدس تحت نظام دولي خاص، وهذا ما يخالف الواقع والتاريخ، إذ أن القدس مدينة عربية إسلامية خاضعة للدولة الفلسطينية

وقد نظمنا - كقيادات للطلبة في الجامعة - ندوات ومظاهرات طالبنا فيها باستقلال فلسطين ورفض الهجرة والاستيطان الصهيوني، ورفض اقتطاع جزء عزيز من أرض فلسطين العربية، لتهيه مجموعة من الدول الاستعمارية في الأمم المتحدة للصهيونية العالمية لتقام عليها دولة إسرائيل كركيزة للتوسع الاستعماري في المنطقة العربية .

وبدأنا في اتصالات مع عدد من القيادات الفلسطينية والعربية المؤيدة للقضية الفلسطينية وسافر عدد منا إلي فلسطين حيث اطلعوا على حقيقة خطورة الموقف... والتقىنا في القاهرة مع فوز الدين القاوقجي القائد العام للثورة العربية في فلسطين ومع الحاج أمين الحسيني وعدد من قيادات فصائل الجهاد المقدس وضباط الجيش الأحرار كالشهيد أحمد عبد العزيز وقادة التنظيمات السياسية في مصر المؤيدة للقضية الفلسطينية والقادة المطالبين بالجهاد في سبيل

نصرة القضية الفلسطينية، والذين التحقوا بمنفذ مع فصائل المقاومة داخل فلسطين، وقد أصرتنا عن مشاركتنا لهم في هذا الصراع وتأييد شعب مصر لهم... كما أجرى بعض اليهود المصريين لقاءات معنا وأعلنوا جميعهم تنديهم بمواقف القيادات الصهيونية على أرض فلسطين، واتهموها بأنها تعمل لتدمير الصداقة بين اليهود والذين احتضنهم العرب بعد المذابح ضدكم في أوروبا وبين العرب الأصدقاء، وبأنها تعمل لتدمير المنطقة.

الارهاب الصهيوني في فلسطين ومذبحة دير ياسين ٩ أبريل ١٩٤٨

ورفضت وزملاتي موقف بريطانيا بتخليها عن جميع التزاماتها في فلسطين إثر قرار التقسيم مما أدى إلى اجتياح موجة من الارهاب الصهيوني المسلح في فلسطين على مسمع من الجيش البريطاني الرابض فيها... وهدف هذا الارهاب "إجبار العرب المزل من السلاح على الفرار من وطنهم تاركين أموالهم وممتلكاتهم نهبا للصهيونية..

وقامت العصابات الصهيونية المسلحة - ومعظمها كانت ضمن تشكيل الفيلق اليهودي بالجيش البريطاني- بتنفيذ المخطط الصهيوني الذي دعت إليه الحركة الصهيونية، والذي يقضى بجعل فلسطين وطنا للشعب اليهودي وإجبار عرب فلسطين على الهجرة للأقطار العربية المجاورة وفقا لبرنامج هرتزل للمؤتمر الصهيوني الأول بـ ١٨٩٧.

وأدان شعب مصر هذه المذابح الصهيونية خاصة لمذبحة دير ياسين في ٩ أبريل ٤٨ وهي قرية هربية أمتة في ضواحي القدس، فوجئ سكانها بمكبرات الصوت الصهيونية تدعو الأهالي لإغلاء القرية، ثم قامت العصابات الصهيونية بنهب الخبز والنساء والأطفال فقتلت أكثر من مائتين وخمسين قتيلا خلال الجرحى.

ومازلت أذكر كلمات مناحم بييجن رئيس عصابة الأرجون ورئيس وزراء إسرائيل والحائز على جائزة نوبل للسلام "أى سلام ١١" في كتابه "الثورة" عن هذه المذبحة فيقول: "سيطر العرب على عرب أرض إسرائيل نتيجة لمذبحة دير ياسين، وبدأوا يفرقون هلعاً وخوفاً، فقد كان لها من الأثر مايساوى ست كتائب من الجنود، فمستط العديد من القرى بعد ذلك بعد أن كانت تصد كل هجوم إسرائيلي خاصة القرى المشرفة على الطريق الرئيسي للقدس، ويسقطها استولت الهاجاناه على، "القبض" وأمكن فتح الطريق للقدس... كما صرح بأن الوكالة اليهودية كانت تعلم بأذى التفاصيل لخطبة دير ياسين، كذلك اعترف غيره من زعماء التطرف في إسرائيل بهذه المذابح، ومنهم دافيد بن جوريون ومناحم بييجن وأسحاق شامير.. ويرووا بأن هذه المذابح كانت بغرض العمل على احتلال أكبر قدر من الأراضي، عربية ويهودية، خلال فترة الاتساع البريطاني وفقاً لخطبة عسكرية شاملة نقلت ابتداءً من مارس ١٩٤٨... وقد حاولنا إرسال مساعدات مادية للشعب العربي في فلسطين خلال هذه الفترة، وأكدنا رفضنا للإرهاب الصهيوني على أرض فلسطين، وطالبنا الشعب

الفلسطيني بالتمسك بأرضه وعدم ترك دياره، إلا أن المصالح الصهيونية كانت تفوق كل تصور أو إرادة للتمسك بالأرض، وأجبرت ٧٢٦ ألف مواطن فلسطيني على الفرار، وهذا الممدد يمثل وقتئذ نصف سكان فلسطين.

الباب الثانى

من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦

امتازت هذه المرحلة من الصراع العربي الاسرائيلي، ببداية تضامن عربي فعال لمواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلي ضد الأمة العربية، وقامت الدول العربية المستقلة وقتئذ، بدخول أرض فلسطين العربية لمساندة شعب فلسطين ضد المذابح التي يتعرض لها من العصابات الصهيونية، بعد صدور قرار التقسيم مباشرة، هذا القرار الذي لم تحترمه هذه العصابات، واستمرت في اربابها للشعب العربي الفلسطيني، كما قامت باحتلال المزيد من الأرض المخصصة للدولة العربية الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم .

وقايما مواقف عدد من الدول الأجنبية، في تحيزها ضد الدول العربية، وممارستها الضغط على مجلس الأمن لاصدار قراراته بايقاف اطلاق النار، التزم العرب بها، ولم يلحزم التطرف الاسرائيلي بقرارات ايقاف اطلاق النار، فقام خلال هذه الفترة بالحصول على الأسلحة الجديدة، وبالتوسع من جديد على حساب الأرض العربية. وحاولت الأمم المتحدة بقراراتها لاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ والبالغ عددهم نصف الشعب الفلسطيني، اقرار العدالة الدولية، إلا أن اسرائيل رفضت القرار وقد وافق التطرف الاسرائيلي بعنثه، على عقد اتفاقيات هدنة رودس عام ٤٩، بعد أن استنفذ أغراضه، إلا أنه سارع بعنثه بنقض هذه الاتفاقيات، وضم المناطق المنزوعة السلاح المحددة في اتفاقيات الهدنة، إلى أراضي اسرائيل.

حاولت مصر بعنثه، مع الدول العربية، الوصول إلى سلام شامل ودائم وعادل، على أصل إنها، الصراع العربي الاسرائيلي، فوافقت على بروتوكول لوزان ٤٩ ومقترحات مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩٥١، إلا أن التطرف الاسرائيلي رفض هذا السلام وحاول تصعيد الموقف في المنطقة لمصلحته.

لا يمكن أن ينسى الشعب العربي، ما قامت به عدة مجموعات مصرية وطنية ذات اتجاه قومي، في الدفاع عن فلسطين، أرضها وشعبها، وكان لى شرف المشاركة بقدر محدود في ذلك.

التدخل العسكري في فلسطين ١٥ مايو ١٩٤٨

ولم تكن تنصو استمرار المذابح من التطرف الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني دون قيام الدول العربية بالتدخل لحماية هذا الشعب خاصة وأن بريطانيا أعلنت عن إنتهاء انتدابها في ١٥ مايو ٤٨ بعد أن سحب قواتها العسكرية وتسلم الصهاينة المرافق العسكرية البريطانية، ودون أن يترك الانتداب البريطاني وراءه سلطة قانونية تتولى مقاليد الأمن في فلسطين لتوفير الحماية لسكانها العرب وممتلكاتهم وحمايةهم من المذابح التي يتعرضون لها من العصابات الصهيونية، والتي أعلنت استقلال اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨... وقد اجتمعت الدول العربية، وقر مجلس جامعة الدول العربية إرسال الأمين العام للجامعة برقية للأمين العام للأمم المتحدة يخطره فيها باضطرار القوات النظامية من الدول العربية المجاورة لفلسطين العبور للأرض العربية

فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، حيث اضطرب السلم والنظام نتيجة للعدوان الصهيونى الذى أرغم السكان العرب على مغادرة ديارهم... وأن الاضطرابات الأخيرة تمثل كذلك تهديدا خطيرا ومباشرا للسلم والأمن داخل الدول العربية ذاتها، ولذلك فإن هذه الحكومات العربية ترى نفسها مضطرة للتدخل فى فلسطين لمساعدة سكانها على إستعادة السلم والأمن والقانون... وأنه سينتهى تدخلها عند قيام حكومة فى فلسطين للقيام بصلاحيات الحكومة دون أى تدخل خارجى... وقامت الحكومة المصرية والأردن وسوريا ولبنان والعراق بالتدخل فى نفس اليوم ١٥ مايو ٤٨... مؤكدة مبدأ الجامعة العربية بأن هدف التدخل دفاعى لحماية شعب فلسطين من الارهاب الصهيونى، ولم يكن له أية أهداف عدوانية ضد اليهود فى فلسطين والدليل اقتصر تدخلها على الأرض المخصصة للدولة العربية فى قرار التقسيم... وبدأت وقتئذ الحلقة الأولى من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى. وتابعا قيام اسرائيل بقواتها المسلحة وبالفيلق اليهودى وبالجماعات المسلحة وعصابات كالهجاناه، والبالماخ والأرجون والتي جهزت بالأسلحة من القوات البريطانية أو باستيرادها من الخارج أثناء الانتداب، بشن هجماتها على القوات العربية التى لم تدخل إلا الأراضى المخصصة للدولة الفلسطينية العربية بمقتضى قرار التقسيم لحماية أهلها من المذابح، ولم يتعد تدخلها أى تدخل فى الدولة اليهودية المقررة بهذا القرار... وتلقينا قرار مجلس الأمن بفرض هدنة فى ٢٩ مايو ٤٨، قامت إسرائيل خلالها بتعزيز قواتها، كما احتلت أراضى جديدة فى فلسطين مخصصة للدولة الفلسطينية، واستأنفت القتال فى ٩ يوليو وحتى ١٥ يوليو ٤٨، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار..

إنتهت الحرب بالتنازع التى تعلمها، بتوسع الاستعمار الاسرائيلى لمساحة أكبر كثيرا مما كان مخصصا للدولة اليهودية بقرار التقسيم، وفرضت القوى العظمى ايقاف إطلاق النار، واحترمت القوات العربية ولم تلتزم به القوات الاسرائيلية، الأمر الذى مكنها من التوسع أثناء فترة ايقاف إطلاق النار، ووصل عدة أفراد عسكريين إلى قرية أم الرشراش على خليج العقبة ليحتلوها ويقبضوا مكانها مدينة إيلات، حتى يكون لاسرائيل منفذ على البحر الأحمر، وقد قامت طائرات اسرائيلية بفارات على مدينة القاهرة، الأمر الذى أكد لنا ارتباط الأمن الوطنى المصرى بأمن فلسطين والأمة العربية.

وقد نظمنا معندئذ لقاءات مع عدد من الضباط والمدنيين المصريين، الذين شاركوا فى معارك ١٩٤٨ على أرض الشهادة فى فلسطين، واستمعنا منهم عن البطولات العربية التى تمت أثناء هذه المعارك وعن بطولات الجهاد التى استشهد خلالها العديد من العسكريين والمتطوعين المصريين مع رجال أحمد عبد العزيز، وكيف أن هؤلاء الشهداء قد اقتحموا ببطولة وفداء المستعمرات الصهيونية التى أحسن تحصينها وتسليحها بمساعدة العديد من الدول والتنظيمات الأجنبية، وأن هذه التحصينات لم تقف أمام عزم وتصميم وإصرار هؤلاء الأبطال على النصر أو

الشهادة، وهو الشعار الذي ترفعه حاليا قيادة الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية على أرض لبنان..

إستمعنا كذلك بأسى إلى مواقف بعض القيادات ومسؤوليتها عن الهزيمة من أسلحة فاسدة إلى المخلفات فيما بينها والموافقة على وقف إطلاق النار - لاتخاذ إسرائيل - دون تسبيق عربى مشترك، مما اضطر القوات المصرية للاستعاب من جزء من الأراضي الفلسطينية التي حررتها إثر انسحاب القوات الاردنية غير المنتصرة، بناء على تعليمات من قائدها العام اليريطاني " جلوب" مما كشف الجناح الأيمن للقوات المصرية ومكن القوات الاسرائيلية من محاصرتها فى الغالوجة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر أحد القواد المصريين المحاصرين تحت رئاسة اللوا - فؤاد صادق.. وفى أرض الغالوجة الفلسطينية، بدأت تختبر فكرة التحرك لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢..

الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ١٩٤٨

وصممت مجموعتنا منذ هذه الممارك على العمل بكافة الوسائل على استرداد الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، وأبدنا قرار الحكومة المصرية بالاحتفاظ بقطاع غزة كجزء من أرض فلسطين حيث تولت مع القادة الفلسطينيين بالقطاع مسئولية إدارة قطاع غزة، وأعلنت أن التواجد العسكرى المؤقت، بعيد تماما عن أى صفة من صفات الاحتلال، وأنه بإنتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، استرد الشعب الفلسطينى سيادته الكاملة على أرض فلسطين بما فى ذلك قطاع غزة.. كما أبدنا موقف الحكومة المصرية فى ضرورة إعتبار الضفة الغربية كجزء من الأراضي الفلسطينية تحت الاشراف الأردنى، وأوضحنا رفضنا للاحتلال الاسرائيلى للأراضي الفلسطينية خاصة القدس الغربية التى احتلتها إسرائيل أثناء معارك ١٩٤٨، وأكدنا موقفنا المؤيد لعروبة القدس وضرورة حماية مقدساتها، التى تضم أولى القبلتين وثالث الحرمين، والصخرة المقدسة والمسجد الأقصى، هذه المدينة التى باركها الله حيث قال تعالى : " سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله..".

وقد نادينا بحماية جميع الأماكن المقدسة الاسلامية والقطبية والمسيحية فى القدس الغربية المحتلة وفقا لأحكام القانون الدولى ومعاهدة برلين ١٨٧٨ واتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ وقرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ والإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وطالبنا المجتمع الدولى بتأييدنا فى ذلك.

قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨

وأكدنا وقوفنا مع حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وأرضه، وقد أبدنا مجهودات الحكومة المصرية مع الحكومات المصرية للحصول على موافقة الجمعية العامة على اتخاذ قرار

بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين برقم ١٩٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذي يستند إلى مقترحات تضمنتها تقرير أعده الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين قبل اغتياله بمعركة العصابات الصهيونية.

وأكد القرار على السماح للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب موعد ممكن، وتعرض من يختارون عدم العودة، عن ممتلكاتهم. ودعا القرار بجعل مدينة القدس منطقة دولية منزوعة السلاح وإلى حماية الأماكن المقدسة، وإنشاء " لجنة التوفيق للأمم المتحدة لفلسطين" لتتولى مهام وسيط الأمم المتحدة للعمل على تسوية نهائية وعودة اللاجئين إلى وطنهم، وعينت الجمعية العامة فرنسا والولايات المتحدة وتركيا أعضاء للجنة التوفيق.

اتفاقيات هدنة رودس - فبراير - يوليو ١٩٤٩

وتابعا محادثات الوسيط الدولي للأمم المتحدة بالوكالة ألف بانث والأمريكي الجنسية، لبحث الدول العربية على توقيع اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، على أمل تعهد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة بإيجاد حل للمشاكل الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. وتم التوقيع على الاتفاقيات من فبراير إلى يوليو ١٩٤٩، بين إسرائيل من جهة، وبين كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا من جهة أخرى، وتنص على أنها لاتنتهي حالة الحرب ولا تنشئ أي حقوق لأي طرف من الأطراف وحددت مناطق منزوعة السلاح... ولاحظنا عدم احترام إسرائيل لهذه الاتفاقيات وضمت المناطق منزوعة السلاح ثم أعلنت بعثة عام ٥٦ عن رفضها لهذه الاتفاقيات

مؤتمر لوزان لمشكلة اللاجئين والقدس ١٩٤٩

وأبدينا اهتماما كبيرا بهذا المؤتمر والذي دعت إليه لجنة التوفيق الدولية، وقد أجرت مصر والأردن ولبنان وسوريا محادثات منفصلة مع اللجنة، وكذلك أجرت إسرائيل محادثات منفصلة مع لجنة التوفيق.

وقد توصل المؤتمر إلي بروتوكول وقع عليه كل جانب على حدة لاحترام حدود قرار التقسيم كأساس للمناقشة في المؤتمر، وقد أكد هذا الإجراء من جديد الالتزام الدولي بإنشاء الدولة العربية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم. إلا أننا لاحظنا أن مناقشات المؤتمر لم تؤد لنتائج حاسمة، لادخال إسرائيل لتخلفات على البروتوكول الذي وقعت عليه، وكان ذلك بعد موافقة الجمعية العامة على قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في ١١ مايو ١٩٤٩ بشرط تمهدها بقبول قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين... وبعد إنضمامها للأمم المتحدة، تراجعت عن تمهدها السابقة، وقررت بأنها ستبحث قضية اللاجئين الفلسطينيين مع التسوية النهائية، والتي

يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد ، كما تخلت عن موافقتها السابقة على قرار التقسيم... وكان تعليقنا على ذلك، أن الدول الغربية لابد وأن أعطت الضوء الأخضر لاسرائيل لتتراجع عن موافقتها السابقة، وبالفعل أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الثلاثي بحماية حدود اسرائيل القائمة، بدون أي التزام بهروتوكول لوزان أو بقرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧... وأعلنت مصر رفضها لهذا البيان الذي يؤكد فرض اسرائيل لحدود الأمر الواقع، في الوقت الذي لم تحترم خطوط هدنة ١٩٤٩ وتوسعت عليها واستولت على المناطق المنزوعة السلاح المحددة في اتفاقيات الهدنة.

وانتهى مؤتمر لوزان إلى الفشل نتيجة لرفض التطرف الاسرائيلي تنفيذ التزاماته والاتفاقيات الدولية.

وقد أكدت خلال محاضراتي بأن رفض اسرائيل لحق العودة يتناقض مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وأعلان حقوق الإنسان... وأعربت عن تأكدي بأن قرار الأمم المتحدة ١٩٤٨ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق العودة، مازال ساريا وملزما للمجتمع الدولي، ويمثل نقطة رئيسية في أية تسوية أو مفاوضات مقبلة أو مؤتمر دولي للشرق الأوسط أو لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وأنه يجب أن يكون موضوع عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه وأرضه ودياره أحد البنود الرئيسية والهامة لأي سلام شامل لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) ديسمبر ١٩٤٩

وقد لمسنا الحالة المتردية لعدد كبير من اخوتنا اللاجئين الفلسطينيين، وأكدنا على ضرورة حمايتهم وتحسين أحوالهم لصالح التفوق العربي في الصراع العربي الاسرائيلي... وقد طلبت مصر من الجمعية العامة ضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم ، وصدور قرار الجمعية العامة ٣٠٢ في ٩ ديسمبر ١٩٤٩ بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وأطلق عليها عبارة "الأونروا" وهي اختصار لإسم الوكالة باللغة الانجليزية UNRWA ، وصممت مصر على أن يتضمن صراحة قرار إنشاء الوكالة نص خاص بأن إنشاءها لا يخلل بحق العودة المقرر بالقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨.. وقامت الوكالة وتقوم بدور فعال في مجال الإغاثة والتعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين، ومصر عضو باللجنة الاستشارية للوكالة.

هجرة اليهود العرب لإسرائيل

وبدأنا نشعر بأن الصراع العربي الاسرائيلي قد دخل مرحلة جديدة تقتضى إستعداداً من الشعوب العربية والاسلامية لمواجهة خطورته، خاصة في ظل رغبة التطرف الاسرائيلي في مزيد من

التوسع والاستيطان.. وشعرنا بمحاولات هذا التطرف الاسرائيلي التفاذ إلى أعماق أمتنا العربية ومعركة الكثير من الدول العربية، وذلك عندما بدأ يستقطب يهود الدول العربية للهجرة لاسرائيل، هؤلاء اليهود الذين عاشوا مئات السنين بيننا مكرمين معززين في جميع أقطار وطننا العربي... وعندما وجد التطرف الاسرائيلي رضى معظم هؤلاء اليهود الهجرة لإسرائيل، باشرت العصابات الصهيونية تهديدات ضدهم لاجبارهم على الهجرة، بل وصعدت هذه التهديدات لتصل إلى قتل عدد من اليهود في الدول العربية متخذة أسماء غير صحيحة لبعض التنظيمات العربية بأنها المسئولة عن هذه التهديدات والجرائم، الأمر الذى أدى إلى خروج عدد من اليهود العرب مهاجرين لإسرائيل، مضطحين بوعود زائفة أو خوفا من محاولات مزعومة باغتيالهم بأيد عربية، الأمر الذى يتعارض مع الحقيقة، إذ أن العرب لم يرتكبوا أية جرائم، حتى في ظروف الإرهاب الصهيونى فى فلسطين عام ٤٨ ضد السكان العرب. وضد أخوتهم اليهود المقيمين معهم فى الدول العربية، بل اننا رحبنا باخوتنا اليهود القريبين عندما تعرضوا للملاحق على أيدي بعض المسئولين الأوربيين فى مختلف المصور. لينضموا إلى اخوتنا اليهود الشرقيين فى الإقامة معنا على أرض وطن واحد... وقد رفضنا فى الوقت نفسه إجرا مات بعض المسئولين العرب عن النواحي الأمنية، باتخاذ إجرا مات بوليسية بعيدة عن الفكر السياسى، وذلك بترحيل عدد من اليهود المقيمين بالدول العربية على أساس عدم حملهم لجنسية هذه الدول... ومع كل ذلك لاحظنا أن عددا من اليهود المصريين والعرب رفضوا الهجرة وتمسكوا ببلادهم العربية واستمروا فى إقامتهم فيها، بكل ترحاب وتقدير من أخوتهم العرب مسلمين ومسيحيين... الأمر الذى رحبنا به ..

قانون العودة لإسرائيل سنة ١٩٥٠

وأعلنا رأينا فى إدانة هذا القانون الذى يسمح بالعودة للفلسطين (إسرائيل) لكل يهودى من أية دولة واستبعد تماما الفلسطينيين، حيث أشار إلى أن الجنسية من طريق العودة تقتصر على اليهود وتستبعد المهاجرين العرب وقد أكدنا عدم شرعية هذا القانون وتناقضه مع مبادئ القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة.. كما أدنا القانون الإسرائيلى بمصادرة أملاك الغائبين خاصة أملاك اللاجئين الفلسطينيين وأشرنا إلى أن هذه القوانين تضيف عقبات قانونية بالإضافة إلى العقبات السياسية التى تفرضها اسرائيل ضد حق الشعب الفلسطينى فى العودة وفقا للميثاق وللمبادئ حقوق الإنسان.

الاستعمار البريطانى مع التطرف الاسرائيلى يناير ١٩٥٠

وزاد يفتنى وزملاي، إثر تفجر الصراع العربى الاسرائيلى ودخوله مرحلة الحرب الشاملة عام ٤٨، بتوازى خطورة تواجد التطرف الاسرائيلى فى فلسطين مع التواجد العسكرى البريطانى فى مصر خاصة بعد علمنا بالتواطؤ البريطانى مع هذا التطرف - رغم مقتل العديد من الضباط

والجنود البريطانيين على أيدي عصابات التطرف الصهيوني، خاصة في فندق الملك داود بالقدس -تواطؤ للتعميد لمطامير الشعب الفلسطيني وإجباره على الفرار من وطنه وتسليم المعسكرات البريطانية الحيوية للعصابات الصهيونية، لذلك صممنا على مواجهة الاستعمار الاسرائيلي لفلسطين، مثلما ركزنا على إنهاء التواجد العسكري البريطاني في مصر. وقد شعرنا بتجاوب المستوليين المصريين معنا في هذا الاتجاه، حيث صرح رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس أمام البرلمان المصري في يناير ١٩٥٠ عن أهداف السياسة الخارجية المصرية وحددها بالجملاء والسودان واستعادة فلسطين العربية. وأعلن بأن كارثة فلسطين رغم هولها، لن توهن عزائم العرب وإيمانهم بفلسطين العربية وضرورة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.. وقد قمنا في اليوم التالي لهذا التصريح، بالاتصال بوزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين وقابلناه مرارا في منزله بالمعادي وقد أوضح لنا تفاصيل مباحثاته مع الجانب البريطاني لتحقيق الجلاء، وأنه قد أخطر البريطانيين بضرورة الجلاء وتحقيق وحدة مصر والسودان وتحرير أرض فلسطين العربية.. وأخطرنا بأن بريطانيا قامت بزعم إسرائيل على حدود مصر لتكوين شوكة في جانبنا وخطرا يتهددنا، لكي لا نخلو مصر لاستغلال مواردها وتنمية قوتها لاحتلال مركزها اللاتق بها ونصنعا بضرورة الاستعداد لدرء خطر التطرف الاسرائيلي في فلسطين والذي يهدد كل الدول العربية وعلى رأسها مصر، وأضاف أنه أكد هذا الرأي صراحة للسفير البريطاني في القاهرة، حيث رفض طرح السفير لضية الصلح بين مصر وإسرائيل، معربا بأن الرأي العام المصري لا يقبل أي صلح مع إسرائيل المعتدية على الحقوق العربية والفلسطينية.. وقد تأكدت بعدئذ أثناء عملي بوزارة الخارجية من حقيقة الآراء التي طرحها صلاح الدين والتي تمثل اخلاصه وإيمانه بالقضايا الوطنية والعربية.

مؤتمر باريس للسلام ١٣ سبتمبر ١٩٥١

وتابعت وزملائي بعد تخرجي في كلية الحقوق أوضاع الصراع العربي الاسرائيلي أثناء دراستي العليا بكلية الحقوق وانتخابي عضوا في اتحاد الجامعة عن الخريجين، مما ساعدني على متابعة الاتصالات مع زملائي الطلبة والخريجين... وقد تقلمت وقتئذ للالتحاق بالنيابة العامة، وقد أخطرت بتعييني في إحدى المدن القاصية، الأمر الذي يحرمني من ممارسة عملي السياسي والاتصال بزملائي، وكذلك من المشاركة في الفريق المصري الدولي والعالمي لكرة السلة... وقد ألح على الزملاء بمقابلة وزير العدل - وكنت أعرفه شخصيا - وشرحت له موقفى صراحة، فاخطرنى بموافقته على تعييني في القاهرة إلا أنه ألمح بأن ذلك سيتم فوراً بعد موافقة والذي على إنها خلاقه مع أحد كبار المستولين، وقد رفضت هذه المهمة وأبدى والذي في ذلك، واتصلت بوزير العدل لأخطره أنني قد سحبت طلب التحاقى بالنيابة العامة.. وعلمت بانعقاد مؤتمر باريس للسلام بين العرب وإسرائيل في ١٣ سبتمبر ١٩٥١، وقد سافرت لباريس بعد إنتهاء بطولة العالم للجامعات في لوكسمبرج باعتباري رئيسا لفريق كرة السلة، وتابعت مؤتمر باريس

والذي انعقد بناه على دعوة من لجنة التوفيق الدولية بهدف إنهاء المشاكل العربية الاسرائيلية، خاصة تسوية حقوق أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وإقرار اسرائيل بعودتهم وتعميهم مع ايجاد حل لمشاكل الحدود وفقا لقرارات الأمم المتحدة.. وقد أصرت اسرائيل على ضرورة فتح باب المفاوضات بينها وبين الدول العربية وعقد معاهدات عدم اعتداء بين الدول العربية المجاورة واسرائيل كخطوة أولى نحو عقد معاهدة سلام... وقد اكتشفنا وقشش بأن سياسة التطرف الاسرائيلي، ترمى إلى اعلان ضرورة المفاوضات المباشرة مع العرب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وحق عودة الشعب الفلسطيني وهي تعلم تماما برفض المستوطنين العرب لذلك، لمعرفتهم بسوء نوايا اسرائيل الأمر الذي يحقق لهذا التطرف الاسرائيلي مكاسب كبيرة لدى الرأي العام الغربي والأمريكي، باعتباره أن اسرائيل مستعدة للسلام والدول العربية ترفضه... وبالفعل وفض المفاوضات العرب المطالب الاسرائيلية وأصرروا على ضرورة موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين كشرط أساسي ومسبق للتصوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة... ولهذا الخلافات بين وجهتي النظر انفض المؤتمر دون تحقيق أية نتائج إيجابية بالنسبة لحق العودة أو اقامة الدولة الفلسطينية، أو التصوية السياسية.

إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية ٨ أكتوبر ١٩٥٦

وقد اعتبرنا هذه المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦، قبلنا على تحرك مصر لمواجهة الاستعمار البريطاني لمصر والمتعاون مع التطرف الاسرائيلي في فلسطين ضد الأمة العربية وضد الشعب الفلسطيني.. وقد إتفقت مع عدد من زملائي على السفر إلى لندن لاستكمال الدراسات العليا بجامعة لندن، حيث التقيت بعدد من الزملاء أصحاب الرأي من الشباب المصري والعربي والأفريقي، وتابعت في لندن دراسة الوضع القانوني والسياسي لحركات التحرير في مواجهة الاستعمار الأجنبي والعنصري. ونظمنا لقاءات في النادي المصري وفي بعض قاعات العلم في لندن وفي حديقة هايدبارك كل يوم أحد، لعرض وجهة نظرنا بشأن الاستعمار القديم والحديث وضرورة تعاون جميع الشعوب المتحررة لإنهائه.. وقد أصبحنا قوة سياسية واستطعنا نشر آرائنا في العديد من الصحف البريطانية وقد أشارت إلى ذلك مجلة روز اليوسف التي رحبت بتحركاتنا وقد أعلن رئيس الوزراء مصطفى النحاس في ٨ أكتوبر ١٩٥٦ إلغاء معاهدة ٣٦، والتي كانت تضع أعباء وقهودا على مصر بالنسبة لتحركاتها الوطنية أو في تضامنها مع الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي... وبدأت فور ذلك حركات العمل الفدائي الوطني في منطقة القناة، وقررت العودة من بريطانيا إلى القاهرة للمشاركة في هذا العمل الوطني، إذ أن بداية تحرير واستقلال الأمة العربية وتحقيق التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي، لا بد وأن يبدأ بتحرير مصر وجلاء جميع القوات الأجنبية عن أراضيها وتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي والعسكري والفكري.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وكانت آمنياتى وأمنيات شباب مصر، أن ينضم الجيش المصرى إلى الشعب لمواجهة الاستعمار والوقوف فى مواجهة التطرف الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لنا لقاءات عديدة مع عدد من زملائنا فى القوات المسلحة لتبادل وجهات النظر بالنسبة لأهدافنا الوطنية والقومية. وقد كانت مناسبة طيبة للإلتقاء بعدد من الزملاء العسكريين أثناء سفرنا إلى هلستكى فى يونيو ١٩٥٢ لتمثيل مصر فى دورة الألعاب الأولمبية، وكان لنا حوارات ومناقشات سياسية عديدة مع عدد من الرياضيين، خاصة العسكريين، بشأن الأوضاع السيئة فى مصر وضرورة إصلاحها، وتابعنا إلغاء الملك فاروق لانتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، ثم قيام الثورة بتحريك الجيش المصرى من قاعدة هاكستب (حيث عملت فيها بعضنا) لتستولى على قيادة الجيش وخروج الملك من مصر فى ٢٦ يوليو ٥٢ وإعلان الثورة لمبادئ الستة وهى: "القضاء على الاستعمار وأعرانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة جيش وطنى قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة" وقد أشار بعض قادة الثورة أثناء مقابلتنا لهم أن هذه المبادئ الستة مرتبطة بقضية الصراع العربى الاسرائيلى وأن فكر الثورة وتنظيمها قد بدأ بعد أزمة حصار القوات المصرية فى الغالوجا على أرض فلسطين العربية، وكذلك فهى حريصة على تأكيد ارتباطها بالامة العربية والشعب الفلسطينى ومواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد تابعنا عن قرب، تطور الاتجاه الوطنى والقومى فى الجيش المصرى وذلك أثناء تكلينى للعمل برتبة يوزباشى (نقيب) فى القوات المسلحة فى أول يناير ١٩٥٤، وقد أتاح لى هذا التكليف المناسبة لإجراء المزيد من الاتصالات مع قيادات الجيش وضباط القوات المسلحة وحداتهم العسكرية وخارجها ولسمت ظهور الاتجاه الوطنى والقومى بناهلية فى القوات المسلحة - وتبلور الاتجاه العام بها فى اتجاه القومية العربية ومواجهة اسرائيل وقد أدى ذلك إلى ارتياحنا من هذا الاتجاه، لتستمر القيادات المدنية والعسكرية معا فى طريق الوحدة العربية وفى مواجهة الصراع مع اسرائيل.

الاتحاد السوفيتى والدول العربية مايو ١٩٥٣

وقد واجهنا صعوبة بالغة فى تحركنا السياسى، وتتلخص فى أننا نواجه الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى سياستهما الخارجية، وبخاصة بدعم اسرائيل ماديا وبشريا ومعنويا وقد اتفقتنا على ضرورة ألا نترك للتطرف الاسرائيلى، الانفراد بمجال هاتين الدولتين، ليحصل منهما على كل مايتناهى وبالتالي زيادة موقفنا العربى حرجا ..

وقد انتهزت فرصة سفرى مع منتخب مصر إلى موسكو فى مايو ١٩٥٣ للمشاركة فى بطولة

أوروبا لكرة السلة، باعتبار مصر الدولة الحائزة للقب بطل أوروبا في دورتين سابقتين لإجراء استطلاع لاتجاه القادة السوفييت. وقد ناقشت خلال وجودي في موسكو بعض المسؤولين السوفييت بشأن إمكانية تأييد السوفييت للحق العربي وللشعب الفلسطيني وإمداد مصر بالأسلحة السوفيتية التي شاهدناها أثناء زيارتنا لبعض المصانع العربية السوفيتية، وكان ردّ المسؤولين السوفييت بإمكانية النظر في الأمر مستقبلاً، إلا أن الأولوية للتسليح حالياً للدول الشيوعية .. إلا أنهم أوضحوا رغبتهم في فتح صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع مصر والدول العربية وإنهاء التوتر في العلاقات نتيجة للاعتراف السوفيتي بإسرائيل فوراً، ولخشية بعض الدول العربية من تسرب النفوذ الشيوعي بها.. وقد حاول بعض المسؤولين السوفييت اقناعنا باللعب مع إسرائيل في بطولة أوروبا بموسكو، إلا أننا أكدنا رفضنا لذلك وضرورة الاستمرار في مقاطعة إسرائيل لاعتدائها على الأمة العربية وعلى شعب فلسطين، مما أدى إلى شطب جميع نتائج مبارياتنا في البطولة، وفقدنا بطولة أوروبا وفرضت غرامة على الاتحاد المصري، ووجه إليه ائذار بالشطب من البطولات الدولية، ولم يحزننا ذلك - رغم صعوبة فقداننا لبطولة عالمية كرياضيين - إذ أننا شعرنا أن واجبنا التصدي للمتطرف الاسرائيلي في جميع المهادين وأن الرياضة هي جزء من الصراع العربي الاسرائيلي.

تطور مهارات الضباط والجندي المصري ١٩٥٣

وقد كنا نعلم بأهمية دراسة التاريخ العسكري خاصة لحملات فلسطين والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وأعمال الحرب الدفاعية والهجومية واستخدام جميع الأسلحة بمهارة تامة، لذلك رحبت برغبة عدد من زملائي العسكريين والمدنيين في الالتحاق بالجيش المصري كضابط عامل به، بالإضافة لعملى ككتائب للأحكام العسكرية، والتحققت مع زملائي من الحقوقيين والمهندسين بالكلية العربية في سبتمبر ١٩٥٣ للدراسة لمدة سنة كاملة ومتواصلة، وتوليت قيادة هذه الدفعة والتي تميزت المفاهيم بالنسبة لها عن الدفوعات السابقة، وذلك بضرورة الاستفادة من خبرة الضباط الجامعيين في الجيش، وقد سعدت بتلقى العلوم العسكرية واللغة العربية والتاريخ العسكري لمواجهة الموقف في الصراع العربي الاسرائيلي. وقد طلب منى اللواء محمد فوزى رئيس أركان حرب الكلية الحربية ووزير الحربية فيما بعد، اقتناع الزملاء الجامعيين بأهمية الحصول على نفس جميع مواد الكلية الحربية في خلال السنة التي يقضونها بالكلية، وقد استطعت إقناعهم جميعاً بذلك وكانت تجربة ناجحة وتخرجت أول هذه الدفعة بامتياز. وقد أخطرتى الفريق محمد فوزى بعد ذلك في دمشق عام ٦٨ بأن نجاح هذه التجربة قد دفعه لتدعيم القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ بالضباط والجنود الجامعيين بأعداد كبيرة عاملين واحتياطيين، الأمر الذي أدى إلى استيعاب الجيش المصري للتكنولوجيا الجديدة إستعداداً لمعارك التحرير في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

قرار مرور إسرائيل في قناة السويس ٢٩ مارس ١٩٥٤

وكنّا على تصميمنا للسيطرة على المياه الإقليمية المصرية ومياه خليج العقبة العربي وقناة السويس المصرية، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي والمعاهدات الدولية وذلك في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، وقد شعرنا بمدى تحيز الغرب والولايات المتحدة لإسرائيل وسلبية الموقف السوفيتي بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي، عندما أصدر مجلس الأمن الدولي قراره في ٢٩ مارس ١٩٥٤ بالسماح بمرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس، هذه القناة المصرية، والتي حفرها وأقامها الفلاحون المصريون، وأكّدتنا بأنه وإن كانت معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تسمح بمرور السفن في قناة السويس، إلا أن المعاهدة وضعت التزامات على مصر بالمحافظة على المرور الدولي البري فيها، الأمر الذي يتعارض مع مرور السفن الاسرائيلية في القناة، وما يمكن أن تتعرض له القناة من مخاطر إزاء احتمالات قيام إسرائيل بإجراءات تعوق توقف المرور البري، أعلننا رأينا بالنسبة لقرار الأمم المتحدة متضمنا رفضنا لقرارات غير قانونية أو شرعية تحاول بعض الدول الكبرى إلزامها، في حين أن هذه الدول لم تحاول إلزام إسرائيل بالقرارات الدولية السابقة أو بمبادئ القانون الدولي الأمر الذي يعنى تأمرها معها. وبدأنا نشعر منذ ذلك الوقت بأهمية أن تكون قناة السويس قناة مصرية من كافة الوجوه.

كشف مؤامرات التطرف الاسرائيلي في مصر يوليو ١٩٥٤

ورغم موقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من مسألة إسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أننا أكدنا بضرورة استمرار محاولتنا لإيجاد علاقات طيبة معها باعتبارها أقوى دولتين في العالم، يجب ألا نعمل على تحديدهما، بل على تحييدهما في مجال الصراع. وقد كانت إسرائيل تعلم في نفس الوقت هذه المحاولات المصرية، ولذلك سعت لاستمرار التباعد المصري والعربي مع الولايات المتحدة، حتى يستمر انحياز الإدارة الأمريكية للتطرف الاسرائيلي واستمرار عدم الثقة والعدا بين مصر والعرب من جهة وأمريكا وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، ولتحقيق فشل وصول مصر مع بريطانيا لاتفاقية خاصة بجلاء القوات البريطانية، كان يجري التفاوض بشأنها، إذ أن إسرائيل كانت ترى أهمية الاعتماد على استمرار القوى الأجنبية الغربية على الأرض العربية. وقد تحقق ماكنّا نخشاه، إذ دبر التطرف الاسرائيلي اعتداءات على سينما مشرو بالقاهرة وعلى القنصلية الأمريكية بالاسكندرية في يوليو ١٩٥٤، وحاولت دعاية التطرف الاسرائيلي الصاق هذه الاعتداءات بالمصريين، إلا أنه قد تم القبض مصادفة على بعض الجنّة اتضح بأنهم يعملون لصالح التطرف الاسرائيلي وأن وزير الدفاع الاسرائيلي "لاقون" قد دبر هذه العملية مع بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل وسميت هذه القضية "قضية لاقون" .. واستعدنا بالذاكرة حادثا مماثلا باغتيال اللورد موين البريطاني في القاهرة بطلب من إسحاق شامير في ٦ نوفمبر ١٩٤٤ وقد قبض على الجاني المتطرف الاسرائيلي مصادفة بواسطة كونستابل مصري

اسمه الأمين عبد الله وأن والده أحد أصدقاء والدني، وقد استمعت منه بعدئذ لتفاصيل هذه المؤامرة.

طلب مصر السلاح دفاعا عن أرضها وأمتها

وأكدنا على أهمية موضوع التسليح المصري للدفاع عن أمتنا إذا ما خطرت الصراخ العربي الاسرائيلي، وتابعنا تحركات البعثات العسكرية المصرية للولايات المتحدة لهذا الغرض عامي ٥٤٥٣ واستعدادنا لدفع ثمن هذا السلاح الأجنبي بالعمولات الحرة، إلا أن الإدارة الأمريكية، بناء على ضغوط من التطرف الاسرائيلي، رفضت ذلك، وأشارت بإمكان تسليم معين محدود لمصر في حالة انضمامها لمنظمات الدفاع عن الشرق الأوسط، الأمر الذي كان مرفوضا كلية، وقد شعرنا بحدى التحيز الغربي لإسرائيل وقتئذ، إذ رفض طلب مصر من التسليح الأمريكي، في حين قامت فرنسا- بموافقة من أمريكا- بتوريد صفقة كبيرة من الطائرات والأسلحة إلى إسرائيل في الوقت الذي رفضت أى تعامل مع مصر، وكذلك بريطانيا، بالإضافة إلى أن الدول الثلاث، أمريكا وبريطانيا وفرنسا أعادت تأكيد بيان عام ١٩٥٠ الذى يحصى حدود إسرائيل وفقا لاعتدائها على أرض فلسطين، في الوقت الذى ترفض هذه الدول إعلان الموافقة على إقامة دولة فلسطين وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ الخاص بالتقسيم الذى قامت أمريكا بدفع أعضاء الأمم المتحدة للموافقة عليه وقتئذ.. وقد أثرت أهمية إعادة الاتصال بالولايات المتحدة والدول القريبة بهذا الشأن، كما أكدنا على أهمية الاتصال كذلك بالاتحاد السوفيتى للحصول على الأسلحة، خاصة بعد اللقاءات الودية التى تمت مع بعض المسئولين فيه والذين أعربوا وقتئذ بأن تصدير الأسلحة فى ذلك الوقت مقصور على الدول الشيوعية.. وتساءلنا ولماذا لا تطرق هذا الباب ثانية..

المعاهدة المصرية البريطانية للجلاء ١٩٥٤

روضعنا أهمية كبيرة لتحقيق جلاء القوات البريطانية من مصر، ونتائج هذا الجلاء على زيادة تفوق مصر والدول العربية فى مجال الصراخ العربى الاسرائيلي.. وتلقينا فى سبتمبر ١٩٥٤ دعوة لحضور مؤتمر فى نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك، قابلنا خلاله جميع قيادات الثورة المصرية، وقام الصاغ صلاح سالم مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة بتقديم مشروع المعاهدة المصرية البريطانية وقاموا بشرح بنودها، وقد طلبت الكلمة وأشدت بمشروع المعاهدة بوجه عام، إلا أننى انتقدت ماورد من النص على إمكانية عودة القوات البريطانية لقواعد القناة في حالة التهديد بالحرب ضد إحدى دول الشرق الأوسط وتأثير ذلك على مصر فى مجال الصراخ العربى الاسرائيلي، مبهدا ملاحظة بأن إسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط، وأشارت بأن هذا النص سيعطى لبريطانيا الفرصة للعودة إلى مصر ثانية متلوعة بتهديد بالحرب للعودة لاحتلال أرضنا ثانية، وقد رد صلاح سالم بأن البريطانيين مصممون على هذا النص وسيرفضون أى تغيير له، والا فإنهم لن

يوقعوا على المعاهدة، وأضاف قائلا: أن أمر عودة البريطانيين أو عدمه يرجع اليكم أبناء مصر وضباطها وجنودها، وعليكم أن تتقوا في وجه هذه العودة بأرواحكم ودمائكم، والا تعطى أية فرصة أو حجة لبريطانيا لتنفيذ أغراضها، وقد أيد جمال عبد الناصر في المؤتمر ما أدلى به صلاح سالم.. وصديق ما تبنانا به، إذ حاولت بريطانيا العودة بعد الهجوم الاسرائيلي على مصر عام ٥٦ بحجة تعرض منطقة القناة للخطر! وقد وقعت الاتفاقية في أكتوبر ٥٤ وتم الجلاء في ١٨ يونيو ١٩٥٦ وما أن تم توقيع المعاهدة حتى بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بمحاولة ضم مصر لاتفاقيات عسكرية ثنائية أو أحلاف، مما رفضناه تماما وجابهناهما في معركة حلف بغداد الذي ضم معها العراق وإيران وتركيا واستطاعت مصر انشغال ضم الأردن ولبنان للحلف.

الاعتداء الاسرائيلي على غزة ٢٨ فبراير ١٩٥٥

وأثناء عملي في الكتيبة الأولى مشاة في منطقة هاكستب بجوار مطار القاهرة الدولي، قابلت عددا من ضباط وضباط صف الكتيبة الذين كان لهم شرف المشاركة في حرب فلسطين ١٩٤٨ واستمعت إلي إعصاحاتهم عن طريقة الحرب مع العصابات الصهيونية عام ٤٨، والتي تجارهم خلال هذه الحرب، وقد بدأت معهم بتدريبات شاقة ومنها الليلية استعدادا للتصدي لقوى التطرف الاسرائيلي العسكرية والتي تمثل خطرا بالنسبة لفلسطين ولجميع الأمة العربية. والتحققت خلال هذه الفترة بعدة فرق تدريبية على الأسلحة والتكتيك العسكري، أفادتني في عملي العسكري وقد اجتزت جميع هذه الفرق العسكرية التدريبية بترتيب الأول امتياز، وحصلت خلالها على معلومات عسكرية هامة، كما تعرفت على عدد كبير من الزملاء بالقوات المسلحة وأثناء عملي مساء أحد الأيام بقاعدة هاكستب العسكرية، تلقيت بكل حزن وأسى أنها الغارة الوحشية الاسرائيلية على مدينة غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ استشهد فيها عدد كبير من المصريين والفلسطينيين، وقد كانت هذه الغارة بداية تحول هام في الصراع العربي الاسرائيلي والتسليح المصري.

وفي صباح اليوم التالي تلقيت إشارة عاجلة من رئاسة سلاح المشاة بانتدائي فوراً لتدريب العمل الفدائي المصري والفلسطيني في غزة، حيث كان قائد المجموعة العقيد مصطفى حافظ الذي استشهد في انفجار طرد متفجرات اسرائيلي ارسل اليه في يوم ١٣ يولي ١٩٥٦..

وبدأت أعرف منذ ذلك الوقت عمليا أهمية العمق الاستراتيجي الفلسطيني بالنسبة لمصر، وبدأنا الاتفاق على امداداتنا بالأسلحة السوفيتية عن طريق تشيكوسلوفاكيا ثم بولندا ثم من السوفييت بعد توسط من الصين الشعبية كما بدأ التحول في اتجاهات القرات المسلحة المصرية نحو الاتجاهات العربية وقد أعلن ذلك جمال عبد الناصر في اجتماعه بالضباط بصاله الكلية الحربية في مارس ٥٥ حيث أعلن ارتباطه بالأمن القومي السري في مراجعة الاستعمار واسرائيل.

رفض الاعتراف الضمني بإسرائيل أغسطس ١٩٥٥

وقد استمر موقفنا في ضرورة العمل على رفض الاعتراف بإسرائيل نتيجة لأهدافنا التوسعية ولاستيلائها على أرض فلسطين العربية وعلى الجزء الغربي لمدينة القدس الشريفة. وقد كان موقفنا بالنسبة لضرورة العمل على دعم المقاطعة العربية لإسرائيل ورفض أى اعتراف صريح أو ضمني بها. وبعد إنتهاء مباريات دورة البحر الأبيض المتوسط بمدينة برشلونة في يونيو ١٩٥٥ واستعدادى وتصميمى على العودة للقاهرة للتوجه إلى غزة، فوجئت بهرقية من القاهرة تطالبنى باعتبارى رئيسا للفريق المصرى الدولى للجامعات، بالتوجه مع هذا الفريق إلى مدينة سان سبستيان بشمال اسبانيا للاشتراك مع فريق الجامعات، خاصة وأن إسرائيل ستشارك في بطولة الجامعات العالمية... وفى اليوم التالى حضر فريق الجامعات المصرى لبرشلونة من القاهرة بإشراف الأخ الكريم عبد المنعم وهبى محافظ اسكندرية الأسبق، وفي اجتماع معه، أشار بأن كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة اجتمع بفريق الجامعات بالقاهرة وأخطروهم بأنه قد تقرر مشاركتنا في جميع مباريات البطولة، حتى ولو كان مع إسرائيل إذ أنه لا يمكن أن تقبل الانسحاب من جميع البطولات العالمية لمشاركة إسرائيل فيها.. وكان أملنى في قيادة الفريق المصرى إمكانية الحصول على البطولة العالمية للجامعات والسابق حصولنا عليها دورتين، وعلى أمل أن نخرجنا قرعة البطولة بعيدا عن فريق إسرائيل.. وقد تغلبنا على جميع فرق العالم، ولم يكن أمنا إلا دولتين فوجئنا بأن إسرائيل إحداهما.. وحضر في اليوم السابق للمباراة السفير/حسين عزيز سفير مصر في اسبانيا للإطمئنان على فرق مصر في البطولة، وقد أخطرت بهيرتى بين وأجيبى الوطنى في مواجهة إسرائيل ومقاطعتها، وبين الأوامر الصادرة عن القاهرة والتي تدعو باتهاج استراتيجة جديدة لا أوافق عليها شخصا، إلا أننى مضطر لتفصيل التعليمات الصادرة.. ولم يعلق السفير على حديثى، وإذ به يستدعيني في اليوم التالى وقبل المباراة بساعة واحدة مع إسرائيل، وأعصابى ثائرة، كيف يمكن أن أصافح رئيس الفريق الاسرائيلى أو أن اهتمق باسم إسرائيل كما هو العرف الرياضى، وإذ به يطمئننى بإخطارى بأنه أرسل برقية عاجلة للقاهرة يعارض قرار المسئول عن جهاز الشباب والرياضة وعضو مجلس الثورة، ويؤكد أن موافقتنا على خوض المباراة مع إسرائيل، تعنى موافقة ضمنية واعترافا بإسرائيل، وهذا يتناقض مع السياسة الخارجية المصرية، وأشار بأنه تلقى الرد بإيقاف الفريق المصرى من مبارياته مع إسرائيل.. وللمرة الثانية بعد بطولة أوروبا بموسكو، فقلنا بطولة دولية سبق حصولنا عليها مرتين.. إلا أننى شعرت بسعادة غامرة حيث ألقىت الهمم من على كاهلى، ولم أحنن وزملاي على فقد بطولة العالم للجامعات، ومازال تقديرى لموقف السفير حسين عزيز الوطنى المخلص على موقفه، يزداد كلما شعرت بنفس إحساسه الوطنى وبموقفه المبدئى حيث لم يخش المجاهرة برأيه السياسى لمصلحة وطنه وأمتة حتى ولو تعارض هذا الرأي مع آراء بعض القيادات السياسية.

الاتفاق المصري السعودي السوري ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥

وكان رأينا ضرورة العمل لتحقيق تقارب حقيقي مع الدول العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي. وقد تابعتنا هذا التقارب العربي حيث تم إبرام الاتفاق الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥ ، وإقامة قيادة مشتركة بالقاهرة، واعتبرنا هذا الاتفاق بداية لإجماع عربي في اتجاه استراتيجية المواجهة للصراع. وقد رحبنا باخواننا من سوريا والسعودية للتدريب المشترك معنا، وقد حضر عدد كبير منهم لمصر ومنهم الطيار حافظ الأسد. وقد منحنا هذا الاتفاق فرصا فريدة للالتقاء باخواننا في كل من السعودية وسوريا، وكنت قد تعرفت على عدة منهم في القاهرة، وفي أثناء الدراسة بالكلية الحربية عام ١٩٥٣، وقد ناقشنا موضوعات انتماء من العربي والاعتداءات الصهيونية وموضوعات التسليح والتنظيم وكيفية مواجهة التطرف الاسرائيلي الذي يهدد الأمة العربية والإسلامية. وأكدنا أننا كمسلمين ومسيحيين، لا نقبل احتلال التطرف الاسرائيلي لنصف مدينة القدس وأنه يجب العمل سويا لزيادة خبرتنا العسكرية والسياسية وتدريبهم وحدتنا العربية لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي. وقد تنبهت اسرائيل لخطورة هذا الثلاثي، فقررت ضرب هذا الاتفاق بمنف حتى توقف أي مزيد من وحدة الأمة العربية، فقامت في ١١ ديسمبر ١٩٥٥ بالهجوم على المواقع السورية قرب طبريا حيث استشهد عشرات من الزملاء السوريين. وقد أكدت للأخوة السعوديين والسوريين بأن غرض اسرائيل من هذا الهجوم اثبات عدم جدوى الاتفاق الثلاثي، ولذلك يجب أن نقلب المخططات الاسرائيلية رأسا على عقب بمزيد من الاتجاه القومي العربي ويتوسع قاعدة الاتفاق الثلاثي ليشمل كل الدول العربية لمواجهة هذا الصراع.

تأميم قناة السويس ٢٦ يوليو ١٩٥٦

وكانت قناعتى - بعد محاولة دول الغرب، إجبارنا على مرور السفن الاسرائيلية، في قناة السويس حتى في ظل حالة الحرب مع اسرائيل - بأهمية العمل بأن تكون قناة السويس مصرية في إدارتها وملكيتهá وعملها. وكانت هذه الفكرة تراودنى دائما بعد اجتيازي امتحان وزارة الخارجية المعلن في مارس ١٩٥٦، والذي تقدمت إليه لظروف وأسباب عديدة سأشرحها في الكتاب الخاص بالسياسة الخارجية، وعلى أساس أن العمل بالخارجية المصرية يحقق لنا مجالا هاما في مناهضة الاستعمار والتطرف الاسرائيلي في مجال الصراع العربي الاسرائيلي. وقد بدأت العمل بوزارة الخارجية وكلى آمال عريضة في أن أقدم لوطننا مصر وأمتنا العربية ما أستطيعه من جهد، وأن أشارك في التحرك السياسى الخارجى والذي شعرت بأهميته بعد تحركنا العربى والدولى في الفترة الأخيرة، وبداية مصر لدورها القيادى فى التحرر والاستقلال.

وقد عينت في إدارة الأمريكيتين في ماير ١٩٥٦ (وكان عدد دبلوماسيها ثلاثة)، وبدأت

إعداده التقارير والمذكرات عن علاقتنا بدول القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية وخاصة عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تقف موقفا متحازا لاسرائيل قبل وبعد حرب ١٩٤٨. وانبعت منذ ذلك التاريخ تقليدا دائما يقضى بكتابة تقرير أسبوعي عن النشاط الاسرائيلي في مختلف المجالات في منطقة عملي. وخلال عملي بهذه الإدارة السياسية سحبت الولايات تمويلها في مشروع السد العالي، وأعددت مذكرة تؤكد ضرورة اتخاذ موقف حاسم ردا على الموقف الأمريكي والبنك الدولي، وأن الرد الوحيد والحاسم والمناسب هو تأميم قناة السويس، واستندت إلى الحجج السياسية والقانونية المؤيدة لذلك، وقد راجع بعض كبار سفراء وزارة الخارجية هذه المذكرة وتعجبوا من جرأة هذا التقرير وإن لم يعارضوه، وصدر بعدئذ قرار مصر بتأميم القناة في ٢٦ يوليو ٥٦. الأمر الذي تساءل عدد من الدبلوماسيين عن سابق معرفتي لما كان يدور بهذا الشأن، وكان ردي الصريح أن موقفي تابع عن خلفية سابقة.

الباب الثالث

من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧

أكد العدوان الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، حتمية الصراع العربي الاسرائيلي طالما استمر قادة التطرف الاسرائيلي في تولي مقاليد الأمور في اسرائيل. وأثبت هذا العدوان تحالف هذا التطرف مع بعض القيادات الأجنبية خاصة، بريطانية وفرنسا لضرب استقلال دول المنطقة، ولاستمرار الاستعمار الغربي الامبريالي لأرضنا العربية. وتبلور الموقف المصري خلال هذه المرحلة، ليؤكد ويؤكد ضرورة تضامن ووحدة الأمة العربية، في مواجهة تحديات الصراع، لذلك أصرنا عن ترحيبنا بوحدة مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨، لإقامة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أننا سرعان ما صلمنا بانفصال هذه الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، مما أدى إلى نكسة عربية في مواجهة الصراع. وأكدت أننا، عملنا في مصر وفي خارجها، بضرورة تضامن الشعب العربي، ومواجهة نفوذ التطرف الاسرائيلي، في جميع المواقع وفي مختلف المجالات، كما أبدنا وساندنا ثورة الجزائر، وحركات الاستقلال في دول الخليج العربي. واعتبرنا قرارات القمة العربية منذ ١٩٦٤، مؤشرا هاما لعودة التضامن العربي، وإعادة تحرك العمل العربي المشترك لتأييد فلسطين واستقلالها، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وتقرير المصير، فساندنا جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية لإعلان غزة كجزء من أرض فلسطين وفقا للمستور ١٩٦٧ وواجهنا احتمالات توسع التطرف الاسرائيلي على حساب الأرض العربية، خاصة في سوريا، إلا أننا حللنا من خطورة الاندفاع دون تخطيط وتسيق عربي شامل، إلا أن الأمور قد تطورت مما أدى إلى بدء المرحلة القادمة، بالاعتداء الاسرائيلي عام ٦٧ على الأراضي العربية.

الاعتداء الاسرائيلي الفرنسي البريطاني ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦

وأعددت تقريرا اشير فيه إلى أن المعلومات تؤكد أن هناك تعاونا وثيقا جديدا قد تبلور أخيرا بين التطرف الاسرائيلي ودول الغرب، خاصة فرنسا وبريطانيا خلال أزمة تأمين القناة، بفرض محاولة توجيه ضربة لمصر ولأمة العربية. وأكدت أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، ولذلك أرى ضرورة مواجهة هذا التحالف الجديد بدعم دولتي المغرب العربي حديثي الاستقلال، المغرب وتونس، وزيادة مساعداتنا للثورة الجزائرية ضد فرنسا في الجزائر، ومناطق نفوذها ونفوذ بريطانيا التقليدية في بعض الدول العربية والأفريقية التي لم تحقق استقلالها بعد. وفي اليوم التالي صدر قرار بتعييني في السفارة المصرية بالرباط للقيام بإجراءات إنشائها، ووصلت للمغرب في منتصف سبتمبر ٥٦ حيث بدأت العمل مع قيادات وشعب المغرب ومع القيادات الجزائرية في المغرب وعلى رأسها هواري بومدين ولم يمض شهر واحد حتى أعلنت مصر عن قيام اسرائيل بالاعتداء على مصر والاستيلاء على سيناء واستشهاد عدد كبير من مقاتليتنا وأبطالنا في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ثم اتهمت فرنسا وبريطانيا الهجوم الاسرائيلي بهجوم مشترك على مدن القناة وغارات جوية على القاهرة والمدن المصرية رغم الاتفاق السابق على مقابلة وزير خارجية مصر

محمود فوزي لوزير خارجية فرنسا وبريطانيا في نفس اليوم، لإيجاد حل سلمي لمشكلة تأميم القناة والاتفاق على التعويضات وانكشاف التآمر الذي كنا دائما نحلر منه.

موقف المغرب من الاعتداء الثلاثي

وقد شارك الشعب المغربي مصر في رفض وإدانة الاعتداء فحضر علال الفاسي والمهدي بن بركة وكذلك قيادات جيش التحرير المغربي الدكتور الخطيب للسفارة، حيث شاركوا إدانة هذا الاعتداء. وقد دعوت قادة وشعب المغرب لضرورة إجراء المزيد من اللقاءات الرسمية والشعبية مع مصر والأمة العربية لمواجهة مخاطر الاستعمار والتطرف الاسرائيلي في الصراع مع اسرائيل.

وقمت بعرض أشرطة سينمائية في دور السينما العامة في مدن المغرب عن الهجوم الوحشي الثلاثي ضد مصر، والتقيت كلمات عقبها، تدعو للتضامن العربي في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي كما طالبت قادة المغرب بضرورة الانضمام لجامعة الدول العربية، ورفض لجميع بعض المسؤولين بأن هذا الانضمام يثير حساسيات مع سكان البلاد من البربر، مشيرا إلي ارتباط العرب والبربر معا في معارك الأمة العربية المصيرية، وقد حضر الرئيس السادات للمغرب أثناء توليه وكالة مجلس الأمة المصري عام ١٩٥٧ بناه على دعوة من رئيس وزراء المغرب أثناء مقابلتهما في مؤتمر برلماني في تونس، وقد طلب مقابلة الملك محمد الخامس إلا أن الرد قد تأخر لعدة أيام وباستفساري من أحد المسؤولين المغاربة عن سبب ذلك أشار إلي أن بعض الدوائر المغربية ترى أن قادة الثورة في مصر اتجهوا كثيرا نحو الاتجاه اليساري وذلك يمثل خطورة على الحكم في المغرب، ونصحني باصطحاب الرئيس السادات وسكرتيره الخاص فوزي عبد الحافظ لزيارة مدن المغرب ومناطقها السياحية، وأنه قد تم إبلاغ المسؤولين بتسهيل هذه الزيارة، ومصاحبتى للرئيس انور السادات لمدة تزيد على العشرة أيام ليل نهار وسبق مقابلاتي له في عام ٥٣ في معسكر قصر النيل بالقاهرة استطعت أن اتبين اتجاهاته الوطنية والسياسية.

الثورة الجزائرية

وقد تابعت اتصالاتي أثناء عملي بالمغرب بقيادة ثورة الجزائر، وأكدت أن تحرير الجزائر جزء من أهداف مصر القومية، ويهدف إلى دعم تجمع القوى العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي وأشيري في هذا الكتاب إلى الموضوع المتعلق بثورة الجزائر وعلاقته بالصراع تاركا موضوع الثورة الجزائرية وموقفنا منها لكتاب السياسة الخارجية لمصر. وقد حلزت قادة جبهة التحرير الجزائرية وجيش التحرير المغربي السابق والذي كان يتعاون معها من خطورة اقتراب أية سفينة محملة بالأسلحة لثوار الجزائر من شواطئ المغرب في أوائل أكتوبر ١٩٥٦، حيث أن معلوماتي تؤكد توفير قوات الاحتلال الفرنسي للجزائر، لدويات مستمرة لمراقبة الشواطئ المغربية، وأرسلت للقاهرة نفس هذه التحذيرات كما أكدت المعلومات أن بعض دوائر مخابرات

التطرف الاسرائيلي تحاول الحصول على اثباتات اشترك مصر في امداد الثورة الجزائرية بالأسلحة لتتخذ ذلك وسيلة لاجتذاب فرنسا لنصفها والمشاركة في الاعتراف على مصر وعلمت بعنذ بأن السفينة المحملة بالأسلحة المصرية قد غادرت مصر ولا يوجد اتصال لاسلكي معها، وبمحاولة اقترابها من الشاطئ الشمالي للمغرب ولمتطقتي سبتة ومليلة في شمال المغرب، تصدت دوريات السواحل الفرنسية للسفينة وأحاطت بها وأسرتها في ميناء سبتة بعد أن حطقت الطائرات الفرنسية العسكرية فوقها وأرغمتها على دخول الميناء حيث صودرت الشحنة وكانت بأكثر من مليون دولار أمريكي، وقد تأكدت بعد ذلك أن المخابرات الاسرائيلية هي التي ساهمت في كشف هذه السفينة، واطار الحكومة الفرنسية عنها. كما كان لدور المخابرات الاسرائيلية وتعاونها مع المخابرات الفرنسية نتاجه في حادث اختلاس أحد البنوك مبلغ مليون دولار كانت مخصصة للثورة الجزائرية، وقد فوجئت بوصول لواء مصري مع أحد أعضاء سفارتنا ببروكسل للرباط، حيث أخطرنا بأنه تم تحويل هذا المبلغ من مصر للثورة الجزائرية عن طريق بنك بلجيكي له فرع في طنجة، إلا أنني علمت بأن هذا البنك بطنجه وهمي افتتحه أحد العناصر الصهيونية البلجيكية واستطاع الحصول على المبلغ ليسلمه لاسرائيل وبالتالي زاد عداء الحكومة الفرنسية لمصر وزاد تأييدها بالنال للتحرف الاسرائيلي.

مشروع أيزنهاور ٢١ نوفمبر ١٩٥٦

وأكدت في لقاءاتي بقيادة المغرب وقضى لمبدأ أيزنهاور، وأن مصر ترى فيه خطورة على الاستقلال الحقيقي للدول العربية وأن الولايات المتحدة - المنحازة لاسرائيل - تحاول تطبيق هذا المبدأ على منطقتنا العربية- إيقاف تنمية الاقتصاد العربي وربط أمنا بمجلة الاستثمار الأمريكي. وقد اقترن الانذار الأمريكي - المواقف للإتلاف الموفيتي - لاسرائيل وفرنسا وبريطانيا بالانتماء من مصر مع تقديم أيزنهاور لمشروعه في ٢١ نوفمبر ٥٦، ويقضى بتسليم دول المنطقة تسليحا محدودا بدلا من التسليم الموفيتي واستخدام القوات الأمريكية لضمان وحماية استقلال الدول التي تطلب المساعدة ضد أية دولة تحت السيطرة الشيوعية واعتبرنا أن هذا العرض مسائل عروض الأحلاف العسكرية التي رفضناها ويخالف مع استقلالنا السياسي والعسكري. وقد علمت بأن بعض المستورين في المغرب ينظرون لهذا المشروع نظرة جديفة للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية خاصة وأن لأمريكا قوات عسكرية وجوية هامة في المغرب تابعة للقيادة الأمريكية وحلف الأطلسي.

وفي مقابلي لريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأمريكية وقتئذ في الدار البيضاء في يناير ١٩٥٧ - الذي حضر للمغرب لغرض عرض المشروع، وأثناء تقديمي له من مدير المراسم بالمغرب أشار نيكسون باهتمام قائلا " وهل وصل المصريون إلى هذه المنطقة " فأجبت مبتسما كذلك " بأنه من الطبيعي أن تكون كرب ومسلمين متواجدين في المغرب، إلا أن ما يدعوا للدهشة

وجود غيرنا من الأجانب على الأراضي العربية". وضحك نيكسون كثيرا ورفقاؤه، وقد علمت بعدئذ من أحد أعضاء السفارة الأمريكية بأن نيكسون قد ناقشهم في موضوع التواجد المصري في المغرب والنفوذ المصري في المنطقة من خلال دعم الثورة الجزائرية، كما حاول تمرير موضوع مشروع ابنزهاور، إلا أنه فشل في اقناع المغرب به .

يهود المغرب العربي

وقد أبدت من اليوم الأول لوصولي للمغرب اهتماما بتتبع نشاط الدوائر الصهيونية مع أعضاء الجالية اليهودية بالمغرب، ومحاولة ربط أعضاء هذه الجالية بالتطرف الاسرائيلي. وقد علمت بأن مسئولى المنظمة الصهيونية العالمية، يبدلون كل مجهوداتهم لكي يتحاور يهود المغرب معهم في إرسال الدعم المادى الاسرائيلي، وكذلك في محاولات إغرائهم بالهجرة إلى اسرائيل، وقد أخطرت بعض القادة المغاربة بأن ذلك يخل بالتوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، ويؤدى إلى تغليب كفة التطرف الاسرائيلي. وقد كان بعض المسئولين المغاربة على علاقة قوية مع بعض قادة يهود المغرب، حيث كانت توجد جالية يهودية كبيرة ومؤثرة لها علاقات اقتصادية واجتماعية مع عدد من المسئولين المغاربة، وكان أحد وزراء المغرب من اليهود وهو الدكتور "بن زكين"، وكان ولي عهد المغرب الأمير الحسن يشارك يهود المغرب في احتفالاتهم الدينية والاجتماعية.

وبعد حصولي على معلومات مؤكدة عن هجرة اليهود المغاربة لاسرائيل ونشاط اسرائيل لتشجيع هذه الهجرة من المغرب وتونس والجزائر، قابلت القادة المغاربة المسئولين وناشدتهم بضرورة إيقاف هذه الهجرة لاسرائيل، كما اتصلت بقادة اليهود في المغرب وأخبرتهم بأننا ساميون مثلهم ولستنا ضد اليهود، وأن ارتباطنا وطيد على مدى العصور، إلا أننا ضد التطرف الاسرائيلي، وطلبت منهم إيقاف هذه الهجرة والعيش في أمن وسلام مع شعب دول شمال أفريقيا الذي يرتبطون معه بعلاقات ود وصداقة وأخوة، وأكدت أن زيادة هذه الهجرة لن تؤدي إلى مصلحة الأطراف العربية أو اليهودية، بل على العكس فإنها ستزيد من اشتعال نيران الصراع العربي الاسرائيلي. وقد استطعنا اقناع البعض بالبقاء، وهاجر البعض الآخر لاسرائيل ليزيد من هذا الصراع .

العمل العربي الأفريقي ١٩٥٧

وكنا نرى أهمية دعم العلاقات مع الدول الأفريقية وشعوبها قبل وبعد اعلان استقلالها لأن ذلك يدعم موقف مصر والأمة العربية في مواجهتهما للصراع العربي الاسرائيلي.

وقمت مع السفير عبد المجيد رمضان بزيارة دول غرب أفريقيا في مارس / أبريل ١٩٥٧ حاملين رسائل من الرئيس عبد الناصر لرؤساء هذه الدول حيث لم يكن لدينا أية سفارة في هذه

المنطقة، وكانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على معظم هذه الدول وتقدمان الدعم للطرف الاسرائيلي في التواجد في هذه الدول وتوسيع نشاطه السياسي والاقتصادي فيها. وكانت زيارتنا في اوائل ١٩٥٧ تحديا للطرف الاسرائيلي بعد عدة أشهر من الاعتداء الثلاثي على مصر وبعد أيام من الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في مارس ١٩٥٧، بعد أن كانت جولدا مائير وزيرة خارجية اسرائيل وبن جوريون رئيس الوزراء قد أعلنتا في الكنيست الاسرائيلي (البرلمان) بضم سيناء لاسرائيل، وبأن هناك مطالب تاريخية للصهيونية على أرض سيناء مما أكد مبادتنا من ارتباط الأمن الوطني المصري بالأمن القومي العربي والفلسطيني. وقد لاحظنا في هذه الدول الأفريقية مدى التغلغل الاسرائيلي المؤيد من بريطانيا وفرنسا في مختلف المجالات. وأشير مثلا، للوضع في غانا، حيث أقامت اسرائيل عدة شركات مشتركة مع غانا مثل النجوم الخمسة وغيرها من شركات النقل البحري، كما أقامت مراكز ثقافية وشركات تجارية متعددة. وقد طلبنا فور وصولنا مقابلة الرئيس كوامي نكروما وتأخر الرد، وقد أشار بعض الأصدقاء اللبنانيين المقيمين بغانا، بأنه قد يرجع السبب في عدم الرد على طلب مقابلة نكروما للشهوة الصهيونية، وقد نفت ذلك تماما لعلمي باتجاهات نكروما منذ قيامه مع قادة الدول المستعمرة بانتقاد الاستعمار والعنصرية في حديقة هايدبارك بلندن مثل الخمسينيات واشتركتا معه في هذه المظاهرات.

وحاولت تقصي حقيقة التأخر في الرد على المقابلة من مدير مكتب نكروما، حيث أشرت بمعرفتي له، وبأن له شعبية كبيرة في مصر وأتينا قد فوجئنا باستقلال غانا دون أن تصلنا دعوة لحضور حفلات الاستقلال كغيرنا من الدول، وبدأ المسئول الغاني يوضح الموقف فذكر أن نكروما يعتز بمصر وأن له علاقات صداقة مع عدد من المصريين أثناء وجوده بلندن أثناء الاحتلال البريطاني لبلاده، إلا أنه استاء جدا لعدم تلقيه ردا على رسالته المرسلة عن طريق الدولة التي كانت تتولي رعاية مصالح بريطانيا بالقاهرة، بالدعوة لحضور حفلات استقلال غانا والتي حضرها عدد من المسئولين العرب ومنهم ارسلان وزير دفاع لبنان. وقد بادرت بالقول بأن مصر لم تعلق أية دعوة لحضور حفلات الاستقلال، فاستأذنا المسئول الغاني لدقائق عاد بعدها ليخطرنا بأن نكروما ينتظر مقابلتنا فورا، وكان لقاء وديا للغاية ذكرني خلاله بأحداث لندن وبالتجمعات الأثريّة لمواجهة الاستعمار والصحف التي كنا نرسل إليها مقالاتنا، وصمم على استضافتنا لأسبوعين حيث كنا نتناول يوميا الأحاديث عن مصر والأمة العربية وغانا وأفريقيا وعن خطورة التوسع الاسرائيلي، وأن عدوان ٥٦ أثبت مدى تضامن التطرف الاسرائيلي مع الإمبريالية الغربية، وأن علينا كعرب وأفارقة العمل سويا لمواجهة هذه الخطورة وخلال حفل عشاء أقامه بمنزله دعا إليه بعض زعماء غانا، فوجئت بشخص أسمر اللون يصطحب زوجته ويهادرني بالحديث بالعربية الفصحى، كما خاطبني زوجته باللهجة العامية المصرية وأشار بأنه الشيخ السناري خريج جامعة الأزهر وزوجته كريمة شبيخة الأزهر وعند استئذاننا للتصريف أشار نكروما بأن السناري سيحمل إلينا اليوم التالي رسالة هامة وشخصية ويرجو تحقيقها، وحضر السناري وزوجته وأخطرنا برسالة

نكروما وتتخلص في رغبته الزواج من فتاة مصرية قبطية لأنه يعلم بأهمية ارتباط أفريقيا السوداء بمصر، وسافر السناري للقاهرة واختار تحية كزوجة لنكروما

الوحدة المصرية السورية ٢٢ فبراير ١٩٥٨

وكنا نرى أهمية التضامن العربي ووحدة الأمة العربية لدعم التفوق العربي في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أننا كنا نؤكد بضرورة أن يسبق هذه الوحدة لقاءات واجتماعات وإجراءات تمهيدية حتى يتحقق التضامن العربي بصورة فعالة. وقد كانت مفاجأة عندما علمت باعلان الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بعد عودتي من المغرب لميناء الاسكندرية، وكان في استقبالى زميلى اللواء مدحت يوسف. وتوجهت لعملى بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) لأشارك اخوتى السوريين والمصريين الدبلوماسيين العمل لتحقيق أهداف الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، ثم تصدينا لردود الفعل السلبية في بعض الدول العربية ولتدخل القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن لحماية بعض قادة دول المنطقة من خطر مزعوم ضدهم من هذه الوحدة، في حين أن الخطر كان موجهاً ضد التطرف الاسرائيلي والدول المؤيدة له، خوفاً من أن تؤدي هذه الوحدة لقلب موازين القوى في المنطقة. وقد تحركت اسرائيل وأعوانها لمحاربة هذه الوحدة بتأييد من بعض الدول الغربية، باعتبار أنها أخطأت باسرائيل وأدخلت مصر لقلب القارة الآسيوية وتفجرت مرحلة جديدة للصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية.. وقد زاد الأمل في التفوق في التوازن بعد إعلان قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ على أساس التحرك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة للوصول لتحقيق آمال الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أننا فرجشنا باستيلاء عبد الكريم قاسم على الثورة واتضح بعدئذ أنه إقليمي عراقي وليس قومياً عربياً كما ادعى في أول الثورة.

الهجرة اليهودية لاسرائيل عبر النمسا واليونان

وقد كانت قناعتنا كاملة بخطورة هذه الهجرة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، وأنها تساعد قادة التطرف الاسرائيلي في رفضهم للسلام الحقيقي والدائم في المنطقة، حيث أن هذه الهجرة تحقق لهم مزيداً من القوى البشرية الضربة في الوقت الذي تحقق لهم المساعدات المالية الهائلة المتدفقة من أمريكا والغرب انتعاشاً في الأوضاع الاقتصادية، وقد كان علينا أن نتصدى لمعرفة تفاصيل هذه الهجرة، وأن نعمل على مزيد من الاتصالات لإيقافها من مصدرها من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، بتجميع المساعدات التي تقدمها بعض الدول لتسهيل مرور المهاجرين لإسرائيل ومنها النمسا واليونان. وقد رحبت بترشيحي في العمل في فيينا كمسكرتير ثان للسفارة لأواصل متابعة هذه الهجرة وغيرها من موضوعات الصراع العربي

الاسرائيلي في النمسا ووسط أوروبا ، وذلك مع السفير حسن بلبل والذي كان وكيلا لجهاز المخابرات العامة وأحد الممثلين عن قضية " رأفت الهجان" وغيرها من قضايا المخابرات، وطلبت مصر ترشيحه في منصب سفيرها في فيينا . إلا أنني علمت بأن السلطات النمساوية رفضت ترشيح حسن بلبل وفقا للبيانات المرسلة لها عن تاريخه بأمانة وذلك لخشية النمساويين من النفوذ الصهيوني الذي كان يسيطر على عدد من قادتهم والذين وضعوا معسكرات كاملة بالنمسا لصالح استقبال اليهود السوفييت ويهود شرق أوروبا وإعدادهم ثانية للسفر لاسرائيل. وقد أخطرني المسئولون بالخارجية بصعوبة العمل ضد النفوذ الاسرائيلي وقتئذ في النمسا للظروف السابقة وعرضوا علي العمل في اليونان لمتابعة الموقف الاسرائيلي هناك وفي قبرص قبل الاستقلال وقد وافقت على ذلك.

وبدأت فور وصولي لليونان بمتابعة تفاصيل هجرة يهود شرق أوروبا لإسرائيل عبر الأراضي اليونانية ودول شرق أوروبا ، وقد استفدت من عملي السابق ككاتب لمدير إدارة شرق أوروبا والتي يشمل اختصاصها اليونان وقبرص ودول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي في معرفة كل مايتعلق بهذا الموضوع وعلاقات بعض اليونانيين باسرائيل. وقد أجريت إتصالات مع المسئولين اليونانيين لإقناعهم بأن السماح بمزيد من المهاجرين اليهود لإسرائيل، هو تأييد للتوسع الاسرائيلي على حساب الدول العربية المؤيدة لليونان في مواقفها العادلة خاصة في قضية قبرص، الأمر الذي تكون له نتائج خطيرة على السلم والأمن بالشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وبمثلذ، بدأت الحكومة اليونانية تضيق الخناق على مرور هذه الهجرة عبر أراضيها أو مياهها الإقليمية، وقد تأكدت من ذلك من مصادري في الدوائر اليونانية.

محاولة مقاطعة السفن المصرية في الموانئ الأجنبية

وكنا نعلم بمحاولات إسرائيل التأثير على بعض قادة الاتحادات عمال النقل البحري للمرافقة على قرار قلمه بعض أصدقاء اسرائيل للاتحادات العمالية الدولية، بشأن مقاطعة السفن المصرية في الموانئ الأجنبية، كره على قرار مصر بمنع مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس، وبدأ تنفيذ ذلك في مقاطعة تفريغ السفينة كليوباترا في الموانئ الأمريكية.

وقد قمت باتصالات مع رؤساء هذه الاتحادات والثقابات العمالية ومنهم رئيس اتحاد عمال اليونان " رافثوليس" وسكرتير عام اتحاد عمال النقل البحري "بثروليس" وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لعمال النقل، وشرحت لجميع القيادات العمالية اليونانية موقفنا من قضايانا العادلة وموقف التطرف الاسرائيلي العدائي من الشعوب المتاضلة في سبيل الحصول على استقلالها وأوضحت لهم شرعية وقانونية وجهة النظر المصرية بشأن منع مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة كنتيجة لحماية لاعتبارات اسرائيل واستمرار حالة

الحرب، وقد حصلنا على تأييدهم لقضايانا العربية ورفضهم للآراء الاسرائيلية والتي حاولت اسرائيل عرضها على الاتحاد الدولي لعمال النقل، الأمر الذي أدى إلى رفض الاتحاد الدولي لوجهة النظر الاسرائيلية.

قواعد حلف شمال الأطلسي بشرق البحر الأبيض المتوسط

وقد حذرنا أصدقاؤنا اليونانيين ، من خطورة استخدام فرنسا وبريطانيا لقواعدهما العسكرية في منطقة البحر الأبيض، واستغلالهما كذلك لبعض قواعد حلف الأطلسي، لتوجيه الهجوم ضد مصر بمشاركة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٥٦. وأشارت إلى أسباب رفض مصر الإلتزام للأحلاف شرقها وغربها، وأنها تؤكد على موقفنا برفض استخدام الأحلاف العسكرية الأجنبية للهجوم على مصر أو على الدول العربية أو تحريك قواتها لصالح اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أفاد المسئولون اليونانيون عن أسباب اضطرابهم للإلتزام لحلف الأطلسي منذ ١٩٥٢ لمواجهة الخطر الشيوعي، ولا يثق أي توسع له على حساب دول المنطقة باعتبار أن اليونان تكمله لخط الدفاع الغربي وأن جنوب اليونان وجوزها خط الدفاع الثاني الغربي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في حالة تمكن الاتحاد السوفيتي من الخروج من المضائق التركية وتوجيه هجوم ضد دول الغرب، وأكد المسئولون اليونانيون عدم السماح لحلف شمال الأطلسي أو لإحدى دوله باستخدام قواعد الحلف باليونان بالاعتداء على مصر أو أي دولة عربية، واستندوا لذلك من رفضهم للعدوان الثلاثي الاسرائيلي البريطاني الفرنسي عام ٥٦ على مصر ورفضهم استخدام أية قاعدة للحلف لهذا الغرض.

وقد طمأنتنا هذه التأكيدات، إلا أنني أشرت بأن الظروف الدولية والمسئولين في اليونان قد يتغيرون وقد يستجد من الأمور أن نفاجأ باستخدام هذه القواعد لصالح إسرائيل في مجال الصراع العربي الاسرائيلي، لذلك فإنه يجب معرفة قواعد هذا الحلف في اليونان والبحر الأبيض والتي تعتبر مراكز هامة جدا بالنسبة لاستراتيجيتنا العربية، وقد استطعت تحديد مواقع جميع قواعد حلف شمال الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط وخاصة في اليونان باتصالاتي بجهات مختلفة وكذلك وحدات الأسطول السادس بالمنطقة وأرسلت بياناتها الدقيقة للقاهرة لصالح خططنا الدفاعية مستقبلا.

مواجهة النشاط الاسرائيلي باليونان

وكانت وجهة نظري دائما، ضرورة معرفة المزيد عن النشاط الاسرائيلي السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي في كل بلد ومنطقة من العالم حتى تكون لدينا صورة حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي .

وقد تعرفت إثر وصولي لليونان على العديد من الأصقاء الذين ساعدونا على تحقيق أهدافنا وقد ساعدنا على تحركنا، عدم ترحيب قادة اليونان بموقف إسرائيل واعتدائها بل وأدانوها، وكذلك عدم وجود تمثيل دبلوماسي قانوني كامل بين اليونان وإسرائيل. وقد كانت لى اتصالات مستمرة ومثمرة مع مختلف القيادات اليونانية ورجال الأحزاب السياسية. وقد قمت بشرح قضايانا العادلة لهم وأهداف إسرائيل التوسعية واستمعت منهم إلى قضاياهم العادلة التي أيدناها خاصة المطالبة باستقلال قبرص وجلاء القواعد البريطانية عنها. وقد أشار المستولون اليونانيون إلي أن بلادهم تؤيد مصر في مواقفها العادلة، فأيدتها في تأميم قناة السويس واستمرار المرشدين اليونانيين في العمل مع المرشدين المصريين بعد مؤامرة سحب بريطانيا وفرنسا لمرشديهم لتعطيل القناة وأيدتها ضد العدوان الثلاثي عام ٥٦، وقد أشار وزير الخارجية «ألبروف» أثناء إحدى حفلات العشاء بالسفارة المصرية باليونان بأنه يقدر تماما دور مصر وعلاقتها التاريخية باليونان وأنه على استعداد لتقديم كل دعم لمعالجة بلاده بمصر في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أوضحنا للمستولون المصريين أهمية تدعيم الروابط العربية اليونانية وإنشاء عدد منها، وتلخيصها ماديا ومعنويا نظرا لإمكاناتها المحدودة حتى يمكنها مواجهة نشاط الروابط والجمعيات اليونانية الاسرائيلية، وقد تم دعم عدد من هذه الروابط مما كان له أثر في زيادة فعاليتها ووقوفها مع القضايا العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان يونيه ١٩٦٠

وقد أعددت عدة تقارير بضرورة دعم التعاون بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) وبين دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.. وضرورة قيام كبار المستولون بزيارات مستمرة لتحقيق هذا التعاون. وقد كانت زيارة الرئيس عبد الناصر لليونان في يونيه ١٩٦٠، هامة جدا، إذ تعتبر أول زيارة لرئيس مصرى لليونان، وقد أدت الزيارة لتوثيق العلاقات مع الحكومة والشعب اليوناني لصالح القضايا العربية وفي مواجهة إسرائيل والصراع العربي الاسرائيلي.

وقد كنت المكلف بالتنسيق المماس بين الوفدين المصري واليوناني، وقد كانت فرصة للتعرف عن قرب بالرئيس عبد الناصر ونوابه والوزراء المصريين والسوريين المرافقين له في الزيارة، كما حققت لى مقابلات مع الرئيس عبد الناصر- بعيدا عن مسئولياته الرسمية في القاهرة ومدمشق- ناقشت الرئيس خلالها عن آرائه في أبعاد الصراع العربي الاسرائيلي، وعن تأثير العلاقات الخارجية على هذا الصراع وكذلك إعلان الوحدة مع سوريا على مستقبل المنطقة.. وقد أشار عبد الناصر إلي هذه الموضوعات باستفاضة وألخص هنا رأيه بالنسبة للوحدة مع سوريا والصراع، إذ كان يرى أنه لو تحققت الوحدة تلاحما حقيقيا وفعالا بين مصر وسوريا في مختلف

المهادين، فإنها ستقف بقوة ضد التوسع الصهيوني الذي يمثل خطورة حقيقية على الأمة العربية والذي يقتضى منا مواجهتها بتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

وسأعرض فى كتاب السياسة الخارجية لمصر بعض الآراء التى نوقشت أثناء هذه الزيارة، والرئى حققت أهدافها فى إيجاد تقارب عربى يونانى لصالح الأمة العربية والدول الصديقة.

استقلال قبرص

وكانت وجهة نظرى ضرورة تدعيم العلاقات مع قبرص فى أسرع وقت، وذلك تمهيدا لإعلان استقلالها، وقد أشار الرئيس عبد الناصر أثناء زيارته لليونان بأهمية سرعة العمل لتحقيق التواجد العربى فى قبرص ومواجهة النفوذ الصهيونى فيها ضمن حلقة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وافق على سفرى إلى قبرص وإجراء الاتصالات مع المسئولين فى الجزيرة خاصة وأن بريطانيا كانت تحتل الجزيرة ولها قواعد هامة بها قامت بدور فعال فى اعتداءاتها مع اسرائيل وفرنسا على مصر عام ١٩٥٦. وقد علمت من القبارة اليونانيين بأن مجال اسرائيل متسع للعمل فى قبرص نظرا لوجود قنصلية اسرائيلية بها فى الوقت الذى لم يكن يوجد إلا قنصلية لبنانية محدودة فى الجزيرة. وقد تم اتفاقى مع رئيس اتحاد عمال قبرص على ترتيبه زيارتى لها والحصول على تصريح بذلك لإجراء اتصالاتى مع المسئولين فيها. وقد أخطرني بالموعد المحدد للزيارة، كما قابلنى بالمطار وحده لى مرعبا مع الأسقف مكاريوس الذى قابلته فى منزله البسيط فى حجرة متواضعة حيث ناقشت معه العلاقات العربية القبرصية، وتطرق فى حديثى لخطورة اسرائيل والصهيونية فى المنطقة وأن عدوان ٥٦ قد أثبت أن اسرائيل أداة للاستعمار والامبريالية ضد دول العالم الثالث علينا التعاون لمواجهة خطرهما وقد أشاد مكاريوس بالعلاقات العربية مع الجالية اليونانية بقبرص وتأييدها لها فى المحافل الدولية، وأخطرته أننا نجد ألا يكون هناك أية حساسية مع الجالية التركية بالجزيرة، وأننى سأحاول مقابلة بعض قادتها فلم يمانع مكاريوس وأشار بأن هذا الاتصال العربى بالجاليين قد يحقق ذوبان الجليلد بين الجاليين، وبالفعل طلبت موعدا مع رئيس الجالية التركية " كوتشوك" إلا أننى أخطرت بعدم تمكنى من ذلك لأسباب خاصة وهى تبهى الجانب العربى تأييد القبارصة اليونانيين دوليا، فأوضعت للوسيط التركى بأن هذا الموقف نابع من أهمية تحقيق استقلال ووحدة قبرص واستعدادنا للتدخل لحل الخلافات بين الجانبين الصديقين بروح أخوية.

وقد حصلت خلال الزيارة على معلومات غاية فى الأهمية تتعلق بالنشاط الاسرائيلى فى الجزيرة من يونانيين وقبارصة، بعض منهم كان يقيم سابقا فى مصر، ونقلت هذه المعلومات للقاهرة وكانت لها فائدة كبيرة فى توضيح الموقف فى المنطقة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وجهت الدعوة لى لحضور حفلات الاستقلال ممثلا لمصر، وبعدها قابلت الرئيس مكاريوس

واتفقت معه على قيامنا بافتتاح سفارة في قبرص فوراً، وأشارت إلى أنه قد يكون لقرار قبرص المستقلة عدم افتتاح سفارة لإسرائيل تأثيره الإيجابي على حكومات وشعوب الدول العربية، وقد أشار مكاربوس إلى صعوبة ذلك نظراً للمضط الصهيوني المزد من بريطانيا والغرب، وكذلك للموقف التركي المؤيد لإسرائيل والذي كان يتعامل معها في جميع المجالات، إلا أنه قدم وعداً قاطعاً بتأجيل افتتاح سفارة لإسرائيل لمدة ستة أشهر على الأقل بعد إعلان الاستقلال، وقد أبرزت الأهرام خبر هذه الزيارة ومقابلاتي مع مكاربوس في صدر صفحاتها.

الانفصال السوري ٢٨ سبتمبر ١٩٦١

وقد أوليت اهتماماً كبيراً بدعم الوحدة السورية، وقد تعاونت مع عدد من الأخوة السوريين في حملنا بوزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وفي سفاراتها في الخارج خاصة المغرب واليونان وسويسرا، وتلاقت مبادتنا في أن هذه الوحدة وأي دعم جديد لها بانضمام دول عربية أخرى لها، سيكون لها آثارها في مزيد من التفوق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي. وأذكر من الزملاء الدبلوماسيين السوريين الدكتور سعدى بسيسو والعقيد وفيق اسماعيل وغالب الأتاسي وخالد محسن البرازي ابن رئيس وزراء سوريا الأسبق والذي أعدم في أحد الانقلابات السورية. وأثناء مناقشتنا، اتفقت وجهات نظرنا بشأن الموضوعات الخاصة بضرورة وحتمية الوحدة العربية التي تعتبر الوحدة المصرية السورية نواة لها، وأهمية الاهتمام بدعم الموقف العربي الموحد في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أشاروا في أحاديثهم إلي تدمير بعض ضباط الجيش السوري الذين اعتادوا العمل السياسي من عملية حل الأحزاب السياسية وأكدوا ضرورة معرفة القيادة المصرية بوجود خلاف كبير في التركيب الاجتماعي للمجتمع السوري عن المصري واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية في كلا القطرين المصري والسوري، وأن صدور القوانين الاشتراكية في يوليو ٥٨ ومنها قانون الإصلاح الزراعي وفرض القيود على المصارف التجارية، يهدد تهديداً خطيراً الوحدة المصرية السورية، خاصة في ظل سلبية قيادات البعث والذين استقال عدد منهم وعادوا من القاهرة لدمشق، وقد أخطرنا القاهرة بضرورة العمل على تلافى هذه الخلافات. وقد حزنا يوم إعلان بعض الضباط السوريين الانفصال بين مصر وسوريا في ٢٨ سبتمبر ٦١. وبدء التمزق في كيان الأمة العربية مما أدى إلى نكسة حقيقية للأمة العربية في مواجهة الاستعمار وإسرائيل.

استقلال الجزائر أيقينا ١٩٦٢

ورغم عملي في أثينا، إلا أنني كنت أتولي متابعة النشاط الإسرائيلي في اليونان ودول أوروبا، وكان ذلك يدفعني بصنفة مستمرة إلي إعداد تقارير خاصة بأهمية دعم التضامن العربي وتأجيل حركات الاستقلال بالدول العربية وذلك دعماً لإحراز التفوق العربي في الصراع العربي

الاسرائيلي، وكانت أولوية اهتماماتي بالعمل على تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي والذي تعاون مع اسرائيل في مراحل عديدة بلغت تأمره معها للهجوم على مصر عام ١٩٥٦.

وقد عرض المستولون في القاهرة انتقالي الى سويسرا حيث أكون قريبا من المباحثات السرية التي سيجريها " ديجول" مع قادة الجزائر والتي ستركز بعضها في سويسرا أو في شرق فرنسا في المنطقة المجاورة لسويسرا، علما بأن سفارتنا في سويسرا. كانت تتولي الاشراف السياسي على موضوع الجزائر نظرا لعدم وجود تمثيل دبلوماسي مصري في فرنسا منذ ١٩٥٦.

وصدر قرار ينقلني إلى برن عاصمة سويسرا في يونيو ١٩٦١، كما صدر قرار في نفس الوقت ينقل الزميل عمرو موسى للعمل في برن، وقد كان تعاوننا مستمرا في العمل العربي وفي مواجهة النشاط الاسرائيلي وقد التقيت فور وصولي لبرن بالقادة الجزائريين الذين يمثلون جبهة التحرير الوطني الجزائري وعلى رأسهم الدكتور/ محمد البيجايي والذي عمل بعدئذ سفيرا للجزائر بفرنسا ويعمل حاليا قاضيا لمحكمة العدل الدولية وقد كان البيجايي يحمل جواز سفر مصريا حررت له بنفسى ووقعت عليه بناء على تعليقات القاهرة حتى يتمكن له التحرك بحرية في سويسرا، وقد تعاونوا معا حتى تم توقيع اتفاقية ايفيان عام ١٩٦٢ وتحقق للجزائر استقلالها، وغادر قادتها المسجونون بفرنسا سجنهم للتوجه لبرن ثم للقاهرة للعودة منتصرين للجزائر.

وقد ترك السويسريون للبيجاوي حرية التحرك خاصة بعد حادثة القبض على الملتحق العسكري الفرنسي برون يتمامل مع رئيس الشرطة السويسري في الحصول على معلومات خاصة بالجزائريين وانتشار المستول السويسري إثر اكتشاف التعاون، مما كان لهذا الحادث أثره في تحركاتنا لتأييد ثوار الجزائر في فرنسا، بعيدا عن أي قيود، حتى تحقق الاستقلال.

متابعة النشاط الاسرائيلي في سويسرا

وبدأت فور التحاقى بالعمل في السفارة المصرية في سويسرا، دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بها وعلاقتها بالدول الأجنبية، خاصة اسرائيل ودورها في موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك من خلال الاتصالات بالوزراء والمستولين ورجال البرلمان وأساتذة الجامعات والعسكريين السويسريين. وقد بدت لي بعدئذ حقائق هامة تتعلق في استقلال إسرائيل للحيداد السويسري ويتأييد من الجالية اليهودية في سويسرا، وذلك للحصول على مكاسب عديدة لصالح اسرائيل. وكان الاسرائيليون يهددون عن طريق التلميح، بدور بعض القادة السويسريين أثناء الحرب العالمية الثانية باصداقهم الأوامر الصديدة لقوات الحدود السويسرية بمنع أي تسلل لسويسرا من ألمانيا أو إيطاليا أو فرنسا المحتلة لأي يهودي يحاول الفرار من النازي، مما أدى الى مقتل أعداد كبيرة من اليهود بأيدي النازي. كما هددوا أيضا بأنهم قد يقضون عمليات تعامل بعض رجال الأعمال والشركات السويسرية مع الألمان خلال الحرب

العالمية الثانية، وحصول ألمانيا على معونات ومعلومات هامة استفادت منها ألمانيا في حربها مع الحلفاء الأمر الذي يتعارض مع الحياد السويسري. وقد أوضحت للمستولين السويسريين أننا علمنا بأن التطرف الاسرائيلي يحاول إبراز موقف بعض القادة السويسريين ليستغل سويسرا حكرمة وشعبا من إثارة هذه الشائعات، الأمر الذي نرى ضرورة التصدي له.

وقد علمت من القادة السويسريين ورجال الاعلام بأن سويسرا كانت مجالا مفتوحا وحياديا لجميع الدول المتحاربة دون تمييز أننا - الحرب العالمية الثانية، وأن المستولين السويسريين قد تفاضوا عن فرار آلاف اليهود والذين لجأوا إلى سويسرا أثناء الحرب من المناطق الألمانية بل وساعدوهم على ذلك، وسمحوا لهم بهندئ بالإقامة في سويسرا بحرية تامة. إلا أنهم أشاروا أن الشعب السويسري بطبيعته حريص وحذر، وأن طبيعته هذه معروفة لشعوب العالم، وأنهم لا يمكنهم أن يتخاضروا عن أي انتهاك للقوانين الحيادية السويسرية في سبيل إيقاف هذه الشهادات الاسرائيلية البعيدة عن الحقيقة. وقد علمنا على هذا الأساس، لاكتساب ثقة عدد من كبار المستولين السويسريين، وأوضحنا لهم مواقف بعض الاسرائيليين في سويسرا واستغلالهم لموقفها الحيادي للقيام بأعمال غير مشروعة ضد مصر والدول العربية، وأضفت بعض - من بعض المصادر الموثوقة- بأن بعض الاسرائيليين يتابعون نشاط المصانع السويسرية ومنتجاتها، وعن بعض الخبراء المقيمين في سويسرا لصالح إسرائيل.

وقد اهتم المستولين السويسريون بهذه المعلومات، وتابعت أجهزة الأمن السويسرية النشاط الاسرائيلي في سويسرا، حيث انتزع لها حصول عملاء إسرائيل على الرسومات الخاصة بطائرات الميراج الفرنسية والتي منحت سويسرا حق إنتاج بعض أجزائها خاصة الرادار وأسرار عسكرية أخرى، كما قاموا بإرهاب عائلات الخبراء الألمان المقيمين في سويسرا والذين يعملون في مصر في صناعة الصواريخ وأن المخابرات الاسرائيلية بالاشتراك مع هؤلاء العملاء أرسلوا طرودا فجرت في وجه بعض الخبراء الألمان في مصر. وقد قدمت سويسرا هؤلاء العملاء للمحاكمة، وصرحت لى بعضووها مع مترجم مصري للألمانية، في مدينة بازل حيث عرفت جميع المعلومات التي حصل عليها الاسرائيليون، أرسلت للقاهرة، وصدر حكم المحكمة بإدانة أعضاء الشبكة الاسرائيلية بالسجن لسنوات طويلة مختلفة.

قانون الجنسية المزدوجة السويسرية الاسرائيلية

وقد كان تركيزي باستمرار على ضرورة العمل على إيقاف أي دعم مادي أو بشري لإسرائيل، يساعد التطرف الاسرائيلي على مزيد من التوسع على حساب الأرض العربية، ويؤدي إلى تصاعد الصراع العربي الاسرائيلي. ولذلك أهديت- باستمرار- اهتمامي بموضوع هجرة اليهود إلى إسرائيل، أو قيام يهود أمريكا وأوروبا بدعم التطرف الاسرائيلي. وقد علمت بأن إسرائيل تقوم

باتصالات مع سويسرا وفرنسا لإصدار قانون جديد خاص بالجنسية المزدوجة ويسمح بإمكانية حصول اليهودى السويسرى، والفرنسى على جنسية اسرائيل فى نفس الوقت مع السماح له بالمشاركة فى جيش اسرائيل وتقديم خبراته للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وقد أخطرت الممثلين السويسريين وكذلك الفرنسيين عن طريق صديق سويسرى من المقربين للجنرال ديجول، بأن إصدار هذا القانون يتعارض مع الحياد السويسرى، وكذلك مع العلاقات المصرية العربية الفرنسية، والتي بدأت تستعيد طبيعتها بعد اتفاقية أيفيان.

وقد أشار الممثلون الأوروبيون إلى الضغوط الهائلة التى تمارسها الدوائر الصهيونية عليهم لإصدار هذا القانون، الذى لا يتعارض مع القوانين فى عدد من الدول الأوروبية إلا أنهم لحرصهم على علاقاتهم مع مصر والدول العربية، فإنهم سيصدرون تعليماتهم للضباط اليهود السويسريين والفرنسيين بعدم الالتحاق بأى عمل عسكري أو شبه عسكري فى إسرائيل نتيجة لهذا القانون، وأنهم سيعتبرون ذلك إفشاء للأسرار العسكرية والاقتصادية، الأمر الذى يعرض الممثل عنه لعقوبات رادعة.

قانون أموال من لا وارث لهم لصالح اسرائيل

وقد علمت من أحد كبار رجال المصارف السويسرية بوجود حملة اسرائيلية مساندها ضغط أمريكي على دوائر المال والاقتصاد فى سويسرا لإصدار قانون سويسرى يسمح - للمرة الثانية فى التاريخ المصرفى السويسرى - بإعطاء تفاصيل الحسابات السرية لبعض العملاء الذين لم تتحرك حساباتهم منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، خاصة المتعلقة بأموال اليهود فى ألمانيا والدول التى كانت تحتلها، وأن تقدم هذه التفاصيل للجنة سرية سويسرية خاصة.

وأشار بأن المرة الأولى لكشف أسرار حسابات المصارف السويسرية، كان إثر الحرب العالمية الثانية يطلب من الولايات المتحدة لمعرفة حسابات قادة النازى فى سويسرا والاستيلاء عليها. كما علمت بأن هذه الأموال بالمصارف والتي أطلق عليها " أموال من لا وارث لهم" ستسلم إلى اسرائيل باعتبارها خلفا لهؤلاء اليهود الذين لا يوجد وريث لهم خاصة بعد مذابح النازى قتل لعائلات يهودية بأكملها. وقد تأكدت بعدئذ من عدة مصادر عن هذه المعلومات وأجريت اتصالات مباشرة بالممثلين السويسريين، وأخطرتهم بأننا مع رفضنا لمذابح النازى والتي تشابه بعض المذابح التى تعرض لها العرب الفلسطينيون فى دير ياسين وغيرها، وسيناء المصرية عام ٥٦، إلا أننا نرفض استيلاء التطرف الاسرائيلى على هذه الأموال لاستغلالها فى التوسع على الأرض العربية، ولتشريد مزيد من اللاجئين العرب، خارج أرضهم ووطنهم، وأشارت بأنه رغم أن هذا القانون سيعرض النظام المصرفى السويسرى للخطر نتيجة كشف الحسابات السرية، إلا أننا نرى أن هذه الأموال يجب أن تعود - وفقا للقانون- إلى الدول التى كانوا ينتمون لجنسيتها أو لهيئات

خيرية ونرفض اعادتها لاسرائيل باعتبارها الخلف العام لهؤلاء اليهود ، إلا أن المسئولين السويصريين أخطروني بأن أمريكا ودول الغرب واسرائيل وعدوا بتعظيم النظام السويصري بالكامل إذا لم يصدر هذا القانون. وقد خلف اصدار القانون ضغينة ضد اسرائيل من عدد من المسئولين السويصريين الأمر الذي استفدنا منه للحصول على معلومات ضد النشاط الاسرائيلي وتحفز السويصريين لمحاورة أى نشاط اسرائيلي غير مشروع.

الاعلام الاسرائيلي فى أوروبا

وقد أبدينا اهتماما كبيرا بتأييد رأى العام الأوربي لقضايانا العادلة ومحاولتنا المستمرة اجتلابه إلى صفنا العربى فى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد اجتمعت بعدد كبير من رجال الصحافة والاعلام السويصريين وارتبطت بصداقات عديدة معهم لدرجة أن أحد كبار الصحفيين السويصريين اقترح بحقنا العربى وباعتنا اسرائيل ضد مصر والأمة العربية، وفاجأنى فى أحد الأيام بطلب اشهار اسلامه، وقد سافر للقاهرة وأشهر إسلامه فى حضور شيخ الأزهر وتزوج من فتاة مصرية.

ومن خلال هذه الاتصالات، اتضح لنا صورة حقيقية للدعاية الاسرائيلية فى العالم وفى أوروبا، وبدأنا نعلم بأن هذه الدعاية ليس لها القدرة الهائلة التى كنا نتصورها سابقا، وأنها محدودة وتعتمد على بعض اليهود فى أمريكا وأوروبا، وأنها تحاول ذاتيا منهم أو من خلال تبرعات تجمع لصالح اسرائيل فى هذه الدول.

وبدأنا فى تحركنا الاعلامى، بدءاً بلقاءات عديدة مع المصريين من المهندسين والطلبة فى سويسرا لشرح موقف مصر العادل من الصراع العربى الاسرائيلي. وقد شاركت الأخوة عمرو موسى وفتحي سرور وحسين فوزى وسعيد الخادم ومحمود حمزة وفتحي الذهب ومحمد صفوت هذا العمل. وقد نظمنا لهم لقاءات ثقافية ورياضية واجتماعية للتعريف بمزيد من من أهدافنا الوطنية والقومية.

والتقيت بمجموعات من أساتذة وطلبة الجامعات الأمريكية والغربية والذين كانوا يزورون سفارة اسرائيل لمعرفة الأوضاع فى الشرق الأوسط وأوضحنا لهم حقائق الصراع العربى الاسرائيلي. وقد أكدت هذه المجموعة الأجنبية فى كل لقاءاتنا اقتناعها بعادلة قضايانا وضرورة القيام بمجهودات عديدة لتوضيح هذه القضايا فى دول أمريكا وأوروبا.

مؤتمر القمة العربى بالقاهرة يناير ١٩٦٤

وقد سعدت بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع القمة العربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ وتابعت جلسات المؤتمر من خلال البرقيات التى ردت اليها بالسفارة فى سويسرا، وأضدت بقراوات

هذا المؤتمر والخاصة بالتمثيل الفلسطيني والصراع العربي الاسرائيلي مؤكداً بأن الأمر يقتضى ضرورة تنفيذ هذه القرارات والتي تلخصت فى مواجهة اسرائيل فى عدوانها على المياه العربية وتأبيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والتحرير وتمكينه من القيام بتحرير أرضه بكل صدق وأمانه من القادة العرب حتى يمكن مواجهة التطرف الاسرائيلي فى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد ترتب على هذه القمة العربية بروز الكيان الفلسطينى المتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينية وإصدار الميثاق القومى الفلسطينى فى ٢٨ مايو ١٩٤٨. وقد طلبت نقلى للقاهرة للمشاركة فى تنفيذ هذه القرارات وللاستعداد لمؤتمر القمة العربى القادم وكذلك نظروف خاصة بمرض والذي مرضا خطير إثر إجراءه اتخذ بمصادرة مصانعه التى أنشأها منذ عام ١٩٣٢.

وقد طلب منى السيد محمود رياض والسيد حافظ إسماعيل وكيل وزارة الخارجية، استمراري فى العمل فى سويسرا لمدة عام على الأقل نظرا لدورى فى سويسرا ولنقل السفير المصرى وعدد من الزملاء للقاهرة وضرورة تواجد دبلوماسى له دراية بموضوعات النشاط الاسرائيلي. وقد أخطرتهما بأنه يوجد عدد من الزملاء سوف يتولون هذا العمل بالقتدار يفوق عملى، واننى قد أعددت نفسى وعائلتى للمغادرة للقاهرة، وأنه سيعيننى أن أشارك زملايى فى وزارة الخارجية المصرية مجهوداتهم بشأن تحدى الصراع العربى الاسرائيلي. وقد عينت مديرا لمكتب أقدم وكيل للخارجية ومستولا عن التنسيق بين مكاتب الوزير والوكلاء ومديرى الإدارات وتعاونت مع زملايى لفترة لتحقيق أهدافنا فى الوحدة ومواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

مؤتمر القمة العربى بالاسكندرية ١١ سبتمبر ١٩٦٤

وقد أخطرتنى بمنئذ وزير الخارجية محمود رياض بأن هناك رغبة فى أن أتولى مكتب الشؤون العربية برئاسة الجمهورية بمصر الجديدة عن طريق الانتخاب من وزارة الخارجية، وقد أخطرت الوزير برغبتي فى الاستمرار فى عملى مع زملايى لتحقيق أهدافنا فى وزارة الخارجية، إلا أنه أشار بأهمية عملى برئاسة الجمهورية خاصة للإعداد وتنفيذ قرارات القمة العربية بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤، حيث سيكون حلقة الاتصال بين الرئاسة والخارجية وأهمية الدور الذى سأقوم به للتنسيق بينهما لصالح العمل السياسى الخارجى وفى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي ولا يتفاد التضارب الذى يحدث مع وزارة الخارجية فى حالة تولي هذا المنصب بالرئاسة شخصية بعيدة عن عمل واتجاه وروح الخارجية، وقد كرر وأيد الزميل عمرو موسى والذي كان منتدبا فى الرئاسة لمدة شهرين هذا الاتجاه، وقد وافقت على ذلك. وبدأت نشاطى فى التنسيق بين وزارة الخارجية المصرية برئاسة الجمهورية ومكاتبها وأجهزتها المختلفة، وكذلك مع حكومات وشعوب الدول العربية بدءا بمؤتمر القمة العربى الثانى فى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ والذي قرر تحديد الهدف القومى العربى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى والالتزام بخطة العمل العربى المشترك واستخدام جميع الإمكانيات والطاقات العربية لمواجهة تحدى الاستعمار والصهيونية

وتنفيذ المخططات العربية خاصة في الميدان العسكري، كما رحب المؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطلبة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين واعتمد قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، كما قرر تقديم المساعدات لحركات التحرير في الجنب المحتل وعمان والالتزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك وضرورة تصفية القواعد الاستعمارية في قبرص وعدن. وبدأت العمل في رئاسة الجمهورية لتحقيق العمل المشترك في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي.

التنظيم العربي الموحد

وقد تابعت إقامة الهيئات والاتحادات والتنظيمات العربية والتي تدعم العمل العربي المشترك خلال انتدابه للعمل برئاسة الجمهورية وذلك متابعة لدور مصر الوطني والقومي في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد كنت علي اتصال بالقادة العرب والمصريين الذين تولوا هذه المسؤولية القومية خلال هذه المرحلة، وأخص بالذكر الأخ حسن وأفت مدير مكتب شئون اللاجئين السياسيين والذي كان مسئولاً عن جميع اللاجئين السياسيين العرب في مصر. ويقدم لهم كل المساعدات والتسهيلات، والأخ طلعت صدقي محمد كبول بمكتب سوريا وحافظ عزيز ومخير وعبد التواب بمكتب شئون الطلبة العرب، ويحيى الجمل وعبد الرحمن فريد ومصطفى السعيد ومحمد الخولي وسهير حجازي وحسين الكامل وفخري عثمان بمكتب الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي. وقد شاركت خلال هذه الفترة في إنشاء وتدعيم الاتحادات المهنية العربية كاتحاد العمال العرب والمحامين والأطباء والمهندسين والمرأة وغيرها.

وقد كان موقف مصر عدم ضم الأخوة العرب الى تنظيماتها السياسية، توليفاً لهم بحرية العمل الوطني والقومي، إلا أننا وجدنا أهمية ضم مجهودات القادة والشباب العرب لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، فاتفقنا على إقامة التنظيم العربي الموحد وحتى لا نترك لبعض التنظيمات والأحزاب الأخرى السيطرة على الساحة العربية واستقطاب قادة وشباب الأمة العربية، ودفعهم إلى مزيد من الخلافات العربية، الأمر الذي يباعد بيننا وبين هدفنا الأصلي وهو مواجهة الصراع. وإذا ذكر أسماء العديد من القادة والمواطنين العرب الذين انضموا لهذا التنظيم بكل جوارحهم، وشاركوا في ثدواننا ومعسكراتنا حيث كنا نجتمع لمناقشة سبل توحيد جهودنا وأفكارنا وخططنا في سبيل دعم التضامن العربي في مواجهة أية احتمالات لعُدوان صهيوني أو استعماري ضد الأمة العربية .

الجزائريون والكفاح المسلح ضد التطرف الاسرائيلي

وحرصت على استمرار علاقة الصداقة مع القادة المدنيين والعسكريين لجهة التحرير

الوطني الجزائري بعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢. وقد أخطرني صديقي جزائري كان يعمل قائداً في جيش التحرير الجزائري بأنه سواصل جهاده بعد تحقيق استقلال الجزائر، مع قوات الثورة العربية في أي جزء من الأرض العربية لتحريرها، وقد حضر للمقاومة عام ١٩٨٥ بعد تنحية بن بيللا وتولى يومين رئاسة الجزائر، واتصل بي من قنصلته حيث بادرت لمقابلته.

وقد أشار بأنه يجاهد حالياً مع إحدى الفصائل الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين وقد ناقشنا الأوضاع العربية والفلسطينية، وحقيقة تطور الكفاح المسلح في فلسطين خاصة بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني وموافقة القمة العربية على ذلك.

وأثناء اصطحابي له لتوديعه في المطار، قابلنا الأخ الأخضر الإبراهيمي سفير الجزائر في القاهرة ووزير خارجية الجزائر بعدن، وكان لقائهم مع الأخ الجزائري ودياً للغاية. وعند التحاقى بعدن بمكتبى، أخطرت بأن الإبراهيمي اتصل بالرئيس عبد الناصر وأخبره بأنه قابلنا في المطار وأن الصديق الجزائري أحد قيادات المعارضة الجزائرية ضد يومدين، وقد أخطر الرئيس بتفاصيل الموضوع، ثم اتصلت بالإبراهيمي وأخبرته برفضي لأي ضغط أو تهديد لقطع علاقاتي الأخوية بالأخوة العرب، وقد أشار الإبراهيمي بأنه تفهم الموقف وأن أخطاره لعبد الناصر بهذه الحادثة يرجع لخشيته من معرفة الجزائر بوجود الصديق الجزائري المعارض بالقاهرة، مما قد يؤثر ثانية على العلاقات المصرية الجزائرية والتي بدأت تستعيد طبيعتها بعد موقف القاهرة منذ تنحية بن بيللا. ولذلك طلب الرئيس عبد الناصر أن أقوم مع الدكتور حسين كامل بها الدين وزير العربية والتعلم حالياً بالسفر إلى الجزائر ومقابلة يومدين وقادة الجزائر وإنهاء أية سُبْح في العلاقات بين البلدين لصالح العلاقات الوطنية بين مصر والجزائر، ولصالح التفوق العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى، وقد رحب يومدين والقادة الجزائريون بنا أحسن ترحيب، وانتهت جميع الخلافات بين البلدين، وأبدوا ضرورة تلاحم مصر والجزائر لمواجهة خطورة التهديدات من الاعتداءات الاسرائيلية ضد الأمة العربية وقد ذكرت الأخضر الإبراهيمي بواقعة مقابلتى للصديق الجزائري المؤيد لقضايا الكفاح المسلح وذلك أثناء مقابلتى له في يوليو ١٩٧٧ مع الأخ علي الكافي رئيس جمهورية الجزائر حالياً وسفير الجزائر في دمشق وقتئذ عنما انتقدنا مراقبة مصر على إيقاف إطلاق النار في يونيو ١٩٦٧، وأشار بضرورة استمرار الكفاح المسلح العربى خاصة وأن المعق الاستراتيجى العربى عميق، وأنه ماكان للقيادة المصرية أن توقف إطلاق النار حتى ولو احتلت اسرائيل القاهرة، وقد أخطر الإبراهيمي بأنه يردد الآن الكفاح المسلح العربى وأهميته، فى حين أنه سارع من قبل ليشكوكى لعبد الناصر لمقابلتى أحد قادة هذا الكفاح من الجزائريين، فأشار الإبراهيمي بأنه لم يكن يعلم وقتئذ بقيام هذا الشخص الجزائري بهذا الدور فى الكفاح المسلح الفلسطينى ضد اسرائيل، وأكد على كفاى والإبراهيمي تأييد الجزائر الكامل لمصر وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان والأمة العربية في المعركة المصرية العربية ضد التطرف الاسرائيلي

وضرورة عودة العمل العربي المشترك لمواجهة هذا التطرف في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.
الرئيس التونسي بورقيبة ورأيه في السلام

وقد كان لنا موقف سلبي من الرئيس الحبيب بورقيبة بعد تصريحاته عام ١٩٦٥ بضرورة اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتقديم تنازلات عربية إسرائيلية لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد كنت على اتصال مستمر بمقادة المعارضة التونسية في القاهرة كصالح بن يوسف وإبراهيم طوبال والحاج طاهر ورؤسا الطلبة التونسيين بالقاهرة من أجل تدعيم العمل العربي المشترك ومواجهة التطرف الاسرائيلي في الصراع العربي الاسرائيلي. وقد كان قادة المعارضة التونسية يرون أن بورقيبة يهادن إسرائيل ويحاول أن يطبق بالنسبة لها ماحاول تطبيقه في تونس مع الاستعمار الفرنسي بنظرية "خذ وطالب" مع أن الاختلاف كبير بين الاستعمارين.

وقد كان الرئيس بورقيبة صريحا للغاية بالنسبة لأرائه في الصلح مع إسرائيل، وأعلن هن هذه الآراء في خطابين أحدهما في القدس والآخر في بيروت مما أدى إلى مهاجمة معظم الدول العربية له، ولم ألتق ببورقيبة منذ معرفتي له أثناء طفولتي حيث كان صديقا حميما لوالدي أثناء إقامته مع الزعيم الثعالبي في مصر كلاجئين سياسيين، حتى التقيت به في ١٩٧٠ أثناء زيارته لفرنسا، حيث اشتركت في مقابلته مع السفراء العرب بباريس بحضور الرئيس الفرنسي بومبيدو، وعند تقديم السفير التونسي الهادي مهروك لي للرئيس بورقيبة أشار بصوت عال بأنه يعرفني ويعرف والدي وهو صديق حميم له وطالما مده بالمال والمساعدة أثناء إقامته في القاهرة، وقد صمم أمام جميع السفراء العرب على دعوتي معه بمفردي في عشاء مع السفير التونسي، حيث بادرنى بتذكيري بعلاقته الحميمة بوالدي، ثم بدأ يعاتبني بدبلوماسية بأنه علم بأنني كنت احتضن المعارضة التونسية في القاهرة، وأساعد الطلبة التونسيين على عصيانهم وأنه لم يشأ أن يبدى أي احتجاج على ذلك لمصر أو للرئيس عبد الناصر لعلاقته بوالدي، وقد شرحت له وجهة نظري بأمانة وبصراحة خاصة موضوع العمل العربي المشترك لمواجهة التطرف الاسرائيلي، وقد أشار بأنه يتفهمني جيدا، حيث كان ومازال من قادة حركات التحرر، إلا أنه يرى أن بعض الحكام العرب يزايدون على شعوبهم ويتخلون من القضية الفلسطينية ذريعة لهذه المزايدة دون أن يكون لهم أي اهتمام حقيقي بتحرير فلسطين أو إقامة دولة فلسطينية بل العكس صحيح. وأنهم يمتنعون ألا تقام هذه الدولة على الاطلاق، وأضاف بأن آراءه التي أعلنها عن الصراع العربي الاسرائيلي لم تكن في السر بخلاف مايعلمه من اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين حكام عرب ومستولين اسرائيليين تدور في طي الكتمان، وأشار بأنه يعرف موقفى من خطورة الاستعمار الاسرائيلي علي الأمة العربية، ويقدر الموقف المصري ويعلم بأن مصر وشعبها من الدول القليلة التي تسعى حقيقة لحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية ومواجهة التطرف الاسرائيلي في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، إلا أنه يرى أن هناك قوى دولية تساند هذا التطرف الاسرائيلي وتسعى إلى

اتخاذ الجميع لضرب الأمة العربية وعلينا أن نفوت عليها أغراضها ، وإعلان استعدادنا للسلام ، حتى نصلح مع اسرائيل ، بشرط استرداد حقوقنا العربية . وأخطرت الرئيس يورقيبة بأننى أعلم آراءه المتسمة بهعد النظر ، إلا أننى أرى ضرورة التنسيق مع القادة العرب للوصول لتحقيق أهدافنا ، وقد أشار بأنه يعلم بصعوبة ذلك إلا أنه سيبدل المزيد من الجهد فى سبيل ذلك .

القادة الليبيين فى مواجهة الصراع

وقد استمرت لقاءاتى مع القادة الوطنيين فى ليبيا ، وقد امتدت علاقاتى معهم منذ عملنا سوريا لدعم الثورة الجزائرية ، وقيامهم بتسهيل وصول الاسلحة والعتاد إلى داخل الجزائر منذ عام ٥٦ ، رغم قيام الاستعمار الفرنسى بإقامة أسوار فاصلة للحيلولة دون ذلك .

وقد التقت وجهات نظرنا على أهمية دعم القوى العربية فى مواجهة خطر التطرف الاسرائيلى والاستعمار الأجنبى ، والذي كان ولا يزال يتواجد بقواعده فى بعض الدول العربية . ولم أنس أبدا مشاركة والذي وعى للثورة الليبية للمجاهد عمر مختار ، وقد استمعت منهما عن ذكرياتهما بشأن مقاومته للاستعمار الايطالى لبلاده .

وقد اتفقت مع الأخ " بشير المغيرة " وزملائه من القادة الليبيين على تنظيم أنفسهم لمواجهة هذا الخطر الاسرائيلى الجاثم على حدود الأمة العربية . كما تعرفت فى عام ١٩٦٦ عن طريق ابن عمى حسن الفرنواى الذى كان ممثولا عن الكشافة العربية بالأخ عبد القادر غوقة والذي عين بعدئذ سقيرا لليبيا بالقاهرة ، وقد قمت بتقديمه للقيادة السياسية المصرية من أجل تنسيق العمل العربى فى مواجهة التطرف الاسرائيلى . وقد أكد قادة ليبيا أن بلادهم هى العمق الاستراتيجى الطبيعى لمصر ، وأنهم على استعداد لتنسيق كل جهودهم فى سبيل دعم التضامن والوحدة معها فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى ، وقد استمرت علاقاتى بهؤلاء القادة حتى قامت ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكانت خير دعم للأمة العربية بعد معارك ١٩٦٧ ، وأعادت إلى الأمة العربية إمكانية تفوقها على التطرف الاسرائيلى فى هذا الصراع .

العراق ودول الخليج والجنوب العربى

وقد اعتبرت قوى شعب العراق ، ضمن العوامل الحاسمة للوقوف فى مواجهة توسع التطرف الاسرائيلى وأكدت أهميتها فى عملية التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد أيدنا حكومة العراق إثر تولى عهد السلام عارف مقاليد الحكم فى نوفمبر ٦٣ ، ومبادرته بمد يد التعاون لمصر لمواجهة تحديات المنطقة ، حيث تم الاتفاق على إقامة مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق . وقد تعاونت مع هذا المجلس لتحقيق أهدافه وكان يضم عددا من الزورا المصريين والعراقيين منهم الدكتور أديب الجادر وهو شخصية عربية مؤمنة بقوميتها ومخلصة فى موقفها

فى مواجهة الاستعمار الاسرائيلى وهو حاليا رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد كنا نعتبر أن موقف الحكم فى إيران يتعارض مع أهدافنا القومية والاسلامية لتأييده وقتل إسرائيل وإعدادها بالمساعدات وبالتنفيذ، ولذلك تمت اتصالات مع قادة المعارضة الإيرانية وقدمنا لهم مساعدات عينية ومالية، كما ساندنا قادة منطقة عربستان التى ضمتها إيران إليها فى الوقوف فى مواجهة الحكم الإيرانى.

وقد أبدنا من خلال تعاوننا مع العراق، حركات التحرير بدول الخليج العربى لشق فى مواجهة الاستعمار البريطانى لهذه الدول بالتنسيق مع حركات التحرير فى جنوب اليمن، حتى تحقق لها استقلالها، وأصبحت درعا قويا لأمنا العربية تضاف إلى القوى العربية فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

السعودية وحرب اليمن

وقد أوضحت فى مذكرات أعدتها، أهمية عودة التضامن العربى وإنهاء الخلافات التى نشأت عقب الانفصال السورى وقيام ثورة اليمن، خاصة بين مصر والسعودية، بعد أن حققت ثورة اليمن أهدافها واستطاعت أن تحافظ على حيويتها.

وقد ناقشت الملك فيصل قبل توليه الحكم فى السعودية - وكان صديقا لوالدى - فى أهمية إنهاء هذه الخلافات العربية لصالح الأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أكد فيصل خطورة الاستعمار الاسرائيلى وتولى التطرف الاسرائيلى لمقالبه الأمور فى إسرائيل على مستقبل الأمة العربية والاسلامية. وأشار بأن الحركات الصهيونية وثيقة الارتباط بالأحزاب الشيوعية، وأنه لذلك يرى أهمية مواجهة هذه الحركات والأحزاب بتضامن عربى وعمل مشترك. وأكد على ضرورة إنهاء الصراع فى اليمن وتناسى خلافات الماضى. وقد قدمت تقريرا للرئيس عبد الناصر بهذا الشأن مؤكدا ضرورة إنهاء حرب اليمن لصالح الأمة العربية، ونفيت أن تكون لهذه الحرب نتائج على تدريب القوات المصرية كما ادعى بعض القادة، بل على العكس فإنها تؤثر على كفاءة وانتظام الضابط والجندي المصرى مثلما حدث فى الجيش الفرنسى أثناء ثورة الجزائر وأشرت بضرورة إيقاف هذا الاستنزاف لطاقة الأمة العربية وبدء التعاون المشترك لإنهاء الاستعمار الصهيونى والبريطانى لأرض الأمة العربية، وقد أشار الرئيس عبد الناصر، إلى أنه رغم معارضته لبعض ماورد بالتقرير، إلا أنه يمثل حقيقة، وأنه على استعداد لإنهاء هذه الحرب بشرط استقرار ثورة اليمن والتعهد بحمايتها. وقد كان هذا الموقف قبل حرب ٦٧ وقبل مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ٦٧ بالخرطوم والذى أنهى حرب اليمن وأدى إلى مساندة السعودية لمصر ودول المواجهة ماديا فى سبيل مقاومة آثار حرب ٦٧.

منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة

وقد أقرت عن أهمية دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وأهمية مساندتها للقيام بدورها الرئيسى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد رحبنا بعقد المجلس التأسيسى لإقامة المنظمة فى القدس وموافقته على الميثاق القومى فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ والذى ينص خاصة على أن تحرير فلسطين واجب قومى عربى تقع مسئولياته على الأمة العربية التى عليها أن تعبى جميع طاقاتها فى سبيل تحرير فلسطين.. الخ

وقد أيدت جميع مطالب قيادة المنظمة من مصر، واتفقنا على حملة دعائية عالمية للقضية الفلسطينية فنظمنا " ندوة فلسطين العالمية" بحضور عدد من الشخصيات العالمية ومنها أنتونى ناتنج الوزير البريطانى الذى استقال احتجاجا على العدوان الاسرائيلى البريطانى الفرنسى على مصر عام ٥٦.

وقد اتصلت بأجهزة الأمن وقتئذ السادة حسن طلعت وأحمد رشدى (وزير الداخلية بعدئذ) للسماح بدخول بعض الشخصيات العربية للقاهرة والتى كانت مندرجة فى القوائم لحضور الندوة ووافقا على ذلك.

وقد كانت الندوة ناجحة وأظهرت الشخصية الفلسطينية وعدالة المواقف العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى.

كما تمت اتصالات معى من عدد من لجان المقاومة الفلسطينية للحصول على دعم مصرى، وقد قابلت مع الوزير فتحى الديب خالد الحسن " أبو السعيد" ممثل حركة فتح بنا . على طلب منه وتعليمات بالمرافقة على المقابلة من الرئيس عبد الناصر، وقد طلب فتحى الديب بعد سماعه لشرح مفصل من خالد الحسن - معلومات عن أهداف الحركة وتنظيماتها وتصورها لارتباطاتها . مطالب محددة واستفسارات عن معلومات بشأن ارتباط الحركة ببعض الدول العربية أو التنظيمات المعارضة لنظام الحكم فى مصر. وقد كانت مطالب الديب عنيفة وصرخة الأمر الذى واجهته بعد المقابلة به، وخطاره بأن حركة فتح لها اتجاهاتها الوطنية والقومية بتنظيماتها العلنية والسرية، وإننى أرى أنه لا يمكنها الاجابة على استفساراته، إلا أن فتحى الديب أصر على مطالبه لرفعها للرئيس عبد الناصر حتى يبدأ التعاون على أسس واضحة بعيدة عن الشبهات. ولم يأخذ عبد الناصر بوجهة نظر فتحى الديب، وقابل بعدها قادة حركة فتح وعرفات دون حاجة لاجابتها على استفسارات فتحى الديب.

أهمية مصر وسوريا للعمل العربى المشترك

وقد شعرت بسعادة كبيرة بعملى فى القاهرة، وتمكنى من تحقيق بعض أهدافنا الوطنية والقومية وتنفيذ معظم قرارات مؤتمرات القمة العربية، إلا أنه عند عودتى من زيارات عمل لبعض

الدول العربية في سبتمبر ١٩٦٦ قابلت خلالها عددا من المسئولين فيها ، فوجت أثناء مقابلاتي لمحمود رياض وزير الخارجية بتقديمه التهنئة لي بتعييني في السفارة المصرية بهاريس لأتولى منصب مستشار السفارة مع تركيزي على الشؤون العربية وشئون إسرائيل مع د/ عصمت عبد المجيد وعز الدين شرف ومع السفير عبد المنعم النجار . وقد أخطرت رياض ، بأنه مع شكري وتقديري لاختياري لهذا المنصب الهام ومع استعادي لتنفيذ القرار الخاص بنقلي لسفارة باريس ، إلا أنني أبدي رغبتى في استمرارى في العمل بالقاهرة لظروف العمل العربى المشترك في مواجهة التطرف الاسرائيلي وأهدافه في مزيد من التوسع في الأرض العربية في مجال الصراع العربى الاسرائيلي ، وقد أشار الوزير إلي تقديره لعملى وأنه قد اختارنى من بين عشرات المرشحين الذين ألحوا في الحصول على هذا المنصب بهاريس ، إلا أنه يوافقنى على أهمية العمل في القاهرة وفي قلب المنطقة العربية لمواجهة التطرف الاسرائيلي ، وأصدر تعليماته فوراً بإلغاء قرار تعييني بهاريس ، وطلب منى مزيداً من التركيز على الموقف فى المنطقة ، خاصة الموقف السورى والذي كان يهدى دائماً اهتماماً به حيث كان يعمل سفيراً لمصر فى سوريا قبل اعلان الوحدة عام ١٩٥٨ .

وقد ناقشت معه تطورات تصعيد التطرف الاسرائيلي للموقف العسكرى فى المناطق السورية الاسرائيلية المجردة من السلاح وقيام اسرائيل فى يوليو ١٩٦٦ بتدمير مبانى ومهمات الاشغال العسكرية السورية فى مناطق الحدود ثم اسقاطها طائرتى ميج سوريتين فى ٨ أغسطس ١٩٦٦ .

اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ٧ نوفمبر ١٩٦٦

وقد أعددت مذكرة بخطورة هذه الأحداث وضرورة دعم الموقف السورى فى حدود تعاون القيادة السورية مع مصر ، مع التحذير من خطورة الانجراف وراء إجراءات عسكرية أو سياسية قبل أن تنهيا مصر وجيشها العربى لظروف الموقف فى المنطقة . وقد علمت باتصالات تجربها القيادة السورية وقتئذ بدفع من صلاح جديد والذي قام بتعيين هذه القيادة ، الأتاسى رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء ، وأبراهيم ماحوسى وزيراً للخارجية والثلاثة أطباء بشرىون- مع الرئيس عبد الناصر لإعادة الوحدة العسكرية المصرية السورية تمهيداً لعودة الوحدة السياسية .

وقد أوضحت رأيي فى مذكرة رفعتها للقيادة المصرية ، أوضع موقف هذه القيادة السورية وموقفها المعارض للعناصر الحقيقية للوحدة بين مصر وسوريا وأن لجوها للتعاون مع مصر ، إنما لأهداف عديدة مثل علاقاتها المتدهورة مع جيرانها فى الأردن والسعودية . وقد أكدت رأيي بعدم التوقيع على اتفاقيات دفاعية أو سياسية ثنائية فى ظل رغبتنا فى عودة التضامن العربى الشامل لمواجهة الصراع العربى الاسرائيلي فى ظل ماتحقق من إزالة للعديد من الخلافات العربية فى مؤتمري القمة العربية عام ١٩٦٤ ، وأنه إذا كان القادة السوريون يرغبون حقاً فى تحقيق الدفاع

المشترك ضد التطرف الاسرائيلي، فعلى الأمة العربية أن تعمل إلى إعادة صياغة وتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠ بناءً على قرارات مؤتمر القمة.

وقد ناقشني بعض كبار المسؤولين بشأن هذه المذكرة، وأكدوا بأن توقيع اتفاقية ثنائية مع سوريا في ظل ظروف المنطقة، قد يكون توطئة لتنفيذ الاتفاقية العربية للدفاع المشترك، في مواجهة المخاطر الاسرائيلية المنتظرة. وقد أكدت على رأيي السابق، ورغم ذلك فقد أبرمت اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في ٧ نوفمبر ١٩٦٦ وذلك بفرض مساعدة مصر لسوريا في حالة الاعتداء عليها وكذلك دعم الجيش السوري لمصر في حالة الاعتداء.

ولم تمض أيام على توقيع هذه الاتفاقية، حتى قامت اسرائيل بشن هجوم عسكري شامل عبر الحدود الأردنية في قرية السموح في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ مما أدى لرد فعل عنيف داخل الأردن، وأعلن الأتاسي الجهاد ضد الحكم الأردني وهاجمت مصر النظام الأردني، في حين رد الأردن على ذلك بأن مصر وسوريا يحتلان وراء قوات الأمم المتحدة في سيناء، في الوقت الذي تهاجمان الأردن..

وقد أوضحت في مذكرة بأن اسرائيل قد استطاعت اغتنام توقيع الاتفاق المصري السوري لبدء مرحلة جديدة في توجيه ضرباتها للدولة العربية في ظل تفجر الخلافات العربية مرة ثانية، وأكدت بضرورة العمل للوقوف صفاً واحداً في مواجهة التوسع الاسرائيلي بدلا من الخلافات والاتهامات المتبادلة، وحذرت من أن تدفع مصر إلى معارك لم تحسب نتائجها، ورفضت تحريك سلاح جديد ومزملته في سوريا بتصعيد الموقف على الحدود السورية الاسرائيلية دون أن ينظروا إلى تاريخ واستراتيجية اسرائيل التي تركز على الرد على هذه العمليات والتصعيد دون حدود.

وتأيدت هذه المذكرة بالموقف المستجد في سوريا بعد توقيع الاتفاقية المصرية السورية، فقام سلاح جديد بطرد أربعمائة ضابط من القوات المسلحة في أضخم حركة تطهير في الجيش وتساءلت كيف يتمشى ذلك بإبعاد العناصر الوحشية وذات الخبرة في الجيش السوري مع محاولة تصعيد سلاح جديد للمعارك الحدودية وتحالفه العسكري مع مصر، وحذرت من هذا الاتجاه وأكدت ضرورة تحري موقف القادة السوريين.

افتتاح السفارة المصرية بدمشق إبريل ١٩٦٧

وقد استدعاني وزير الخارجية في ٣٠ مارس ١٩٦٧ واخطرنى بأن الرئيس عبد الناصر قد اختارني لإعادة افتتاح السفارة المصرية في دمشق فوراً بناءً على اتفاقه في اليوم السابق مع القادة السوريين، وأخطرت الوزير بأن معنى افتتاح السفارة، إنها، لوحدة المصرية السورية وتكريس للانفصال، بالإضافة إلى أن ظروف القيادة السورية تقتل وتستدعي التريث والثبات في

اتخاذ هذه القرارات المصيرية، وقد أمهلتها يوما للتفكير والرد، وبعد أن أخطرت الوزير بالافتتاح برأى السابق، إلا أنني على استعداد لتنفيذ أي قرار للقيادة المصرية في ظل هذه الظروف الخطيرة للأمة العربية، علما بأن ظروف مرض والنفي تحتاج إلى وجودى ومراعاتى له يومية، وبالتصال الوزير بالرئاسة عاد فأخطرني بأن الرئيس يستعجل سفرى وأنه سيقابلنى، وقد أخطرته بوجهة نظرى السابقة، إلا أنه أشار بأنه قد تم إخطار القيادة السورية بوصولى فى اليوم التالى وسيتم استقبالى فى مطار دمشق وسيقوم السوريون بتسليمى مبانى السفارة ومنزل السفير بعد تقديم أوراق اعتمادى للوزير وأبدأ قورا أعمال السفارة بالاستعانة بعدد من الزملاء الدبلوماسيين والإداريين على أن أعود بعد عشرة أيام للقاهرة حيث يقادروا وقتئذ السفير مندوح جبة لدمشق. وأشار بأنه خلال تواجدى فى دمشق فإنه يمكننى التحقق من اتجاهات القادة السوريين والنسى أثرت إليها فى تقاريرى السابقة. ووصلت مع زملاى دمشق، ولم نجد من يستقبلنا فى المطار كما وعدوا الرئيس عبد الناصر، كما لم أسلم مبانى السفارة ومنزل السفير، إلا أنني بدأت اتصالى بمختلف القادة السوريين لمعرفة رأيهم فى الموقف حتى يمكن لمصر تقدير موقفها بناء على ذلك.

الاعتداء الاسرائيلى على سوريا ٧ إبريل ١٩٦٧

وقبل مغادرتى دمشق عائدا للقاهرة يومين، لاحظت معركة جوية تنور فوق سما دمشق بين طائرات سورية واسرائيلية فى يوم ٧ إبريل ١٩٦٧، ولاحظت سقوط عدد من الطائرات السورية وكانت السماء مسيطرا عليها من الطائرات الاسرائيلية. وقد توجهت بهندئ لمقابلة وزير الخارجية ابراهيم ماحوس والذي أشار إلى أن السوريين أطلقوا النيران على جزار اسرائيلى مدرع اخترق حياء المنطقة المجردة على شاطئ بحيرة طبريا، وعلى إثره قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب المدفعية السورية والنسى ردت بالمثل، مما أدى إلى المعركة الجوية، وأضاف بأنهم يعملون بأن اسرائيل ستصعد عملياتها وانهم ينتظرون هجوما اسرائيليا خلال يومين، وطلب منى باسم القيادة السورية إخطار الرئيس عبد الناصر بأن القوات السورية ستتعصدى للقوات الاسرائيلية وستدخل معها فى صراع مصيرى حتى ولو أدى الأمر إلى معارك على أطراف المدن والقري، وأنه يذكر مصر باتفاقية الدفاع المشترك فى نوفمبر ١٩٦٦ وما ورد فيها من مواجهة الترسعات الاسرائيلية بتعاون مصرى سورى مشترك، وأنه إذا كان الرئيس عبد الناصر لن يدخل هذه المعركة إلى جانبهم فإنهم سيحاربون بمفردهم حتى ولو أدى الأمر إلى الدفاع عن دمشق نفسها!!

وأخطرت ماحوس بأن أمر الصراع العربى الاسرائيلى يقتضى استراتيجية عربية واحدة، وأنه رغم مضى خمسة أشهر على هذه الاتفاقية فإنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وأننى أعلم أن التطبيق لم يتم حتى الآن، وحاولت تهدئة وزير الخارجية السورى قائلا إن الأوضاع الخارجية والداخلية فى مصر وسوريا تقتضى التعرّث وعدم اتخاذ أية إجراءات إلا بعد التمشيق. ليس بين مصر وسوريا

فقط، بل بين كل أقطار الأمة العربية لمواجهة خطر التطرف الاسرائيلي.

وتوجهت إلى بيروت لأرسل برقية للقاهرة عن طريق سفارتنا ببلتان، حيث لم يكن لدى سفارة دمشق بعد أجهزة شفرة لعدم وجود مبنى للسفارة، وقد قابلت السفير عبد الحميد غالب وسلمته برقيتي المرسلة لوزارة الخارجية ومنها للرئيس عبد الناصر، أوضح فيها حديث وزير الخارجية السوري وتهوره وردى عليه بضرورة ضبط النفس، وأن الأمر يقتضى التنسيق المسبق بين البلدين قبل الدخول فى مفاوضات، وأشارت إلى خطورة عدم مبالاة الرأي العام السوري بهذا الهجوم حيث أوضح بعض قاداته الوطنيين خطورة قيادة صلاح جديد وهنقه لدفع مصر لمعركة لا تحدد هي مكانها وترقيتها، وقد أشرت فى برقيتي إلى أهمية حضور وفد عسكري مصرى على أعلى المستويات لتقدير الموقف العسكري فى سوريا.

الوفد العسكري المصرى لسوريا ٨ ابريل ١٩٦٧

واستقبلت فى يوم ٨ ابريل ٦٧، طائرة عسكرية مصرية فى مطار دمشق العسكري، وكانت الطائرة تقل الوفد العسكري المصرى برئاسة الفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية، وكان معه عدد من الزملاء العسكريين من الجيش والطيران والبحرية والدفاع الجوى والمخابرات العربية، وكان بينهم عدد من الأصقاء منهم على بغدادى قائد سلاح الطيران بعنبد. وعند تحيى للفريق صدقى على أرض المطار، انتحى بى جانبى وأشار بأنه فور وصول برقيتي للقاهرة، تلقى تعليمات من المشير عبد الحكيم عامر بالسفر مع وفد على أعلى مستوى لدمشق وكرر عامر اتصاله به لاستكمال سفر الوفد فوراً، وقد كان مسبب تأخره فى السفر معرفته لأبعاد هذا التحرك وخطورته على مستقبل مصر نفسها، وأنه لم يغادر والوفد القاهرة، إلا باتصال من عبد الناصر يخطر به ضرورة السفر فوراً للاطلاع على الموقف وتقديم تقرير بعد عودته، وألح على صدقى محمود حضوري جميع المباحثات التى سيجريها مع الوفد العسكري والمدنى السوري، وقد أحضر الوفد معه جهازاً لاسلكياً حديثاً جداً وبصحته موفقان عاملان يجيدان اللغة العربية.

واستمرت مباحثات الوفد المصرى يومين، تطرق الوفدان خلالهما لأوجه التنسيق، خاصة بالنسبة للسلاح الجوى والدفاع الجوى، وقد لاحظت خلال المباحثات مدى الاخلاص والأمانة التى كان رئيس الوفد وأعضاؤه يتسمون به فى شرحهم لخطورة دور الطيران الاسرائيلي فى أية معركة قادمة بفرض تحييد القوات الجوية المصرية والسورية، واستخدامه للطائرات والمشاة والمدفعات فى المعارك، وتأثير ذلك على الروح المعنوية العسكرية، وقد لاحظت فى شرح الجانب السوري لموقفه، مدى ما يتعرض له حقيقة القوات السورية العسكرية من مشاكل التدريب والسلاح والخبرة. وقد تمت مع الوفد العسكري المصرى بزيارة الجبهة السورية الاسرائيلية فى منطقة الجولان، وشاهدت التحصينات الطبيعية السورية التى تختلئ داخلها المدفعية السورية، وقام

عدد من القادة العسكريين السوريين بشرح الأوضاع على جبهة الجولان بشقة زائفة، مؤكدا بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تحرك مصفحة أو دبابة في المنطقة العازلة بين سوريا وإسرائيل، إلا واستطاعت المدافع السورية من مخابنها الحصينة ضربها، وأكدوا بأن هذه التحصينات قادرة كذلك أن تقاوم حتى النصف الذرى الاسرائيلى. وقد سألت عددا من اخواننا العسكريين المصريين بعنيد عن حقيقة أوضاع هذه التحصينات، فأشاروا بأن مقاومة هذه التحصينات تناقصت كثيرا وفقا لقواعد الحرب الحديثة، خاصة إذا لم يتم تأمينها بقوات مدعمة على جانبيها وخلفها، وباستطلاعات مستمرة لقوات العدو فى الجانب الآخر، وأشاروا إلى سبق انهيار تحصينات مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدريبات القوات المعادية على هذه التحصينات ومعاصرتها والاستيلاء عليها بأساليب المفاجأة وخفة الحركة والصرية.

وقد أخطرني العسكريون المصريون بأنهم لم يقابلوا خلال لقاءاتهم مع القادة السوريين، إلا ضابطا كبيرا واحدا عمل معهم أثناء الوحدة وأنهم استفسروا عن أصدقائهم اتضح تسريحهم جميعا، ورفض صديقى محمود الفكرة السورية الخاصة بالجيش العقائدى، إذ لا يمكن أن يقتصر الجيش على حزب أو طائفة أو فئة واحدة، وأنه يجب أن يكون ولاء الجندي لوطنه وأمتة وليس لحزبه وعقيدته. كما أكد رئيس وأعضاء الوفد المصرى أن مقومات الإعداد للمعركة العسكرية فى سوريا غير متوافرة فى ظل الظروف السياسية التى مرت بها القوات السورية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذى يحتم على مصر عدم المغامرة بالاشتراك فى أية معركة عسكرية على أساس الدفاع المشترك المصرى السورى وعدم الانقياد لأى محاولة سورية ترمى لسحب مصر لمعركة غير محسوبة نتائجها.

واستفسارى عن الوضع الحالى فى القوات المسلحة المصرية بالنسبة للإعداد للمعركة العسكرية خاصة فى ظل الظروف السياسية الداخلية فى مصر وقيام لجنة تصفية الاقطاع بإجراءات عنيفة فى أوائل ٦٧، أشار رئيس وأعضاء الوفد أن قيادة وضباط الجيش المصرى لم يتأثروا بهذه الأوضاع السياسية الداخلية، وأنه لم يصدر أى قرار واحد خلال هذه الفترة ضد أى ضابط مصرى بالإبعاد أو بالفصل نتيجة لتطبيق القوانين الاشتراكية عليه، وعلى عائلته، وذلك وفقا لتعليمات الرئيس عبد الناصر، وأكدوا أن الجيش المصرى جيش محارب لا يتدخل فى العمل السياسى وهذه الرئيسى الدفاع عن الوطن وحماية الأمة العربية فى مواجهة التطرف الاسرائيلى.

وأكد رئيس الوفد المصرى أن القوات المسلحة تقدمت كثيرا فى التدريب والتسلح خلال الفترة الأخيرة، وأنها قادرة على التصدى للعدوان الاسرائيلى بشرط أن تكون هناك خطة محددة بالهجوم والدفاع، وألا تتدخل أية عوامل سياسية داخلية أو خارجية كالالتفاف السورى فى اتخاذ القيادة المصرية لقرارها بالنسبة لتوقيت وميدان المعركة.

وقد عرض الوفد المصري خلال المباحثات عرضاً عديدة وقيمة بشأن التنسيق الفعلي العسكري المصري السوري، إلا أنني شعرت بعلم تجاوب الوفد السوري معها، نظراً لعدم موافقة صلاح جديد عليها. وقد رفض الجانب السوري العرض المصري بتوزيع الطائرات المصرية بين مصر وسوريا، وإرسال طيارين مصريين بطائراتهم للتواجد في بعض القواعد السورية لمشاركة الطيارين السوريين معركتهم القرمية، وأخيراً وافقوا على إرسال طائرات مصرية للقواعد الجوية السورية دون أن يستخدمها الطيارون المصريون ويستخدمها السوريون.

وفي لقائتي مع الفريق صدقي محمود بعد المباحثات، أشار إلى خطورة الأوضاع في المنطقة، وبأن بعض القادة السوريين مازالوا ينظرون بعين الشك إلى مصر، وتساءل عن كيفية تنفيذ اتفاقية الدفاع المصري السوري المشترك في ظل ذلك، وأشار بأنه سيقدم تقريراً لعبد الناصر، إلا أنه مصر ويطلب مني أن أقدم تقريراً لوزارة الخارجية وللرئيس عبد الناصر عن المباحثات، بعد أن أخطرته بأنه لا يجوز لي أن أقدم هذا التقرير مادام هو سيقدم تقريره، وقد ثبت لي فيما بعد أن إهتمام الفريق صدقي بكتابة تقريرى كان هاماً جداً في توضيح الموقف السوري للرئيس عبد الناصر من الناحية السياسية والعسكرية، وأوضح خطورة الانسياق خلف قادة سوريين بتوجيه من صلاح جديد، للتدخل في معركة لم تحسب أبعادها. وصدرت التعليمات باستمرارى فى دمشق وتأجيل طلبى بالعودة للبقاء بهجرار والذي فى أيامه الأخيرة وقد استجبت لها وقلبي يدمى للمصلحة الوطنية وقد لاحظت بعد القواعد الشعبية السورية عما يحدث، وأخطرت بعض القادة السوريين المعارضين، بأنه رغم خلافاتهم، إلا أن المعركة مصيرية تقتضى تضامناً قوى جميع أفراد الشعب السوري لمصلحة الأمة العربية فى مواجهتها للصراع العربى الاسرائيلى، وقد بدأ عدد من هؤلاء القادة فى التجاوب مع آرائى، إلا أنني فوجئت بنشر مجلة جيش الشعب فى ٢٥ إبريل ١٩٦٧ مقالاً حرره أحد أنصار صلاح جديد، يسخر من الدين الاسلامى ويتناقى مع روح الشريعة الاسلامية ومبادئ الدين الاسلامى، مما أدى لقيام بعض الزعماء الدينيين بمظاهرة احتجاجاً على هذا الاتجاه، وقامت قوات الأمن بالقبض على المتظاهرين وقطعت أبواب المحلات المغلقة بالقوة احتجاجاً، وقبضت على أصحابها، الأمر الذى زاد من الفجوة بين قيادة صلاح جديد والشعب السوري.

وقد أرسلت برقية أشير إلى أن أنصار صلاح جديد ينشرون الشائعات بأن الوفد المصري العسكري رفض تقديم أية مساعدات لسوريا فى معركتها ضد اسرائيل والاستعمار وطلبت فى البرقية أن يشير الرئيس عبد الناصر فى خطاب أول مايو ٦٧ إلى حقيقة مهمة الوفد المصري العسكري، وقد أوضح عبد الناصر ذلك تفصيلاً فى خطابه بهذه المناسبة.

اجتماعات القيادة العربية الموحدة مايو ١٩٦٧

وقد تابعت بعد ذلك اجتماعات القيادة العربية الموحدة التابعة لجامعة الدول العربية في دمشق في أوائل مايو ١٩٦٧، وقد حضر اللواء الحناوى هذه الاجتماعات (وعين فيما بعد قائدا للقوات الجوية) وقد استفسرت منه عن رأيه بالنسبة للموضع العسكرى على الجبهة السورية الاسرائيلية وعن تقديره الشخصى عن إمكانية استخدام الحرب كوسيلة حاسمة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وقد أشار اللواء الحناوى إلى أن لدى اسرائيل قدرة جوية تبلغ أربعة أضعاف القوى العربية الجوية مجتمعة، وسلاحا وتدريباً وذخيرة. وأنه يلزم مرور فترة طويلة من الزمن للحصول على طائرات ماثلة أو متفوقة على الطائرات الاسرائيلية والتدريب عليها لإمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجى، خاصة فى مجال الطيران، مع أهمية إقامة مخابىء حديثة وفعالة لحماية هذه الطائرات حتى لا تتكرر مأساة ١٩٥٦.

وأكد بأنه لهذه الأسباب وغيرها، فإن الأمر يقتضى مزيداً من الحذر والاستعداد قبل القيام بأية مغامرات عربية متهورة تكون نتيجتها ضد الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل، وعندما تساءلت عما إذا كانت هذه المعلومات معروفة من القيادات العسكرية ومنها السورية، أكد ذلك تماماً وأن جميع القادة العرب بما فيهم السوريون يعلمون مدى أية مخاطرة عسكرية ضد اسرائيل فى الوقت الحاضر، فأشرت بأن ذلك يتعارض مع معلوماتى بأن سلاح جديد أكد للمضباط السوريين بأن المعركة قادمة قريباً جداً وأنهم سيخوضونها لصالح الأمة العربية وأشار الحناوى بأن ذلك للاستهلاك المحلى وليس له أى سند من الحقيقة والواقع وقد أخطرت القاهرة بذلك برقىا.

الموقف العربى المعارض

وقد كانت لقاءاتى مستمرة مع جميع السفراء والدبلوماسيين العرب بدمشق، بصرف النظر عن العلاقات بين القيادات السياسية، وقد كنت حريصاً على إخطارهم بخطورة الموقف فى المنطقة، وبضرورة إنها الخلفات العربية لصالح الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل.

وأخطرت سفير الأردن فى دمشق صبحى أبو غنيمه وسفير السعودية عبد الرحمن الحميدى، وزملائهم من الدبلوماسيين الأردنيين والسعوديين، برفض الشعب المصرى لما تنشره بعض الصحف والأذاعات فى الأردن والسعودية عن الأوضاع العسكرية فى المنطقة خلال هذه المرحلة، إذ أشارت إذاعة السعودية بأن "أى أحد يتخيل أن مصر ستشن معركة من أى نوع ضد إسرائيل دفاعاً عن سوريا أو غيرها سوف ينتظر كثيراً"، كما رددت إذاعة عمان بالاردن "نقد عبد الناصر لتركه الملاحة الاسرائيلية تمر فى المياه الإقليمية المصرية فى مضائق تيران متجهة لاسرائيل" وحللت السفيرين من مخمة تماذى إعلام بلديهما فى هذا الخط إذ أن الخطر الاسرائيلى ليس مقصوراً على مصر وسوريا بل يمتداهما للأمة العربية جميعها. كما أخطرتهم بخطورة هذا

الاتجاه، وذكرتهم بلقاءاتي مع عدد من المستولين العرب ومناقشتهم لموضوع مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة، وإخطارهم بسهولة طلب مصر سحب قوات الأمم المتحدة من وجهة نظر القانون الدولي، وذلك لأن هذه القوات تواجدت بموافقة مصرية فردية، ومن حقها القانوني طلب سحبها، كما أن لمصر الحق في إغلاق خليج العقبة لمرور السفن الاسرائيلية، باعتباره خليجا عربيا تاريخيا، هذه السفن التي تمر في المياه الإقليمية المصرية بعد تنازل السعودية مؤثقا لمصر عن جزيرتي صنافير وتيران في منخل الخليج، إلا أن ذلك يقتضى من الدول العربية جميعها أن تستمد عسكريا واقتصاديا وسياسيا لحرب ثالثة من حلقات الصراع العربى الاسرائيلى.

وسألت السفيرين العربيين، هما إذا كانت السعودية وهى صاحبة السيادة الدائمة على الجزيرتين مستعدة للقيام بمنع السفن الاسرائيلية في حالة رد مصر الجزيرتين للسعودية باعتبار أن هذه السفن تمر وقتئذ في مياه اقليمية سعودية. وأضفت هل يعقل أن تترك الدول العربية سوريا في مواجهة اعتداءات التطرف الاسرائيلى والهجوم الجوى ضدها رغم وجود الاتفاقية العربية للدفاع المشترك عام ٢٥٠ ؟

وقد أجمع السفيران العربيان وأعضاء سفارتهما برفضهم أى اعتداء ضد أى دولة عربية، وبضرورة عودة التضامن العربى، وأكدوا البعد عن التنسيق السياسى والعسكرى العربى لغرض أية معركة قادمة مع اسرائيل، خاصة في ظل التأييد الأمريكى والغربى لها بلا حدود، واتفقنا على إيقاف هذه الحملات الاعلامية لصالح الأمة العربية.

وقد التقيت خلال هذه الفترة بعدد من القادة السياسيين السوريين ومن زعماء الشباب السوريين الوطنيين، وناقشنا الأوضاع السياسية والعسكرية في المنطقة. وقد أخطرتهم بالأوضاع الخطيرة والتي تقتضى تضامنا شعبيا مع الأمة العربية في مواجهة أى اعتداء اسرائيلى.

وقد أشار بعضهم إلي موضوع تواجد القوات الدولية في سيناء وتعارض ذلك مع السيادة المصرية ومع احتمالات المراجعة المصرية الاسرائيلية، وقد أشرت : أنه سبق إثارة هذه الموضوعات في القاهرة أثناء لقاءاتي مع الشباب العربى الوطنى من ٦٤ إلى أوائل ٦٧. مكررا ما سبق أن ذكرته لسفيرى الأردن والسعودية بهذا الشأن مضيفا إلى أننى أثناء دراساتي للدكتوراه عن موضوع دور السكرتير العام للأمم المتحدة والتي راجع رسالتها الدكتور بطرس غالى إطلعت على جميع مستندات ووثائق الأمم المتحدة الخاصة بفترة عدوان ١٩٥٦، والمناقشات والتصريحات الاسرائيلية خلال هذه الفترة، وقد كانت تؤكد على ضرورة استمرار مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة من خلال مضائق تيران بعد انسحاب اسرائيل منها وقيام قوات الأمم المتحدة بالتواجد مكانها، وأن بن جوريون وجولنا مائير قد صرحا وقتئذ بأن إغلاق خليج العقبة في وجه السفن الاسرائيلية يعتبر إعلانا للحرب ضد اسرائيل ويقتضى منها التدخل عسكريا

وبالقوة لإعادة افتتاحه وقد أعدت تقريرا للقاهرة بهذا الشأن .

احتمالات هجوم اسرائيلي على سوريا مايو ١٩٦٧

وقد تلقيت من القاهرة استفسارا عما وصلها من معلومات تشير إلي تأهب اسرائيل للهجوم على سوريا وعن قيامها بحشود عسكرية على الحدود السورية الاسرائيلية. وبمقابليتي لبعض القادة السوريين ورجال المقاومة الفلسطينية في أوائل مايو ١٩٦٧ ، أخطروني بوجود هذه الحشود التي تمثل تهديدا ضد سوريا واحتمالات هجوم اسرائيلي شامل قريبا ضد سوريا.

وقد أجريت المزيد من تحرياتي عن هذا الهجوم المحتمل حيث علمت بأن بعض فئائتي حركة فتح قد قاموا في أول مايو ٦٧ بوضع ألغام قرب بحيرة طبريا بالاتفاق مع منظمة الصاعقة، أدت إلي خسائر مادية محدودة جدا لإسرائيل مما أعطى اسرائيل الفرصة بالاعلان عن احتمالات رد فعل اسرائيلي عنيف. فقد أشار مصدر عسكري اسرائيلي في ١٢ مايو ٦٧ بأن اسرائيل ليس لديها إلا خياران للرد على هذه التحركات، إما توجيه ضربة بقواتها الخاصة داخل العمق السوري أو الهجوم على سوريا واحتلال دمشق، كما أشار ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل في نفس اليوم أن اسرائيل ستضطر لتلقي سوريا درسا أكثر عنقا من درس ٧ إبريل ١٩٦٧ .

وقد اتصلت بعدد من مراقبي الأمم المتحدة والذين كانوا يقيمون بجوارنا بدمشق وعقدت معهم صداقات شخصية، وطلبت منهم التأكد من أنباء احتمالات هجوم اسرائيل على سوريا ، وقد كان لهؤلاء المراقبين الحق في التنقل والاطلاع على أية مخالفات لأي من الطرفين وفقا لاتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية لعام ٤٩ ، وقد أكدوا جميعا وبدون استثناء عدم وجود حشود اسرائيلية غير عادية على الحدود السورية، وأنه لا توجد إلا قوات اسرائيلية خاصة عادية، تراقب أية اختراقات للمقاومة الفلسطينية لهذه الحدود لداخل اسرائيل. وقد أخطرت القاهرة بهذه المعلومات فوراً.

واستفصرت من السفير السوفيتي بدمشق ومن سفراء الكتلة الشرقية عن أية معلومات عن هذه الحشود ، خاصة وأنا نعلم بأن الاتحاد السوفيتي يراقب ويحدد أية حشود بالمنطقة، وقد أكدوا جميعا بعدم وجود حشود غير اعتيادية على الجبهة السورية الاسرائيلية وقد أخطرت القاهرة بذلك كما سألت بعض المجندين السوريين والذين يعملون على خطوط الجبهة عن طبيعة وجود الحشود الاسرائيلية، فأكدوا جميعا عدم وجود أية حشود غير عادية وحطروا من امكانية قيام صلاح جديد بافتعال معركة لاتحددها مصر بنفسها ، وقد أخطرت القاهرة كذلك بهذه المعلومات.

وكانت جميع برقيات الرمزية الشفوية ترسل عن طريق جهاز اللاسلكي الذي أحضرته الطائرة العسكرية المصرية والتي أقلت الوفد العسكري المصري، لوزارة الخارجية المصرية

وصورة للقيادة السياسية والعسكرية، وكان يقوم بالشفرة ضابطاً صف مصريان يقيمان في نفس المقر الذي استأجرته مؤقتاً لمكاتب السفارة ولا يفادانها أبداً حفاظاً على أمن وسرية البرقيات المتبادلة مع القاهرة..

وقد أخطرت وزير الخارجية السوري والمستولين بوزارة الدفاع وأجهزة المخابرات السورية - بناء على تعليمات القاهرة- بأن المعلومات المتوافرة تؤكد عدم وجود حشود غير إعتيادية على الجبهة، إلا أنهم أشاروا بأن لديهم معلومات مختلفة عن معلوماتنا من مصادر لم يحدوها، وأضافوا بأنه حتى لو تأكدت معلوماتنا بعدم وجود حشود اسرائيلية، إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانية قيام اسرائيل بالهجوم على سوريا خاصة في ظل نظام الاستعداد الاسرائيلي القوي، وصارحتهم بمعلوماتي عن أسباب معركة ٧ ابريل ٦٧ بأنها نتيجة لاعتداءات متبادلة على مناطق الحدود ولا يمكن تصعيدها في ظل عدم قيامنا بالتنسيق والتخطيط الموحد، فأوضحوا بأنهم كقيادة حزبية لن يلقوا مكتوفي الأيدي ضد أي اعتداء مهما كان بسيطاً على الأراضي السورية أو المجردة من السلاح في مواجهة قواعدهم الحزبية حتى ولو أدى الأمر إلى نشوب حرب شاملة، وأكدوا تصميمهم على الاستمرار في خطهم السياسي والعسكري ضد اسرائيل وعلى تأييدهم العمل الفدائي للفصائل المؤيدة لهم داخل اسرائيل، وقد كررت التأكيد باعتقادي بأنه لا يمكنهم أن يطلبوا من مصر أو من غيرها من الدول العربية الاشتراك معهم في أية معارك عسكرية قبل بدء التنسيق الكامل ووضع وتنفيذ المخطط المشترك، فأجابوا بأن هذا التنسيق قد استغرق وقتاً طويلاً ولم يؤد لأية نتائج، وأنه سبق لهم محاولة التنسيق مع الدول العربية بعد مؤتمر القمة عام ١٩٦٤ فيما يتعلق بتنفيذ قراراتهما السياسية والعسكرية، إلا أن هذه القرارات لم تنفذ حتى الآن وقد أخطرتهم بأنه رغم التأخير، فإن المعركة والصراع العربي الاسرائيلي طويل المدى يقتضي التنسيق والتخطيط ولو لسنوات، وأنه يجب الهدء باكتساب الشعب العربي الى جانب هذا الصراع، فأخطروني بأنهم لا يستطيعون الانتظار حتى يقرر بعض القادة العرب مصير الأمة العربية، كما أن بعض فئات الشعب العربي مازالت متأثرة بتفوق بعض القادة العرب الذين ينظرون لمصالحهم الشخصية بعيداً عن المصالح القومية وأكدوا استمرارهم لخطهم السياسي والعسكري وفقاً لعقيدهم واثقين من تأييد الجماهير العربية لهم في حرب التحرير الشعبية التي سيخوضونها ضد اسرائيل والامبريالية وقد أرسلت كل هذه الآراء للقاهرة برقياً محذراً من الاندفاع وراء هذا الخط الذي لا يقدر المسؤولية الوطنية أو القومية.

واستمرت مطالبتي للقاهرة بالعودة لها ولولا أيام قليلة لمناقشة الموقف مع المستولين وكذلك لزيارة والدي المريض، إلا أن الظروف المحيطة بالأوضاع في سوريا والمنطقة، جعلت الردود دائماً "برجاء التأجيل نظراً للظروف الحاضرة". وفي مساء ١٣ مايو ٦٧ وصلتني برقية مرسلة من أخي من القاهرة مؤرخة ١٠ مايو ٦٧، تخطرني "والدك يحضر احضر فوراً" وسارعت لمطار

دمشق فأخطرت بأن الطائرة للقاهرة غادرت منذ ساعة والطائرة القادمة صباح اليوم التالي ثم تلقت بعدئذ عدة اتصالات تليفونية من الرئاسة من عدد من الأصدقاء ليقدّموا التعزية لى فى وفاة والدى الذى توفى صباح ١٢ مايو وأخطرونى بتأجيل الجنازة لبعد ظهر ١٣ مايو لأنتمكن من الحضور للقاهرة على أساس أننى تلقت البرقية المرسلة يوم ١٠ وسأحضر فوراً وقد حضر جميع أصدقائى جنازة المرحوم الوالد، إلا أنهم قد فوجئوا بعدم عودتى من دمشق، وغادرت دمشق للقاهرة على الطائرة المصرية صباح ١٤ مايو، حيث قدم لى قائد الطائرة وأعضاء طاقمها العزاء، لوفاة والدى وكان معهم صحف اليوم السابق وفيها نعى الوالد الأمر الذى هز مشاعرى لأثنى لم ألامه فى لحظاته الأخيرة وأقوم بدفنه يدي وفقاً لوصيته لى دائماً.

ووصلت للقاهرة، وكان فى استقبالى ابن عمى الشهيد المقدم حسين الفرنواتى أحد قادة الكتائب المصرية، وقدم لى العزاء لفقد رب العائلة، واصطحبني في السيارة متوجهين لمقابر العائلة، وأثناء مرورنا فى منطقة العباسية، لاحظت تحركات غير عادية لدهابات ومصفحات مصرية، فلما تساءلت عن أسباب ذلك، أبدى ابن عمى استغرابه من تساؤلى مشيراً بأننى لابد وأن أعلم أن سبب ذلك هو تحرك القوات المصرية لمواجهة إسرائيل لمساندة سوريا ضد التهديدات الإسرائيلية، حيث إن إسرائيل قد قامت بحشد عشرة ألوية على الجبهة السورية، ولما أخطرت بنفى هذه الحشود، أبدى تعجبه إذ أنه علم بأن سبب هذا التحرك السريع المفاجئ، وصول معلومات مؤكدة عن وجود هذه الحشود واحتمالات هجوم شامل ضد سوريا، ولما سألته عن مدى كفاة الاعتمادات المصرية العسكرية، أشار بأنهم تلقوا أوامر بالتحرك وسيلتحق فوراً بوحدة التى انتقلت إلى سيناء، وأنه يرى أن هذا التحرك السريع كان مفاجأة للقادة العسكريين المصريين خاصة وأن الأوامر تقضى باحتلال مواقع جديدة فى فترة زمنية قصيرة جداً دون إستعداد مسبق أو تخطيط دقيق لمعركة شاملة قد تتفجر فى أية لحظة، وقد شكرته على لقائى وتمنيت له ولزملائه التوفيق فى ظل هذه الظروف الصعبة، وتواعدنا على استكمال أحاديثنا بعد عودته من الجبهة، ولم نلتق بعد ذلك حيث استشهد حسين الفرنواتى.

سحب القوات الدولية وإغلاق خليج العقبة

وقد قابلت معظم القيادات المدنية والعسكرية المصرية وأصدقائى وزملايى المدنيين والعسكريين أثناء حضورهم لحزل العائلة لتقديمهم واجب العزاء، وقد تعرضنا لموضوع الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة، وكبرت لهم ما أوضحت فى يرقياتى السابق الإشارة إليها، وقد أبدى الجميع استغرابهم من موقف قيادة صلاح جديد لتفجير الموقف فى المنطقة، وقد أشار بعض الزملاء الدبلوماسيين بأنه قد طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من المواقع الحدودية بسيناء فى ١٦ مايو ٦٧، وأن وزير الخارجية المصرى لم يكن يعلم بهذا الطلب. والذى تم عن طريق وزير الدفاع إلا بعد رفض السكرتير العام للأمم المتحدة الانسحاب الجزئى، وطلب من مصر

الاتسحاب الكلى للقوات الدولية فى ١٨ مايو ٦٧، وقد تم هذا الاتسحاب فى اسرع وقت، واحتلت القوات المصرية مواقع القوات الدولية فى شرم الشيخ فى ٢١ مايو ٦٧، ثم قررت القيادة المصرية فى اليوم التالى ٢٢ مايو ٦٧ إغلاق المضائق. وقد أخطرت عددا من القادة المصريين أن تصريحات قادة اسرائيل عن الاتسحاب اثر عدوانها عام ٥٦، أكدت أن إغلاق المضائق يعنى الحرب، وقد أجابنى بعض القادة الذين حضروا اجتماعات مع الرئيس عبد الناصر بأنه قد أكد لهم هذا الاتجاه فى اجتماعه معهم، وأنه قد طلب إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة وموسكو وواشنطن فى ٢٣ مايو بأن مصر لن تكون الهادئة بالهجوم. وقد أخطرت زملاىى بدقة وخطورة الموقف فى المنطقة، وأنتى قد قمت بإخطار الخارجية والرئاسة فى برقياتى السابقة بخطورة تردى مصر ألى هذا الموقف. وقد طمأننى بعضهم بأن القيادتين السياسية والعسكرية تقدران الموقف بدقة .. !!

خطة مصرية هجومية دفاعية

وكان بعض القادة المصريين يؤكّدون سيطرة القيادة السياسية على الموقف، وطالبون بالابتعاد عن تشاؤمى من الأحداث المتتالية منذ إبريل حتى اليوم. وأكدوا أن القيادة المصرية تجتمع يوميا فى القيادة العامة للقوات المسلحة لوضع خطة هجومية دفاعية يكون للقوات الجوية المصرية دور رئيسى فيها، وأنه قد طلب من الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية بمساعدة اللواء جمال عفيفى الذى عين خلال هذه الأزمة رئيسا للأركان، وضع هذه الخطة وعرضها على القيادة المصرية. كما علمت بأن شمس بدران وزير الدفاع قد حصل على وعد من قادة الاتحاد السوفيتى بمساندة مصر فى المعركة، لكن سرعان ما اتضحت حقيقة هذا الوعد، عندما انقط السفیر السوفيتى بالقاهرة الرئيس عبد الناصر من النوم فجر ٢٦ مايو ٦٧ ليخبره بأن القادة السوفيتى وصلتهم معلومات بأن مصر قد قررت خطة هجومية ضد اسرائيل ودفاعية بالنسبة لأرضها، وأنهم يحذرون مصر من إطلاق الطلقة الأولى، كما حذر الجنرال ديجول رئيس فرنسا مصر واسرائيل من قيام أى من الطرفين بالبدء بالحرب، الأمر الذى وضع فى الخطوط العريضة لخطاب عبد الناصر أمام مشلى الاتحادات العمالية العربية فى ٢٦ مايو " بأنه إذا بدأت اسرائيل حربا ضد مصر أو سوريا فإن المعركة ضد اسرائيل ستكون شاملة". ثم دعيت لحضور المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده عبد الناصر فى ٢٨ مايو بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة حيث كنت أعمل، إلا أنني اعتذرت عن الحضور فى قاعة المؤتمر لمعرفتى بأبعاده وانتظرت زملاىى فى حجرة مكتبى السابق، حيث أشاروا إلى أن عبد الناصر أشار بأننا استمعنا حقوقنا عام ٥٦ وتركنا الخطوة التالية لاسرائيل، فإذا اختارت الحرب فإننا مستعدون لمواجهةها وأشار بأنه يمكن مواجهة اسرائيل بمفردها إلا أن الأمر يختلف إذا تدخلت أمريكا لجانها.

الباب الرابع

من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣

وقد إتضح للأمة العربية ، حقيقة الأهداف الصهيونية المتطرفة، إثر اعتدائها على أرض مصر وسوريا وفلسطين والأردن عام ١٩٦٧، وأوجدت لها الحجج والاعذار كما تدتها لتفجير هذا الصراع المسلح والذي كانت تسعى إليه منذ فترة بمساعدة بعض القبائات الأجنبية وقد سعدنا بمواقف معظم الدول العربية في مؤتمر الخرطوم أغسطس ٦٧ وإعلان تضامنها في الصراع. كما قمت بدور في إقامة الجبهة الشرقية وفي العمل على عودة التضامن العربي ونهذ الخلافات التي تتفجر من آن لأخر بين القادة العرب وكان هذا العمل مشرا في سوريا ثم في فرنسا وأبدت مصر كل المجهودات لدعم فلسطين وللمعمل على استرداد الأرض العربية، كما كان لها موقف واضح في دعم المقاومة الفلسطينية وإنهاء خلافاتها مع الأردن في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ وساندنا المقاومة الفلسطينية في صراعها ، وكان ذلك واضحا أثناء عملي في سوريا وفي فرنسا. وأعلنت مصر أنها مع السلام الشامل والعاذل والناثم، إلا أنها ترفض تماما الاستسلام، ولذلك وافقت على قرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ومعات يارنج ومهادرة وزير خارجية أمريكا روجرز ٦٩ / ٧٠ كما بادرت بإعلان مهادرة أخرى في فبراير ١٩٧١، إلا أن قيادات التطرف الاسرائيلي رفضت كل هذه المهادرات السياسية لإيجاد حل عاذل للقضايا، لأن استمرارها في هذا التطرف وفي التوسع، الركيزة لاستمرار سيطرتها على الحكم في إسرائيل.

واتضح لمصر ضرورة الإعداد الجيد والتعبئة في قواتها المسلحة لدرة العدوان واسترداد الأرض، فأعادت تنظيم القوات المسلحة وقد ساندت في كل هذه المواقف المصرية أثناء عملي في سوريا وفرنسا وغرب أوروبا.

العدوان الاسرائيلي على مصر ٥ يونيو ١٩٦٧

وقد تلقينا معلومات مؤكدة بأن إسرائيل ستبادر بالهجوم على مصر ما بين ٢ و٥ يونيو ١٩٦٧ وكان ذلك من مصادر مختلفة، وقد تأكدت هذه المعلومات بعد التفبيرات العسكرية والسياسية في إسرائيل وبعد تلقيها الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، رغم اتفاق مبعوث الرئيس الأمريكي جونسون في ٣١ مايو ٦٧ مع القيادة السياسية المصرية على قيام السيد زكريا محيى الدين نائب الرئيس إلى واشنطن في ٧ يونيو ٦٧ للتفاوض لإبعاد استخدام الحرب في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد تأكدت من بعض القادة المصريين الذين اجتمعوا مع عهد الناصر يوم ٢ يونيو ٦٧ بموعده الهجوم الاسرائيلي المنتظر وتحذيره للقيادات العسكرية والمدنية من هذا الهجوم وضرورة الاستعداد لمواجهته، كما أخطرهم في ٤ يونيو ٦٧ بتغيير الخطة الهجومية الدفاعية نظرا للتفبيرات السياسية في مواقف الدول العظمى وتبنى خطة جديدة لم تعلم عنها حيث كانت سرية للغاية لا يعرفها إلا القائد العام للقوات المسلحة عبد الحكيم عامر وعدد محدود من القادة المصريين، وقد طمأننى هؤلاء القادة المصريون لنجاح هذه الخطة الجديدة، إلا أننا فوجئنا صباح اليوم التالي ٥ يونيو بطائرات اسرائيلية تضرب المطارات العسكرية جميعها

بما عليها من الطائرات الحربية، وتابعت من خلال تواجدى فى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة انهيار القوات المسلحة المصرية. وقد علمت بعدئذ من بعض القادة المصريين أن سبب هذا الانهيار، أن عبد الحكيم عامر استقل طائرة عسكرية وراح يفتش مع جميع القادة العسكريين على القوات المصرية فى سيناء. وأنه قد صدرت الأوامر للسلح الجوى والدفاع الجوى بالتوقف عن العمل أثناء تحليق طائرة عامر.

وفى هذه الأثناء، ونتيجة لاستطاع جوى اسرائيلى دقيق بمساعدات تكنولوجية أجنبية، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب مطاراتنا وطائراتنا وهى على الأرض... ومازال السؤال حائرا لدى، رغم مناقشاتى مع العديد من قادة السلاح الجوى المصرى الحاليين والسابقين، لماذا كانت الطائرات المصرية فى قواعدنا على شكل انساق مما جعلها هدفا، للهجوم الاسرائيلى، رغم تحذير عهد الناصر للقادة العسكريين بموعد الاعتداء الاسرائيلى؟ ولماذا رغم وجود طائرة عامر فى الجو، لماذا لم تكن هناك طائرات مصرية تقوم بدوريات استطلاع فى نفس الوقت؟ وقد أجاب اللواء جمال عفيفى بعدئذ عام ٦٩ عن بعض تساؤلاتى، فأشار بأنه توجد لقاعة اجتماعات القيادة العامة مع الفريق صدقى محمود يوم ٤ يونيو ٦٧، وعند دخولهما القاعة أخطر الفريق صدقى الرئيس عبد الناصر والمشير عامر بأن الخطة المطلوبة جاهزة، إلا أنه فوجئ بعد الناصر يخطره بأن الخطة قد تعدلت وأنهم سيناقشون خطة جديدة بعد التطورات الدولية تعتمد على الدفاع، وقال عفيفى أن صدقى قد صدم من هذا التفسير المفاجئ، وأرتمى فى أقرب كرسي قوتيل بقاعة الاجتماعات، ولاحظ عفيفى أنه فى حالة ذهول تام أثناء شرح عبد الناصر وعامر للخطة الجديدة ومستويات كل سلاح، وأن الفريق صدقى لم يستمع لكلمة واحدة مما دار فى الاجتماع لأن أحلامه قد إنهارت تماما فى قيام مصر بعمل عسكري فى مواجهة اسرائيل، وقد كانت قادرة على ذلك، لتسترد مصر كرامتها بعد ١٩٤٨م، وأشار اللواء عفيفى أن الخطة التى أعدها الفريق صدقى كانت مثالية ومتكاملة وكانت ستؤدى لانتصارات عربية فى الصراع العربى الاسرائيلى.

الاستيلاء على القدس والضفة الغربية وغزة يونيو ١٩٦٧

وقام التطرف الاسرائيلى بتنفيذ خطته فى محاولة ضرب الأمة العربية، فقام الطيران الاسرائيلى بعدئذ بضرب القوات الجوية الأردنية والسورية ومعهما سربان عراقيان، ثم قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على مدن وأراضى الضفة الغربية واستولت على القدس الشرقية فى يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ وهو يوم حزين لأمتنا العربية والاسلامية والمسيحية.

وعلمت من أخوة عرب من القدس، أنها القبض على القنصل العام المصرى ومساعدته فى مدينة القدس. بعد أن لجأ إلى قنصلية بلجيكا، فلما منهما بأن هذا الالتجاء سيحقق لهما الحصانة الدبلوماسية. وقد أودعتهما اسرائيل السجن العادية، وكنت على اتصال بهما من خلال

أحد الأخوة العرب الفلسطينيين والذي كان يقتل إلى في دمشق بعدئذ أخبارهما، وأفرج عنهما بعد تبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل. ووفقاً لمبدأ عدم ثقة التطرف الإسرائيلي حتى في أصدقائه الأمريكيين فقد قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب سفينة التجمع الأمريكية "ليبرتي" في ٨ يونيو قرب سواحل غزة - والتي كانت تتجسس على القوات المصرية قبل الهجوم الإسرائيلي -، حتى تمنع إسرائيل القيادة الأمريكية حليفها من الحصول على معلومات عن الهجوم الإسرائيلي وعن مخالفات إسرائيل للقانون الدولي وللمعاهدات الدولية. وقد تلتقت أثناء أعادت أيضاً بعض الثقة في نفوسنا في قواتنا المسلحة- رغم أخطاء بعض قياداتها العليا السابقة - إذ قامت بعض الوحدات العسكرية المصرية في سيناء بأعمال بطولية، وأن بعضاً منها قد دخل أراضي فلسطين المحتلة وحقق انتصارات على القوات الإسرائيلية حتى استمع للأوامر المصرية بالانسحاب الكامل إلى غرب القناة واضطر للانسحاب.

الهجوم على سوريا ٩ يونيو ١٩٦٧

وقد طلبت معلومات من الممثلين العسكريين المصريين عن موقف القوات العسكرية السورية من المعركة المصرية وفقاً لاتفاقية الدفاع المصري السوري المشترك، والتي كانت سوريا تطالب مصر بتنفيذها عندما تعرضت سوريا للتهديدات الإسرائيلية وليس للهجوم الشامل كما حدث ضد القوات المصرية. فعلمت بأنه خلال الأيام الأربعة الأولى من الحرب، اكتفت القوات السورية بقصف مدفعي لبعض المستوطنات الإسرائيلية، كما كانت تفعل في الماضي، وقد أثار هذا الموقف دهشتنا وتساؤلنا، إذ أن الموقف السوري كان سبب تفجر الحرب والعدوان والاحتلال الإسرائيلي لأرض مصر وأرض فلسطين، وقد علمت فيما بعد بقرار المجلس الوزاري الإسرائيلي للدفاع بعدم مهاجمة سوريا على الإطلاق !! لأسباب لا نعلمها، إلا أنه رغم هذا القرار، فإن التطرف الإسرائيلي بقيادة "دايان" أصدر أوامر العسكرية في ٩ يونيو ٦٧ بشن هجوم على الجبهة السورية بدون قرار من مجلس الوزراء أو المجلس الوزاري للدفاع وذلك لأغراض عسكرية دون نظره للظروف أو الاتفاقيات السياسية !! وقد قاوم الضباط والجنود السوريون الهجوم الإسرائيلي باستماتة ودمروا حوالي ١٦٠ دبابة إسرائيلية واستشهد ٦٠٠ جندي سوري في مواقعهم، إلا أن القوات السورية فوجئت بأوامر رئيس الأركان وقائد الجبهة وهما من مجموعة سلاح جديد، بالتراجع إلى شمال القنيطرة تقادياً لخطر الالتفاف، كما زعموا، ثم فوجئت بعدئذ بإذاعة دمشق تدعي بياناً من وزارة الدفاع في صباح ١٠ يونيو تعلن سقوط مدينة القنيطرة - قبل أن تسقط - مما أدى إلي فرار الجنود طلباً للنجاة بأرواحهم بدلاً من الانسحاب المنظم لقواعد جديدة، الأمر الذي أدى لاحتلال إسرائيل للجولان والقنيطرة دون أية مقاومة، وأصبح الطريق لدمشق مفتوحاً. وصدر قرار مجلس الأمن بإطلاق النار ظهر ١٠ يونيو ١٩٦٧، إلا أن القوات الإسرائيلية- كعادتها- غرقت وقف إطلاق النار وتقدمت في ١٢ يونيو لاحتلال موقع استراتيجي

سوري هام على جبل الشيخ، وأصبح بعدئذ من مراكز التصنت الاسرائيلي داخل سوريا . وقد علمت بعدئذ من عدة من القادة السوريين ، بأن إعلان سقوط القنيطرة كان مؤامرة من بعض المسؤولين السوريين وقتئذ ، ووجهت أصابع الاتهام لصالح جديد وأعوانه ، وأكد هؤلاء القادة بأن حافظ الأسد رغم عمله كوزير للدفاع وقتئذ ، إلا أن معظم القرارات قد اتخذت دون علمه وأنه لم يكن صاحب القرار الرئيسي في الحرب ، كما أن تصريح اذاعة دمشق في ١٠ يونيو بسقوط القنيطرة لم يصدر عن وزير الدفاع ، الأمر الذي أدى لتصميم الأسد بعدئذ على الانتقام ووضع السلطة في يده .

وقد شاركت الشعب العربي وقادته الاستياء من طريقة إدارة وقيادة معارك يونيو ٦٧ خاصة وأنه سبق التحذير من احتمالات قيام الطيران الاسرائيلي بضرب القواعد العربية الجوية خلال ساعات ، الأمر الذي كان يقتضى من هذه القيادات العمل على حماية هذه القوات الجوية والاستعداد لمواجهة العدوان الجوي الاسرائيلي غير المفاجيء ، حيث أن تحذير العدوان وأسلوبه قد حدد قبل المعركة ما بين ٧ و٩ يونيو ٦٧ ، وأن الهجوم الاسرائيلي عام ٦٧ قد شابه كثيرا الهجوم لاسرائيلي على سيناء عام ٥٦ والذي دوسنا أسلوبه وطريقته ، وكيفية الاستعداد لأي هجوم ستقبله مشابه .

، مستقالة عبد الناصر ٩ يونيو ١٩٦٧

واجتمعنا إثر هذه الهزيمة العسكرية ، لترتيب استعداداتنا للمقاومة الشعبية ضد الاعتداء الاسرائيلي ، مع القادة المصريين بحرق الاتحاد الاشتراكي العربي بقصر النيل ، وقد أعلنت الإذاعة والتلفزيون يوم ٩ يونيو ٦٧ بأن الرئيس عبد الناصر سيلقى خطابا هاما في الساعة السابعة مساء ، وقد ناقش المجتمعون ماهية الخطاب وأبعاده وكان لكل منهم رأى معين عن مضمون الخطاب - بعيدا عن حقيقته التي أعلنها عبد الناصر بعدئذ - وقد أخطرت المجتمعين بأننى أرى أن عبد الناصر سيعلن في هذا الخطاب استقالته من رئاسة الجمهورية ، وكان الأرض قد زلزلت - رغم كل الظروف - بعد سماع المجتمعين لهذا الرأى ، كيف أجرؤ على التفوه بذلك ، فأجبت بهدوء ووضوح وتصميم بأن هذه هي طبيعة القيادة ، إذ أن القائد الذى يتعرض لهزيمة ، عليه أن يتخلى عن مسئولياته أمام شعبه ، وأخفت بأن عبد الحكيم عامر كذلك مشغول عن الهزيمة وأرى أنه لا بد وأن يعلن استقالته مع عبد الناصر فى نفس الوقت ، وأشرت بأنه من خلال معاشتى لظروف هذه الفترة التي أدت للهزيمة ، فإننى أؤكد تماما على رأى ، ولم تمض ساعات قليلة ، حتى فوجئت القيادات المصرية التي حضرت الاجتماع ، بإعلان عبد الناصر عن استقالته على أن يخلقه فى رئاسة الدولة زكريا محيي الدين . وقد غادر القادة المصريون الاجتماع للتوجه إلى منزل عبد الناصر في متشبه البكري لإثباته عن الاستقالة ، كما خرجت الجماهير للشوارع تصدى الهزيمة وتعلن رفضها للاستقالة . وقد دعى مجلس الأمة للاجتماع في اليوم التالي ١٠ يونيو برئاسة انور السادات ، وأعلن أن عبد الناصر قرر العودة بناء على رغبة الشعب .

الصاعقة المصرية ومعركة رأس العش أول يوليو ١٩٦٧

وقد طلبني محمود رياض وزير الخارجية لمقابلته يوم ٢٤ يونيو ٦٧، ليعطيني بأنه يعلم مدى حزني على الأحداث التي مرت على الأمة العربية، إلا أنه يعرف كذلك مدى إخلاصي للأمة العربية في مواجهة الصراع الاسرائيلي، ولذلك فإنه يطلب مني العودة ثانية إلى دمشق، خاصة وقد مرَّ أربعون يوماً على وفاة المرحوم والذي. وقد أخطرت الوزير بأن الجرح عميق جداً ورجوته إعفائي من العودة ثانية إلى دمشق حتى ولو أدى الأمر إلى تقديم استقالتي، فأشار رياض بأن المعارك مستمرة وأنا لم نخسر الحرب بل خسرنا معركة وأن القيادة المصرية والقادة العسكريين مصممون على البقاء في إجراءات التحرير، وأن هذه الإجراءات تستلزم وحدة وتضامناً عربياً، وأن وجودي في سوريا سيساعد كثيراً على تحقيق ذلك، وقد رجوته بامهالي عدة أيام لأخطره بقراري النهائي مؤكداً بأنه ليعز في نفسى الهرب من المعركة، بل علينا مراجعتها وأرى أن يكون دوري في المواجهة بين أهلي ومواطني في مصر. وبعد أيام من المقاتلة تلقيت بسعادة خامرة أنباء انتصارات الصاعقة المصرية على القوات الاسرائيلية في معركة رأس العش في أول يوليو ٦٧، هذه القوات التي حاولت التقدم نحو مدينة بور فؤاد شرق مدينة بورسعيد، وقد كبدت الصاعقة المصرية القوات الاسرائيلية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وقابلت بعدئذ بعض الزملاء من رجال الصاعقة والذين اشتركوا في هذه العملية واستمعت الى قصة سحقهم للهجوم الاسرائيلي، وأن القيادة العسكرية المصرية الجديدة كانت علي مستوى المسئولية الأمر الذي حقق ما أمنت به من إمكانية تفوق الجندي المصري على الاسرائيلي لو تحققت له القيادة المخلصة.

استراتيجية المواجهة مع اسرائيل ومؤتمر قمة الخرطوم أغسطس ١٩٦٧

وترجعت بعدئذ لمقابلة وزير الخارجية، وأخطرته بأنه نتيجة لمعركة رأس العش، فإن الأمل قد عاد للأمة العربية لتحقيق انتصارا قريباً بإذن الله وتحرير أرض الوطن العربي بأكمله، وأنني على استعداد للمشاركة في أي عمل أكلف به في هذه المعركة المصرية من معارك الصراع العربي الاسرائيلي. وتوجهت مع عائلتي لدمشق لمتابعة عملي ولتنفيذ المهام التي اتفقت مع وزير الخارجية على قيامي بها، ومنها العمل بروح ايجابية جديدة في سبيل التعاون والمجاهدة مع اسرائيل على الجبهتين الجنوبية والشرقية والتي تستمعي إلي دعمهما وتقويتهما. وقد تمثل التخطيط الاستراتيجي العام للمواجهة مع اسرائيل تكوين الجبهة الجنوبية من القوات المسلحة المصرية والجبهة الشرقية وتضم القوات السورية والأردنية والمراقية والمقاومة الفلسطينية وترحدت الجبهتان تحت قيادة مصرية واحدة تولاها الفريق أول محمد فوزي.

وقد قررت الدول العربية دعم الجبهتين مادياً وقوات اضافية، وعاد التضامن العربي إلي طبيعته، وأنعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس ٦٧ وأكدت قراراته استمرار

المعركة ودعم مادی محدد للقوات المحاربة، كما قرر المؤتمر شعار " اللامات الثلاثة" لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات مع اسرائيل وأكد المؤتمر أهمية الصمود العربي لصالح الأمة العربية جميعها في مواجهة الصراع الاسرائيلي. وكان هذا التضامن العربي هو ركيزة استراتيجية للمواجهة والصمود .

قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

وتابعت بعد عودتي لدمشق، رفض الشعب السوري ، كما رفض الشعب المصري قبول الأمر الواقع من الاعتداء الاسرائيلي، وبدأنا مجهوداتنا في اتجاهين متوازيين: الأول إعادة بناء وتنظيم وتدريب وتسليح القوات المسلحة السورية والمصرية، وقد أظهرت القوات المصرية تطورها عندما دمرت المدمرة الاسرائيلية " إيلات" وصد الهجوم الاسرائيلي المسلح على بعض المواقع المصرية، والثاني استمرار صراعنا السياسي ضد اسرائيل والتي صاندتها الولايات المتحدة، لاستصدار قرار من مجلس الأمن يلزم اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية.

وقد ناقشت القادة السوريين، مجموعة صلاح جديد وممثلها رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومجموعة حافظ الأسد وممثلها وزير الدفاع وقادة القوات المسلحة وعدد كبير من القادة المدنيين، وقد ناقشت المجموعتين كلا على حدة في المشروعات المقدمة لمجلس الأمن والتي اخطرتنا بها القاهرة، لتتسبب مولفني وقد مصر والوفد السوري في الأمم المتحدة.

وقد كانت مجموعة جديد، ترفض جميع المشروعات المقدمة، وقد كان منها مايطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بوضوح، وقد كنت أناقشهم في أهمية التحرك السياسي ومحاولة اكتساب الرأي العام العالمي عن طريق قرار لمجلس الأمن واضحا، حتى تكتمل استعداداتنا العسكرية، فإن لم تردع اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب، فإنه يحق لنا وقتئذ استخدام السلاح للتحرير، وقد رفضت المجموعة بعنف هذا الاتجاه. إلا أنني وجدت تفهما من جماعة الأسد في أهمية صدور قرار سياسي للمجلس يتوازن مع الاستعدادات العسكرية على أن يحقق القرار الانسحاب الكامل .

وبعد مناقشات طويلة للمشروعات العديدة لمجلس الأمن، قرر المجلس بالاجماع قراره رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ٦٧، استطاعت جماعة جديد الزام الحكومة السورية برفض القرار، في حين وافقت مصر والاردن عليه (مرفق) وأنه يشير إلى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وقام مبعوث الأمم المتحدة يارنج بواجباته لتنفيذه. مرفق

الجبهة الشرقية

وقد عملت خلال عملي بدمشق على تنفيذ الاستراتيجية العربية والتي تقضي بإعادة

التضامن بين حكومات الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، وتقديم كل الدعم للجهة الشرقية لتقوم بدورها في التعاون مع الجبهة الجنوبية لتحرير الأرض العربية. وقد انتدبت القيادة العسكرية المصرية العقيد محسن زهرة والمقدم يحيى زكريا والتقيب محمد بسيرونى (سفير مصر حاليا في تل ابيب) ليكونوا ضباط اتصال لها في القيادة الشرقية، وكنا نتبادل يوميا المعلومات والآراء السياسية والعسكرية، كما كنت أشاركهم اجتماعاتهم مع القادة العسكريين المصريين عند حضورهم لدمشق، وقد كنت حريصا في نفس الوقت على دعم الاتصال باللواء حافظ الأسد وزير الدفاع وقتئذ واللواء مصطفى طلاس رئيس الأركان والعقيد على طاز مدير المخابرات الحربية السورية، وكنت أناقشهم أوضاع الوحدة العسكرية العربية وأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي والعمل الفدائي الفلسطيني. وقد شعرت بفارق كبير بين القيادة التي يمثلها حافظ الأسد وبين القيادة التي يمثلها صلاح جديد ومساعدوه من عسكريين ومدنيين. وقد كان الأسد وأعوانه المقربون في الجيش يرون أهمية فتح صفحة جديدة مع جميع القادة العرب لصالح المعركة المصرية والصراع العربي الاسرائيلي، في حين كانت مجموعة صلاح جديد تصر على استمرار مهاجمة بعض القادة العرب واتهامهم بالخيانة، كما شعرت بتجاوب الأسد وجماعته إذا فكر مصر من قبول قرارات مجلس الأمن حتى يلتقط الجيش المصري الأنفاس ويستكمل استعداداته للتحرير. في الوقت الذي كان صلاح جديد وجماعته يرفضون ذلك، وكان الأسد يرى تقديم الأولوية القومية في الصراع مع اسرائيل واسترداد الأرض المحتلة على أولوية التطبيق الاشتراكي التي كان يتمسك بها صلاح جديد على قومية المعركة.

العمل الفدائي العربي

وقد ناقشت اللواء حافظ الأسد وعلى طاز عن رأيها في تنظيم العمل الفدائي العربي. والفلسطيني. وقد أشار الأسد إلى أن الصراع العربي الاسرائيلي والمعارك القادمة مع اسرائيل هي معارك جيوش نظامية وأنه لا مجال لتطبيق الحرب الشعبية على هذا الصراع كما كان ينادى به بعض القادة السوريين، ويرى أن على الفصائل الفدائية الوقوف خلف استراتيجيات دول المواجهة حتى لا يشككوا بأعمالهم حجة لاسرائيل لتهديد استقرار الدول العربية وذريعة لمبادراتها باعتبارها ذات جديدة ضد الأمة العربية، وقد علمت بأنه قد أصدر تعليمات بالسماح للعمليات الفدائية - من خلال الحدود السورية الاسرائيلية- بموافقة صريحة من وزارة الدفاع، وألا يقيم الفدائيون معسكرات أو مناطق تدريب إلا بموافقة صريحة من هذه الوزارة.

وأثناء زيارة لدمشق للفرق محمد فوزي مع وفد عسكري هام لمباحثات مع حافظ الأسد والقيادة العسكرية، حضرت مبكرا لدار الضيافة لأتوجه مع الفرق فوزي والوفد للمباحثات مع الأسد.

والتقيت باللواء محمد صادق مدير المغابرات الحربية المصرية (وزير الدفاع بعد ذلك) ومعه التقيب محمد بسيوني، وقد أخطرت اللواء صادق بالتسهيلات التي تمنحها السلطات اللبنانية والسورية والأردنية للفدائيين المصريين للوصول إلى الأردن، ومنها لدخول إسرائيل للقيام بعملياتهم الفدائية، إلا أن بعض الدوائر الرسمية العسكرية الأردنية قد أبدت انتقاداتها لتصرفات غير مسئولة لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية في عمان وفي بعض المدن الأردنية، بحيث أصبحت معسكراتها عبارة عن حصون عسكرية محظورة دخولها لقوات الأمن الأردنية، بالإضافة لتصرفات أخرى قاموا بها ضد بعض العسكريين والمدنيين الأردنيين، وأجريت مقارنة بين الوضع في الأردن والوضع في مصر وسوريا وأضحت أن الهدف الرئيسي للأمة العربية هو مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وليس الهدف تفجير خلافات داخلية بين أفراد الأمة العربية. فأجاب صادق بأن الفدائيين الفلسطينيين يمثلون حركة تحرير شعبية لها جميع الحقوق في الأردن كقوات الملك حسين، وأن حسين لا يستطيع أن يمس شعرة واحدة لأحد الفدائيين الفلسطينيين.

وقد عارضته في افكاره وآرائه، وفي هذه الأثناء خرج من الصالون المجاور الفريق فوزي ومعه اللواء نوفل مدير العمليات الحربية، وسارع بسيوني بالاستئذان في الانصراف وكان يعمل مع صادق في المغابرات الحربية، وتساءل فوزي ونوفل عما كنا نتناقش بشأنه بعدة فشرحت الموضوع، وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح لتحرير أرضه ولكن الأمر يقتضي التنسيق والتنظيم مع الدول المضيفة حتى لا تتعرض لضربات عسكرية إسرائيلية، وأجريت مقارنة بين حرية العمل الفدائي في الأردن وبينه في مصر وسوريا وحتى لبنان وقتئذ، وقد أيد الفريق فوزي رأيي في أهمية دعم العمل الفدائي الفلسطيني مع ضرورة التزام الفصائل الفلسطينية في عملها في الأردن بمعايير محددة لا تتعارض مع أمن الأردن أو تشير للتدخل في شؤنه الداخلية وأن الهدف الرئيسي للأمة العربية مواجهة الصراع المصري مع إسرائيل. وقد طلبت من اللواء صادق باعتباره المشرف على تمويل وتسليح بعض هذه الفصائل بإجراء اتصالاته مع الفصائل لتفهم الأوضاع العربية والعمل بها واحدة مع دول المواجهة في سبيل تحرير الأرض ومواجهة التوسع، حتى لا ندخل في خلافات بين حكومة الأردن والمنظمات الفدائية تؤدي للحد من العمل الفدائي.

وقد أيد الفريق فوزي رأيي، ولم يمض ثلاث أشهر حتى قامت قوات البدر الموالية للملك بضرب التجمعات الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٠، وسارعت المقاومة بطلب حماية عبد الناصر الذي تدخل في الأمر واقنع حسين بإيقاف الصدام المسلح، وتكررت هذه الأحداث حتى وصلت لحرب داخلية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وانتهت في سبتمبر ١٩٧٠.

وقد أشرت سابقاً إلى مرور الفدائيين المصريين في لبنان وسوريا والأردن حتى داخل

اسرائيل، وقد كان يتوعد هذه العمليات الصديق ابراهيم الرفاعي وعصام العاللى وقد تصادقت معها أننا - دراستهما بالكلية الحربية ثم استمرت هذه الصداقة بعدئذ وتوطدت. وفى لقاء مع ابراهيم الرفاعي فى منزلى فى دمشق، أشار بأنه يرى قيام الصاعقة المصرية بعدة عمليات ضد التطرف الاسرائيلي كعملية رأس العش وذلك ليسترد الشعب العربى ثقته فى جنود الأمة العربية، ولوجها رسائل للرأى العام الاسرائيلي بأن أمنه لن يتحقق عن طريق استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضى العربية المحتلة، وأن عليه أن يعلم أن لهذا الاحتلال كمنه الباهظ من حياة الجنود الاسرائيليين والمنشآت الاسرائيلية. وقد إهتسم واخطرنى بأنه إطلع فى القاهرة على تقرير سبق أن ارسلته أثناء - عملى فى سويسرا عن معلومات حصلت عليها من مهندسين سويسريين اشتركوا فى اقامة وتوسيع ميناء ايلات الاسرائيلي، وأن التقرير كان مرفقا به رسما تفصيليا لهذا الميناء.. وأن العملية القادمة لابد وأن تكون هذا الميناء. وقد تحققت رغبة ابراهيم الرفاعي، وقام وزملاؤه بعملية فدائية دمروا فيها هذا الميناء ومنشأته وعادوا بعدها سالمين لتلقى فى دمشق وليقصرنا على أعمالهم البطولية والتي لن ينساها الشعب العربى للشهداء المصريين العرب ومنهم ابراهيم الرفاعي.

المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بدمشق

وأثناء عملى بدمشق، كنت على اتصال دائم بالمكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل، اطلع على تقاريره وتقارير أعضائه عن دور المقاطعة العربية لاسرائيل فى عملية الصراع العربى الاسرائيلي. وقد كان السيد / محمد محبوب رئيس هذا المكتب وهو مصرى وطنى مخلص، يؤمن بالاتجاهات القومية العربية وبحتمية انتصار الأمة العربية فى صراعها ضد اسرائيل. وقد أبدت ملاحظاتي له عن نشاط المكتب الرئيسى والمكاتب الاقليمية والخارجية لأجهزة المقاطعة، وأكدت أهمية تطوير دور المقاطعة من دور سلبي يقاطع إلى دور ايجابي يحاول التعاون مع الهيئات والشركات الأجنبية لهكتسبها إلى صف الأمة العربية، وإن صممت على استمرار التعاون مع اسرائيل، فمئذئذ ليس أمامنا إلا المقاطعة.

وقد قابلت السيد / عبد الخالق حسونه أمين عام جامعة الدول العربية وهو من خيرة قادة الأمة العربية والذي تحمل خلال عمله تهمات تحقيق التضامن العربى فى مواجهة الصراع، وكان فى زيارة لدمشق للاطلاع على نشاط المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل وأجرا - اتصالات مع وزير الخارجية السوري والمستولين السوريين، وقد تناولنا العشاء معه بنادى الشرق، وأثناء مصافحتى له لشويعه، طلب منى الانتظار لأمر هام سيخبرنى به بعد انصراف المدعوين، ثم فاجانى بطلبه المرافقة على العمل بجامعة الدول العربية كمدير لمكتب لندن على أن أتولى بجانبه أعمال المقاطعة العربية وأكد بأنه لم يسبق له أن عرض على أى مسئول عربى تولي منصباً كبيراً فى الجامعة، دون أن يتقدم هذا المسئول بطلب للجامعة مؤيداً من دولته وأن طلبه منى مباشرة للعمل

في الجامعة تابع من تقديره والزملاء العرب لعملى وإخلاصى. (وقد ثبت ذلك بعدئذ من تقارير الجامعة).

وقد فوجئت بهذا العرض ، فى ظل الظروف السابقة التى أضرت إليها فى وزارة الخارجية، ولم يخطر على بالى فى أى مرحلة من حياتى إمكانية ترك عملى الرسمى فى القوات المسلحة المصرية أو الخارجية المصرية للعمل خارج هذا النطاق، خاصة وكان لى رأى معين فى سلبية بعض قادة جامعة الدول العربية فى عملية الصراع العربى الاسرائيلى. وقد شكرت أمين عام جامعة الدول العربية على هذا التقدير، وأخطرت بهأتى سأعود خلال أيام للقاهرة بناء على طلبى، وعندئذ يمكننى إبداء رأىى وفقا لما يحققه المنصب الجديد المقترح من رغبته فى المشاركة الإيجابية فى الصراع العربى الاسرائيلى رسميا أو شعبيا ، مصريا أو عربيا.

وتلقت فى اليوم التالى لسفره للقاهرة مكالمة هاتفية من الوزير محمود رياض يخطرئى أن عبد الخالق حسوته طلب إعارتى من الخارجية للعمل فى لندن أو باريس، وأنه قد وافق على ذلك واقترح أن يكون منصبى بهاريس نظرا للعلاقات القوية التى بدأت مع فرنسا أثناء حكم الجنرال ديجول ومواقفه فى مواجهة العدوان الاسرائيلى بعد عام ٦٧، وأخطرتنى بأن الموضوع الذى تحدثت عنه فى القاهرة قد أوقف تماما.

وقد سألت نفسى أى الموضوعين الموقف الداخلى فى سوريا أم وحدة الجبهة الوطنية المصرية؟. وقد أخطرتنى فيما بعد بأنه التقى بالرئيس عبد الناصر وشرح له مقابلته لى وأننى قدمت استقالته وأنه رقبضا، وأنه يرى عدم إثارة موضوع نقل الدبلوماسيين المصريين وكلهم كفاهات كبيرة الأمر الذى سيقرب عليه خفض كفاءة التمثيل الدبلوماسى المصرى بصورة غير لائقهمصر، خاصة فى ظل تحرك مصر فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وقد وافقه عبد الناصر على رأيه وأننى جميع تعليمات نقل الدبلوماسيين المصريين لوزارات أخرى، إلا لأسباب جوهريه تتعلق بالسمعة أو النزاهة، وقد أشار الرئيس عبد الناصر فى مقابلة معه بعد ذلك بأنه يعلم بموقفى من التسوية السياسية ويقدرها تماما وأن هذا الموقف للمصلحة القومية والوطنية، وأنه كان يعتز بوطنية المرحوم والذى منذ كان يساعدهم ويمددهم بالفضلاء أثناء القبض عليهم فى مظاهرات الطلبة وأنه كان يريد رفع اسمه من قوائم العزل السياسى لولا تصميمه على رفض تقديم طلب بذلك.

وأعتقد أن هذا الموضوع لا يعرفه إلا قلة بوزارة الخارجية، وأنه إذا شاء لنا أن نبرز هذه القوائم فسنعلم بأنها كان تحوى أهم شخصيات دبلوماسية مصرية حملت عبء الكفاح لوحدة الأمة العربية ولمواجهة الصهيونية فى الصراع العربى الاسرائيلى، وما زالت بعض هذه الشخصيات تعمل فى الحقل الدبلوماسى حتى الآن.

وقد أشار كذلك الوزير محمود رياض بأن الرئيس عبد الناصر قد قرأ تقريرى القصير عن

الخلاقات الداخلية في سوريا ، وأنه قد أخطره باقتناعه بما ورد فيه ، وأنه لذلك يرى الدعم غير المحدود لحافظ الأسد ومجموعته.

العمل العربي المشترك في أوروبا سبتمبر ١٩٦٩

وعقدت في القاهرة اجتماعات مع الأمين العام للجامعة العربية ومساعديه في سبتمبر ٦٩ وقد أشاروا إلى أهمية العمل في فرنسا في هذه الظروف العربية ، ومواجهة إسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية في فرنسا وفي دول غرب أوروبا ، وأهمية ذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي ، كما عقدت اجتماعات مع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والذين ارتبط مع عدد كبير منهم بعلاقات الصداقة والمودة ، وأخطرتهم بضرورة وأهمية وضع مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، خطة واضحة للعمل العربي المشترك في أوروبا ، وقد قدمت لهم عددا من المقترحات بهذا الشأن.

وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المشروعات المقترحة لدعم العلاقات الاقتصادية مع فرنسا وأوروبا ومنها تدعيم إنشاء الغرفة التجارية العربية المشتركة وإنشاء اتحاد المصارف العربية الفرنسية والأوربية " الأوربان " ، وإقامة الشركات والهيئات الاقتصادية والثقافية المشتركة ، وتطوير المقاطعة العربية لإسرائيل تطويرا إيجابيا بحيث نستطيع استقطاب واقتناع الهيئات والشركات الأوربية ، وبدون عمليات التهديد المنفرة ، بقطع علاقاتها مع إسرائيل والتعامل مع الدول العربية على أساس أن ذلك يحقق مصالحها ودون أي ضغط صريح من جانبنا .

وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية الممثل لوزراء الخارجية العرب على هذه القرارات وتم صبغها بوجهة نظر سياسية كنقطة انطلاق وبداية للدول العربية في عمل وحدوي مشترك في أوروبا والبدء في سياسة سليمة حقيقية للمواجهة العربية لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي.

العمل السياسي العربي الموحد وإسرائيل

وفور وصولي إلى باريس في أكتوبر ١٩٦٩ ، قابلت السفراء العرب ورجال السلك الدبلوماسي العربي في باريس وأخطرتهم بالاجتماعات التي تمت في القاهرة ، وشرحت لهم وجهة نظري بالنسبة للعمل العربي المشترك في فرنسا وأوروبا ، لمواجهة التطرف الإسرائيلي في مجال الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد اتفقت على اجتماع السفراء العرب دوريا كل أسبوعين ، بمكتب جامعة الدول العربية بباريس ، على أن يسبق اجتماعهم بأسبوع اجتماع المستشارين السياسيين والاقتصاديين . وقد حضر الأمين العام عبد الخالق حسونة لباريس عدة مرات وأجرى اجتماعات مع السفراء العرب بباريس وناقش الخطط السابق الاتفاق عليها وأعرب عن رأيه في ضرورة التضامن العربي ، وأيد

ما اتفقنا عليه من اجتماعات للسفراء والمستشارين دوريا ، والتقى كذلك بالوزراء والمسؤولين الفرنسيين من أجل تحقيق التعاون بين جامعة الدول العربية وفرنسا . وقد ضم مكتب جامعة الدول العربية وقتئذ عددا قليلا من الدبلوماسيين ، إلا أن نشاطهم كان واسعا وعلاقاتهم وطيدة مع الدوائر الأجنبية والعربية ومنهم الدكتور عادل عامر وملحم عياش وميشيل مدانات وماهر أبو صالح.

بدأت اجتماعات المستشارين السياسيين والاقتصاديين العرب يوم الخميس كل اسبوعين لمناقشة الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والعسكرية الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي . وكنت أعد جدول أعمال محدد تناقش موضوعاته وتصدر توصيات بشأن كل موضوع ، ثم تعرض هذه التوصيات في الخميس التالي على السفراء العرب مجتمعين ، على أن يقوم كل مستشار عربي بشرح توصيات لجنة المستشارين لسبقه تمهيدا لاجتماع اللجنة السياسية للسفراء ، وكانت قرارات اللجنة تصدر بالاجماع رغم الاختلافات السياسية لقيادة دولهم وكان من السفراء العرب عبد الله العريان وحافظ اسماعيل وعصمت عبد المجيد وأحمد عبد الكريم ومحمد المصمودي وفيليب تولا وفاخوري وعلي رضا وفيصل الصايغ ورضا مالك ومحمد البهجاوي ويوسف بلعباس وعبد الله صلاح وعلي أبو توار والهادي مبروك ...

التحرك العربي للعمل السياسي

وقد أهدت مع السفراء والمستشارين العرب بباريس ، اهتماما كبيرا بأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي ، وبالتحرك السياسي العربي لإيجاد سلام شامل ودائم وعادل ، وكان لاجتماعاتي معهم أهمية كبيرة لمعرفة تطورات هذا التحرك ورأي كل دولة عربية بالنسبة له .

وقد كانت بعض الدول العربية ترفض قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ٦٧ ، على أساس أنه يحايي اسرائيل في موقفها العدائي على الأمة العربية عام ٦٧ وماقبلها . وعلى هذا الأساس كانت مناقشات بعض السفراء العرب الممثلين لهذه الدول الراضة للقرار ، تعبر كذلك عن رفضها لأي تحرك سياسي دولي يستند لقرار ٢٤٢ مثل مباحثات يارنج التي بدأها بعد هدوان ٦٧ ، والذي قدم عدة مقترحات بشأن التسوية السياسية التي رفضتها اسرائيل متعلعة بحجج عديدة ومختلفة ، الأمر الذي رده هؤلاء السفراء الراضون للقرار نداء دولهم بأنه لن تتحقق تسوية سياسية حقيقية وشاملة إلا في ظل تضامن عربي يؤدي إلي توازن استراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي يجبر اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وكنيت أراقب بحزن وأسى عن بعد من باريس الاعتداءات الجوية الوحشية الاسرائيلية ضد المدنيين المصريين شيوخا وأطفالا في مصانع أبو زعبل وفي مدرسة بحر البقر وغيرها وكنا نهزها

للرأى العام الأوروبى ، ثم راقبت وصول المعدات السوفيتية والوحدات المقاتلة بأطقمها لاستكمال قدرات القوات المسلحة المصرية واستكمال تدريبها واستعدادها لمواجهة العدو الاسرائيلى ، للانتقال لمرحلة تحرير الأرض العربية كاملة، وقد أخطرني السيد على صبرى الذى عينه عبد الناصر لهذه المهمة عند مقابلتي له بالقاهرة عن قرب معركة التحرير.

مشروع روجرز ١٩ يونيو ١٩٧٠

وتابعت السفراء والمستشارون العرب المشروع الأمريكى لوزير خارجية الولايات المتحدة روجرز، والمقدم للدول المعنية عام ٦٩ والذى أعاد تطويره وعرضه على الأطراف فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، بعد أن تحقق لمصر قوات دفاع جوى تصدت لعمليات اختراق الطائرات الإسرائيلية للعمق المصرى فى ١٨ ابريل ٧٠ ، وأسقطت العشرات من الطائرات الاسرائيلية، الأمر الذى أدى إلى إعادة الإدارة الأمريكية النظر في الموقف السياسى والعسكرى في الشرق الأوسط وتقدمت بمشروعها والذى يقضى بالتقدم بمشروع تسوية شاملة على الجبهات الثلاث مع وقف مؤقت لإطلاق النار تمهيدا لمفاوضات مباشرة يحضرها جميع أطراف الصراع تحت اشراف الأمم المتحدة، ويحقق المشروع انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل التزامات السلام مع توقف أمريكا عن دعم اسرائيل بالطائرات والمعدات العسكرية مؤقتا . وقد أجبرت حكومة اسرائيل على الموافقة على المشروع فى ٣١ يوليو ٧٠ . تحت ضغط الرأى العام الاسرائيلى الذى علم بالخسائر في الأفراد والمعدات، وحتى لا تفضب الولايات المتحدة حليفها الرئيسى، كما أعلنت مصر موافقتها على وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ لتسعين يوما، وبعد أن حركت فى الأيام السابقة، صواريخ سام ٣ لأقرب خط هجوم في غرب القناة مما أعطى لمصر ميزة استباقية لتغطية هجوم قواتها للصمود وحتى المضائق الاستراتيجية، دون أى خطر للطيران الاسرائيلى.

وقد وجه بعض السفراء العرب وبعض القادة الفلسطينيين فى فرنسا انتقاداتهم لهذا الاتفاق وقد حاولت اقناعهم بأهمية ذلك الموقف لالتقاط الأنفاس والاستعداد للمواجهة، وقد علمت أن بعض الفصائل الفلسطينية قامت بمظاهرات ضد عبد الناصر في عمان الأمر الذى أدى لتوتر العلاقات المصرية الفلسطينية بما يتعارض مع موقفنا من ضرورة وحدة الصف العربى في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.

المقاومة الفلسطينية وأحداث سبتمبر / أيلول ١٩٧٠

وحاولت الحصول على تأييد المسئولين الفرنسيين لحركة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة، في مواجهة الاستعمار الاسرائيلى للأرض العربية والفلسطينية، خاصة فى عام ٦٧ ، وذلك وفقا للاتجاه الفرنسى فى تأييد حركات التحرير نتيجة لانتعاش الرأى العام الفرنسى

لشروعيتها نتيجة للاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية وتخليده لأبطال المقاومة الفرنسيين وتقديره لأعمالهم البطولية. وقد شعرت بتجاوب مبدئي من بعض المسئولين الفرنسيين لحركة المقاومة الفلسطينية، إلا أنهم أشاروا بصعوبة تقديم أية مساعدة مادية لهذه الحركة نظرا لموقف فرنسا الدولي، إلا أنهم على استعداد لتبني آراء هذه الحركة في الأمم المتحدة، وإصدار قرارات بشأن شرعيتها، الأمر الذي يؤدي إلى دعم كيائها دوليا وإقليميا. وقد تصاموا عما إذا كان هذا التأييد الأدبي الفرنسي سيكون محل اعتراض من بعض الحكومات العربية، وأسفروا عن موقف الدول العربية من المقاومة الفلسطينية، وقد أخطرتهم بالنسبة لمواقف لبنان وسوريا والأردن ومصر من المقاومة.

وقد تساءل المسئولون الفرنسيون عن اتفاق القاهرة في نوفمبر ٦٩ بين لبنان والمقاومة وتطورات الوضع بالنسبة للموقف في الأردن خاصة بعد معلومات سفارتهم بلبنان عن الصراعات التي تجري في الأردن بين الحكومة وفصائل المقاومة الفلسطينية، وقد أوضحت لهم معلوماتي ومحاولة الرئيس عبد الناصر التدخل لإنهاءها، رغم استمرار بعض تصريحات مسئولين فلسطينيين ضد مصر ورئيسها، وقد شعرت باستياء الرأي العام الفرنسي والمسئولين المؤيدين لقضاياها من هذه الخلافات خاصة بالنسبة لعملية اختطاف طائرات الركاب في ٦ سبتمبر ٧٠ وأجبارها على التهرب في مصر والأردن ثم تفجيرها، وأشاروا بأن هذه الأحداث تؤثر على الموقف العربي في مواجهة الصراع مع إسرائيل.

مؤتمر القمة العربي ٢١ سبتمبر ١٩٧٠

تابعت مع السفراء والمستشارين العرب في باريس رد فعل الولايات المتحدة على اختطاف الطائرات واختطاف ركبائها كرهائن إذ صرح الرئيس نيكسون في ١٢ سبتمبر ٧٠ بأن الولايات المتحدة لا تتردد في التدخل العسكري لإنقاذ الرهائن. كما فزعنا من تصاعد المعارك في الأردن، وتدخل سوريا لمساعدة المقاومة الفلسطينية، بناء على طلب عرفات، ودخول المدرعات السورية للأردن يوم ١٨ سبتمبر رغم تحذير عبد الناصر والسوفييت من خطورة توسيع الخلاف الداخلي الأردني الفلسطيني على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قررت الولايات المتحدة وإسرائيل التدخل في حالة مشاركة قوات عربية للمقاومة الفلسطينية عن طريق ضربات جوية من الأسطول السادس، وباستخدام القوات البرية الإسرائيلية.

وأكدنا ضرورة سرعة العمل لايقاف إطلاق النار في الأردن لصالح الأمة العربية جميعها، واتخذ السفراء العرب - رغم اتجاهاتهم - موقفا إيجابيا محايدا في مواجهة المسئولين الأوروبيين والفرنسيين لصالح أهمية تضامن الأمة العربية في مواجهتها للصراع مع إسرائيل.

وتنفسنا الصعداء عندما أبلغنا بدعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع مؤتمر قمة عربي غير

عادي في القاهرة يوم ٢١ سبتمبر ٧٠ حضره جميع القادة العرب بمافيهم حسين وعرفات، وقرو المؤتمر بالاجماع إيقاف إطلاق النار قورا في جميع المواقع بالأردن وانسحاب الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية من كافة المدن قورا، وبذلك توقفت أكبر كارثة هدت الأمة العربية منذ حرب ١٩٦٧ واستطاعت اسرائيل بعدها التخلص من تهديدات العمل الفدائي في أكبر جبهة مجاورة للضفة الغربية المحتلة والتي تعتبر امتدادا للكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة واسرائيل وأصبح هذا الكفاح محدودا للغاية، كما تفككت الجبهة الشرقية وركزت اسرائيل مواجهتها على جبهة مصر وسوريا وبالتالي وجه الاخوة العرب لأنفسهم ضربة موجعة للتوازن الاسرائيلي في الصراع العربي الاسرائيلي.

ورغم محاولتنا إنهاه الخلاف العربي، إثر أحداث سبتمبر ٧٠ دون أي تأثير على وحدتنا، وعملنا العربي المشترك في أوروبا وفرنسا في مواجهة التطرف الاسرائيلي، إلا أننا فوجئنا أثناء اجتماع للملك فيصل عاهل السعودية، وبصحته الأمير سلطان بن عبد العزيز مع السفراء المسلمين في فندق كرون، بسفير الأردن علي أبو نوار (وكان مع قيادة جلوب أثناء حرب ١٩٤٨) يشير الى أحداث سبتمبر ايلول ٧٠ ويشن حملة وهجوما عنيفين ضد المقاومة الفلسطينية وبتهمها بتخريب العمل العربي المشترك وإفساحها المجال لاسرائيل، لاستتباب احتلالها للأراضي العربية المحتلة. وكان جميع السفراء العرب حاضرين مع سفيرى ايران وتركيا، وقد حاول سفير تركيا الاستفسار عن رأي الملك فيصل عن هذه الأحداث، فبادرت بالقول بأن هناك أخطاء مشتركة ومتبادلة من كلا الجانبين، وأن ماحدث يعتبر مأساة للأمة العربية والاسلامية علينا أن نعمل بسرعة على تخطيها، وأن نسدل الستار على هذه الأحداث المؤلمة، مما دعا الملك فيصل إلى التدخل بذكاء وأخلاص، معلنا أن هذه الأحداث مأساة للأمة العربية والاسلامية جميعها، ترجو من الله تخطيها وأن المستفيد منها هو اسرائيل، واستطرد فيصل قائلا بأنه يجب مواجهة الصهيونية وتوسعاتها، وأن الصهيونية مرتبطة بالشيوعية وعلينا مجابتهما معاً.

وقد قابلت الملك فيصل بعدئذ فذكرنى بحديثه قبل حرب ١٩٦٧ وأن الصهيونية والشيوعية يتآمران على ضرب وحدة أمتنا العربية وعلينا التصدي لهم بالوحدة والتضامن.

مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١

وأهدى السفراء العرب بباريس اهتماما كبيرا بإمكانات تطور الموقف في مصر من الصراع العربي الاسرائيلي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى الرئيس أنور السادات رئاسة الجمهورية، وقد وافق السادات على مد وقف إطلاق النار حتى ٥ فبراير ٧١، بناء على طلب وزير الخارجية الأمريكية. وقد حاول بعض قادة التطرف الاسرائيلي، استفزاز مصر خلال هذه الفترة بتصريحات عنيفة، تؤكد استمرار احتلال اسرائيل لسيناء والأراضي العربية المحتلة

لمدة خمس عشرة سنة علي الأقل. فقد صرح بذلك موسى ديان في ديسمبر ١٩٧٠ وأشار إلى موافقة إسرائيل على إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، بشرط مرور السفن الإسرائيلية بها، وقد أعلن الرئيس السادات مبادرته في ٤ فبراير ٧١، بالموافقة والاستعداد لفتح القناة، إذا انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية للقناة إلى المضائق، وقد إستماء بعض السفراء العرب من هذه المبادرة باعتبارها اتجاها لحل جزئي للصراع العربي الإسرائيلي، وقد أخطرتهم بأنه مع تقديري لأرائهم إلا أنني أعتبر ذلك بالون اختبار لقادة التطرف الإسرائيلي، في مواجهة الولايات المتحدة، وأنتى على ثقة من رفضهم لهذه المبادرة. ولم تمر أيام حتى أعلنت إسرائيل في ٩ فبراير ٧١ قرارها بعدم انسحاب القوات الإسرائيلية من خطوط وقف إطلاق النيران الحالية إلى أن تتم التسوية الشاملة وفقا لتصوراتها، وصرحت الإدارة الأمريكية أنها تتجه لفكرة التسوية المؤقتة حول قناة السويس، الأمر الذي حقق للولايات المتحدة التدخل للتسوية السياسية ولو جزئيا دون تدخل الاتحاد السوفيتي وقد أكد هذا الاتجاه وزير خارجية أمريكا روجرز عند زيارته لمصر في ٦ مايو ٧١ حيث أشار بعدم استطاعة بلاده الضغط على إسرائيل، إلا أن الوجود السوفيتي في مصر هامل معقد للموقف السياسي والعسكري ويؤثر علي الحلول جميعها، وقد رفض السفراء العرب فكرة انفراد أمريكا بتسوية الصراع.

القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير

وقد كان اتفاقا كاملا مع السفراء والمستشارين العرب بشأن ضرورة دعم القضية الفلسطينية بكل الوسائل لمواجهة الصراع العربي الإسرائيلي. وقد اتفقتا على ألا يكون اختلاف دولهم سبيلا لإبعاد هذه القضية عن مجال الاهتمام الدولي والأوروبي.

وقد تخطيتنا على هذا الأساس أزمات كثيرة في العلاقات العربية، ناشئة عن تحرك بعض القادة العرب لاجهاد حل للقضية الفلسطينية. فقد أعلن الأردن في مارس ٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة والذي يضع تصورا معينا لمستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، وقد رفضته المنظمة كما رفضته مصر نتيجة لتأييدها للخط الفلسطيني، وأعلن السادات رفض هذا المشروع وقطع العلاقة الدبلوماسية مع الأردن تأكيدا لتعاطفه مع موقف المنظمة، كما تخطينا أزمة أخرى عربية عندما دعا الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٧٣ الفلسطينيين لتشكيل أول حكومة مؤقتة مؤكدا أن مصر ستعترف بهذه الحكومة اعترافا كاملا، وقد أدت هذه الدعوة لردود فعل سلبية من بعض القادة العرب كذلك.

وقد عرضت علي السفراء والمستشارين العرب أهمية تمثيل منظمة التحرير رسميا في فرنسا، الأمر الذي يؤكد شرعيتها ويدعم من القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام الأوروبي. وقد أبدوا هذا الاتجاه، وعلى أساسه اتصلنا بعدد من المسؤولين الفرنسيين ورجال الخارجية

الفرنسية، وقد أشار بعضهم إلى أن هذا الموقف قد يؤدي إلى مواقف معينة لبعض الحكومات العربية ولاسرائيل ضد فرنسا، فأخطرتهم بأن هذا قرار جماعي من السفراء العرب وأنه مهما حدث من علاقات عربية فلسطينية، فإنه يجب ألا تؤدي هذه العلاقات لتقيام المستولين الفرنسيين إلى اتخاذ موقف معين من المنظمة، وأوضحت بأنه يجب ألا تلتفت فرنسا إلى معارضة هذا الاتجاه لموقف التطرف الاسرائيلي ومؤيديه في فرنسا، إذ أن لفرنسا مواقف تحريرية وإنسانية مع جميع حركات التحرير، وأنتى أرى أن موقف فرنسا المؤيد للحق العربى يجب أن يظهر بوضوح بموافقتها على تواجد تمثيل للمنظمة. وقد وافقوا على البدء بتمثيل غير رسمى للمنظمة ويتخذ مقرا له مكتب جامعة الدول العربية بهاريس.

وقد تولى الأخ محمود الهمشري تمثيل المنظمة في فرنسا وتعاونوا تعاوننا مثاليا معه في دعم حركة التحرير الفلسطينية، باختلاف فصائلها واتجاهاتها في مواجهة الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ونفوذهم في فرنسا. وقد أخطرتنى بعض المستولين الفرنسيين بأن دوائر التطرف الاسرائيلي تعارض نشاط الهمشري وأنها حاولت تحجيم نشاطه مع الخارجية الفرنسية، إلا أن المستولين أوضحوا بأن تحديد هذا النشاط سيؤثر على علاقات فرنسا مع الدول العربية، وأن نشاطه لا يتعارض مع القوانين الفرنسية، وقد أخطرت الهمشري بهذه المعلومات فوراً فقال أنه رغم موقف الدوائر السياسية الفرنسية، إلا أنه يعلم بارتباطات بعض دوائر الأمن الفرنسية مع المخابرات الاسرائيلية قبل وبعد عنوان ٥٦ وأن شامير كان يعمل على رأس هذا التعاون، وأن بعض هذه الدوائر لا تتورع عن مساندة الدوائر الصهيونية والتطرف الاسرائيلي ضد المنظمة وضد الهمشري شخصيا، إلا أن الهمشري أشار بأنه يمثل حركة تحرير وطنية وأن الموت أقرب إليه من ترك رسالته، وقد تم بالفعل بعد شهر استشهد الهمشري عن طريق شحنة متفجرات ونظمت فوراً مؤتمرا صحفيا في مكتب الجامعة العربية حضره السفراء العرب وأوضحنا مؤامرات التطرف الاسرائيلي لجميع أجهزة الاعلام الأجنبية وأكفنا استمرارنا في تأدية رسالتنا في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

العمل العربى العسكرى الموحد

وكانت مهمتى هامة جدا في متابعة التسليح الاسرائيلي والأسلحة التى تحصل عليها اسرائيل من أوروبا وأمريكا.

وقد كانت اسرائيل تثق في علاقاتها مع أمريكا ودول الغرب خاصة فرنسا للحصول على ما تتطلبه من الأسلحة والعتاد بطريق مباشر أو غير مباشر. وقد أوقف الجنرال ديغول، بعد اعتداء عام ٦٧ تنفيذ صفقات الأسلحة الفرنسية لاسرائيل بعد انذاره بأنه سيتخذ خطوات عنيفة ضد الهادى باطلاق النار في يونيو ٦٧، إلا أنه باستقالة ديغول في ٢٧ ابريل ٦٩ وتولى يومبيدو رئاسة

الدولة، وقد كان على علاقة عمل وصداقة مع الدوائر الصهيونية في فرنسا وأوروبا خاصة عائلة روتشلد، استطاعت إسرائيل وعملائها، الحصول على بعض الأسلحة من فرنسا، كما تعاقدت مع شركات فرنسية للتصليح عن إنتاج معداتها العسكرية في إسرائيل بواسطة الهيئة الاسرائيلية للصناعات العسكرية. وقد كنت على علم بجميع هذه الصفقات والاتفاقات وأخطرت القاهرة بها.

إلا أنني علمت بعدم استطاعة إسرائيل الحصول على المعدات الثقيلة كالطائرات والزوارق المسلحة التي ينكشف أمرها بسهولة. وقد قامت المخابرات الاسرائيلية - رغم مساعدات بومبيدو وبعض مساعديه لاسرائيل - بمشاركة بعض عملياتها في فرنسا، بالاستيلاء على زوارق مسلحة - كانت قد اشترتها من إسرائيل وقرر ديجول فرض الحظر على تصديرها - من ميناء شربورج الفرنسي سرا ودون تصريح من الحكومة الفرنسية وإبحارها لاسرائيل، الأمر الذي كان طعنة لجروج بومبيدو ومساعديه حيث أصدروا بعدئذ أوامر مشددة بحظر تصدير الأسلحة لاسرائيل.

وقد كانت هذه فرصة للدول العربية للتقدم بشراء الأسلحة والطائرات والعتاد من فرنسا في ظل العلاقات المتوترة مع إسرائيل وفرض الحظر الكلي عليها وقد أوضحت للسفراء العرب أن ذلك لمصلحتنا في الصراع.

وقد أخطرتني عدد من العسكريين المصريين بأنهم يقومون بمحاولات للحصول على الطائرات والأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتي، باعتباره المصدر الرئيسي للأسلحة، إلا أنه نظرا لعدم الثقة المتبادلة بين السادات والقادة السوفيت، فإن تسليم المعدات وقطع الغيار قد تأخر، وأخطرتوني بأن بعض الشركات الفرنسية تنتج معدات هامة ودقيقة - سبق أن أرسلت كتالوجات عنها للقاهرة - يمكن استخدامها مع الطائرات السوفيتية أو الأسلحة والصواريخ لتصبح من أحدث وأدق الأسلحة والطائرات في ميدان المواجهة مع إسرائيل. وقد اغتنمت علاقاتي بالعديد من رؤساء الشركات والمصانع الفرنسية المنتجة للأسلحة ومن كبار الضباط الفرنسيين، من معرفة الخيوط الموصلة لتحقيق أهدافنا القومية، خاصة وأنني كنت على اتصال متواز مع الدوائر الفرنسية السياسية والعسكرية، ندفعها للمعاون معنا للمصالح المشتركة بين فرنسا والدول العربية لمواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري المتزايد الأمريكي المتنافس للنفوذ الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، وساعدنا على ذلك شعور فرنسا ودول غرب أوروبا بمحاولة استبعادها من أي نفوذ سياسي أو اقتصادي أو عسكري في منطقة الشرق الأوسط أو تولى أي دور في تسوية المشاكل بالمنطقة خاصة بعد الوفاق الأمريكي السوفيتي في مايو ٧٢ بعد زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتي وظهور النظرية المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بالاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتعارض مع مصالحنا القومية وبشبه الاحتلال الاسرائيلي علي الأرض العربية المحتلة.

وقد تم امتداد مصر والدول العربية بطائرات ميراج عن طريق ليبيا وبعض المعدات العسكرية، وقام عدد من الطيارين والمهندسين المصريين بالتدريب عليها في فرنسا، و زاد تجارب الممثلين الفرنسيين مع مطالب مصر والدول العربية، خاصة بعد الحظر الكلى الفرنسي على تصدير الأسلحة لإسرائيل إثر عملية شبرويج وبعد قرار الرئيس السادات بإبعاد الخبراء السوفيت عن مصر في يوليو ١٩٧٧، وساعد ذلك على التقدم مع الجهات العسكرية المصرية والسورية بمطالب أخرى من التكنولوجيا المتقدمة الفرنسية في مجال الطيران والصواريخ والدفاع الجوي، وكانت لى قوة كبيرة للمناقشة مع الممثلين الفرنسيين على أساس إمكانية رفع الحظر عن بعض الشركات الفرنسية الهامة، والتي تتعامل في مجال التسليح مع إسرائيل، على أن تقوم بالتعامل مع الدول العربية، بحجم مبيعات وأرباح أضعاف أضعاف ما كانت تحصل عليه من إسرائيل. وقد حصلنا على جميع المعدات التي طلبناها لتحقيق الخطة الدفاعية عن أرضنا والتي تهدف إلى حرب التحرير الشاملة، وأخطرت القاهرة بجميع المعلومات عن الأسلحة التي سبق حصول إسرائيل عليها عن طريق الهيئة الإسرائيلية للصناعات العسكرية، وكانت هذه بداية لفكرتى التي وافق عليها بالاجماع السفراء العرب والمستشارون بباريس بأهمية إنشاء الهيئة العربية للتصنيع واستعدادنا لدعمها وأشرت بأنه لا يمكن تحقيق التحرير والاستقلال السياسى دون الاعتماد على تسليح وطنى، وحضر عدد من الممثلين المصريين والعرب لباريس حيث قمنا بتنفيذ بداية فكرة هذه الهيئة العربية.

المقاطعة العربية لإسرائيل فى أوروبا وفرنسا

وقمت أنا - عملي في فرنسا، بتدعيم المقاطعة العربية لإسرائيل، باعتبار أهمية دورها في إجهاد التوازن في الصراع العربى الإسرائيلى. وقد قمت وزملائى أعضاء اللجنة الاقتصادية العربية بباريس والسفراء العرب بتطوير تطبيق قواعد المقاطعة، لتتجه إلى المجالات الإيجابية التي تخدم مبادئ المقاطعة وتحقق أهداف الأمة العربية.

وتقدمت جميع الشركات الفرنسية الهامة، نتيجة لهذا التطور فى الأسلوب، والتي كانت تتعامل سابقا مع إسرائيل، بطلبات لرفع أسمائها من قوائم المقاطعة العربية، بعد قطع علاقاتها مع إسرائيل وتقديمها جميع المستندات الخاصة بذلك.

ولم أجد من كبار الممثلين الفرنسيين، أية معارضة لدورنا بهذا الشأن، بل على العكس فقد أيد الوزراء وكبار الممثلين الفرنسيين، جميع خطواتنا، لاقتناعهم بمبدأة قضيتنا، ومشروعية هذه المقاطعة العربية فى مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن هذه الخطوات أدت إلى دعم كبير للعلاقات السياسية والاقتصادية العربية الفرنسية بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وقد تلقيت كذلك من المسؤولين عن شركات أجنبية وأوروبية - غير فرنسية - طلبات بتدخل ليرفع أسماؤها من قوائم المقاطعة العربية مع استبعادها لتنفيذ هذه القواعد، وكان من ضمن هذه الشركات الكبرى شركة "فورده الأمريكية"، وقد اشرت في تقرير بأن التزام أكبر شركة أمريكية للسيارات بقواعد المقاطعة، في ذلك الوقت - قبل ١٩٧٣ - يعتبر دعما كبيرا للمقاطعة وللجامعة العربية في مواجهة اسرائيل والتي لها أكبر النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثار النشاط العربي الاقتصادي واتجاهي لدعم المقاطعة العربية بطرق إيجابية، ضائقة الدوائر الاسرائيلية المتطرفة، فقامت بعض صحفها وصحفيها بنشر المقالات في الصحف الأوروبية ضد نشاطي هذا، ومثال على ذلك نشرت جريدة الأورو في عددها في ١٩ ديسمبر ٧٢ مقالا بارزا تضمن أن أكبر المتخصصين في المقاطعة العربية ضد اسرائيل طه الفرنواي، يعمل في مكتبه بجامعة الدول العربية بباريس مع أركان تحريه المتخصصين في المقاطعة العربية البالغ عددهم أكثر من ثمانين، ويقوم طه الفرنواي بعلاقاته الوطيدة بمختلف الوزراء والسفراء والمصارف والشركات الأجنبية والعربية بإعداد قوائم حقيقية لجميع الصناعات ومجالات الاقتصاد الأوربي والفرنسي، وأن هذا النشاط العربي يعمل داخل الشركات الأوروبية والفرنسية وفي الموانئ والمطارات، ويراجع كل الصادرات التجارية والعسكرية لاسرائيل.

وأرد أن أشير إلي أن أركان حرسى الذى كانت الصحيفة تقدرهم بالثمانين في مجال المقاطعة العربية، كان زميلا واحدا طالبا في الدراسات العليا بالجامعة بباريس. إلا أن علاقتي بزملائي بالسفارات العربية في باريس وفي الدول الأوروبية ومكاتب الجامعة العربية بها ورئيس وأعضاء المكتب الرئيسى للمقاطعة بدمشق وصادقاني لعدد من طلبة الدراسات العليا في فرنسا وأوروبا بالإضافة إلي علاقاتي بالمسؤولين الأوروبيين والفرنسيين والذين اقتنعوا بحقيقة عدالة مطالبنا كانت هي الركيزة الأساسية لعملي في مواجهة اسرائيل في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.

المشروعات الاقتصادية والثقافية المشتركة

وكانت قرارات اللجنة السياسية والاقتصادية العربية بفرنسا تتم بالاجماع، وكان تحركي في المجال الاقتصادي والثقافي الأوربي يهدف الى إيجاد التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي.

واتفقتا على تنفيذ مشروع انشاء الشركات والهيئات والمصارف والغرف المشتركة، وبدأنا بتنفيذ إتحاد المصارف العربية الفرنسية (الأوباف) UBAT وتطور بعنذ الى اتحاد المصارف العربية الأوروبية ثم الامريكية. وكان هذا العمل نابعا من فكرتي بأهمية العمل العربي المشترك لمواجهة اسرائيل. وقد تلقيت معلومات تشير إلى تمويل المصرف الفرنسي «الكريديه ليونيه» -

الشريك الفرنسي - شركة فرنسية هامة في مشروعات لها خاصة بالتسلح الاسرائيلي، وعرضت الموضوع على السفراء والمستشارين الاقتصاديين العرب مقترحاً تأجيل انشاء المصرف حتى يوقف البنك الفرنسي تحويل هذه المشروعات وعرضت الموضوع بسرية تامة في اجتماع طارئ، وقد حاول عصمت عبد المجيد السفير المصري وعبد الله صلاح سفير الأردن التدخل في الأمر لصالح البدء فوراً في تنفيذ المشروع دون تأجيل بحجة احتياج البلاد العربية لتسهيلات ائتمانية كبيرة من البنك الفرنسي، وبعد مناقشات مطولة وافق السفراء العرب على مقابلي لرئيس البنك الفرنسي، الذي حضر في اليوم التالي لمكتبى ومعه محمد ابو شادى الرئيس المرشح لبنك (الأرباف)، وقد اوضحت لهما معلوماتى المؤكدة بالمستندات، وأشرت بأنه إذا ما رغبتا في البدء في تنفيذ مشروع البنك المشترك، فعلى البنك الفرنسي قطع أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل أو الشركات الاسرائيلية.

وبعد مناقشة رئيس البنك الفرنسي للممثلين الفرنسيين، أخطرنى في اليوم التالي بتلبية جميع مطالبنا العربية وقطع العلاقات مع إسرائيل والموافقة على تقديم القروض والتسهيلات للدول العربية بأسعار فائدة منخفضة جداً ودعوت لاجتماع السفراء العرب وعرضت الموضوع وقرروا بعدئذ بالاجماع بدء العمل في المصرف فوراً وتلقيت خطاب شكر من الدكتور ابو شادى يشكرنى على تمسكى بأهداف الأمة العربية، وأخطرت السفراء العرب بأن هذا الموقف العربى الجماعى يؤكد استطاعة الأمة العربية تحقيق أهدافها دون تنازلات.

وكذلك قمت بتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادى بتشديد إنشاء الفرقة التجارية العربية - الفرنسية لمواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلي، وتعرضت الفرقة بعد انشائها لأزمة مالية، كانت ستؤدي الى تصفيتها، وقد قرر السفراء العرب بالاجماع قيامى بعمل أمين عام الفرقة واستطعنا بحمد الله وبمؤازرة عربية جماعية تخطى الصعاب المالية، بعد تكليف الفرقة بمراجعة صحة الفواتير وشهادات المنشأ والتصديق عليها، مما مكنتنى من الاشراف العملى على أعمال الشركات والهيئات الفرنسية وصادراتها، ومواجهة النشاط الاقتصادى الاسرائيلي في فرنسا، وامتد هذا المشروع - بمساعدات منى - لتتنامى غرف أخرى مشتركة في جميع دول أوروبا.

وبدأت وزملايى في تنفيذ خطة إنشاء هيئات ثقافية ومهنية عربية مشتركة في فرنسا وأوروبا، وقمت مع السفراء عبد الله العريان ومحمد الهيجاوى (القضاة في محكمة العدل الدولية بعدئذ) والسفير عبد المجيد رمضان والعميد برتون والسفراء العرب ببافيس ونقبا المحامين وعمدا ومدير الجامعات والدكتور عاطف صدقى (المستشار الثقافى لمصر وقتئذ) والدكتور فتحى سرور (مندوب الجامعة العربية باليونسكو وقتئذ) والدكتور محمد عبد اللاء، قمنا بانشاء اتحاد فقهاء القانون العرب والفرنسيين ولجنة التحكيم القانونية العربية الفرنسية، واخترت أميناً عاماً

لها، كما أعدنا الأعمال التحضيرية لانشاء هيئات مشتركة عربية فرنسية للأطباء والصيادلة والمهندسين والاقتصاديين. وقد أشارت الصحف العربية والفرنسية الى الدور المتواضع الذي قمت به بهذا الشأن فنشرت مثلاً جريدة الأهرام في ١٨ / ١ / ٧٣ بأن دولة الفرنواني وهو من رجال القانون، كان له دور كبير في اخراج هذه الجمعية الى حيّز الوجود «....».

وكان هدفي من إقامة هذه الهيئات المشتركة دعم العمل العربي المشترك ومواجهة اسرائيل، بعمل جدي منظم، يدعم الموقف العربي في الصراع العربي الاسرائيلي.

كما شاركت في العمل الاعلامي العربي المشترك بفرنسا وأوروبا مع د. عادل عامر ود. علي السمان ود. محمد عبد اللاه ود. حاسم سويلم ولطف الله سليمان وملحم عباس في تنفيذ خطة عربية موحدة للعمل الاعلامي العربي عن طريق توزيع النشرات والكتب، كما توليت رئاسة تحرير مجلتي نصف شهرية، باللغتين العربية والفرنسية، شارك في تحريرها أهم رجال السياسة والاقتصاد العرب والأجانب، وأصدرت كتاباً سنوياً باللغة الفرنسية عن كل دولة عربية وزعت عشرات الآلاف منه على الجهات الرسمية والعلمية والثقافية والاتحادات والنقابات المهنية، ونظمت ندوات سياسية واقتصادية في عدد من دول الجماعة الأوروبية، أوضحت خلالها أهمية التعاون الأوربي العربي على أسس جديدة من المصلحة المتبادلة، وكان هذا النشاط دعماً للموقف العربي في الصراع.

الباب الخامس

من معركة تحرير ١٩٧٣

حتى الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ١٩٨٢

وفي هذه الفترة أكدت مصر موقفها في تأييد الحق العربي والفلسطيني، خاصة في مؤتمرات القمة بالجزائر ١٩٧٣ والرباط ١٩٧٤، وقامت بمحاولات ومبادرات للوصول للحل الشامل والعادل للصراع، حيث طالبت بتنفيذ قرار ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وشاركت في مؤتمر السلام بجنيف ديسمبر ١٩٧٣، ووقت اتفاقيتي فك الاشتباك الأول ١٩٧٤ والثاني ١٩٧٥، وقام الرئيس السادات بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧، وأعلن موقف مصر العربية من الصراع في الكنيست الإسرائيلي، ثم متطورات الأحداث بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية مارس ١٩٧٩.

وقد واجهنا خلال هذه المرحلة الخلافات العربية وطالنا بانهائها، وأكدنا أن استمرار هذه الخلافات يؤدي رلي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي.

معركة التحرير ٦ أكتوبر ٧٣ - ١٠ رمضان

ودعوت لعقد اجتماع عاجل للسفراء العرب بهاريس فور صدور البيان المصري والسوري بهداية معركة التحرير العربية ظهر ٦ أكتوبر ٧٣، وقد تنفس السفراء العرب الصعداء، بعد أن أثبت العرب قدرتهم على الهجوم والتفوق بعد معارك ٤/٨ و ٥٦ و ٦٧، واستعداد الجميع خلال الاجتماعات العديدة الثقة في النفس، وبدأنا نشعر بأهميتنا وقوتنا في كل مكان.

وقد كنت قد اصطبحت قبل معارك التحرير، وبناء على اتصالات عاجلة من القاهرة، العقيد عزالدين مختار الملاحق العسكري المصري بهاريس والعقيد حسين نيازي والمقدم محمد شفيق إلى إحدى كبريات شركات الالكترونيات والأسلحة الفرنسية.

وبعد مناقشات طويلة واتصالات مع القيادة الفرنسية، تم تسليم مصر وبصفة عاجلة عددا من الأجهزة الإلكترونية المتقدمة والتي كانت مصر في أشد الحاجة إليها قبل بداية حرب ٧٣ وذلك كهدية لمصر دون المطالبة بأي ثمن لها وقد أخطرت بعثت بأهمية هذه المعدات التي استخدمت في حرب التحرير.

وفور بداية المعارك، اتصلت برقيا وتليفونيا بجميع الشركات الفرنسية الكبرى الأعضاء بالفرقة العربية الفرنسية لتقديم مساعداتها لمصر وسوريا في مجال التسلح والمواد الطبية والبالاذا وغيرها من المواد التي طلبتها مصر وسوريا، وقد قام السفير د/سمير صفوت القائم بأعمال السفارة المصرية بهاريس وسفير سوريا بهاريس بإرسال هذه الأدوات والمهمات جوا وأصدرت كمستول عن الفرقة العربية الفرنسية بيانات نشرت في جميع الصحف الفرنسية بتأييد مصر وسوريا في حقهما في استرداد أراضيهم المحتلة من اسرائيل ودعوة الرأي العام الفرنسي للوقوف معهما.

وأصدرت بيانات من اتحاد فقها القانون العرب والفرنسيين والهيئات المشتركة بالتنديد بالاعتداءات الاسرائيلية وحتمية جلاء اسرائيل عن جميع الأراضي العربية المحتلة، وقد نشرت أجهزة الاعلام الفرنسية هذه البيانات ومنها " ليموند" في أكتوبر ٧٣.

وقمت وزملاتي وزوجاتهم في باريس بالترحيب بأبطالنا المصابين في العمليات الحربية من مصر وسوريا، وسهلنا لهم سبل العلاج والرعاية في المستشفيات الفرنسية، وكان لترحيبنا وزوجاتنا بهؤلاء الأبطال، ومحاولة تقديم كل ما يحتاجون إليه، أثر كبير في تخفيف آلامهم، هؤلاء الأبطال الذين زادوا عن الأمة العربية والإسلامية في مواجهة التطرف الاسرائيلي.

وقد أشارت بعض الصحف العربية إلى قيامي بواجبي بهاريس في ساعة القتال يوم ٦ أكتوبر وما قبلها وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الأخبار في ٢١/١٠/١٩٧٣ بعنوان " جهود مصرية من أجل المعركة بهاريس" مقالا تضمن قيامي بواجبي وزوجتي خلال معركة التحرير وإلى البيانات التي أصدرتها بإدانة العدوان الاسرائيلي. كما نشرت الأخبار في ٢٨/١٠/٧٣ مقالا بعنوان " نشاط عربي في باريس" تضمن تعاددا للنشاط العربي في باريس وأضافت " ويقف وراء هذا النشاط الكبير ويدفعه ويدعمه في عاصمة أوروبا الغربية بهاريس وفي دول السوق الأوروبية المشتركة القانوني المصري الدكتور طه القرناني".

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣

وتابعت مع السفراء العرب بهاريس الموقف السياسي والعسكري من الصراع، واستمعنا لخطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، على صورة رسالة مفتوحة للرئيس نيكسون يعلن فيها أن الحرب بلغت ذروتها ويقترح وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر دولي للسلام للتوصل لتسوية سلمية شاملة للصراع في الشرق الأوسط وبشرط استرجاع الأراضي العربية المحتلة وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني واشتراك الفلسطينيين في المؤتمر الدولي المقترح كطرف رئيسي في الصراع. كما تابعت بدء تنفيذ المرحلة الأولى من حظر البترول العربي في ١٧ أكتوبر، وكان السفراء العرب بهاريس ممثلون للدول العربية المنتجة للبترول، من أوائل المتحمسين لذلك، مشاركة من دولهم في معركة المصير، وقد أصدرت أعدادا إضافية لسجلة التعاون الاقتصادي العربي الفرنسي التي رأست تحريرها تضمنت تأييدا لمطالب الأمة العربية في مواجهة عدوان التطرف الاسرائيلي، ومؤكدا على أهمية هذا الحظر العربي ضد الدول التي تساند التطرف الاسرائيلي، وطالبت وقررت أوروبا مع الأمة العربية في صراعها العادل تحقيقا للعدالة ومصالحها السياسية والاقتصادية، وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ٧٣، وينص على دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية فوراً في المواقع التي يحتلونها ودعوة جميع الأطراف المعنية للبدء فور وقف إطلاق النار، إلى

تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ٦٧ بكافة أجزائه والبدء في المفاوضات فوراً بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط مرفق

واحترمت مصر وسوريا القرار، إلا أن إسرائيل كعادتها انتهزت فرصة إيقاف إطلاق النار لعشّن هجوماً نحو جنوب القناة تجاه السويس والآخر تجاه الاسماعيلية لقطع إمدادات الجيشين الأول والثاني، إلا أنها فشلت في إقتحام السويس لوقوف أبناء مصر في مواجهتها، وقد أخطرت مصر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بأنه إذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية لمواقعها في ٢٢ أكتوبر، فإنها ستضطر لتصفية الثغرة، وقد اضطرت إسرائيل على الموافقة على وقف إطلاق النار، وتمت الاتصالات بين الولايات المتحدة ومصر بشأن الانسحاب الاسرائيلي.

وقد حضر إلى باريس وزير الخارجية المصري يوم ٢٨ أكتوبر وغادرها بصحبة السفير عبد الله العريان سفير مصر بباريس لمقابلة نيكسون وكيسنجر في أمريكا. وقد استفسرت من السفير العريان عن هذه الزيارة فأشار بأنها كانت ناجحة في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى لا تترك الساحة الأمريكية خالية للنشاط الاسرائيلي، وأنهم أخطروا المسؤولين الأمريكيين بأن الهجوم المصري في ٦ أكتوبر وحظر البترول كانا نتيجة للموقف الاسرائيلي من الدول العربية، والمؤيد من الولايات المتحدة، والتي ساعدت إسرائيل على أحداث الثغرة، نتيجة للأسلحة والتكنولوجيا المتطورة التي أرسلتها الولايات المتحدة لإسرائيل بعد قيام الحرب بأربعة أيام، وأضاف بأن القادة الأمريكيين أكدوا عزمهم على فتح صفحة جديدة مع مصر والعمل معاً لإقامة السلام العادل في المنطقة، وأنهم أخطروا أمريكا بضرورة انسحاب إسرائيل فوراً لخطوط ٢٢ أكتوبر، كما أشار الأمريكيون لأهمية البدء في عملية تبادل الأسرى ورفع حظر البترول العربي.

وتابعت مباحثات الكيلو ١٠١ طريق مصر السويس بين المصريين والاسرائيليين من أجل فصل القوات والعودة إلى خط ٢٢ أكتوبر، وإنهاء هذه المفاوضات من الجانب المصري بعد رفض إسرائيل الانسحاب إلى شرق البحيرات في سيناء إلا بعد سحب مصر عدداً كبيراً من مدرعاتها وقواتها من سيناء.

المؤتمر الدولي للسلام بجنيف ٣١ ديسمبر ١٩٧٣

وقد تابعت مع السفراء العرب بباريس، خاصة المصري والسوري، تطورات الأوضاع الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للسلام، والذي طالبت به مصر في قمة انتصاراتها في حرب أكتوبر ٧٣، وقد علمت بأن كيسنجر يجري اتصالاته مع السوفيت من أجل عقد مؤتمر السلام تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كترانسة مشتركة دون تدخل من مجلس الأمن، ودون دعوة من الأمم المتحدة، علي أن يتحضر حضور الأمريكيين والسوفيت على الجلسة الافتتاحية ثم يتكلمون الموضوعات للمناقشة خلال اللجان الثنائية، من غير تدخل الدولتين الكبيرين واللتين قد

يتدخلان عند حدوث توقف أو بروز مشاكل في اللجان الثنائية، وبذلك يتحقق لاسرائيل ماكانت تنادى به دائما في إجراء مفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة (وهذا ما يحدث حاليا في المفاوضات الثنائية) ، وقد رفضت مصر ذلك وصممت على عقد مؤتمر السلام بجنيف تحت اشراف الأمم المتحدة. وقد أخطرني السفير السوري بأن بلاده لن تشارك في المؤتمر المحدد له ٢١ ديسمبر ٧٣ بجنيف مالم تتعهد الولايات المتحدة بانسحاب اسرائيلي كبير وهام على الجبهتين السورية والمصرية ، على أن يتم الاتفاق على فصل السلطات على الجبهتين قبل انعقاد المؤتمر ، وطالبت مصر وسوريا بحضور وفد لمنظمة التحرير مستقل لهذا المؤتمر الأمر الذي رفضته اسرائيل وأمريكا وأدى لفشل المؤتمر الذي لم يجتمع إلا جلستين بعد أن وافق علي انشاء لجنة عسكرية.

فك الاشتباك المصري الاسرائيلي الأول ١٨ يناير ١٩٧٤

وتابعت الرحلات المكوكية التي قام بها كيسنجر وزير خارجية أمريكا للمنطقة في يناير ٧٤ ، وشعرت بخطر هذه التحركات ، ليس لأن كيسنجر يهودي من أصل ألماني غربي ، بل لمعرفة لآرائه الموالية لاسرائيل ، في الوقت الذي حاول اكتساب ود بعض القادة العرب لآرائه باعتبار أنه يسعى لتسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي.

واستطاع كيسنجر بأن يوفق بين الجانبين المصري والاسرائيلي للتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك المصري الاسرائيلي الأول في ١٨ يناير ١٩٧٤ وقد تضمنت الاتفاقية في رأى عدد من رجال القانون والسياسة المصريين نصوصا سياسية بجانب النصوص العسكرية ، وتشير ضمنا إلى فكرة إنهاء الحرب مع اسرائيل. وقد استفسرت من كبار المسؤولين المصريين الحارين على باريس ، عن أسباب الاستعجال في إبرام هذا الاتفاق فأكدوا بأن مدينة السويس والجيش المصري الثالث كانا تحت رحمة اسرائيل ، وأن مصر كانت تود إبرام اتفاق فك اشتباك مماثل على الجبهة السورية في نفس الوقت ، إلا أن سوريا رفضت تبادل الأسرى مع اسرائيل وهو الشرط الأساسي لتفاوض اسرائيل لفك الاشتباك ، وهو ما وافقت عليه مصر في نوفمبر ١٩٧٣ ، وأكدوا أن الاتفاق عسكري محض ولا يتضمن بنودا سياسية ، وأنه لا يختلف عن اتفاق هدنة ١٩٤٩ ، حيث وقعه رئيس أركان حرب الجيش المصري والاسرائيلي في الكيلو ١٠١ ، وشهد الجنرال سيلافو كبير مراقبي الأمم المتحدة

مراقب

وقد علمت بأن الولايات المتحدة واسرائيل تبادلا الرسائل عقب الاتفاق بشأن إعادة فتح قناة السويس وإعادة تعمير مدن القناة كضمان لاسرائيل من استئناف مصر لعملياتها العسكرية وعدم السماح بغارات فلسطينية وعدم الدعاية المضادة ومراقبة طائرات استطلاع أمريكية بتنفيذ الاتفاق. هذا وقد أعيد افتتاح قناة السويس في ٥ يونيو ١٩٧٥ لأسباب عديدة منها المصلحة

الوطنية المصرية.

اتفاق فك الاشتباك السوري الاسرائيلي ٣١ مايو ١٩٧٤

وقد أجريت اتصالات مع السفراء العرب ومع عدد من القادة العرب بهباريس ، أخطرهم بضرورة المسارعة إلى إعادة توحيد كلمتهم والمبادرة إلى تقديم المساعدات المادية والمالية للدول المواجهة العربية ، خاصة مصر وسوريا والتي تضرر اقتصادهما بالحروب مع اسرائيل ، والتي قاربت الثلاثين عاما ، في الوقت الذي لم يضر أي اقتصاد للدول العربية الأخرى وإن لم يكن العكس.

وقد وجدت ترحيبا من عدد من القادة العرب المخلصين للقضية ، وإن كانوا لم يقرروا بصفة جماعية ومنظمة كيفية تقديم هذا الدعم ، إلا أنني لم أجد من عدد آخر روح التضحية والتضامن في مواجهة المخاطر الاسرائيلية ، الأمر الذي أخطرت عددا من زملائي بأن التحرك للتسوية السياسية لن يقتصر على اتفاق فك الاشتباك المصري الاسرائيلي الأول في يناير ٧٤ ، بل سيتجه عدد من اتفاقيات أخرى . ولم تمض أيام حتى علمت بمناقشة القادة العرب بالجزائر في ١٣ فبراير ٧٣ ، بحضور السادات والأسد ويومدين ، موضوع استراتيجية السلام ، كما ناقش القادة العرب موضوع حظر البترول للولايات المتحدة وأوربا ، وموضوع تبادل الأسرى بين سوريا واسرائيل ، وقد تم تسليم سوريا لقائمة الأسرى لكيسنجر ليقدمها لإسرائيل ، ثم اجتمع وزراء النفط العرب في طرابلس ليبيا في ١٠ مارس ثم في فيينا في ١٨ مارس حيث قرروا رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة دون شروط ، وأعقب ذلك توقيع اتفاقية جنيف في ٣١ مايو ٧٤ بين العسكريين السوريين والاسرائيليين بحضور ممثل الأمم المتحدة بفك الاشتباك علي جهة الجولان مع تخلي اسرائيل عن شريط من الأرض حول القنيطرة واعادتها للسيادة السورية واعتبارها منطقة عازلة يشرف عليها مراقبو الأمم المتحدة ، وقد قدمت أمريكا لاسرائيل مذكرة تفاهم سرية ماثلة للمذكرة المراكبة للاتفاق المصري الاسرائيلي.

مؤتمر القمة العربي بالرباط أكتوبر ١٩٧٤

وكان اهتمامي واضحا بالنسبة لاتمهاد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، في أكتوبر ١٩٧٤ ، لأهمية هذا المؤتمر لمرحلة من أهم مراحل الصراع العربي الاسرائيلي ، وقد توجهت للرباط من الدار البيضاء بالمغرب بعد إنتهاء المؤتمر الاقتصادي الدولي العربي الأروبي والذي نظمته بحضور الوزراء العرب والأوربيين وكبار المسئولين الاقتصاديين في الجانبيين.

وقد قابلت السفير المصري في المغرب حسن فهمي عبد المجيد ، وتربطني به علاقة صداقة معيقة ، واستفرت منه عن تطورات المؤتمر ، ثم أجريت اتصالات مع الوفود العربية المشتركة في

القمة، ولمست التنسيق الكامل بين الوفد المصري وبين وفد منظمة التحرير.

وقد أصدر القادة العرب قرارهم بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤ بعد استماعهم لوجهة نظر الملك حسين والذي أعلن قبوله للقرار الجماعي للقمة وأنه سينفذ بالتعاون كامل مع المنظمة. ويقضى القرار "بالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى الوطن وفي تقرير مصيره، وتأكيد حقه في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أراضي فلسطينية يتم تحريرها، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومي والدولي وفي إطار "الالتزام العربي".

وقد لمست ما قامت به الدبلوماسية المصرية بعدئذ لمتابعة تأييد القضية الفلسطينية ومساندة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وذلك في كافة المحافل السياسية الدولية كالأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الاسلامي والوكالات والهيئات الدولية..

وكانت أولوية تحركنا الدولي تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والحصول على اعتراف بالمنظمة، وذلك لنتمكن من التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي.

العمل العربي بعد اتفاقيتي فك الاشتباك

وعدت للعمل بوزارة الخارجية المصرية في آخر يونيو ١٩٧٥ وفي الوقت الذي كنت أعلم فيه بأن تغيرات تجري على الساحة السياسية الخارجية العربية بتأثير من هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، بعد نجاحه في تحقيق اتفاقيتي فصل القوات المصرية والسورية عام ٧٤، هاتان الاتفاقيتان اللتان أدتا إلي خلاقات بين القيادات العربية، إذ أشار بعض القادة العرب، بأنهم وإن كانوا يدعمون القوات المصرية السورية ويؤيدون الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية، إلا أن الاتفاقيتين رغم تنظيمهما أساسا موضوعات عسكرية خاصة بالفصل بين القوات وبأنهما يمثلان خطوة أولية صوب السلام النهائي والمعادل وفقا لقرار ٣٣٨، وفي إطار مؤتمر جنيف، إلا أنهم يرون أن الأبعاد السياسية والظروف العربية والضغوط الأمريكية لصالح اسرائيل، لا بد وأن تطور الاتفاقيتين إلي اتفاقيات سلام جزئي لصالح إسرائيل. وقد أخطرت هؤلاء القادة العرب بأن مصر وسوريا قد تحملتا الثغالبية العظمى لأعباء المعارك مع اسرائيل بشريا وماديا واقتصاديا.. وأنتى أرى بأنه إذا لم يسارع الأخوة العرب، لدعم مصر وسوريا دعما سياسيا واقتصاديا ومعنويا، وبصورة متصاعدة وكبيرة وعاجلة، مع الحفاظ على كرامتهما، فإننى أرى بأنه لا يمكن لمصر وسوريا الاستمرار بمفردهما في تحمل أعباء الصراع العربي الاسرائيلي ومخاطره.

وقد وجدت تجاوبا بهذا الشأن من بعض كبار المسؤولين العرب أثناء حضورنا اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة بعد تعييني بواسطة نائب الوزير لغياب الوزير بالخارج - مندوبا دائما لمصر لدى جامعة الدول العربية.. إلا أنه لم تمضِ إلا فترة قصيرة حتى قرر الوزير بعد عودته، نقلى لمنصب مدير إدارة شرق أوروبا، وأشار بأنه يكفيني المدة الطويلة التي عملت فيها معارا للجامعة العربية !!!

دور الاتحاد السوفيتي في التسوية السياسية

وتوليت العمل مديرا لإدارة شرق أوروبا بالخارجية المصرية في أغسطس ٧٥، خلال فترة كانت تجري خلالها الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية المصرية لإبرام اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل. وكنت أشعر بخطورة الاتجاه الذي يمثلته كينسجر ومحاولاته إبعاد مصر عن أخوتها العرب وإيجاد تسوية ثنائية مصرية إسرائيلية بعيدة عن التسوية السياسية الشاملة والعادلة لصالح إسرائيل، وأكدت في تقاريري بأن هذا الاتجاه يتعارض مع مصالحنا الوطنية وأربابنا العرب. وأشارت في تقرير آخر إلي أهمية أخطارنا للسوفيت - مهما كانت خلافتنا معهم - عن تحركاتنا السياسية العريضة مع أمريكا وإسرائيل لغرض الاشتباك الثاني وفقا لمصلحتنا الوطنية، دون السماح للسوفيت بتدخل منهم أو فرض شروطهم على هذه الاتفاقيات، حيث أن الاتحاد السوفيتي هو الرئيس المشارك للولايات المتحدة في مؤتمر جنيف للسلام عام ٧٣، وأن اتفاقيتي فك الاشتباك المصري السوري الإسرائيلي الأولين قد تما بمعركة اللجنة العسكرية لمؤتمر جنيف وتنفيذ بمساعدة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بموافقة من السوفيت والأمريكان. وأضفت أن أخطارنا للسوفيت بتحركاتنا سيكون له فائدة للتخفيف من الضغط الأمريكي على مصر لفرض شروط معينة لصالح إسرائيل، مع العلم بأن هناك اتصالات جانبية بين كينسجر والسوفيت يخطرهم بتطورات الموقف بالمنطقة وقد فوجئت بعد إنهاء هذا الرأي ورفضه، بصور قرار ينقلني من مدير شرق أوروبا لمدير إدارة المعلومات والتقديرات وقد أخطرني الأخ أسامة الهاز بأن مندوح سالم اتصل بوزير الخارجية بشأن أحد الدبلوماسيين بإدارة شرق أوروبا وكان يحمل سابقا ضابط شرطة قبل نقله للخارجية ويطالب باحقته في التعيين كمدير لإدارة شرق أوروبا نظرا لتعديل أقدميته وأصبح أقدم مني ... ولم أعلق على ذلك ونفذت النقل!!

اتفاقية سيناء ١٩٧٥

وتابعت تطورات توقيع اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل، حيث وقعت في أول سبتمبر ٧٥، واتباع ذلك احتفال آخر في جنيف للتوقيع النهائي وقد قاطع السوفيت هذا الاحتفال، رغم رئاستهم المشتركة لمؤتمر جنيف. وقد أبديت في تقرير قدمته كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية، وهي الإدارة المسئولة عن تلقي جميع المعلومات من

سفاراتنا في الخارج. ومكاتبنا وتقوم بالتعليق عليها وإبداء الرأي بشأنها وموافاة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكبار القادة السياسيين والعسكريين بتقرير عنها كل حسب اختصاصه، أكدت في التقرير رأيي السياسي والقانوني بناء على المعلومات الواردة - أن هذه الاتفاقية في إطار المعاهدات السياسية، وأنها إن تضمنت نصراً ذات طبيعة عسكرية إلا أن مضمون الاتفاقية يشير إلى اتجاه سياسي حيث ورد فيها الاتفاق على أن النزاع بين مصر وإسرائيل لن يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية وكذلك تعهد الطرفان بعدم استخدام القوة والتهديد بها واستمرار وقف إطلاق النار والامتناع عن أي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية والسماح بمرور الشحنات غير العسكرية الموجهة لإسرائيل في قناة السويس وإنشاء مناطق محدودة السلاح والقوات وتواجد نظام إنذار مبكر عهد إلى مدنيين أمريكيين بتشغيله. وأضفت أن هذا الاتفاق وإن تشابه في بعض بنوده مع اتفاقية هدنة رودس ٤٩- كما يؤكد بعض كبار المسؤولين المصريين - إلا أن الاتفاق الجديد يتم بعد ثلاثة حروب أحدها حرب ٧٣ والتي حققت فيها القوات المسلحة المصرية انتصاراتها وحطمت خرافة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم، هذا بخلاف أن إسرائيل لم تحترم اتفاقية هدنة ٤٩ واستولت بعدها على جميع المناطق المصرية المجردة من السلاح. وحذرت في التقرير من إمكانية تقديم الولايات المتحدة لإسرائيل تنازلات جديدة - كما حدث في اتفاقية فك الاشتباك الأول- مقابل عقد هذه الاتفاقية وما يترتب على ذلك من سلبيات على مصر والأمة العربية وطلبت التحري عن ذلك وقد تأكدنا بعنق من توقيع أمريكا اتفاقية مع إسرائيل في نفس اليوم تقدم الأولى جميع احتياجات إسرائيل العسكرية والسياسية.

إدارة المعلومات والتقديرات

وناهت عن قرب ومع زملائي بوزارة الخارجية تطورات الموقف في المنطقة بعد مارس ١٩٧٦، حيث صدر قرار بالغاء إدارة المعلومات والتقديرات نتيجة لأسباب عديدة منها، الخلافات بين كبار المسؤولين والرئاسة بشأن توزيع تقارير وأبحاث الإدارة، على بعض المسؤولين بالرئاسة، وفقاً للمرف الذي جرى منذ أكثر من عشرين سنة. وقد فوجئت بهذا القرار، وبضم اختصاصات الإدارة وموظفيها لمكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

وقد أخطرت وكيل الخارجية المختص والدكتور الباز بأن هذا القرار المفاجئ المتسم باتجاه شخصي، يتعارض مع أهداف وزارة الخارجية، ومع أهمية وضروية التنسيق بينها وبين رئاسة الجمهورية والقادة المصريين. وقد أدى هذا القرار إلى طلبى إنهاء عملي كمدير لإدارة المعلومات والتقديرات بوزارة الخارجية، وبدأت في متابعة العمل بوزارة الخارجية من كما أشرت. وقد تابعته وقتئذ إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية في مارس ٧٦ وتأثير هذا الإلغاء على التحرك للسلام الشامل في المنطقة، وزيارات حسن التهامي وكمال حسن على للمغرب تمهيداً لاتفاقيات مصرية إسرائيلية على أعلى مستوى، وأحداث لبنان، وتساعد الحرب الأهلية والتي

بدأت في ربيع ١٩٧٥ ، والهجمات الاسرائيلية الكبرى ضد الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان. ثم التدخل السوري في لبنان في يونيو ٧٦ ومذابح مخيم تل الزعتر في ١٢ أغسطس ٧٦. ومؤتمر قمة المصالحة في الرياض في ١٦ أكتوبر ٧٦ باعتباره القوات السورية في لبنان العمود الفقري لقوات الردع العربية وتمويل السعودية والكويت لتفقاتها وقيام الرائد سعد حداد بالتمرد على الجيش اللبناني في نوفمبر ٧٦ واقامة حزام أمن في جنوب لبنان تحت الحماية الاسرائيلية.

أحداث ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧

وشمرت خلال هذه المرحلة بخطر الأوضاع الاقتصادية في مصر، وتابعت محاولات الوزير عبد المنعم القيسوني - الذي اعتز بأرائه الاقتصادية وبمجهوداته الوطنية والقومية- اصلاح الأحوال الاقتصادية لصالح التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي وقد أخطرنى بأنه يسعى لمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية لمصر، إلا أنه لاحظ أن الاستثمارات العربية لمصر كانت محدودة، وغير مأكنا يتوقع، وأنها لن تستطيع المساهمة في رفع عناصر الانتاج، ومستوى المعيشة في مصر، خاصة بعد تحمل مصر لمسئولية الحروب المصرية العربية الاسرائيلية خلال ثلاثين عاما، بشريا وماديا واقتصاديا ، ورغم إيمانه العام بوحدة الأمة العربية والمشاركة في السراء والضراء.. واضطرت الحكومة المصرية بناء على اقتراح القيسوني رفع أسعار عدة حاجيات رئيسية حيوية لاستهلاك الشعب المصري.

وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح ١٧ يناير ٧٧ حيث التقيت بالدكتور أسامة الباز ثم بالأخ عمرو موسى وناقشنا القراوات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها على الشعب المصري الذي أنهى حرب ١٩٧٣ على أمل أن تحقق له هذه الحرب آماله ومطالبه الاقتصادية، ثم فوجئنا بمظاهرة في ميدان التحرير حيث توجد وزارة الخارجية، وعلمنا بأنها أحرقت بعض السيارات والمحلات احتجاجا على القرارات الاقتصادية، وتساءل أحد الزملاء الحاضرين عن إمكانية اعتداء المظاهرة التي كانت تمر على أبواب وزارة الخارجية، علي الوزارة وإحراقها، فنفت ذلك بصفة قاطعة وأشرت بأنه رغم مأسى الشعب المصري الطيب، إلا أن وعيه السياسي كبير، وهو يعلم أن وزارة الخارجية ومعظم رجالها جنود هذه الأمة يشاركونه الافراح والمآسى، ومرت المظاهرة بجوارنا دون أي تهديد لوزارة الخارجية.

وقد ناقشنا اثر ذلك عن تأثير هذه الأحداث علي التحرك السياسي المصري الخارجي والصراع ، واتفقا بأنه لا بد وأن تكون لها تأثيرات خاصة وأن الحرب انتهت منذ أكثر من ثلاث سنوات دون أن نصل لتسوية حقيقية وانسحاب اسرائيل وقد حلرنا القادة العرب من هذا الموقف وطالبناهم بسرعة دعم مصر اقتصاديا .

المبادرات الأمريكية والسوفيتية

وتابعت التحرك السياسي الدولي في المنطقة خاصة الأمريكي، وأبدنا بعض التصريحات الأمريكية التي تؤكد على ضرورة إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ولكن بشرط تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وقد أشار تصريح " ساوندز " في نوفمبر ٧٥ إلي مسئولية الولايات المتحدة عن هذه التسوية مع الوضع في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين، ثم جمع ذلك تصريح الرئيس الأمريكي كارتر في مارس ١٩٧٧ الذي يطالب باعتراف جيران اسرائيل بها وبحقها في الوجود وفي العيش في سلام داخل حدود آمنة ودائمة، وتعدد اثر مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية، وتكون مقارنة لحدود ٤ يونيو ٦٧. مع تعديلات طفيفة يوافق عليها الطرفان ويوجب تأمين " وطن قومي " للشعب الفلسطيني الذي سيأخذ شكل كيان مستقل، أو جزء من الأردن أو في اتحاد فيدرالي يضم الأردن وسوريا، مع إقامة مناطق منزوعة السلاح، ترابط فيها قوات دولية، ومنع ضمانات دولية أو متعددة سوفيتية أمريكية ومجلس الأمن والمجموعة الأوروبية أو ضمانات منفردة من الولايات المتحدة مثلاً، واعتبرنا بعض عبارات كارتر مشجعة للحل السياسي للصراع.

وقد رحبنا بالبيان السوفيتي الأمريكي المشترك في أول أكتوبر ٧٧ بشأن التسوية العادلة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي في المؤتمر الدولي وذلك بانسحاب اسرائيل من أراض عربية احتلت عام ٦٧ وحل المشكلة الفلسطينية بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانها ، حالة الحرب وإقامة علاقات سلام على أساس الاعتراف المتبادل.

إلا أن سوريا لم ترحب بالبيان كما أن منظمة التحرير لم تعلن رسمياً عن رأيها ورفض دهان وزير خارجية اسرائيل البيان وطالب كارتر باحترام الاتفاقات السرية السابقة مع اسرائيل، وأعلن كارتر في ٤ أكتوبر ضرورة موافقة جميع الأطراف علي الحقوق لكل طرف معني، كما صدرت ورقة أمريكية اسرائيلية في ٥ أكتوبر ٧٧ - بعد ضغوط اسرائيلية - بإجراءات المؤتمر أشارت بأنه بعد افتتاح المؤتمر المقترح سوف يتقدم للجان ثنائية تتفاوض لعقد معاهدات ثنائية واستبعدت المنظمة من اللجنة الثنائية المصرية الاردنية وعرب فلسطين بالداخل مع اسرائيل. وبذلك تراجعت الولايات المتحدة عن البيان الأمريكي السوفيتي بعد صدوره بإهماء وبدأت قضية الشرق الأوسط تعود للجمود ثانياً.

زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩ نوفمبر ١٩٧٧

وقد علمت أن اسرائيل جددت اتصالاتها مع بعض قادة الدول ، من أجل تعامل القيادة المصرية معها مباشرة، وقد كان لرئيس رومانيا شاوشيسكو وشاه إيران دور في هذه الاتصالات ،

وتذكرت ذلك الحديث الذي تم في مؤتمر الكويكرز في يونيو ٧٥ بهذا الشأن، وقد قام الرئيس السادات بزيارة رومانيا وإيران في أواخر أكتوبر ٧٧ حيث أعيد عرض موضوع الاتصالات المباشرة في ظل الصعوبات التي واجهت عقد مؤتمر جنيف. وقد أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب في ٩ نوفمبر ٧٧ استعداده لأن يذهب إلى آخر العالم ، وأن يذهب حتى إلى الكتيبت الإسرائيلية ، ويناقش الاسرائيليين بفرض تحقيق السلام، وكان هذا الاجتماع بحضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، ويعد ذلك حمل السفير الأمريكي بالقاهرة دعوة بيجين للسادات لزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧. وقد توجه السادات إلى دمشق لمقابلة حافظ الأسد في ١٦ نوفمبر ٧٧ في محاولة لاقتناعه بالتعامل المباشر مع إسرائيل أو على أقل تقدير ليكسب صمته، وقد أخطره الأسد بأنه كان ضد الاتصالات الثنائية مع إسرائيل منذ الموقف الأول لفك الاشتباك، وأنه يعتقد أن زيارة السادات للقدس لن تحقق أي سلام، إلا أن السادات أجابه بأن الزيارة ستغير مسيرة التاريخ وستتجاوز العواجز النفسية للصراع العربي الإسرائيلي، وأنه يأمل استجابة بيجين للاستعجاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد أعلن عن استقالة اسماعيل فهمي وزير الخارجية وقد توجهت لوزارة الخارجية صباح اليوم التالي الجمعة ١٨ نوفمبر حيث وجلت الدكتور بطرس غالي يقوم بأعمال وزير الخارجية بعد استقالة اسماعيل فهمي ومحمد رياض وزير الدولة.

كما قابلت بعض الزملاء من أعضاء مكتب اسماعيل فهمي يعرضون ملفات الزيارة عليه، ولم أجد الدكتور الهاز وقد استمعت لشائعة استقالته، ثم قابلته بعد ذلك وأخبرته بأنني أرى التمسك بموقفه، إذ أن الاستقالة تعني الهروب في هذا الموقف الحرج. وقد أكد لي أسامه الهاز عدم استقالته واستمراره في عمله، وقد ناقشته بشأن الشروط التي سيرضاها السادات في القدس بشأن التسوية السياسية فأكد بأنها شروطنا الوطنية والقومية. وسافر الرئيس السادات للقدس يوم ١٩ نوفمبر ٧٧ وألقى خطابه في الكتيبت (البرلمان) الإسرائيلي وأشار بأنه لم يذهب للقدس لعقد اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل، وأن أي سلام منفرد لن يحقق السلام الدائم العادل في المنطقة، وأكد السادات رفض صفقة السلام المنفرد أو الجزئي أو لفض اشتباك ثالث في سيناء أو الجولان والضفة أو غزة، وأن البديل هو السلام العادل والدائم وحل عادل للمشكلة الفلسطينية وحده أسس السلام العادل والدائم.

الدبلوماسيون المصريون وزيارة السادات للقدس ٢٤ نوفمبر ١٩٧٧

وقد كانت زيارة الرئيس السادات للقدس خلال أجازة العيد وعطلة العيد في وزارة الخارجية المصرية، إلا أننا قمنا بالاتصال فيما بيننا لتقدير موقفنا الوطني والقومي من هذه الزيارة. وعدنا للعمل بعد إنتهاء عطلة العيد يوم ٢٤ نوفمبر ٧٧، وأجرينا اتصالات مع جميع الدبلوماسيين بوزارة الخارجية، واقترحت ضرورة عقد اجتماع عاجل وطارئ لجميع الدبلوماسيين فوراً، وتم الاتفاق مع رئيس النادي الدبلوماسي المصري السفير محسن إياطه علي عقد اجتماع بعد ظهر نفس اليوم ٢٤

نوفمبر على هيئة جمعية عمومية طارئة للنادي، وقد أخطرت الدكتور أسامه الهاز بهذا الاجتماع فأيدته وطلب موافاته بنتيجة الاجتماع.

واجتمعنا في الساعة الخامسة مساء ٢٤ نوفمبر، ورأس الاجتماع السفير محسن أباطه رئيس النادي بحضور جميع أعضاء مجلس إدارته وجميع الدبلوماسيين المصريين، وقد كنت أجلس بين زملائي من الدبلوماسيين في آخر قاعة الاجتماع، حيث لم أكن ضمن أعضاء مجلس الإدارة وقتئذ، فإذا بهي أفاعا يرئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة يطلبون من الدبلوماسيين أن أقوم برئاسة جلسة الجمعية العمومية الطارئة، وقد حاولت الاعتذار، إلا أن جميع الزملاء أبدوا رئاستي للمجلس عن طريق التصفيق، وأشرت بأنه رغم مايقال بأن وظيفة الدبلوماسي تنفيذ القرارات السياسية، إلا أنني أؤكد أن الدبلوماسي المصري مواطن مصري عرسى له اتجاهاته الوطنية والقومية قبل أن تكون له الصفة الدبلوماسية، ولذلك أرى أهمية مناقشة موضوع زيارة القدس، وأبعادها السياسية والعربية، وقد تمت مناقشة هادئة وواعية من الزملاء لهذه الزيارة، وطلبوا منى إعداد صحيفة مشروع قرار للجلسة الطارئة، وقد أعدته مع الزميل السفير محمود الدسوقي، وأجرت الجمعية العمومية بعض التعديلات على مشروع القرار، ثم وافقت بالاجماع بعدئذ على القرار التالي:

«إن الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية المجتمعين اليوم بنادى التحرير الدبلوماسي يؤكدون موقفهم بالتمسك بحقوق مصر والأمة العربية وشعب فلسطين وبالسلم الدائم والعدل والشامل، والذي أكده الرئيس السادات في خطابه في الكتيمست الاسرائيلي، والذي يقوم على إنهاه الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة بما فيها القدس، وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه فى إقامة دولته، وحق كل دولة فى المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنه وإنهاء حالة الحرب فى المنطقة..» وقد أرسلنا برقية لرئيس الجمهورية بقرار الدبلوماسيين المصريين، كما توجه بعض الزملاء لقصر عابدين حيث سلموا رئيس التشريعات صورة من القرار، كما سلم السفير محب السمرة السيد يوسف السباعي رئيس تحرير الأهرام صورة من القرار نشرته الجريدة فى الطبعة الأولى فى اليوم التالى، إلا أن القرار قد رفع من الطبعات التالية بناء على تعليمات مكتب نائب الرئيس حسنى مبارك، كما أخطرنى بذلك يوسف السباعي، كما سلمت الدكتور أسامه الهاز صورة من القرار حيث أشاه به.

وفى مقابلة بعدئذ مع السفير / حمن أحمد كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية وقتئذ، أخطرت به أن بعض الدبلوماسيين يتسا طون عن أسباب عدم رد الرئيس السادات على برقيتهم، وهل يعنى ذلك اتجاهها معينا، وقد عاد السفير حسن كامل واتصل بهي وأخطرنى بأنه عرض الموضوع على الرئيس السادات، فأبدى دهشته لعدم إرسال رد بالشكر على البرقية، ووجه السادات تعليمات بإرسال برقية فورىة للدبلوماسيين يؤكد فيها اعتزازه بمشاعر الدبلوماسيين الوطنية المخلصة

ويرجو الله تعالى أن يدعم توفيقنا لخدمة وطننا العزيز وأمتنا العربية المجيدة.

وقد نشرت الأهرام هذه البرقية في ١٥ يناير ٧٨. وقد أكدنا بقرارنا في الجمعية العمومية الطارئة للرئيس السادات تمسك إجماع الدبلوماسيين بمطالبنا الوطنية وتمسكنا بأهدافنا القومية العربية، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ورفض الاتفاقيات الثنائية أو الجزئية، وقد لمس الرئيس السادات ذلك فيما بعد من موقف الدبلوماسيين المصريين الوطنى والقومى في جميع اتصالاته ومصادقاته.

مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف للسلام ١٤ ديسمبر ١٩٧٧

ورغم حرصى على متابعة التحرك السياسى المصرى خلال المرحلة التالية لزيارة القدس، إلا أننى قررت عدم المشاركة في هذا التحرك، مع إبدائى آرائى بكل صراحة وصدق للمسئولين المصريين، بالنسبة لحقائق التسوية السياسية وفقا لمقهورنا الوطنى والقومى.

وقد تابعت عن قرب الدعوة التى وجهت في ٢٦ نوفمبر ٧٧ لمعقد مؤتمر القاهرة التمهيدى لمؤتمر جنيف للسلام، ووجهت مصر الدعوة للبنان والأردن وسوريا ومنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والأمم المتحدة. وانهقد المؤتمر في مينهاوس بهوار الأهرام، وقام عدد من الزملاء بالحضير لهذا المؤتمر، ووفعت أعلام كل الدول المدعوة بما فيها علم منظمة التحرير. ولم تحضر وفود لبنان والأردن وسوريا والمنظمة والاتحاد السوفيتى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة من ١٤ ديسمبر حتى ٢٢ ديسمبر ٧٧ بحضور ممثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، واقترح الوفد المصرى القواعد القانونية للتسوية الشاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا العربية والفلسطينية، ولم يؤد المؤتمر لأية نتيجة.

وقد ناقشت بعض المسئولين المصريين ومنهم عصمت عبد المجيد رئيس الوفد المصرى وقتئذ بشأن المؤتمر التحضيرى، وهل استطاع أن يؤدى الدور الذى دعت مصر إليه، وقد أشار عصمت عبد المجيد برأيه، فى أهمية المؤتمر التحضير لمؤتمر جنيف ورغم عدم حضور بعض الوفود، وأن منظمة التحرير قد خسرت فرصة نادرة برفضها حضور المؤتمر، إذ أن العلم الفلسطينى قد رفع ووضع اسم فلسطين على مائدة المفاوضات، وقد رده عبد المجيد فكرته أثناء عملى معه بهندل كوزير للخارجية المصرية، وقد أخطرت عصمت عبد المجيد في كل مرة بأننى أعلم تماما بأن الوفد الاسرائيلى عندما حضر لفندق مينهاوس ووجد العلم الفلسطينى مرفوعا، أعلن بأنه سيغادر المؤتمر فوراً للعودة إلى إسرائيل إذا لم ينزل هذا العلم، كما أننى أعلم تماما بأن إسرائيل ماكانت لتحضر المؤتمر في حالة حضور الوفد الفلسطينى، ثم أضفت بأننى كنت واضحا لشرح هذه الحقائق للمسئولين الفلسطينيين وقتئذ وتهديد الوفد الاسرائيلى بمفادرة

القاهرة، إلا أنني طلبت منهم التفكير بهدوء لمصلحة القضية، واقترحت عليهم حضور أحد المسؤولين بالمنظمة، ممن ليسوا من القيادات المؤتمر، وكان لذلك احتمالان إما أن ترفض إسرائيل ذلك ، وهو ما أرجحه وتفاذر قاعة المؤتمر، وبالتالي تعلم جميع دول العالم ومنها مصر، بأن إسرائيل لا ترغب في تسوية شاملة وتوقف أية إجراءات تالية، وإما أن ترضخ، نتيجة للموقف الدولي والأمريكي، وتستمر في حضور المؤتمر وبذلك يعتبر موافقة ضمنية على الاعتراف الفعلي بمنظمة التحرير وما يترتب على ذلك من نتائج لصالح القضية الفلسطينية. هذا وقد أخطرت المسئولين المصريين الذين ردوا " الفرصة الضائعة للمنظمة" ومتهم عصمت عبد المجيد بالآل نلوم الفلسطينيين كثيراً ونرد ذلك مصدقين ماندى، إذ كان موضوع حضور الفلسطينيين المؤتمر ماهو إلا سراب في سراب ، خاصة في ظل قطع مصر لعلاقاتها الدبلوماسية مع جبهة الصمود والتصدي ومنتها المنظمة في ٦ ديسمبر ٧٧ بعد مهاجمة هذه الجبهة بعنف القيادة المصرية، اثر اجتماع الجبهة في طرابلس- ليبيا في ٥ ديسمبر ٧٧ بمشاركة العراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الأمر الذي أدى لنتائج سلبية في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي.

المباحثات المصرية الاسرائيلية ودور الولايات المتحدة

وتابعت اجتماع مباحثات الاسماعيلية بين السادات وبيجين في ٢٥ ديسمبر ٧٧ واقترح بيجين خطة للحكم الذاتي في الضفة وغزة، بانتخاب السكان مجلسا اداريا لتوجيه الشئون الإدارية، وتكون إسرائيل مسئولة عن الأمن والنظام لعام ، ورفضت مصر هذه المقترحات وطالبت بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وقرار إسرائيل لحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره واتفق علي تشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية.

وقد حاول الرئيس كارتر دفع الحل السياسى باعلانه عدة تصريحات قد يراها الأطراف في الصراع بناية طيبة للتحرك، فأعلن في ٢٩ ديسمبر ٧٧ تأييده قيام " وطن أو كيان فلسطينى، إلا أنه عارض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، ووصف الخطة الاسرائيلية للحكم الذاتي المقدمة من بيجين خطوة كبيرة للأمام الأمر الذي اعترضنا عليه، كما أعلن كارتر في أسوان في ٤ يناير ٧٨ بضرورة إجراء مفاوضات السلام للوصول لتسوية شاملة وأن من مبادئ التسوية إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفي الاشتراك في تحديد مستقبلهم.

وقد تابعتا اجتماع اللجنة السياسية المصرية الاسرائيلية في القدس في ١٦ يناير ٧٨، وكنت أتمنى ألا تنعقد بالقدس لأسباب عديدة أهمها أن القدس عربية إسلامية، وأن اجتماع المصريين بها يعنى في رأى اعترافا ضمنا بتواجد إسرائيل فيها، الأمر الذي نرفضه تماما .

ثم دعا الرئيس كارتر مصر واسرائيل لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ٧٨، واجتمعت بالقاهرة لجان عمل للاعداد لهذه القمة، وكان وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل له ثقة كاملة في أن يؤدي الاجتماع لاتسحاب اسرائيل الشامل وقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن مصر لن توافق على غير ذلك ، وقد أخطرت الدبلوماسيين المصريين أعضاء اللجنة بأنه من تجاربي الشخصية فإن الظروف الخارجية والداخلية السياسية والاقتصادية لا تسمح بالعودة بدون الموافقة!!.

اتفاقية كامب ديفيد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨

وتقدمت مصر بمشروع إطار عمل لمؤتمر كامب ديفيد يقضى بانسحاب اسرائيل الكامل من سيناء والضفة بما فيها القدس وغزة والجولان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة كيان وطني له بعد فترة انتقال خمس سنوات وإزالة المستوطنات، وقد رفضت اسرائيل المشروع المصري، وقد تقدمت الولايات بإطار عمل لاتفاقيتي كامب ديفيد، تمت الموافقة عليه بعد بعض التعديلات، وقام الرئيس السادات ومناحم بيجين بالتوقيع عليهما، وشهد التوقيع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي وذلك في ١٧ سبتمبر ٧٨.

وتضمنت الاتفاقيتان إطار السلام في الشرق الأوسط . وإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل (مرفق) .. ولم يوافق وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل على الوثيقتين وقدم استقالته للسادات. مرفق

وقد أرسل الرئيس السادات رسالة للرئيس كارتر في ٢٢ سبتمبر بشأن تأكيد موقف مصر من القدس العربية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية ويجب أن تكون تحت السيادة العربية ويطبق بشأنها قرار ٢٤٢ و٣٣٨، كما أرسل كذلك رسالة في نفس اليوم يؤكد ضرورة جلاء المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني ، وأن موافقة اسرائيل على هذا المبدأ الأساسي يعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام لتسوية جميع المشاكل المتعلقة.

وقد تابعت ردود الفعل بشأن اتفاقيتي كامب دافيد، منها المعارض المتطرف كالمنظمة، التي أعلنت بأنها أخطر حلقات المؤامرات المعادية لتصفية القضية الفلسطينية والعربية وترفضها بالكامل ونتائجها، كما قرر المؤتمر الفلسطيني في القدس رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات ورفض مشروع الحكم الذاتي، كما هاجمت جهة الصمود والتصدي الاتفاقيات باعتبارها تجاهلا للحقائق الموضوعية للصراع العربي الاسرائيلي كما صدرت بيانات معتدلة متحفظة من السعودية والسودان وسلطنة عمان.

وقد شعرت وعدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية، بأنه وإن كنا نعتقد بأن الشق

الفلسطيني الخاص باتفاقية كامب ديفيد لم يتضمن كل ما كنا نطالب به نظرا لظروف عديدة سائير بها في كتاب السياسة الخارجية لمصر، إلا أننا كنا نعلم بأن بعض الجهات تسعى إلى ضرب الأمة العربية في وحدتها - مستغلة اتفاقيات كامب ديفيد، ولتعميق الخلافات بينها، ولكي تدفع القيادة المصرية نتيجة للهجوم العنيف ضدها من بعض القادة العرب لأن تتدفع في حل ثنائي بتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي المصرية بمفردها، حتى لا تتدخل في مزيد من الخلافات العربية، وتنتهي فكرتها بضرورة الرضا بين معاهدة سلام مصرية وبين الانسحاب من جميع الأراضي العربية الأخرى أو إقامة الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين وهو ما كانت القيادة الاسرائيلية ترحب به لضرب التضامن العربي خاصة بعد أن علمت بخطورته وفاعليته أثناء وبعد حرب رمضان أكتوبر ٧٣، ولتدفع القيادة المصرية إلى توقيع صلح منفرد مع اسرائيل يحقق أهداف القيادة الاسرائيلية، حيث سيؤدي إلى عزل مصر عن العالم العربي.

وقد حاولت باتصالاتي مع بعض القادة العرب والفلسطينيين تحذيرهم من هذا الخطر الجاثم، من خلال هذه التهديدات وهذه الشعارات ضد القيادة المصرية، وكنت أطلبها بقوة بالا تدفع بعض القيادات العربية أو الفلسطينية الأخرى للشجب والالتهام بالخيانة والعمالة، إلى غير ذلك من الألفاظ، حتى نتبين حقيقة الأمور، وحتى تكون لها كلمة مقبولة لدى القيادة المصرية لإمكانية الوصول إلى تعديلات أو تفسيرات بشأن هذه الاتفاقيات - فيما يتعلق بالشق الفلسطيني - أو حتى رفضها كلية بطريقة حضارية بعيدة عن إثارة الشعب المصري وقيادته، وباعتبار أن الشعب الفلسطيني هو المسئول عن قضيته وعن تحرير أرضه بمساعدة الأمة العربية، وأنه يستطيع أن يطالب أي قيادة عربية بالكف عن الاتفاق على أية مبادرة عربية بشأن قضيته ومنها ما يتعلق بالشق الفلسطيني في كامب ديفيد. وقد وجدت ايجابية لاتصالاتي ببعض القادة العرب ذوي الاتجاه القومي. وقد طلبوا مني محاولة التدخل مع زملائي لدى القيادة السياسية المصرية لعدم تعميق الخلافات وأن تجتهد في إعادة إشراك الأمة العربية جميعها في التسوية السياسية الشاملة والعادلة، وقد أخطرهم بأننا على استعداد للقيام بهذا الدور الوطني والقومي، ولكن بشرط ألا تكون محاولة إشراك الدول العربية على رأي واحد بالنسبة للتسوية أن تستغرق مدة طويلة أخرى تكون وسيلة لقيام بعض القادة العرب بضرب أي تحرك سياسي، أو دفعها لاستمرار حالة اللامع واللامس، التي تهدد الأمة العربية - بما فيها مصر - عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، وطالبت هؤلاء القادة العرب بضرورة محاولتهم من جانبهم الاتصال بالأطراف الأخرى لمحاولة تحقيق هذه الأهداف عن طريق المناقشة الهادئة والهادئة والمعالجة حتى نصل لتحقيق آمال الأمة العربية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي لصالحنا. وقد علمت بقيام هؤلاء القادة العرب ذوي الاتجاهات القومية، باتصالات مع قادة الدول العربية للوصول لتفاهم مشترك.

المؤتمر العربي ببغداد نوفمبر ١٩٧٨

غير أنني فوجئت بدعوة العراق لاجتماع مؤتمر قمة عربي في بغداد من ٢-٥ نوفمبر ١٩٧٨، للنظر في موقف مصر بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد واتجاهها لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل. وكنت أرى وزملائي بأن تصعيد بعض دول الصمود والتصدي للمواجهة مع القيادة المصرية، في ظل مؤتمر يدعون اليه في بغداد ويباشرون خلاله ضغوطهم على القادة العرب، سيؤدي حتما إلى نتائج خطيرة تؤدي إلى مزيد من الفرقة العربية.

المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٢٦ مارس ١٩٧٩

وتابعت في أوائل ٧٩ المناقشات والاتصالات الخاصة بعقد هذا الاتفاق وأبدنا الموقف الخاص بعدم أولوية هذه المعاهدة بالنسبة لالتزامات مصر العربية وقد ناقشت الأخ عمرو موسى والدكتور الهاز بالنسبة لهذا الموقف وأوضحت ضرورة تمسك مصر بهذا الموقف مع ضرورة التحذير من امكانية استغلال اسرائيل لهذه الاتفاقيات للحصول على مكاسب أمريكية على حساب الشعب العربي.

وقد اتضح ذلك بالفعل في اليوم السابق لتوقيع المعاهدة إن صممت اسرائيل على ابرام مذكرة أمريكية اسرائيلية، ووقعت بالفعل في نفس يوم ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية تؤكد الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والبرولي الأمريكي لاسرائيل، ولم تأبه الولايات المتحدة بمذكرة الاحتجاج التي قدمتها مصر وقتئذ بشأن هذه المذكرة.

وإثر توقيع المعاهدة في ٢٦ مارس ٧٩ اجتمع وزراء الخارجية العرب في تونس وأعلن عن تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد ١٩٧٨ بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية معها ونقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس ولم توافق على القرار السودان والصومال وعمان، وقد شعرت بأننا مقبلون على فراغ سياسي عربي يؤدي إلى انهيار التوازن الاستراتيجي العربي الاسرائيلي ويساعد علي فرقة بين الدول والشعوب العربية في وقت كنا نتنظر فيه العودة للتضامن والوحدة العربية.

تطورت الأوضاع لمحاولات إبعاد مصر عن حركة عدم الانحياز في مؤتمر هافانا - كوبا سبتمبر ١٩٧٩ وكذلك بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠، وقد عملت وزملائي بكل جوارحنا لعدم تحقيق ذلك. وأجرينا اتصالات مع رؤساء ووزراء الخارجية الأتارقة ودول عدم الانحياز لاستمرار عضوية مصر بالحركة والمنظمة الأفريقية دعما للموقف العربي في الصراع العربي الاسرائيلي.

الاتصالات المصرية الأفريقية

وقد علمنا بأن قادة الدول الأفريقية، قد قرروا اثناء الرئيس كنيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا بشأن موضوع مصر في اجتماعات قمة حركة عدم الانحياز في كوبا، الأمر الذي دعا الدبلوماسية المصرية الى أهمية التركيز على جميع الدول الأفريقية عامة وزامبيا خاصة، لإقشال أى مخطط ضد مصر، لا يستفيد منه إلا أعداء الأمة العربية، في صراعها مع إسرائيل، وعلى ذلك طلبت من الدكتور بطرس غالى ترشيحي للعمل سفيرا لمصر في زامبيا، وصدر قرار جمهوري بذلك في مايو ٧٩، وباشرت فوراً ومن القاهرة، وقبل سفرى لزامبيا - اجراء الاتصالات مع القادة الأفارقة وسفرائهم في القاهرة، وناقشت معهم الأوضاع السياسية، وموقف مصر من القضايا العربية والأفريقية وعدم الانحياز، وقد أجمع السفراء والمستولون الأفارقة بعدم المساس بالعلاقات المصرية الأفريقية - مهما قدمت بعض الدول من منح أو اغراءات - نتيجة للخلافات العربية والخاصة بمسائل تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة، وتحقيق حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره. وقد قام السفراء الأفارقة باخطار قادتهم ووزراء خارجيتهم بهذه الاتصالات المصرية، وأبدوا وجهة نظر مصر وضرورة عدم المساس باستمرار عضوية مصر كدولة مؤسسة في حركة عدم الانحياز وفي منظمة الوحدة الأفريقية، وأن مصر تؤكد موقفها من ضرورة الوصول لسلام عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى، وأن إطار السلام كامب دافيد فيما يتعلق يتعلق بالشق الفلسطينى انما هو مبادرة مصرية - يقبلها أو يرفضها الشعب العربى والفلسطينى وهى بغرض التهديد للشعب الفلسطينى، للوصول لحقه في تقرير مصيره، وأن سياسة مصر تتفق مع أهداف وقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وأنها ستواصل استمرار مجهودات في ظل ذلك الاتجاه.

وكان على أن أخطط مع زملايى الدبلوماسيين والمصريين في القارة الأفريقية، بشأن أهمية استمرار تحركنا في سياق مع الزمن لا يثقل أى تحد لمصر في القارة الأفريقية، أو أية محاولة لابعادها عن مجالها الطبيعى والحيوى على اشقيائها الأفارقة خلال مرحلة خطيرة من تاريخنا الوطنى ومن الصراع العربى الاسرائيلى، وركزنا اتصالاتنا خاصة في المرحلة السابقة لاجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ٨٠ والذي تأكدنا من أن بعض الدول العربية الأفريقية ستحاول تجميد عضوية مصر في هذه المنظمة، بحجة إبرامها اتفاقيات كامب دافيد وتبادلها التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء مع إسرائيل في أبريل ١٩٨٠ وتابعتا تحركاتنا واتصالاتنا بجميع القادة الأفارقة وحركات التحرير الأفريقية، وقد قمت يومياً بدعوة جميع القادة والسفراء الأفارقة على الغداء أو العشاء في منزل السفير المصرى بزامبيا، ناقش خلال هذه الدورات الأوضاع الأفريقية والعربية، ولتحصل منهم جميعاً على تأييد لمصر وسياساتها. وقد أجريت اتصالات بجميع السفراء الأجانب خاصة السفير الموفيتى «سولدينكوڤ» والذي كان

رئيسا لمعهد أفريقيا في موسكو وقد ناقشت معه بصراحة العلاقات المصرية السوفيتية مشيرا بضرورة اعتماد الاتحاد السوفيتي عن الحملات المعارضة ضد مصر - رغم ظروف العلاقات - وذلك لصالح السلام الشامل والدائم وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أكد السفير أن إبعاد مصر عن المنظمات الدولية والاقليمية سيضعف قوى العالم الثالث وحركات التحرير، وهو ما يرفضه السوفييت، وأنه سيحاول أن يكون حامية السلام، لتتفادى أية نكسة توجب ضد حركات التحرير. كما قابلت في نفس الوقت، سفير الولايات المتحدة «فرانك وزر» (سفير أمريكا بعثوث بالقاهرة) وناقشنا الأوضاع الأفريقية ومشاكل الشرق الأوسط، وقد أوضح له بأنه رغم الاختلاف بيننا في تفسير الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إلا أنني أنظر الى علاقة ودية ندية معه لصالح السلام العالمي وفي افريقيا والشرق الأوسط، وأن التعاون الامريكى مع مصر القوية القائمة للأمة العربية والافريقية خير من التعاون مع معصر الضعيفة والتي يحاول بعض القادة إضعافها، وقد أبد السفير الأمريكى وجهة نظرى، ووعد بالعمل معا لإستمرار مصر فى المنظمات الدولية والاقليمية، وقد قمت كذلك بالاتصال بسفراء الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن، الصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا وكنت على علاقة صداقة وطيدة معهم.

وقد أعددت تقريرا للخارجية المصرية فى أول يناير ١٩٨٠، أشير الى أهمية اجتماع المجلس الوزارى الافريقى فى فبراير ٨٠، وأنى أرى، حتى يمكن مواجهة أى تحرك لبعض القيادات العربية الافريقية ضد مصر فى هذا المجلس، أن نبادر بإلقاء كل ثقلنا من أجل تحقيق استقلال «روديسيا» زمبابوى، وتبنى مصر لهذا الخط سيؤدى بلا شك الى استمرار قوة مصر فى نظر الدول الأفريقية وتباعد عن التفكير فى أية موقف سلبي ضد مصر فى الاجتماع المقبل، باعتبار أنها مازالت مصر القادة الافريقية والعربية والتي تسعى للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلي الاستعماري، وأن إبعادها أو إضعافها سيؤدى الى إضعاف القوى الأفريقية فى مواجهة الاستعمار خلال مرحلة حاسمة من مراحل استقلال روديسيا زمبابوى.

وقد اقترحت على وزارة الخارجية المصرية ضرورة سفرى - ومهما كانت المخاطرة - الى روديسيا زمبابوى لمعرفة الاوضاع فيها وإجراء الاتصالات مع جميع الأطراف بها، على أن تقوم مصر بعملية دعائية مركزة خلال هذه الفترة للتذكير بدور مصر القياى من جميع حركات التحرير، خاصة حركتى تحرير روديسيا زمبابوى. وقد تجاوزت الخارجية المصرية، وأصدرت بياناً فى ٤ يناير ١٩٨٠ جاء فيه: «ان جمهورية مصر العربية تتابع باهتمام بالغ تطورات الاحداث فى زمبابوى خلال الفترة الانتقالية الحرجة التى تجتازها حاليا، والتى تستمد حتى اجراء الانتخابات المقبلة فى أواخر فبراير، ومن هذا المنطلق وفى إطار تشاورها مع حركات التحرير الافريقية، فقد أوفدت سفيرها فى لوساكا زامبيا طه الفرنوانى الى سالزبورى (اسم عاصمة زمبابوى وقتئذ) لتفقد

الاضواء على الطبيعة.. كما تم تكليف سفير مصر في لوساكا بمداومة الاتصالات مع حركات التحرير الافريقية لتتسبب المرافقة ببقية التوصل خلال اجتماع الدورة المقبلة للمجلس الوزاري الافريقى الى القرارات التى تؤمّن مستقبل زمبابوى واستقلالها...» وقد قامت أجهزة الاعلام، الاذاعة المصرية بالعربية وباللغات الافريقية والصحافة ووكالات الانباء الأجنبية والأفريقية، بإبراز هذا البيان، وقد سلّمت كاوتندا والسفراء الافارقة نص بيان الخارجية المصرية وأكدت لهم حرص مصر على أن تكون الدورة الوزارية لمجلس منظمة الوحدة الافريقية القادمة منحصرة على مشكلة روديسيا زمبابوى وسافرت الى سالزبورى عاصمة روديسيا وكنت الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى زار «روديسيا» زمبابوى وقابل زعماءها وأطلع على أحوالها قبل الاستقلال.

وتابعت لقائى خلال هذه الظروف الصعبة، ومن حكم موقعى فى زامبيا باعتبارها قيادة دول المواجهة الافريقية، اتصالاتى مع جميع القادة وزعماء حركات التحرير الافريقية المتواجدين أو المارين أو الحاضرين لمؤتمرات أو لقاءات فيها، شارحا وجهة نظر مصر بقوة وبإخلاص. واستطيع القول بأنه قد تحقق لى مقابلة معظم القادة الافارقة خلال الربع الأخير لعام ٧٩ وناقشت معهم قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا ووجدت منهم تقديرا لمصر، ولمواقفها المشرفة، أفريقيا وعربيا، وتمسكها بالحق العربى والافريقى فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى والاستعماري.

وقد كانت بداية لقائى ببعض القادة الأفارقة الذين لهم مواقف سلبية من الولايات المتحدة، نتيجة للمواقف الامريكية منهم، وخاصة قادة انجولا وموزمبيق، وقد ترددت كثيرا فى لقائى برئيسيهما أثناء حضورهما مؤتمرا لدول المواجهة الافريقية بزامبيا بحضور السفراء الافارقة، إلا أننى لاحظت عند تحيى للرئيس «سامورا ماشيل» رئيس موزمبيق بترحيبه الحار بلقا «مبعوث مصر الصديقة، وقد أوضح المترجم من البرتغالية للإنجليزية رأى ماشيل الايجابى من مصر، مما شجعنى على طلب لقائه، وقد رجب فوراً بذلك وقابلته فى قصر الضيافة، ودار حديث طويل بيننا، تم بحضور رئيس أنجولا والذى عاتب الحكومة المصرية على موقفها من حكومته منذ إعلان الاستقلال، إلا أننى أوضحت موقفنا بوضوح وفقاً لمعلوماتى، وكذلك بالنسبة لموقفنا من موزمبيق، ثم ناقشنا مشاكل الشرق الأوسط وأفريقيا، وإنتهى نقاشنا الى ضرورة تدعيم العلاقات بين مصر وجميع الدول الأفريقية بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أكدنا كذلك تأييدهما لاستمرار مصر كمؤسسة، فى حركة عدم الانحياز وفى منظمة الوحدة الافريقية، وأنه رغم عدم ثقتهما فى امكانية تنفيذ اسرائيل للشق الفلسطينى فى كامب دافيد لمصلحة الشعب العربى، إلا أنهما يرفضان تدخل بعض القادة العرب للتأثير على مواقفهما ومواقف سائر الدول الأفريقية، بالنسبة لاستمرار عضوية مصر فى الحركة واستمرار عملهما لدعم التعاون بين مصر وبلديهما.

كما اجتمعت فى ديسمبر ٧٩ مع عدد آخر من القادة الافارقة اثناء حضورهم اجتماع

والمعهد الدولي لناميبيا للامم المتحدة في زامبيا، والذي كنت عضوا بمجلس إدارته، مما أتاح لي الفرص للالتقاء بقيادات وشباب القادة الأفريقية، وقد ناقشتهم بشأن مشاكل الشرق الأوسط ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أبدوا جميعا مواقف مصر وتأييدها لحركات التحرير. كما اتصلت بجميع رؤساء وقادة دول المواجهة الأفريقية حيث توجهت في ديسمبر ٧٩ إلى جمهورية بوتسوانا وقابلت رئيسها «سيرتس خاما» وقدمت له أوراق اعتمادى كسفير لمصر ببوتسوانا واجتمعت معه وبحضور وزير خارجيته «موخوى» اجتماعات مطولة، شرحت خلالها وجهة نظر مصر من قضايا التحرر العربية والأفريقية، وأهمية تأييد الدول الأفريقية لموقف مصر فى صراعها مع إسرائيل والاستعمار الاجنبى، وقد اشار وزير خارجية بوتسوانا الى اجتماعات حركة عدم الانحياز فى هافانا والى تأييده لموقف مصر تماما، وأكد استمرار تأييد بلاده لمصر فى المجال الأفريقى وفى الصراع العربى الاسرائيلى، وأعلن رئيس الدولة عن اعجابه بمجهودات شعب مصر وقيادته للوصول للسلام الشامل والدائم، وأنه يرى بأن حقيقة وجود مصر ومواقفها ضمن دول المواجهة فى منطقة الشرق الأوسط، تحائل حقيقة ومواقف بوتسوانا ضمن دول المواجهة فى الجنوب الأفريقى وأن أهدافهما المشتركة الصراع ضد الاستعمار والمنصرية. وحضر لمقابلتى بعدئذ عدد من زعماء حركات التحرير الأفريقية، المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC والمؤتمر الأفريقى PACC وسواو (ناميبيا) وناقشنا أهمية مصر ودورها فى تدعيم هذه الحركات، وقابلت عددا من المفارقة، الذين تلقوا دراساتهم العسكرية والطبية والعلمية فى مصر وأوضحوا جميعا تأييدهم لموقف مصر. وقد سمعت بهذه اللقاءات التى أكدت خط مصر فى تأييد الشعوب الأفريقية والعربية، وأن هذا التأييد انما هو لصالح تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى والاستعماري.

وقد توجهت لمالوى مع الزميل أحمد بكر، حيث ناقشت مطولا رئيس مالوى «الدكتور باندا» الموقف المصرى من أفريقيا والدول العربية، وقد سألته مباشرة عن أسباب قطعه العلاقات مع مصر منذ ١٩٦٤، وقد شرح باندا مطولا الأسباب بأنها تأييد الرئيسين عبد الناصر ونكروما للمعارضة فى مالوى ضده، وسأشير لهذا الموضوع فى كتاب السياسة الخارجية لمصر) وبعد توضيحي للأسود من واقع صداقتى بالرئيس نكروما، أشار باندا بأنه كان من أكبر الاصدقاء لنكروما.... وأنهى الاجتماع الذى استغرق أكثر من أربع ساعات بأعراب باندا عن أهمية علاقة بلاده بمصر، وأنه سيعرض قورا على مجلس الوزراء الذى سيجتمع بعد مقابلتنا موضوع إعادة العلاقات بين مصر وملاوى مع شرط جوهرى هو أن أتولى منصب أول سفير لمصر فى مالوى بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية وأخطرئى فى المساء وكيل خارجية مالوى بموافقة مجلس الوزراء على عودة العلاقات قورا مع تكرار رغبة رئيس مالوى تولى منصب السفير - وانعقد مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية فى ٦ فبراير ٨٠ وبإدارة وزير خارجية دولة أفريقية عربية بطلب طرد مصر من منظمة الوحدة الأفريقية وبإدارة بطرس غالى بالرد عليه بأن الظروف الخطيرة للانتخابات

فى زمبابوى وتحقيق استقلالها هو مطلب افريقى حيوى، وأنه يتابع يومياً برقيات سفير مصر فى زامبيا وهو الدبلوماسى الافريقى والعربى الوحيد الذى دخل روديسيا وأجرى اتصالات مشفرة هادفة مع الزعماء الأفارقة، ثم تلى بطرس غالى نص برقيائى على المؤتمر الوزارى، ولم يسمح بعدئذ وزراء الخارجية الأفارقة لأى وفد ليتناقش موضوع يمس عضوية مصر فى منظمة الوحدة الافريقية.

وكانت سعادتى بالغة وزملائى، لتمسك الدول الافريقية بمصر فى قيادة العمل الافريقى وكان لاستمرار عضويتها فى المنظمة نتائج هامة بالنسبة لنشاط مصر فى الامم المتحدة والمنظمات الدولية، وأدى الى تفاؤلنا فى استمرار جهادنا للوصول للتوازن فى الصراع لصالح الامة العربية والافريقية.

استقلال ناميبيا وجنوب افريقيا

وبادرت مصر باعلائها استعدادها للتوسط مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن المشكلة الناميبية وفقا لخطها فى تحقيق استقلال جميع الدول الافريقية والعربية لصالح الامة العربية فى تحقيق التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى. وقد أعلنت القيادات الأفريقية فى يوليو ١٩٨١ ترجيحها بخطوة الرئيس السادات للتوسط بهذا الشأن. وقد أخطرني بذلك قادة دول المواجهة الافريقية زمبابوى وزامبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى وتنزانيا أثناء حديثه مع كل منهم على إنفراد أثناء اجتماع مؤتمر قمة لهذه الدول بزمبابوى وسأشير الى ذلك فى كتاب السياسة الخارجية لمصر.

وفى الوقت نفسه، قابلنى وزير خارجية ودفاع زمبابوى السابق وعضو برلمان زمبابوى الحالى، (وهو من الأقلية البيضاء) وأشار بأن مسئولين من حكومة جنوب أفريقيا قد اتصلوا به لعلمهم بأن الرئيس المصرى سيناقش مشكلة ناميبيا أثناء زيارته لواشنطن، وأنهم يؤكدون دور مصر القيادى لدول العالم الثالث وأفريقيا، وأنها عامل استقرار رئيسى فيها، وأعرب مسئولو حكومة جنوب أفريقيا عن استعداد بلادهم لانها «مشكلة ناميبيا سلميا بشرط وقف التغلغل الشيوعى بالمنطقة، وطلبوا اتصال مسئول كبير من حكومتهم بأحد المسئولين بالوقد المصرى المرافق للرئيس السادات أثناء زيارته لواشنطن لعرض مقترحاتهم تفصيليا. وقد أعطرت الوزير السابق بموقف مصر المؤيد لاستقلال ناميبيا، وبتهيئتها لحركات التحرير فى افريقيا بما فيها حركة «سوابو» لأن ذلك جزء من سياستها الخارجية وان مصر ملتزمة بقرارات الاجماع الافريقى، بشأن مشكلة ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد أخطرني الوزير السابق بأن هذه المبادئ لا تتعارض مع إمكانية الوصول لحل سلمى فى المنطقة بمساعدة مصر. وقد أبرقت بذلك لوزارة الخارجية المصرية. وبحناقتشى للسفير الأمريكى «كيلى» بشأن اجماع دول المنطقة على قيام مصر بدور الوساطة مع الولايات المتحدة بشأن ناميبيا، أكد السفير ترجيب بلاده بذلك، وأنه يمكن لمصر

التوسط بهذا الشأن خاصة بعد استجابة جنوب أفريقيا للمطالب الأمريكية.

وقد اشار السفير الأمريكي في يوليو ٨١ بأنه تجري اتصالات سرية مع أنجولا لاتسحاب القوات الكوبية، وأنهم سيحصلون على موافقة جنوب أفريقيا على سحب قواتها من أنجولا وناميبيا إذا انسحبت القوات الكوبية من أنجولا، مع تحديد القوات العسكرية بناميبيا، وعدم استخدام أراضيها لاعتداءات ضد جنوب أفريقيا، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية بأراضيها، وإن يكون الاتفاق على ناميبيا مثل اتفاق الحياد بين الحلفاء بشأن النمسوا. وإشار السفير الأمريكي بعدئذ في نوفمبر ٨١ بأن موافقة دول المواجهة وسوابه على رأي أمريكا ودول الاتصال العربية لمشروع تحقيق استقلال ناميبيا، إيجابى وأنهم يرجون موافقة جنوب أفريقيا على هذا المشروع ليحقق استقلال ناميبيا عام ٨٣ وقد أخطرت القاهرة بدعى وقد تحركت في هذا الاتجاه مع حركتى تحرير جنوب افريقيا ANC و PAC، لتحرير جنوب أفريقيا وقد أشادت قيادتهما بمصر وأخطروني بأنهم بدأوا اتصالاتهم مع لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى وأن نتائج الاتصالات إيجابية خاصة بعد تأكيد الأمريكيين بأن حركاتهما ليس لها ميلر شيوعية. وأكدنا بهذه الاتصالات أن مصر تساند جميع حركات التحرير الافريقية والعربية فى صراعها ضد الاستعمار والعنصرية والتطرف الاسرائيلى.

وقد أدت هذه الاتصالات وما بعدها ووساطة مصر بشأنها الى تحقيق استقلال ناميبيا الى تحقيق خطوة هامة لتحقيق حقوق شعب جنوب افريقيا.

الموقف الاسرائيلى من الانسحاب،

والتحالف الاستراتيجى الأمريكى الاسرائيلى نوفمبر ١٩٨١

وقابلت في زيمبابوى عددا من المسئولين الأفارقة والأجانب لتقديم تعازيهم للحكومة المصرية في اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١، كما قام رؤس جمهورية زيمبابوى ورئيس الوزراء وروساء حركات التحرير بتقديم التعزية في مقر السفارة المصرية، وأثناء مقابلتى لوفد هام من أعضاء الكونجرس الأمريكى أثناء زيارتهم لزيمبابوى فى هذه الفترة وبحضور السفير الأمريكى، أعربوا جميعا عن قلقهم فى أن يؤدي هذا الحادث الى تغيير في السياسة المصرية، خاصة بالنسبة لعلاقات مصر بالولايات المتحدة وكذلك اسرائيل، كما أعرب المسئولون الأفارقة وعدد من السفراء العرب على ضرورة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين مصر والدول العربية خلال المرحلة المقبلة مع تقديرهم لالتزامات مصر الدولية. وتبعاً للموقف الأمريكى الذى أشرت إليه بدأت اسرائيل في محاولات لاختيار اتجاه الرئيس مبارك بالنسبة للعلاقة المصرية الاسرائيلية ولتنفيذ بنود المعاهدة المصرية الاسرائيلية مارس ٧٩ ولرأيه في الصراع العربى الاسرائيلى.

وبدأت دعاية التطرف الاسرائيلي، تعلن عن قيام مصر بوضع عراقيل أمام تنفيذ المعاهدة خاصة فيما يتعلق بعملية التطبيع. وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين والأجانب والأفارقة بأن مصر تحترم التزاماتها الدولية، وبشرط احترام الجانب الآخر لالتزاماته، وأنه لا يوجد نص في المعاهدة يعطى لاسرائيل علاقة مميزة بمصر، وأن الشعب المصري متوقف عن التطبيع مع اسرائيل لأنه مازال يشك في نوايا التطرف الاسرائيلي من السلام الشامل والعدل، خاصة بعد أن اثبت هذا التطرف الاسرائيلي استمراره في اعتناؤه على الأمة العربية ومحاولة إبعاد مصر عن أمتها العربية واشتت لحدوث ضرب المفاعيل النووي العراقي في يونيو ٨١ في اليوم التالي لاجتماع ييجين بالمادات بغرض دفع التطرف الاسرائيلي لاستمرار الخلافات المصرية العربية.

وأخطرت الوفد الأمريكي في زيمبابوي بعدم صحة مايرده اسرائيل، بأنها بعد اغتيال الرئيس السادات، فقد أصبحت اسرائيل الحليف الرئيسي في المنطقة، وأنه مهما تقاربت إحدى الدول العربية أو بعضها مع الولايات المتحدة، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب اسرائيل، وأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية لصالح الاستراتيجية الأمريكية.

وقد نشرت بعض الصحف الأفريقية وآبى بشأن رفض اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل والذي وقعه قائد التطرف في اسرائيل إيريل شارون في نوفمبر ٨١ مع وزير الدفاع الأمريكي، وأكدت أن هدف الاتفاق الرئيسي تحقيق استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ووقوف أمريكا مؤيدة لاسرائيل طالما أو مطلومة. وقد ناقشني السفير الأمريكي بشأن هذه المقالات، فأكدت رأيي السابق وموضحا نفس هذا الاتجاه، قد سبق حدوثه بين هنري كيسنجر وإيجال ألون وزير خارجية اسرائيل في سبتمبر ٧٥ فور توقيع إتفاقية سيناء، تلك الاشتباك، وكذلك الاتفاق الأمريكي الاسرائيلي في ٢٦ مارس ٧٩ فور إبرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وتقديم الولايات المتحدة بناء على ذلك كل الدعم لاسرائيل. وأشارت بأن هذه الاتفاقيات الأمريكية الاسرائيلية ستؤدي بالدول العربية لاتخاذ موقف أكثر تشددا من عملية السلام ومن الصراع العربي الاسرائيلي.

وفي نهاية ٨١ وبعد كفاح مرير وصبر وثقة في عدالة موقف مصر، ورفض أية محاولة لإبعادها عن المجال الدولي، لاحظت تقاربا من بعض السفراء العرب لدول الصمود والصدى، وقد رحبت بأى تعاون معهم في مجال إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي سلميا لصالح جميع دول وشعوب المنطقة، وبدأت بهندئ أعد نفسي لطلب نقلي للقاهرة لأشارك في مرحلة جديدة من الصراع العربي الاسرائيلي بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء المحدث له ٢٥ إبريل ١٩٨٢.

الباب السادس

**من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء إبريل ١٩٨٢
حتى الانتفاضة الفلسطينية: ديسمبر ١٩٨٧**

وبدأت هذه المرحلة بانسحاب اسرائيل الكامل من أرض سيناء العربية في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ، ثم حاولت القيادة المصرية إنهااء الخلافات مع بعض القادة العرب ، ومؤكدة في الوقت نفسه الموقف المصري المؤيد للحق العربي في الصراع ، ولم تتأثر بأي ضغينة من التصرفات السابقة ، بل عملت القيادة والبلطيماسية المصرية بكل جهدها لإعادة العمل العربي المشترك ، خاصة بعد انتزاع الموقف العربي إثر احتلال اسرائيل للبنان ١٩٨٢ . واستمرت محاولاتنا حتى قرر مؤتمر قمة عمان الأردن في نوفمبر ٨٧ عودة هذه العلاقات ، وكانت هذه القرارات دعماً للموقف العربي في الصراع ، خاصة بعد التحرك الايجابي المصري منذ ١٩٨٢ وبعد تولي الرئيس مبارك لتتالي الخلافات العربية لصالح الأمة العربية.

وقد استمرت مصر في دعمها لفلسطين وشعب فلسطين ، حتى بعد موقف قيادة المنظمة بعد زيارة القدس ٧٧ وبعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية ٧٩ . وأدانت مصر ممارسات اسرائيل ضد حقوق الشعب العربي في الأرض المحتلة ، كما ساندت المنظمة أثناء غزو لبنان ٨٢ وأيدت القيادة الشرعية عام ١٩٨٣ . وقد استمرت مصر في مساندة التحرك السياسي الفلسطيني خاصة مع الأردن في اتفاق ٨٣ وفبراير ٨٥ وحاولت تلاقى الخلافات التي أثبتت في المجالس الوطنية الفلسطينية بالجزائر ٨٣ وعمان ٨٤ ثم الجزائر ٨٧ وقراراته التي دعت إلى قيام مصر باغلاق بعض مكاتب المنظمة بمصر ، وأعلنت بأن ذلك لا يؤثر علي مساندة مصر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترداد أرضه.

ولم تتوقف مصر عن مبادراتها للسلام الشامل خلال هذه المرحلة ، فشاركت في مباحثات الحكم الذاتي لإقرار حكم ذاتي حقيقي لأرض وشعب فلسطين ، إلا أن التطرف الصهيوني قام بالاعتداء على لبنان وضم القدس العربية لاسرائيل وكذلك الجولان السورية ، أدى لقرار مصري بإيقاف هذه المباحثات.

وحاولت مصر في يوليو ٨٢ تقديم مبادرة سلام شامل مع فرنسا في مجلس الأمن ، كذلك أهدت قرارات قمة فاس ٨٢ وشاركت بفاعلية في اقرار السلام الشامل في " المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية .

وحاولت مصر - بمساعدة من بعض الدول الأجنبية - اقناع القادة الاسرائيليين بأهمية اقرار السلام الشامل في المنطقة والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، ورغم محاولات مصرية رسمية لمزيد من العلاقات مع اسرائيل وقادتها ، إلا أن التطرف الاسرائيلي قد هيمن علي التحرك السياسي ، ورفضت اسرائيل مطالب مصر بهذا الشأن.

وتفجر الخلاف بالنسبة لنقاط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، في المرحلة النهائية من الانسحاب الاسرائيلي ابريل ٨٢ ، واضطرت مصر إلي ابرام اتفاق يقضى بأنه في حالة

عدم التوصل لحل تفاوضي ، فإن لها الحق في طلب التحكيم الدولي ، وقد أبد هذا التحكيم موقف مصر . كما حاولت الدبلوماسية إيجاد حلول سياسية لمشكلة دير السلطان للأقباط المصريين بالقس وكذلك للاجئين الفلسطينيين في معسكر رفح (المسمى كنا) في مصر ، إلا أن تطرف القيادات الصهيونية ، ومحاولاتها استمرار الصراع ، أدى لعدم الوصول لحل سياسي .

الموقف العربي ١٩٨٢

وكننت متفائلا في بداية عام ١٩٨٢ من إمكانية إنها . الخلافات العربية ، رغم الأحداث التي مرت على الأمة العربية خلال الفترة القصيرة السابقة ، متطلعا إلى عودة التضامن العربي لتحقيق أهدافنا في الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي وتحرير الأرض العربية المحتلة ، الأمر الذي يهتق للأمة العربية التفوق في التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ويجبر قادة التطرف الاسرائيلي وأصدقائهم على العمل لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة وإيجاد تسوية حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي .

وناقشت زملائي الدبلوماسيين المصريين وعددا من المسؤولين ، أثناء تواجدى في أجازة بالقاهرة في بداية عام ٨٢ عن حقيقة الأوضاع بالنسبة للصراع وقد علمت منهم تفاصيل تطورات الأوضاع العربية والفلسطينية والاسرائيلية خلال الفترة السابقة التي عملت فيها كسفير لمصر بأفريقيا ووفقا لاتصالاتهم وللتقارير التي وردت اليهم .

وكانت مرحلة بداية ١٩٨٢ ، مرحلة جس النبض بين بعض القيادات العربية والمصرية ، بشأن عودة العلاقات المصرية العربية ، وقد طالب بعض القادة العرب من مصر التحلل من التزاماتها في اتفاقيات كامب ديفيد حتى يمكن إعادة هذه العلاقات . وقد أخطرت بعض القادة العرب ، بصعوبة ذلك خلال هذه الفترة ، وأن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطيني والذي آثار الخلافات العربية ، قد جمد تماما نتيجة لرفض الجانب الفلسطيني له ، ولعدم تنفيذه من جانب اسرائيل ، الأمر الذي لا يدعو لأى حرج من أية قيادة عربية في عودة العلاقات الطبيعية مع مصر .

الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ابريل ١٩٨٢

وقد علمت من السفراء والمسؤولين الأمريكيين الذين اجتمعت بهم في أفريقيا ، بأنه تجري مباحثات أمريكية اسرائيلية بشأن مدى التزام الرئيس مبارك - بعد توليه الرئاسة - باتفاقيات كامب ديفيد وبالمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وقد أخطرتني السفيران الأمريكيين في زمبابوي كيلي وزامبيا فرنك ويزنر والذي عين يعدند سفيرا بالقاهرة ، " بأن اسرائيل تصر علي تحديد وإعلان مصر ورئيسها بالالتزام المصرى بهذه الاتفاقيات قبل استكمال انسحابها النهائي

من سيناء والمحد له ٢٥ ابريل ٨٢ وفقا لمعاهدة ٧٩ وأن الرئيس الأمريكي والكونجرس يؤيدان هذا الموقف الاسرائيلي، باعتباره موقفا مبدئيا للتحرك الأمريكي في المنطقة وباعتبار مسئولية الولايات المتحدة عن هذه المعاهدة. وقد قامت القيادة المصرية بعدئذ بإعلان التزامها بهذه المعاهدة لاعتبارات دولية وقانونية وعسكرية.

وعند مناقشة الجانب المصري للجانب الاسرائيلي بشأن مواقع الحدود التي ستسحب منها إسرائيل كاملا من سيناء وفقا لمعاهدة ٧٩ وحتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب، أصر الجانب الاسرائيلي علي عدم الانسحاب في ٢٥ ابريل ٨٢ عن بعض المناطق المصرية وأهمها منطقة طابا المصرية... ونظرا لدقة الموقف ولتحقيق الانسحاب في الموعد المحدد، فقد اضطر الجانب المصري إلى الموافقة على اتفاق مصري اسرائيلي وقع في ٢٥ ابريل ٨٢ ويقضى بالانسحاب اسرائيل إلى ماورا خط الحدود الدولي مع تواجد قوات متعددة الجنسيات في منطقة طابا حتى يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم وفقا للمعاهدة، مع عدم قيام اسرائيل بأية انشاءات جديدة في منطقة طابا حتى يتم التوصل لحل نهائي للخلاف بين مصر واسرائيل... وقد استكمل الاسرائيليون الانسحاب من سيناء في نفس اليوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ عدا منطقة طابا..

وبعدئذ قامت اسرائيل باستكمال بناء القنصل السياحي بالمنطقة واستمرت اسرائيل تحتفظ بموقعة طابا في محاولات تحقيق مكاسب لها خاصة في عملية التطبيع، وقد رفضت وزملائي عملية الربط بين طابا والتطبيع ونددت بموقف اسرائيل بهذا الشأن.. وقد تم الاتفاق كذلك في ٢٥ ابريل ٨٢ علي موضوع اللاجئين الفلسطينيين والذين أبعدتهم السلطات الاسرائيلية أثناء احتلالها سيناء من قطاع غزة واسكتهم منطقة برفح المصرية أطلق عليها "معسكر كندا" حيث كانت سابقا معسكرا للقوات الكندية الدولية قبل عدوان ١٩٦٧، ويقضى الاتفاق باعادة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة، وتعهد مصر باستقبال أي مصري يقيم في منطقة النقب أو غزة إلى الأراضي المصرية.

الهجوم الاسرائيلي علي لبنان يونيه ١٩٨٢

وعلمت من عدد من القادة الفلسطينيين، بأن التطرف الاسرائيلي يتحرض بالقوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية على أرض لبنان، بهدف احتلال لبنان وضرب كل القوى الوطنية التي تقف في وجه اسرائيل وأطماع التطرف الاسرائيلي في أرض لبنان، وقد أخطروني بأن المستوربين العسكريين المصريين قد حثروا قادة منظمة التحرير الفلسطينية من احتمالات هجوم شامل اسرائيلي ضد جميع القواعد الفلسطينية والوطنية اللبنانية في لبنان..

ولم تمض أيام حتى قامت اسرائيل بهجومها الشامل ضد لبنان، في يونيه ٨٢ وبادرت مصر فور الاعتداء، بادانته وتحذير اسرائيل من نتائجه وأعلن الرئيس مبارك من استيائه من الموقف

الأمريكي الذي دافع عن غزو إسرائيل للبنان في مجلس الأمن، وأن هذا الموقف سيؤثر على العلاقات العربية الأمريكية، وأعلن عن ترحيب مصر باقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة.. وأن خروج الفلسطينيين من لبنان دون وعد بإيجاد تسوية شاملة سيؤدي لتعميد الموقف أكثر مما كان عليه.

وقد لمست من عدد من الدبلوماسيين العرب، مدي استيائهم من موقف بعض القادة العرب السلبي من هذا الاعتداء الاسرائيلي وأنه إذا ماكانت مصر في القيادة العربية، ماكانت اسرائيل لتستطيع التعادي في ذلك.

شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية

وبانتها - الاتساع الاسرائيلي من سيناء في ٢٥ ابريل ٨٢، طلبت من الزميل مديرشئون السلك الدبلوماسي بالخارجية، العودة للعمل بالوزارة بالقاهرة، علي أن أتولي شئون فلسطين بدلا من الزميل السفير مجدي صبري الذي عين في منصب سفير بالخارج، وذلك لمتابعة جهوده وجهودنا لايجاد حل وسلام شامل للصراع العربي الاسرائيلي، وأخطرتني الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بموافقته علي نقلي كسفير لمصر بزمها برغم أهمية المنصب لمتابعة حركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا، إلا أنه يعلم كذلك بأهمية عملي كمدير لشئون فلسطين نظرا لأهمية المرحلة القادمة من الصراع العربي الاسرائيلي ولمعرفته بعلاقاتي العربية الوثيقة مع قيادات وشعوب الأمة العربية الأمر الذي قد يساعد علي إعادة العلاقات الدبلوماسية، بالإضافة لإلحامي الكامل بأوضاع اسرائيل وسياستها.

وقد أنهيت بنا - علي طلبي - العمل كسفير لمصر في الخارج قبل الموعد المحدد لذلك بأكثر من سنة وذلك بعد إنتهاء مهنتي في أفريقيا ومشاركتي في تأييد حركات التحرير وإيقاف التدهور في العلاقات العربية المصرية والتصدى لمحاولات التأثير السلبي علي العلاقات الأفريقية المصرية، ولم يحدث في خلال هذه الفترة، أن قطعت أية دولة أفريقية علاقاتها مع مصر، بل علي العكس أعادت العلاقات الدبلوماسية مع دول أفريقية سبق قطعها لعلاقاتها مع مصر وبذلك تحقق الدعم الحقيقي لموقفنا في الصراع العربي الاسرائيلي.

وتوليت مهنتي كمدير لشئون فلسطين بالخارجية المصرية في سبتمبر ١٩٨٢ خلفا للصديق محمد مجدي صبري الذي بذل مجهودات هامة أثناء رئاسته للإدارة في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.. وذلك في ظل مواقف أثرت علي عملية التوازن الاستراتيجي للصراع العربي الاسرائيلي ومنها:

- وضع عربي متدهور وخطورة ذلك علي مستقبل الأمة العربية وتأثيره علي الصراع.

- قطيعة عربية رسمية بين مصر وعدد من الدول العربية انطهت آثارها على العلاقات الشعبية.

- استمرار إسرائيل في اعتدائها على الأمة العربية وآخرها على لبنان في يونيو ١٩٨٢.

- بداية مرحلة التمهيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال التحالف الاستراتيجي بينهما.

- استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية ورفضها الانسحاب أو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد أنشئت إدارة شئون فلسطين عام ١٩٤٨ بوزارة الحربية المصرية، وكان مديرها السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق، ثم صدر قرار عام ١٩٤٩ بإنشاء إدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية ونقل العاملون بها من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية، وقد تقرر وقتئذ أن تختص هذه الإدارة بجميع الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها والخاصة بالقضية الفلسطينية، وأنشئت إدارة الحاكم العام لقطاع غزة بوزارة الحربية المصرية كجهاز تنفيذي وإداري لشئون القطاع، واستمر هذا الوضع حتى بعد إحتلال قطاع غزة في يونيو ١٩٦٧ ونقلت إدارة الحاكم العام من قطاع غزة إلى القاهرة مؤقتاً، حتى يتم تحرير القطاع .

وقد اجتمعت فور توليتي هذه المهمة، بجميع القيادات الرسمية والشعبية المصرية وتناقشت معها بشأن الأوضاع العربية وأهمية العمل المتضامن لتحقيق التوازن الاستراتيجي للصراع، عن طريق تحقيق الاستقلال السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي للدول العربية وتحرير الأرض العربية المحتلة، وكذلك العمل على تحقيق التضامن العربي في ظل نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان العربي ، من أجل تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية عربية شاملة.

اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين

واقترحت إنشاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتساند عملاً فيما يختص بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية وموضوعات الصراع العربي الإسرائيلي، واشترك في اللجنة عدد كبير من السفراء والدبلوماسيين المصريين، وكبار المسؤولين بالوزارات والهيئات المختلفة، وتقرر أن تجتمع اللجنة شهرياً بمقر وزارة الخارجية بالإضافة للاجتماعات الطارئة التي تدعو لاجتماع عاجل للجنة.

وتولى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية، رئاسة اللجنة، كما تولت إدارة شئون

فلسطين سكرتاريتها .

وقد قمت خلال العدة التي قمت فيها بهذه المهمة، بعرض جميع الموضوعات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعسكرية على هذه اللجنة، وكانت قرارات اللجنة واضحة وصريحة ومؤكدة لانتها مصر العربى وتمسكها بالقضايا الفلسطينية والعربية وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته. وقد شرفتنى اللجنة بالتعبير الصادق عن آرائها وقراراتها فيما يتعلق بجميع موضوعات الصراع العربى الاسرائيلى.

ولابد لى من الاشارة بمجهودات زملاى فى هذه اللجنة، والذين استطاعوا إبراز دور مصر العربى وأهمية الأمن التومى العربى لصالح الأمن الوطنى المصرى، وقد قاموا جميعا بدافع من روحهم الوطنية والقومية، بإبداء آرائهم بكل صراحة حتى فى مواجهة بعض الضغوط التى تعرضوا لها وسأشير لأسماهم وأعمالهم فى كتابى عن السياسة الخارجية المصرية.

مبادرات السلام الشامل فى عام ١٩٨٢

وتزامن وصولى للقاهرة، وتولى ميمتى باللجنة المصرية لشئون فلسطين وإدارة شئون فلسطين مع اعلان عدد من المبادرات المختلفة والمتعددة لاجهاد حل سياسى لمشكلة الشرق الأوسط، بهدف إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى، وقد ناقشنا هذه المبادرات فى اللجنة العليا، وأوضحنا احتمالات نجاح أى منها أو فشلها وموقفنا من هذه المبادرات.

وقد قلمت مصر مبادراتها مع فرنسا فى مجلس الأمن فى ٢٨ يوليو ١٩٨٢ على أساس أن تسوية المشكلة اللبنانية ينتهى أن تساهم فى البدء فى إعادة السلم والأمن الدائم بالمنطقة ضمن إطار مفاوضات تقوم على مبدأ الأمن والعدل لجميع دول وشعوب المنطقة، وذلك بإعادة تأكيد قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بحق كل دول المنطقة فى الوجود والأمن، وإعادة تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير بكل ما يترتب عليه من آثار، على أن يمثل الشعب الفلسطينى فى المفاوضات، وما يستتبع ذلك انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إليها وكذلك دعوة الأطراف المعنية إلى اعتراف كل منهما بالآخر فى وقت واحد، ولم يوافق مجلس الأمن على مشروع القرار حيث اعترضت عليه الولايات المتحدة بضغط من اسرائيل.

كما قدم الرئيس الأمريكى ريجان مقترحاته فى محاولة للتسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى، ذلك فى أول سبتمبر ١٩٨٢ على أساس الأخذ فى الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف، كما تستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وضرورة حل الصراع العربى الاسرائيلى عن طريق المفاوضات على أساس مبادلة الأرض بالسلم وفقا لقرار ٢٤٢ لعام ١٩٧٠. وأشار ريجان بأنه لا يمكن تحقيق السلم بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية

سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة كما أنها لا تؤيد ضم إسرائيل وسيطرتها الدائمة عليها، وأن أمريكا ترى ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة وغزة بالاشتراك مع الأردن، وتجميد المستوطنات الإسرائيلية الجديدة. كما يتم تحديد مستقبل مدينة القدس عن طريق المفاوضات على أن تبقى غير مجزأة ولكن وضعها النهائي يقرر بالمفاوضات. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية المقترحات الأمريكية فوراً، كما انتقد الاتحاد السوفيتي المبادرة وحذر من انتقاص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما انتقدت معظم الدول العربية هذه المبادرة (رغم تشابهها مع التحرك الأمريكي خلال عام ٩٢ والذي وافقت عليه معظم هذه الدول). وقد رحبت الحكومة المصرية بالتحرك الأمريكي، إلا أنها أشارت إلى أن المبادرة غير كافية لضمان ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم. وقد أوضحت في اتصالتي بالسفير الأمريكي، بأنه يجب إجراء تعديلات على هذه المبادرة، بحيث تقرر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتعامل المباشر بين الولايات المتحدة وبين ممثلي الشعب الفلسطيني. وقد أشار السفير الأمريكي بصراحة إجراء ذلك في بداية التحرك لأسباب عديدة منها توازن المبادرة بتقرير مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتجميد المستوطنات وأنه يمكن بعد بدء المفاوضات، مطالبة الجانب العربي بحقوقه المشروعة.

وقد أصدر مؤتمر القمة العربي بفاس بالمغرب قراره بشأن التسمية السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٨٢ وتضمن بالنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس العربية، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية القائمة بعد ٦٧ وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير، وإخضاع الضفة وغزة لشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية لبضعة أشهر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتضمن البند السابع من المبادرة قيام مجلس الأمن الدولي بوضع ضمانات للسلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة سياسية لإجراء اتصالات مع الدول دائمة العضوية لشرح القرارات. وقد اعتبرت الولايات المتحدة القرارات إيجابية، لأنها لم ترفض مبادرة ريجان، كما لم يرفض الاتحاد السوفيتي المبادرة، وعبرت مصر وفرنسا عن ارتياحهما للمبادرة لتطابقها مع مشروع القرار المصري الفرنسي المقدم لمجلس الأمن، ورفضت إسرائيل المبادرة. ورغم أن مصر لم تشارك في مؤتمر فاس ٨٢، وفي قراراته، إلا أنها اعتبرت المبادرة، خطوة إيجابية للتحرك نحو السلام بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن عدداً منا، قد تحفظ على المبادرة، إذ أنها بادرت بتقديم تنازلات هامة من الجانب العربي مسبقة لأية مفاوضات مباشرة أو مؤتمر للسلام، إذ وافقت على الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود ٦٧، في حين أن الحدود الدولية الشرعية لدولة فلسطين هي حدود قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ - رغم تحفظنا عليه - بالإضافة إلى الاعتراف العربي الضمني، بما في ذلك منظمة التحرير كعضو عامل في مؤتمر القمة العربي - في البند السابق بدولة إسرائيل، في الوقت الذي أعلنت إسرائيل رفضها بالاعتراف

المتبادل والمتزامن مع الدولة الفلسطينية ، ثم أكدت بعد ذلك رفضها لكل المبادرات العربية.

وقد أخطرت السفراء العرب ورؤساء رعاية المصالح العرب بالقاهرة بوجهة نظري بهذا الشأن وأقر بعضهم بصحتها.

وتابعنا بعد ذلك المبادرة السوفيتية في ١٥ سبتمبر ٨٢ والتي قدمها الرئيس بريجنيف، وهي تماثل تقريباً خطة فاس العربية ، مع إضافة أهمية عقد المؤتمر الدولي للشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أيدت في تقرير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ ، بشأن تطبيق قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧ ، وأشارت لضرورة اعتبار هذا القرار وثيقة دولية بالغة الأهمية ، تعطى للشعب الفلسطيني الحق في دولته المستقلة ، وأكدت على ضرورة التحرك السياسي العربي ، بإعلان قيام دولة فلسطين ، طبقاً لهذا القرار ، باعتبار أن صدور القرار بموافقة الدول العربية والمنظمة ، يعتبر اعترافاً ضمنيّاً بالدولة الفلسطينية العربية وبإسرائيل ، وتجنب الدول العربية والمنظمة ، الضغوط الأمريكية ، والتي تطالب الدول العربية والمنظمة بالاعتراف بإسرائيل ، مع تأكيدنا بأنه إذا استمرت هذه الضغوط للاعتراف الصريح بإسرائيل ، فإنه يجب أن يكون ذلك في إطار اعتراف متبادل ومتزامن بين المنظمة وإسرائيل . وقد اختلفت في هذا الرأي بشأن أهمية قرار الجمعية العمومية عام ٨٢ مع الدكتور عصمت عبد المجيد ، إذ اعتبر وقتئذ أن القرار ١٨١ لسنة ٤٧ قد انعدم وتغطته الأحداث ، ولا يمكن إحياءه ، وقد رفضت هذا الرأي تماماً ، باعتبار أن قرارات الأمم المتحدة لا تتخطاها الأحداث ولا تتقادم ، وأن واجبنا المطالبة الدائمة بتطبيقها لصالح الأمة العربية .

انتهاكات إسرائيل في القدس العربية والأراضي العربية المحتلة

وأكدت في تقارير عديدة عام ١٩٨٢ موقف مصر من رفضها عام ١٩٦٧ للقرار الذي أصدره الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي في ٢٧ يونيو ٦٧ - بعد إحتلال القدس العربية - لسريان القوانين واستمرار المؤسسات الادارية في القدس الغربية ، على القدس الشرقية (العربية) وذلك بفرض من عزل القدس عن الضفة الغربية وإحكام الحصار الاستيطاني عليها وإقامة أحياء سكنية يهودية بها .

وقد طلبت مصر والدول الصديقة من الجمعية العامة وقتئذ إصدار قرار بمطالبة إسرائيل بالغاء جميع التدابير التي اتخذتها بالقدس والامتناع عن تغيير مركزها وصدر القرار ٢٢٥٤ في ١٤ يوليو ٦٧ بذلك وأشارت أن هذا القرار يؤكد إلغاء جميع التدابير الاسرائيلية التي اتخذتها إسرائيل باحتلالها الجزء الغربي من القدس في عام ٤٨ لتغيير مركز القدس الدولي وفقاً

لقرار ١٨١ لسنة ٤٧ - بالإضافة إلى ما اتخذته من إجراءات للجزء الشرقي الذي احتلته ١٩٦٧ .
وأكدت أن قرار مجلس الأمن ٢٥٢ في ٢١ مايو ١٩٦٨ - والذي يؤكد قرار الجمعية العامة السابق - يؤكد كذلك على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بما في ذلك نزع ملكية الأراضي، وتغيير المركز القانوني للقدس باطلة ولاغية ويدعو إسرائيل إلى إلغاؤها .
هذه التدابير والامتناع فوراً عن أي عمل لتغيير مركز القدس . . .

وأوضحت العديد من القرارات بهذا الشأن، منها قرار مجلس الأمن ٢٦٧ في ٣ يوليو ١٩٦٩
بإعلان تغيير مركز القدس وقرار ٢٩٨ في ٢٥ سبتمبر ٧١ بالغاء الإجراءات الإسرائيلية . . .

وأكدت بناءً على ذلك رفض مصر القانون الاساسي الاسرائيلي في ٣٠ يوليو ٨٠ بإعلان
توحيد القدس وجعلها العاصمة والمقر الرسمي لرئيس الدولة الاسرائيلي والحكومة . والذي صدر
قرار من مجلس الأمن باعتبار هذا القانون لاغياً وباطلاً (قراري ٤٦٥ لسنة ٨٠ و ٤٧٦ لسنة ٨٠)
وقد أكدت رفض الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس
ومصادرة العقارات التابعة للأوقاف الاسلامية والمسيحية . . . إلى غير ذلك من الانتهاكات
الاسرائيلية بالقدس العربية ورفضت بمذكرة محاولات إسرائيل تطبيق التشريعات الاسرائيلية على
الأراضي الفلسطينية المحتلة لمخالفة ذلك لالتزامات إسرائيل الدولية وقرار ٢٤٧ واتفاقية جنيف
الرابعة ١٩٤٩ وكذلك أدنت قرار إسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية لمخالفتها للقانون
الدولي .

جرائم التطرف الاسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الانسان العربى

مذابح صبرا وشاتيلا سبتمبر ٨٢

وقد أدنت وزملائي هذه المذابح ، وأعلنت مصر عن احتجاجها لهذه المذابح ولاستمرار
الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وقامت باستدعاء السفير المصري في إسرائيل في ٢٠ سبتمبر
١٩٨٢ . وأكدت للسفراء الأجانب ، خاصة الأمريكى ، أن قرار مصر باستدعاء السفير المصري
يدخل ضمن سيادتها الكاملة ويعتبر تمهيداً عن الاستنكار لمواقف إسرائيل لبنان وإدانة للمذابح
اللائسانية في بيروت والتي قام بها قادة التطرف الاسرائيلي ومنهم بيجن وشامير وشارون كما
ثبت ذلك في تقرير اللجنة الاسرائيلية للتحقيق . وأكد الرئيس مبارك بعدئذ عام ٨٣ بأن عودة
السفير المصري رهن بالاتسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان ووقف بناء المستوطنات في
الأراضي المحتلة وإبداء مرونة كبيرة ازاء مشكلة طابا المصرية . . .

وقد رحبت بقيام الرأي العام الاسرائيلي باكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل، ضد حكومته
احتجاجاً على هذه المذبحة والتي تشابه مذابح النازي لليهود ، وشارك في التظاهر حوالى أربعمئة

ألف اسرائيلي، الأمر الذي يساعد على التعرف على آراء الرأي العام الإسرائيلي واليهودي وضرورة استقطابه لصالح السلام ضد قياداته المتطرفة.

انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني ديسمبر ١٩٨٢

وفور قيامي بمسؤولية اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، أبرزت أهمية العمل على تحرير الأرض العربية وتجميع جميع الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان واعلائها على الرأي العام العالمي وعلى المنظمات الدولية، إذ أن هذه الانتهاكات الاسرائيلية ترمى إلى إضعاف الشعب العربى الفلسطينى داخليا؛ سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وإلى قمع صوته حتى لا يصل إلى العالم أجمع ويعلم حقيقة الاستعمار الاسرائيلى الاستيطاني، الأمر الذي يحق للتعطرف الاسرائيلى استمرار تفوقه فى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى .

- واعدت تقارير عديدة والقيت محاضرات مختلفة عن هذه الانتهاكات بدءً بتقرير اعدته فى ديسمبر ١٩٨٢، مع زملائى بشئون فلسطين، عن الانتهاكات والجرائم والممارسات الاسرائيلية، ضد حقوق الانسان العربى الفلسطينى، حقوقه الجماعية فى تقرير مصيره باقامة دولته وعودته إلى وطنه وأرضه، حقوقه المدنية والسياسية، حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد قمت بتوزيع التقرير على السفارات والقنصليات المصرية بالخارج وكذلك على السفارات والهيئات الدولية بالقاهرة بعد ترجمته للإنجليزية والفرنسية ليطلع الرأي العام العالمى بهذه الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان .

- وأكدت فى التقرير تصاعد هذه الانتهاكات والممارسات وتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة بحق الشعب فى تقرير مصيره، ومع مبادئ القانون الدولى ومع اتفاقية لاهى الرابعة لعام ١٩٠٧ إتفاقية جنيف لحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب "اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩" وأشرت إلى نص المواد بهذه الاتفاقية وتطبيق الانتهاكات الاسرائيلية عليها، كما أشرت كذلك إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولى خاصة القرار ٢٣٧ لسنة ١٩٦٧ والذي يدعو لاحترام حقوق الانسان فى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩، واعتبار الاحتلال العسكرى وضعا مؤقتا ليس له أى حق فى السيادة الإقليمية على الأرض المحتلة. وقد أوضحت اللجنة الخاصة للتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة والتي أنشئت بناه طلب مصر وعدد من الدول الاعضاء عام ١٩٦٨، هذه الممارسات فى جميع تقاريرها السنوية منذ ١٩٧٠ والمرفوعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذه الانتهاكات .

الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨٣

وتابعت وزملاتي اعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين ، مجهوداتنا من أجل ايجاد تفرق عربي في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي ، على أساس عودة التضامن العربي ومواجهة التطرف الاسرائيلي باعماله وجرائمه في لبنان ١٩٨٣ ومحاولة اكتساب قطاعات كبيرة من أعضاء السلام داخل اسرائيل وخارجها لصالح تحركنا ، مع استمرار مقابلاتي العديدة والمستمرة مع السفراء والممثلين الأجانب ، لشرح قضايانا العادلة ، والحصول على تأييدها ، واضعاً نصب الأعين أهمية القضايا العربية عامة والفلسطينية خاصة ، لاستقرار الأمن الوطني المصري وحمايته ، باعتباره جزءاً من الأمن القومي العربي .

وقد تلقيت عدة محاضرات خلال هذا العام ، واشتركت في ندوات عديدة في الجماعات المصرية والأمريكية والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث والدراسات والمعهد الدبلوماسي المصري وأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية والندقات المهنية والعمالية وغيرها موضحاً هذه القضايا المصرية المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي . . . وأدليت بأحداث وتصريحات صحفية ، لثلاذعات المصرية والأجنبية والتلفزيون المصري والعربي (سأقوم بنشرها قريباً بإذن الله للرفع التحرك العربي تجاه العمل العربي المشترك .

وقد أعددت وزملاتي يشئون فلسطين عدة مذكرات ، توضح تطورات القضية الفلسطينية ومواقف دول العالم منها ومن الصراع العربي الاسرائيلي ، وزعت على القادة السياسيين والعسكريين المصريين ، وذلك لتكون لديهم الصورة الواضحة خلال مقابلاتهم الثنائية مع الرؤساء والممثلين الأجانب ، وكذلك أثناء حضورهم المؤتمرات الدولية والأقليمية ، مشيراً إلى الدور المحدد الذي تطلبه مصر من كل دولة اجنبية لدعم هذه القضية ، وقد تلقيت وزملاتي ، خطابات شكر من القيادة السياسية على هذا المجهود الكبير . . .

زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأوروبا يناير ١٩٨٣

- واعدت وزملاتي تقريراً عن التصور لتحرك المصري وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الدولية وذلك بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا في يناير ٨٣ وتلخص في:

- أن المصلحة الوطنية المصرية والمصلحة العربية تؤكد ضرورة استمرار الجهود المصرية لحل القضية الفلسطينية ومشاركتها الايجابية لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .
- أهمية استمرار مصر بالتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته .

- أن دور مصر الدولي يتحدد عبر ثقلها في الشرق الأوسط ودول العالم الثالث، مع الأخذ في الاعتبار قيادتها لهذه الدول.

- أهمية استعادة مصر لدورها الطبيعي والمؤثر مع ممثلي الشعب الفلسطيني من خلال تكثيف الاتصالات بزعما الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم يشكلون المدخل الطبيعي والمقبول للحل السياسي .

- ضرورة استمرار مصر لاتصالاتها بالولايات المتحدة للوصول لحل شامل للصراع العربي الاسرائيلي، وأن قبول أمريكا دورا مصريا فعالا في الصراع، يتوقف على مدى تقييم عودة نفوذ مصر للمؤسسات الدولية والمنطقة العربية والذي يعتمد كثيرا على وجود تقارب مصري عربي فلسطيني ومع الدول الافريقية والعالم الثالث .

- أهمية تنمية العلاقات كذلك مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، مع تشجيع دور أوروبا كنوع من التوازن .

وكانت لزيارات الرئيس مبارك نتائج ايجابية للدفاع عن حق الشعب العربي في تقرير مصيره ولدفع جهود الحل السياسي تمهيدا لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .

قمة عدم الانحياز مارس ١٩٨٣

وحضرت جلسة اجتماعات مع سفراء دول عدم الانحياز للتحضير للمؤتمر لتوضيح دور مصر القيادي في الحركة وأهمية استمراره كما أعددت التقارير الخاصة بالتحضير لمؤتمر عدم الانحياز في دلهي مارس ٨٣ بعرض مواقف دول العالم من القضية الفلسطينية والقرارات الدولية للعرض على القيادة السياسية للاهتمام بها في قرارات المؤتمر وفي تحركاته خلاله، وقد أكتسب الدور المصري فعالية كبيرة في المؤتمر الذي أيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وانتهت الخلافات التي بدأت في مؤتمر هافانا ٧٩

المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية - أروشا تنزانيا مارس ٨٣

- وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بمقد هذا المؤتمر في أروشا تنزانيا من ٢٩ مارس حتى أول ابريل ٨٣، بحضور وزراء خارجية الدول الأفريقية ومراقبين للدول الأخرى ، وذلك بعرض محاولة إيجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي . وقد كان التوتير يسود العلاقات المصرية الفلسطينية ، أثر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر - فبراير ٨٣ وقد أعددت تقريرا تؤكد على أهمية حضور مصر لهذا المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية حتى تثبت مصر أنها مع الشعب الفلسطيني وقضيته ، وأنها قيادة للأمة العربية في محاولتها انهاء

الصراع - وقد فرجت بصلور قرار بتعييني رئيسا لوفد مصر في هذا المؤتمر ، على أن ينضم لي السفير أحمد حجاج سفير مصر بكينيا وقتئذ . وقد عرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين ، جدول أعمال المؤتمر وطلبت إبدا الرأي في كل بند بالجدول ، وأكدت اللجنة أهمية اشتراك مصر في المؤتمر كقيادة عربية وأفريقية ، وأن حضوري للمؤتمر قد يؤدي لايقاف المزيد من التردى في العلاقات المصرية الفلسطينية العربية ، بما يؤدي لنتائج لصالح مصر والأمة العربية في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى وقد قابلت وزير الخارجية وقتئذ كمال حسن على وأخطره بقرارات اللجنة العليا لشئون فلسطين ، بشأن المؤتمر الدولى بأروشا ، واستفسرت عن أية توجيهات بشأن الموقف المصرى ، خاصة أن هذا المؤتمر يتعقد في ظروف صعبة ، تمر بها العلاقات المصرية الفلسطينية والمصرية العربية ، وقد أخطرني وزير الخارجية بأنه ليست لديه أية توجيهات ، وأن الأمر متروك لى وفقا لخبرتى السياسية لاتخاذ ماأراه مناسبا للموقف ، . . . وسافرت إلى دار السلام ، عاصمة تنزانيا ، حيث قابلنى السفير المصرى محمود حلى سعيد ، والسفير أحمد حجاج ، وناقشنا الموقف في المؤتمر خاصة مايتعلق بمشروعات القرارات الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى ، والتقيت في مطار دار السلام قبل مغادرتنا لأروشا ، والأخ شفيق الحوت رئيس وفد المنظمة بالمؤتمر والاخ زهدى الطرزى ، وباقي أعضاء الوفد ، وكان لقاء حارا يعبر عن عمق العلاقات المصرية العربية ، إلا أننى لاحظت فتورا في تحية السفير أحمد حجاج للسيد الطرزى ، وقد أشار حجاج إلى أن ذلك راجع لموقف الطرزى ، أثنائه ، وثاسته لوفد المنظمة بالأمم المتحدة بنيويورك ، في الفترة السابقة عندما كان حجاج عضوا في الوفد المصرى ، لدرجة أنه اضطر إلى تعادل العبارات الثابتة مع الطرزى ، أثناء تعرض الأخير لموقف مصر من كامب ديفيد ، إلا أن لقاءنا بالمؤتمر أزال ما فى نفوسنا ، لصالح القضايا الفلسطينية والعربية في الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد شعرت الوفود العربية بتعاون الوفد المصرى معها منذ بداية المؤتمر ، كما اتضح لها أهمية مصر في القارة الافريقية ، وتقدير جميع وزرا خارجية أفريقيا للوفد المصرى ، والمعاملة التفضيلية التى قدمها وزير خارجية تنزانيا ، السيد/سالم احمد سالم ، أول سفير لتنزانيا فى مصر وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية حاليا ، والذي كاد أن يصبح الأمين العام للأمم المتحدة لولا اعتراض الولايات المتحدة على تعيينه .

وبدأ هذا المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية ، وأهمية ايجاد حل سياسى سلمى للصراع العربى الاسرائيلى ، بكلمة افتتاحية لوزير خارجية تنزانيا ، وما أن أنهى كلمته ، حتى طلعت الكلمة لأطلب ترشيح وزير خارجية تنزانيا ونيسا للمؤتمر ، ورئيس وفد الجزائر نائبها للرئيس ، وقد وافق المؤتمر على اقتراحى بالاجماع ، وحضر رئيس وفد الجزائر بعد الاجتماع ليقدم شكره لترشيحى له ، وأشار بأنه لم يقفأ بهذا الموقف ، لمحرفته بعلاقاتى بالشوة الجزائرية والشعب الجزائرى وبندورى

مع حركات التحرير العربية والأفريقية . . . وقد تم التنسيق الكامل بين الوفد المصري ، وباقي الوفود العربية والأفريقية ، وقد قام الاخ جميل مطر ممثل الجامعة العربية بالمؤتمر، بمجهودات كبيرة لتحقيق هذا التنسيق . وقد شارك الوفد المصري، بإيجابية تامة في صياغة قرارات المؤتمر، والخاصة بتحقيق سلام شامل في المنطقة، وانها ، الصراع العربى الاسرائيلى، يقوم على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة عام ٦٧، بما فى ذلك القدس ، مع التأكيد على وضعها الدولى واعتبار الاجراءات الاسرائيلية باطلة وإيقاف إقامة المستوطنات ، واعتبار وجود اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة، تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وفقا لقرار ١٨١ لسنة ٤٧والذى اكدته الجمعية العامة أخيرا فى ديسمبر ٨٢، مع حق هذا الشعب فى العودة ، وشرعية كفاحه ضد السيطرة الاجنبية بكافة السبل بما فى ذلك الكفاح المسلح، وفقا لقرار الجمعية العامة فى ٣٠ نوفمبر ٧٣ . . .

وقد القيت كلمة مصر فى المؤتمر الدولى بختزانيا تضمنت "أن السلام والأمن وانها ، الصراع العربى الاسرائيلى، لن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما فى ذلك القدس العربية ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقه فى تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة بفلسطين . . . وأعلنت إدانة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، واقامة المستعمرات الاستيطانية فى الأراضى العربية المحتلة، والانتهاكات غير المشروعة لحقوق الانسان ، وطالبت الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها باتخاذ الخطوات العملية وفقا للفصل السابع من الميثاق لانها ، الاحتلال الاسرائيلى ودعوت لتوحيد كافة الجهود الافريقية والعربية لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربى الاسرائيلى ، والتمفرقة العنصرية فى اسرائيل وجنوب افريقيا . . . " وقد أعربت جميع الوفود بترحيبها بالموقف المصرى وقد كان رأيى واضحا فى اتصالاتى بالوفود العربية والأفريقية ، ويقضى بعدم تفجير واثارة أية خلافات عربية داخل أو خارج المؤتمر، وافقت مع جميع الوفود العربية على عدم ذكر أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، كما سبق حدوثه فى الاجتماعات الدولية والاقليمية السابقة . . . وقد أوضحت فى لقاءات بالوفود العربية والأفريقية ، أن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطينى، قد رفضها الشعب الفلسطينى وممثلوه ، بالاضافة لتفسيرات إسرائيل المخالفة لنصوص ومضمون وروح هذا الشق الفلسطينى، وأنه لذلك فلا يمكن لمصر أن تتمسك به وأنى اعتبره من وجهة النظر السياسية والقانونية قد جمد تماما مثل العديد من مبادرات التسوية السياسية السابقة ، وأكدت أن القانون الدولى ، يخول للدولة الواقعة على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ، تجميدها كليا أو جزئيا ، فى حالة عدم احترام الجانب الآخر . . . وأشرت بأننا قد أثبتنا بالواقع والقانون ، مخالفة اسرائيل لهذه الاتفاقيات ، وعدم احترامها لالتزاماتها بضمها القدس العربية والجولان، واستمرار ممارساتها وانتهاكاتها لحقوق الانسان . . . وقد أوضحت

كذلك ، ضرورة تخطي الدول الأفريقية والعربية مراحل الخلافات السابقة ، وأن تبدأ بالعمل الإيجابي والموضوعي لتحقيق نصره قضائيا التحرر وفي مقدمتها فلسطين وناسيبها وجنوب أفريقيا وضرورة وقفنا صفا واحدا في مواجهة مخاطر التوسع الاسرائيلي وحكومة جنوب أفريقيا . . . وقد رحبت جميع الوفود المشاركة بهذا الاتجاه المصري ، وفي مقدمتها الوفود العربية ، وصدرت القرارات الخاصة بالمؤتمر خالية تماما من أية إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو للمعاهدات الثنائية أو للمعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩ . . . وذلك لأول مرة في تاريخ قرارات المنظمات الدولية والاقليمية بعد توقيع مصر لهذه الاتفاقيات ، الأمر الذي اعتبرته جميع الوفود ، نصرا كبيرا للتحررك العربي الأفريقي المشترك ، خاصة وأن المؤتمر الدولي كان متعلقا بالقضية الفلسطينية . . .

وقد أشار رئيس الوفد الفلسطيني في المؤتمر ، شفيق الحوت إلى رأيه بهذا الشأن في حديث لجريدة الشرق الأوسط في ٢٥ يوليو ٨٤ تضمن "واكتشفت في هذا المؤتمر وزن مصر في افريقيا ، وكان لوفدها برئاسة السفير طه الفرنواني رئيس ادارة فلسطين في الخارجية المصرية ، دور مشكور في تليين المواقف لصالح القضية الفلسطينية ، ومما قاله لي الدبلوماسي المصري الصديق ، إن سياسة مصر في افريقيا قديمة قدم النيل ومتشعبة كفرعها الموهلة في أعماق القارة والآفاق بدورها يحرسون كثيرا على علاقاتهم مع مصر ، ومهما اختلفوا معها أو اختلفت معهم ، فإن لهذا الاختلاف حدودا لا يتجاوزونها ، واستطعت على ضوء فهمنا لهذه الحقائق ، أن نصيغ قراراتنا بلغة تركز على الإيجابيات دون إثارة لما يمكن الخلاف حوله . . . ومرة أخرى تيقنت بأهمية العنصر الذاتي في شخصية الدبلوماسي ، أي دبلوماسي ، في تحرير أو تعطيل أية مفاوضات يكون طرفا فيها . . . ولقد كان لروح الاخ طه الفرنواني العربية الأصيلة ، وأسلوبه الهادئ ، في تعامله المشاكل ، ما شجعني على تلقيه الدعوة لزيارة القاهرة . . ."

المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية - الشارقة أبريل ١٩٨٣

وقد وجهت الدعوة لمصر من الأمم المتحدة ، لحضور وزير خارجيتها لهذا المؤتمر ، والخاص بأعضاء الأمم المتحدة بدول غرب آسيا (الأكوا) وهي جميع الدول العربية الآسيوية ، وبحضور ممثلين للمنظمات الدولية والاقليمية . وتحدد لامتداد المؤتمر بالشارقة بالامارات العربية المدة من ٢٥ إلى ٢٩ أبريل ٨٣ . وقد أعددت مذكرة بضرورة حضور وزير خارجية مصر لهذا المؤتمر ، خاصة وأنه يعقد على أرض عربية ، بحضور جميع وزراء الدول العربية في آسيا ، وأنه يمكن من خلال لقاءات مع وزراء الخارجية العرب ، التصعيد لاتها الخلافات العربية وعودة العلاقات المصرية العربية لطبيعتها . وقد فوجئت بصور قرار بتعييني رئيسا لوفد مصر في هذا المؤتمر ، أي بأن وزير خارجية مصر ، كمال حسن علي ، لن يتمكن من المشاركة وقد اجتمعت باللجنة المصرية العليا لثثون فلسطين ، وأوضحت لأعضائها تفاصيل جدول أعمال المؤتمر ،

وأبدى الاعضاء ، وجهة نظر كل منهم بشأن الموضوعات الواردة فيه ، وأعربوا عن أهمية حضور هذا المؤتمر للتمهيد لعودة العلاقات المصرية العربية ، وتوضيح خط مصر في الصراع العربي الاسرائيلي ، واستمرار هذا الخط حتى تحرير الاراضى العربية . ووصلت مقر المؤتمر بأحد الفنادق الكبرى بالشارقة ، حيث فرضت الحراسة المشددة لاغتيال عصام السرطاوى بالبرتغال في اليوم السابق ، وأعلنت احدى الفصائل الفلسطينية مسئوليتها عن الحادث ، واتهمت السرطاوى بمحاولة التوسط بين اسرائيل والفلسطينيين الأمر الذى اعتبره الفصيل خيانة للقضية . وقد لفت نظرى ، السفير فتح الله الضلعى رئيس رعاية المصالح المصرية بالامارات ، بأنه رغم أن المؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، إلا أن العلم المصرى لم يرفع على مقر المؤتمر كغيره من الأعلام ، بالإضافة إلى أن جميع الاذاعات والنشرات والصحف اشارت إلى أعضاء المؤتمر دون الاشارة للوفد المصرى ، وقد هدأت ثائرة الزميل الضلعى مشيراً إلى أن المؤتمر لم يفتتح بعد .

ودعيت لحضور اجماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر بحضور رؤساء الوفود ، وزراء خارجية الدول العربية في آسيا وهى الامارات العربية - البحرين - قطر - الكويت - عمان - السعودية - الاردن - سوريا - العراق - لبنان - اليمن الديمقراطية - الجمهورية العربية اليمنية - منظمة التحرير الفلسطينية - مصر . . وبعد مناقشة نظام المؤتمر وجدول أعماله ، طلبت الكلمة وأشرت إلى حضورنا بقلوب صافية ، واتجاهات أخرى ، من أجل نصره القضية الفلسطينية ، والتى لا يستطيع أى متصف أن ينكر دور مصر الرئيسى بالنسبة لها ، ومآقلمته من تضحيات فى سبيلها ، باعتبارها قضيتها الرئيسية ، وجزءاً رئيسياً لأمن مصر القومى ، وتمسكها بأمتها العربية فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي . . . إلا أننى فوجئت بعدم رفع علم جمهورية مصر العربية على مبنى المؤتمر ، وعدم اشارة الاعلام إلى حضور وفدها لهذا المؤتمر ، الأمر الذى أرفضه تماماً ، وأعلنت استعدادى لمغادرة المؤتمر فوراً والعودة للقاهرة ، اذا ما تأكدت من أن هذه الروح ستسود جو المؤتمر . وأكدت بأن مصر ليست بحاجة إلى الاستماع إلى الشعارات أو المزایدات ، وأننى أعرف شخصياً معظم رؤساء الوفود ورؤسائهم وملوكهم ومواطنيهم وشعبهم ، وأننى أرفض أن يكون هذا المؤتمر الدولى ، الذى ينعقد على أرض عربية ، محلاً لمزيد من تفجير الخلافات العربية ، التى ترفضها وتعمل على إنهاؤها . . . " وقد أبدى معظم رؤساء الوفود العربية ، الترحيب بحضور مصر لهذا المؤتمر ، وأكدوا أن ما حدث ، إنما هو خطأ غير مقصود وسيقوم المسئولون عن المؤتمر بتصحيحه فوراً ، وتم انتخاب مصر فى جميع لجان المؤتمر . . . وكانت لهذه الحادثة الشكلىة ، وموقفى منها فى بداية المؤتمر ، أثرها فى تأليف الوفود العربية جميعها ، مع الوفد المصرى ، حيث ناقشنا القضية الفلسطينية بروح الاخوة والمصلحة العربية المشتركة ، وشارك الوفد المصرى ، بمجهودات فعالة فى مناقشة الموضوعات المطروحة على المؤتمر ، خاصة وضع القدس العربية والأراضى المحتلة وشروط التسوية ، بروح ايجابية وبصرامة تامة دون أية حساسيات أو القيام بمحاولات افتعال لمواقف ترضى بعض المسئولين ، إلا أنها تسمى لروح

التضامن ، وتؤثر على خط مصر الواضح ، في دعمها للقضايا العربية والفلسطينية في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي . .

وكان موقفى واضحا ، فى ائتمام المؤتمر فى مناقشاته وقراراته ، عن أى موضوعات خلافية ، وقد تم التعاون الكامل بين الوفد المصرى والوفود العربية جميعها ، ولم يشر أى خلاف أو إشارة أو إدانة لاتفاقيات كامب ديفيد أو المعاهدات الثنائية أو المعاهدة المصرية الاسرائيلية سواء فى مناقشات المؤتمر ، أو فى قراراته ، كما كان يحدث قبل مؤتمر أروشا مارس ٨٣ وقد أوضحت كل ذلك فى تقريرى للقيادة السياسية المصرية بعد عودتى من المؤتمر ، كما استندت بهذا الموقف المصرى فى محاضرات للأخوة الدبلوماسية وفى الندوات السياسية كمدخل لاعادة العلاقات المصرية العربية .

وقد كانت مناقشاتنا داخل قاعة المؤتمر وخارجه ، تنحصر فى كيفية انهاء الصراع العربى الاسرائيلي لصالح الامة العربية ، وأثناء تناولنا العشاء مع رؤساء الوفود العربية ، أثار أحد رؤساء وفد دولة عربية بترولية كبيرة ، موضوع اتفاقيات كامب ديفيد ، وأشار على استحياء شديد ، بأنها أوجدت فرقة عربية ، مازلنا نعيش آثارها ، وأثرت على التوازن فى الصراع ، وقد فوجئت بشاب عربى - عرفته فيما بعد مديرا لمكتب المنظمة فى إحدى الدول العربية- يتصدى بحدود للوزير العربى قائلا "إنكم انتم الذين أجبرتم السادات على توقيع هذه الاتفاقيات ، وأنه يجب ألا تحاول بعض القهادات العربية ، إلقاء مسئولية الفرقة العربية على مصر ورئيسها السابق السادات . . . " واضطرت للتدخل فى المناقشة ، بعد أن أشار المسئول العربى ، أنه لا يعلم كثيرا عن هذه الأسباب ، وأوضحت الأحداث السابقة لكامب ديفيد والمساعدات العربية المحدودة لمصر ، فيما يختص بالتسليح والازمات الاقتصادية التى تعرض لها الشعب المصرى ، دون مساهمة حقيقية وقعالة من العديد من الدول العربية فى معركة الصراع العربى الاسرائيلي . . . وأنهيت حديثى بأننى أبديت هذا الرأى باختصار ، ومضطرا ، نتيجة سؤالى عن حقائق ، وأنتى أرجو أن تطوى هذه الصفحة ، ولنفتح صفحة جديدة ، لصالح تحقيق التضامن العربى دعما للقضايا العربية والفلسطينية ، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلي .

وقد سعى سفير فرنسا فى الامارات لمقابلتى ، وأخطرنى بأن بلاده لاتوافق على عقد المؤتمر الدولى العام القادم للقضية الفلسطينية فى مقر اليونسكو بهاريس فى اغسطس ٨٣ وفقا لقرار الجمعية العامة ، وذلك نظرا لأسباب أمنية ، وأنه يرجو منى الاتصال بالوفود العربية ، للموافقة على امكانية نقل المؤتمر العام القادم ، إلى المقر الاوروبى للأمم المتحدة بجنيف ، مقابل وعد من فرنسا ودول الجماعة الاوروبية ، بحضور ذلك المؤتمر بعد أن سبق تقريرهم مقاطعته . . . وقد عرضت الموضوع على رؤساء الوفود العربية ، ووافق الجميع على ذلك ، وقد أخطرت السفير الفرنسى بذلك وكذلك الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بالقاهرة الذى قام بدوره

بالإتصال بالحكومة الفرنسية لاختطافها بالموافقة . ولمست اهتماما كبيرا من المسئولين بالامارات العربية ، بمشاركة في ندوات تعقد اثناء المؤتمر ، ونقلتها أجهزة الاعلام ، ويشارك في هذه الندوات ، مسئولو الأمم المتحدة ورئيس وفد المنظمة ، بشأن الأوضاع في الشرق الأوسط وتطورات الصراع العربي الاسرائيلي .

وقد أدليت بعدة احاديث لصحافة الامارات ودول الخليج العربي وعلى سبيل المثال يمثل حديث لصحيفة الخليج ، بناء على طلب من الأخ تريم عمران سفير الامارات السابق بالقاهرة ، ومن خبرة العناصر العربية القومية ، الاتجاه العام لهذه الاحاديث ، وقد تضمن ذلك المقال رأيي بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي والقضايا العربية ، اقتصر هنا على الاشارة لموضوع الصراع ويتلخص * أن مصر ترحب بعودة العلاقات مع الدول العربية وأنه يجب ألا ننظر إلى أن هناك صعوبة في إعادة هذه العلاقات نظرا لترقيع مصر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاودة ١٩٧٩ . إذا أنه في الواقع إما أن نحقق أهدافنا بالكفاح المسلح ، وإما أن نسعى لتحقيقها بالاساليب السياسية ، ومثلا مؤتمر قمة قاس ١٩٨٢ أجبرت الدول العربية خلاله ، على سعيها لتحقيق إنهاء الصراع بالطرق السياسية . . . وردا على سؤال عن الفجوة التي فرضتها اتفاقيات كامب ديفيد ، بين مصر والأمة العربية أجهت بأنه بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ، ومهما قيل بالنسبة لهذه الزيارة ، بأنها اعتراف من جانب واحد بإسرائيل ، إلا أننا كعرب لم نحدد الأهداف الحقيقية التي نسعى إليها ، خاصة على ضوء الابتكار التي طرحت في القدس . . . ومصر والدول العربية ، استمرت في سعيها لتحقيق حل سياسي مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ، فبعد مؤتمر جنيف في ديسمبر ٧٣ وفشل المؤتمر ، وممرت بعدها أربع سنوات لم تتحرك بعمل عربي موحد لتحقيق أهدافنا ، بل في خلافات شخصية ، واتفاقيات فك اشتباك على الجبهتين المصرية والسورية عامي ٧٤ و٧٥ ، دون الوصول لحل شامل للصراع العربي الاسرائيلي ، وكان يمكن أن تستمر لعشرات السنين الأخرى ، دون الوصول لأي تسوية سياسية . . . وأكدت في احاديث أخرى نشرت في صحافة دول الخليج ، مقالات تضمنت "هلبنا أن نترك الماضي ، ونفتح صفحة جديدة مشرقة للمستقبل ، وأن على الأمة العرب أن يعتبروا اتفاقيات كامب ديفيد ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، مبادرة مصرية عليهم أن يأخذوا بها أو يرفضوها ، وأنني في الواقع لا أدافع عن هذه الاتفاقيات ولا أنقذها ، لكن إسرائيل تنتظر من مصر أن تتخلى عن كامب ديفيد بالنسبة لفلسطين ، إذ أنها الاتفاقية الوحيدة الرسمية التي تربط بها إسرائيل وتشارك فيها أمريكا . . . فإذا كنا نسعى لاشراك أمريكا في حل معين ، فعلينا أن ندفعها لتنفيذ التزاماتها ، لأن التفسير المصري لهذه الاتفاقيات ، يحقق مرحلتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحقيقا كاملا . . . ويعتبر مرحلة ضرورية لتهيئة الرأي العام العالمي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . . . وأشرت بأن إسرائيل لا تستطيع إجبار مصر على اقرار علاقات سياسية واقتصادية معها . . . وأكدت كذلك "مصر متمسكة بإعادة جميع الاراضي العربية المحتلة لأصحابها ، وأنها متمسكة بإعادة الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان

إلى الشعب العربي ، وتصير على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية المعتمدة من الاراضى اللبنانية، ولا يمكن أن يكون لمصر موقف غير ذلك .. وأعربت عن أهمية إعادة العمل العربى المشترك بمشاركة مصرية ، وأن الشعب المصرى لا يلمس حتى الان سوى مقاطعة لاقتصاده من بعض الحكومات العربية ، وأنصالح كمواطن عربى ، ماذا فعلت بعض الدول العربية لدعم الاقتصاد المصرى قبل كامب ديفيد ، فى نفس الوقت الذى تستثمر اموالها فى الدول والجهات المعادية التى تستثمر اموال هذه الحكومات فى اسرائيل وفى الاراضى المحتلة وتعتمد بالفائدة العظمى على اسرائيل والصهيونية العالمية" . . . وقد تلقت العديد من الاتصالات الهاتفية، كما حضر للقائى عدد من الشخصيات العربية بعد أن استمعوا وقرأوا وشاهدوا هذه التصريحات والأحداث التى أدليت بها لأجهزة الاعلام فى الامارات فى أواخر ابريل ٨٣ والتى نقلت إلى جميع أقطار الأمة العربية ، وقد أشاد الجميع بمصر ودورها القيادى ، وطلبوا التعاون لعودة الأمة العربية إلى قلبها مصر العربية ، وأكدوا أنهم يرفضون أى حجج لاستمرار الفرقة العربية، والتى لا يستفيد منها سوى قلة من الزعامات التى تسعى لمصالحها الشخصية، أو التطرف الاسرائيلى، وأن استمرار هذه الفرقة معناه استمرار الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل .

مؤتمر دبلوماسى لانتهاكات اسرائيل ابريل ٨٣

وأعددت تقريرا - نتيجة لاتصالى بعدد من السفراء الاجانب وممثلى المنظمات الدولية - بضرورة المطالبة بعقد مؤتمر دبلوماسى دولى لبحث مخالفات اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ ، وبأهمية اتخاذ المجتمع الدولى اجراءات عملية ضد ممارسات اسرائيل لهذه الاتفاقية وانتهاكاتها لحقوق الانسان . وعرضت فكرة انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى ، على المؤتمر الدولى للقضية الفلسطينية فى الشارقة فى ابريل ١٩٨٣ ، وقد أقر المؤتمر هذا الاقتراح، واتخذ قرارا بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع المنظمات الدولية، لاتخاذ التدابير الفعالة لضمان سلامة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة، وضمان حقوقهم القانونية والانسانية . .

وطالبت فى تقرير آخر فى يونيه ١٩٨٣ بأهمية اجراء الاتصالات مع الدول المختلفة والمنظمات الدولية ، للموافقة على عقد هذا المؤتمر الدبلوماسى ، لبحث مخالفات اسرائيل وانتهاكاتها لاتفاقيات ٤٩ ، وقد التقيت بالسفير السويسرى بالقاهرة ، وخطرته بضرورة اتخاذ بلاده - باعتبارها الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف وبها مقر هيئة الصليب الاحمر الدولى - لاجراءات انعقاد هذا المؤتمر الدبلوماسى، وقد أشار إلى أن بعض الدول كالولايات المتحدة لن توافق على انعقاد هذا المؤتمر نظرا لموقفها المؤيد لاسرائيل ، إلا أنه سيعيد تقريراً لوزارة خارجيته ، بضرورة العمل لتحقيق هذا المؤتمر وفقا لمستولية سريسا وقد قمت مع عدد من الزملاء ، بتجميع الوثائق الخاصة بهذه المخالفات والانتهاكات والممارسات الاسرائيلية من المصادر المختلفة ومنها الاسرائيلية خلال عام ٨٣/٨٢ مع دراسة قانونية تؤكد انطباق هذه

الاتفاقيات على الاراضى العربية المحتلة ، ولتم بتوزيعها على السفارات المصرية بالخارج والأجنبية بالقاهرة وعلى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية . . .

الاتفاق اللبناني الاسرائيلى ١٧ مايو ١٩٨٣

- وقد عارضت الفكرة التى عرضها بعض المسئولين اللبنانيين لمساهمة مصر فى المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية فى مايو ٨٣، على أساس تجارب مصر مع المفاوضات الاسرائيليين ، يمكنها تقديم هذه الخبرة للمفاوضين اللبنانيين مؤكدا ضرورة الابتعاد عن معاهات السياسات الاسرائيلية ، والتى تؤثر على التوازن فى الصراع ، وقد وافق المسئولون المصريون على رأى بعدم المشاركة ، وتأكدوا من صحة هذا الرأى بعد توقيع الاتفاق فى ١٧ مايو (أيار) ١٩٨٣ والمأسى التى تعرض لبنان لها بعد ذلك ، من استشهاد العديد من الوطنيين اللبنانيين ، والفلسطينيين ، ومصرع ٢٤١ من رجال البحرية الأمريكية و٥٦ من الفرنسيين فى اكتوبر ١٩٨٣ وإلغاء الحكومة اللبنانية بعدئذ لهذا الاتفاق ، لأنه لا يحقق المصلحة اللبنانية العليا ، لاستمرار المواقف الاسرائيلية العدائية فى جنوب لبنان .

لجنة الأمم المتحدة للتحرى عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان

يونية ١٩٨٣

وقد أعدت تقريرا أطالب فيه بزيارة هذه اللجنة لمصر ، للاطلاع على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، وخاصة فى معسكر اللاجئين الفلسطينيين برفع المصرية المسمى بمعسكر "كنيا". وقد كانت هذه اللجنة تقوم بزيارة المنطقة سنويا ومنها مصر منذ عام ١٩٧٠ ، إلا أنه بعد معاهدة ٧٩ ، فإن اللجنة قررت ايقاف زياراتها لمصر حيث لم تعد هناك أراض مصرية محتلة، لتقوم اللجنة بتقصى حقوق الانسان بالنسبة لها . وقد وافقت اللجنة على الحضور لمصر فى يونيه ١٩٨٣ . وقد قمت والزملاء بتجميع هذه الانتهاكات الاسرائيلية تمهيدا لزيارة اللجنة ومنها الممارسات فى القدس العربية - انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية - إقامة المستوطنات اليهودية - مصادرة الأراضى العربية - استمرار احتلال الأراضى العربية . إنتهاك حقوق الانسان الجماعية فى تقرير المصير والعودة - الانتهاكات السياسية والمدنية - الانتهاكات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . . الخ

واستقبلت اللجنة فى القاهرة فى ٩ يونيه ١٩٨٣ ، حيث أوضحت لها الانتهاكات الاسرائيلية مدعمة بالوثائق والمستندات ، ثم سافرننا إلى العريش بطائرة حربية، تم ترتيبها بالاتصال بمكتب المشير أبو غزالة ، وقد سافرت بعدئذ مع السفير عبد الحليم بدوى مدير إدارة الهيئات والزملاء بإدارة فلسطين إلى رفح، حيث قابلت اللجنة الشهود على الانتهاكات الاسرائيلية فى معسكر كننا والذين أجمعوا على قيام اسرائيل بانتهاكات لحقوق الانسان . . . وبانتهاه

الزيارة عبر رئيس اللجنة عن شكره لتوجيه الدعوة لحضورهم الى مصر ، حيث أتموا زيارتهم المبدئية الوحيدة في المنطقة في جو مشبع بالحرية المطلقة ، والتي أكدت حقيقة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، وأبدى رئيس اللجنة وعضاؤها تقديرهم لاهتمام مصر بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، ولإقرار السلام الشامل في المنطقة وإنهاء الصراع العربي لاسرائيل .

المؤتمر الدولي العام للقضية الفلسطينية - جنيف أغسطس / سبتمبر ١٩٨٣

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية، الدعوة لحضور وزير الخارجية لهذا المؤتمر ، وقد أوضحت في تقرير خاص بذلك، بأهمية هذا الحضور حيث سيحضر وزراء الخارجية العرب ودول العالم المختلفة ، إلا أن السيد كمال حسن على أعرب عن عدم حضوره لهذا المؤتمر . وقد ركزنا استعداداتنا للمؤتمر في تجميع أرائنا وجهة نظر مصر في كيفية إيجاد سلام شامل للصراع العربي الاسرائيلي ، وتشكل الوفد المصري من السفراء الشافعي عبد الحميد وطه الفرنواني وعبد الرؤوف الريدي على أن ينضم اليهم مستشارون سيد أبو زيد وأبو سيف راضي ومحمد فودة وعصرو حلمي . .

وعقدنا عدة اجتماعات ، قبل انعقاد المؤتمر في جنيف ، مع الوفود الافريقية والاسيوية الاخرى للتنسيق وانعقد المؤتمر في ٢٩ أغسطس ٨٣ ، بحضور وزراء خارجية وكبار الممثلين في ١٨٧ دولة بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والاقليمية . . . وانتخبت مصر في أول جلسة للمؤتمر ، نائبة لرئيس المؤتمر بإجماع الآراء ، وأشار جميع رؤساء الوفود التي تقدمت لتهنئتنا بالمنصب ، بأن هذا التقدير الجماعي من المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية لمصر ، يؤكد أن مصر ما زالت القيادة الحقيقية التي تعمل لصالح هذه القضية ، وأنها مستمرة في العمل لانها . الصراع العربي الاسرائيلي ، وقد فوجئت في جلسة الافتتاح ، بالكلمة التي ألقاها "بريماكوف" عضو الوفد السوفيتي ومن القادة السوفيت المعروفين والذي قام بدور هام في أحداث الحرب العراقية الكويتية - يهاجم فيها اتفاقيات كامب ديفيد ودور مصر بالنسبة للتسوية في الشرق الأوسط ، الأمر الذي دعاني لآخطار - زملائي في الوفد بأن هذه الكلمة مؤشر لعدد من الوفود العربية وغيرها ، للاتطلاق في هذا الاتجاه ، وأن الواجب العمل فوراً على إيقال هذا التيار . . . والتقيت ببريماكوف بعد لقائه كلمته ، ونزوله لقاعة المؤتمر ، وأخطرت بهوضوح وصراحة بأن مصر لا تقبل إطلاقاً ما أعلنه السوفيت في كلمته وأنها متمسكة بالقضايا العربية وقضايا التحرر والصراع العربي الاسرائيلي ، أضاعف ماتحاول دول أخرى كبيرة أن تتظاهر به ، وأن مصر لم تفرط في الحق الفلسطيني أو في التسوية السياسية وأنها لا تقبل المزايادات لأهداف تعلمها جميعها ، حتى ولو كانت من دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتي . . . وأضفت بأنني مضطر للرد على كلمته ، موضوعاً موقف الاتحاد السوفيتي من إنشاء إسرائيل ودعمها بالعناصر البشرية والمادية ، وموقفه

من بعض حركات التحرير في إفريقيا وآسيا كما أعلمها . . . وقد كان هذا الحديث ، بحضور أعضاء الوفد السوفيتي ورئيسه "فونجرادوف" وزير خارجية روسيا البيضاء ، وسفير الاتحاد السوفيتي السابق في مصر ، والذي تدخل مهبطا لثائرتي ، طالبا ضرورة احتواء هذه الأزمة ، ومشيرا إلى أن برماكوف رجل أكاديمي وأنه يتحدث عن رأيه الشخصي واتفقنا على لقاء بين الوفدين المصري والسوفيتي لتسوية الخلاف . . . وقد تم الاتفاق على عدم ذكر الوفد السوفيتي لأية إشارة عن اتفاقيات كامب ديفيد أو معاهدة ٧٩ ، أو ممثلية مصر عن الصلح المتفرد . . . كما أخطرنا الوفد السوفيتي بأنه رغم اتفاقيات كامب ديفيد ، إلا أن مصر مازالت توافق على المؤتمر الدولي وأنها حضرت مؤتمر جنيف ٧٣ وعقدت مؤتمرا تحضيريا بالقاهرة في ديسمبر ٧٧ رفض السوفيت وبعض الدول حضوره . . . وأكدت للوفد السوفيتي أهمية الابتعاد عن إثارة أحقاد الماضي ، والعمل لإيجاد التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتي ، لمصلحة الطرفين ، وأنه قد يكون هذا التفاهم في المؤتمر الدولي ، بداية طيبة لتحقيق التقارب . . . وقد التزم الوفد السوفيتي بهذا الاتفاق ، طيلة جلسات المؤتمر وفي قراراته . . . كما التقيت بالسيد / عبد الحليم وزير خارجية سوريا وقتئذ ، في بهو المؤتمر مع السفير أديب الداودي ، وقد تصافحنا بحرارة حيث ترجع صداقتنا إلى فترة طويلة أثناء تولية محافظة دمشق ثم وزارة الاقتصاد ، أثناء عملي كقائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق عام ١٩٦٧ . . . وقد ناقشنا الأوضاع العربية والقضية الفلسطينية وأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي ، واتفقنا على التزام كلا الوفدين المصري والسوري بالمرضعية ، وعدم إثارة الوفد السوري أي موضوع يتعلق بكامب ديفيد أو المعاهدة ، أو علاقة مصر بإسرائيل ، لصالح العمل العربي المشترك ، في مواجهة الصراع ، وقد أوفى خدام برعده ، هذا إشارة عابرة من السيدة / سعاد العبد الله عضو الوفد ، إعتلر عنها الوفد السوري بتدخل من السفير محمد الفرا الأمين العام المساعد للجامعة العربية.

وقد تم الاتفاق كذلك مع السيد علي التريكي وزير خارجية ليبيا على نفس الاتفاق ، وكذلك مع السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية بالمنظمة على ثلاثي أية خلاقات عربية بالمؤتمر ، كما تم الاتفاق مع جميع الوفود العربية على هذا الخط السياسي .

وإثناء اجتماعنا بالرفود الصديقة ، إتضح اتجاهها جميعا للمطالبة بعقد المؤتمر الدولي للشرق الأوسط ، بحضور الدول المعنية بما فيها المنظمة ، وقد أشار بعض الزملاء في الوفد المصري ، بأن إعلان الوفد عن هذه الموافقة ، يعنى التخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بالشق الفلسطيني في الاتفاقيات ، والرجوع ثانية لفكرة المؤتمر الدولي للسلام ، واقترحوا ضرورة موافقة وزير الخارجية ، كمال حسن علي ، على هذا الاتجاه - واتصلنا بالوزير ، إلا أننا أخطرنا بعدم تواجده بالقاهرة ، وبالاتصال ثانية بالخارجية لمحاولة التحدث للوزير أخطرنا باستحالة ذلك (رغم معرفتي بأنه يمكن الاتصال به في أي وقت وأي مكان) ، كما لم يرد للوفد المصري رد

على برقيات المرسلة للقاهرة بهذا الشأن .

وقد أخطرت الوفد المصري بأن خط مصر واضح في هذا الاتجاه ، وأتينا وافقنا على الدعوة للمؤتمر الدولي خلال المؤتمرين الدوليين بأورشا والشارقة في مارس وأبريل ٨٣ (بعد كامب ديفيد) وأتسنى أوضح خلال المؤتمرين وجهة نظر مصر من إدانة إسرائيل لاستمرار احتلال الأراضي العربية ولعماساتها غير المشروعة ، ومن أهمية استناد المؤتمر الدولي للسلام لإتها . الصراع العربي الإسرائيلي وأتسنى قد عرضت ونالشت تقريرى هذين المؤتمرين ، مع المسؤولين المصريين ، ولم أجد من أى منهم أى اعتراض على فكرة الدعوة لعقد المؤتمر الدولي وأتسنى على استعداد لتحمل أية مسئولية خاصة بهذا الاتجاه لصالح مصر وقضاهاها العادلة وقد تم الاتفاق على إلقائى كلمة مصر فى قاعة الأمم المتحدة بهتيف ، وقد أعدتها مع السفير سيد أبو زيد ، وتضمنت أن مواقف إسرائيل عرقلت كافة الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط . .

وأكدت على تصميم مصر على رفضها استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية . وأعلنت عن ضرورة عقد مؤتمر دولى للشرق الأوسط لإتها . الصراع العربى الاسرائيلى وأن نظرية القيادة الاسرائيلية من اعتماد الأمن على احتلال اراضى الغير ثبت بطلانها وأن السلام لن يتحقق طالما استمرت إسرائيل فى اتباع سياسة التوسع وإقامة المستوطنات والتى تدنيها مصر ، وأن التسوية العادلة فى المنطقة للصراع العربى الاسرائيلى تستوجب انسحاب إسرائيل من كافة الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة الدولة المستقلة والعودة وتقديم منى رؤساء الوفود العربية - بعد إلقاء الكلمة - مؤكدين أن هذه الكلمة المصرية الصادقة عبرت عما يفكر فيه كل رؤساء وأعضاء الوفود العربية ، كما قدم لى السفير أحمد عصمت عبد المجيد - وكان حاضرا للمؤتمر بصفة شخصية بعد إحالته للتقاعد كسفير بالخارجية المصرية وقبل تعيينه وزيرا للخارجية - تقديره للكلمة التى عبرت بصديق عن مصر العربية وقد أشارت وفود المؤتمر إلى أن موقف مصر الذى عبرت عنه فى المؤتمر ، يمثل مرحلة جديدة فيما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد فى الشق الفلسطينى منها ، ويؤكد الاتجاه لتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام لإيجاد حل شامل ودائم للصراع العربى الاسرائيلى . .

وقد شاركنا فى صياغة قرارات المؤتمر ، وقد وافق المؤتمر بالإجماع على إعلان جنيف " سبتمبر ٨٣ . . مرفق ويتضمن التأكيد على إنسحاب إسرائيل من حدود ٦٧ بما فيها القدس ، وعلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والعودة وإقامة الدولة المستقلة ، وضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراك جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير ، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وغيرهما من الدول المعنية وقد كانت هذه القرارات الهامة دستور التحرك الدولى بحثل لحل الصراع العربى الاسرائيلى وقد وافقت

الجمعية العامة بالاعلبية الساحقة عليها ، وقد اعدت تقريرا وافيا عن هذا المؤتمر ، قدمته للقيادة السياسية ومجلس الشعب المصري ، كما عرضته على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتي أقرت توصياته وصاغت خطة عمل لتحقيقها خلال سنتين .

لقاءات مع قادة وشعب الارض المحتلة والصراع

وبدأت منذ عام ١٩٨٣ في تنظيم لقاءات مع قيادات وقواعد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة وذلك في القاهرة باعتبار أن الالتحام معها يحقق جزءا من التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي . وقد رفضت السلطات الاسرائيلية في البداية التصريح لهؤلاء القادة بمغادرة الاراضي المحتلة ، مما دعاني إلى الاحتجاج على هذا الاجراء واجبار السلطات الاسرائيلية على السماح لهم بالحضور للقاهرة ، وقد التقيت بعدد كبير منهم أخص بالذكر السادة حكمت المصري ورشاد الشواجميل الطرني والياس قريج كما اجريت اتصالات بفلسطيني ١٩٤٨ وطالبت بتقديم المساعدات لهم للحضور للقاهرة والدراسة في معاهدها محافظة على صروتهم . ولست وزملائي باللجنة العليا لشئون فلسطين بدعم مطالب شعب الارض المحتلة وتسهيل تصدير منتجات الحمضيات من قطاع غزة لأوروبا عن طريق مينائي السويس وبور سعيد ، كما نجحنا في زيادة اعداد الطلبة الفلسطينيين للالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية وخاصة في الدراسات العملية .

وطالبت باستمرار دعم مصر الكامل لحقوق شعب فلسطين الجماعية في تقرير المصري والعودة واقامة الدولة وكذلك حقوقه السياسية والمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

المطالبة بتطبيق التفسير المصري لاتفاقيات كامب ديفيد

وقد رحب هؤلاء القادة بزيارة القاهرة والالتقاء بالدبلوماسيين المصريين وتبادل الرأي بالنسبة لانتهاء الاحتلال الاسرائيلي ودعم مصر لشعب الارض المحتلة ، وقد كان موقفى الواضح في المؤتمرات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ وتصريحاى التى ادليت بها فى ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره واقامة دولته ، داعيا لتدقيق العديد من قيادات الارض المحتلة للقاهرة والالتقاء معنا .

وقد اجريت لقاءات مع القادة الفلسطينيين فى وزارة الخارجية المصرية وادارة شئون فلسطين وفى منزلى مع حرصى على حضور ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية جميع هذه اللقاءات والاجتماعات السرية والعلنية على أساس أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

ووجدت ترحيبا من عدد كبير من القادة الفلسطينيين بضرورة تمسك مصر بتطبيق التفسير المصري لاتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٨٣ ، حيث أن هذا التفسير المصرى والذي اعلن فى مناسبات عديدة يؤدى الى الحكم الذاتى الكامل تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية ، كما أن اعلان

مصر وسأبيد فلسطيني لذلك سيضع إسرائيل والولايات المتحدة في موقف حرج ، وقد يجبر إسرائيل على تنفيذ ما اتفقت عليه ، خاصة وأن هذه الاتفاقيات هي الوحيدة التي تربط بها إسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة .

وقد أخطرت القادة الفلسطينيين بصعوبة قيام مصر بهذه الخطوة ، خاصة بعد الادانات الفلسطينية والعربية لهذه الاتفاقيات وكذلك في ظل العلاقات الفلسطينية المتفجرة بين الفصائل الفلسطينية في لبنان ، والموقف العربي غير الواضح حتى الآن . بالنسبة لعودة العلاقات الطبيعية مع مصر والذي اتخذ مبرراً له استمرار مصر في التزاماتها في اتفاقيات كامب ديفيد ، بالرغم من أخطاري لجميع القادة العرب في المؤتمرات الدولية وفي تصريحاتي بأن هذه الاتفاقيات يمكنهم اعتبارها مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات وأن على الشعب الفلسطيني أن يأخذ بها أو يرفضها وذلك رغم توضيح موقعي بتجميد هذا الشق الفلسطيني نتيجة لرفض الشعب الفلسطيني وقتل له .

وقد أكدت لهؤلاء القادة الفلسطينيين بأنه إذا كانت للقيادات العربية والفلسطينية وجهة نظر مؤيدة لمطالبة مصر لإسرائيل وأمريكا بتطبيق التفسيرات المصرية المثقلة مع القانون الدولي . لهذه الاتفاقيات ، فأنني أرى ضرورة تلقي هذا الرأي كتابة حتى لا تدخل ثانية في متاهات الخلافات والمنازعات التي نحمد الله على إنهاؤها .

ولم ألتق أي رد من هذه القيادات الفلسطينية أو غيرها بتأييد هذا الرأي حتى انتهاء عملي الرسمي من الخارجية المصرية عام ١٩٨٨ .

مطالبة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ على الضفة وغزة

وقد طالب عدد آخر من قادة وقواعد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة مصر والاردن بتطبيق قرار ٢٤٢ ، على أن يبدأ ذلك بإعادة قطاع غزة إلى الادارة المصرية والضفة الغربية للادارة الاردنية .

وقد أخطرت القادة الفلسطينيين بأن قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤ ، قد أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة المنظمة على أي أرض فلسطينية يحرم تحريرها ، وأن مصر ما زالت رغم الخلافات الفلسطينية متمسكة بهذا القرار .

وقد أشار هؤلاء القادة الفلسطينيين إلى أن المنظمة وقياداتها في خلاف مستمر بين الفصائل الفلسطينية ويركزون اهتمامهم على توطيد قيادة كل فصيل الأمر الذي شغلهم عن تحرير الارض رغم خطورة المستوطنات ، واعربوا عن استعدهم للاتصال بقيادة عرفات لتحريرك هذا

الاتجاه في مقابل حصوله على تمهد مصري وإردني مكتوب ويعد أن يؤدي ذلك لتحقيق الدولة الفلسطينية مستقبلا ، وأشاروا أن الأمر يتطلب تحركا عاجلا يضع عنصر الوقت في الاعتبار خوفا من استمرار إقامة المستوطنات الاسرائيلية وإتلاعها للأرض المحتلة (الممتوطنون وقتلت كانوا حوالي ٢٠ ألفا) واعربوا عن استعدادهم كذلك بالاتصال بالفصائل المختلفة للموافقة على ذلك .

وقد اعربت للقادة الفلسطينيين ، وبحضور ممثلين عن المنظمة عن استعداد مصر لأية مجهودات في سبيل تحرير كل الأرض العربية المحتلة ، ولكنى أرى أنه نظرا للظروف العربية والفلسطينية ، ضرورة تلقي مصر لهذا الطلب من القيادات الفلسطينية والعربية حتى لا يؤدي التحرك المصري إلى ردود فعل سلبية .

وقد وعد القادة الفلسطينيون بالاتصال بقيادة عرفات والفصائل الأخرى بهذا الشأن إلا أن الخلافات الفلسطينية في لبنان وقفت حائلا دون ذلك ، ولم أتلق كذلك حتى انتهاء عملي الرسمي بالخارجية المصرية عام ٨٨ أي طلب بهذا بشأن .

انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبعض المناطق في الضفة الغربية

واتصل بعض القادة الاسرائيليين بعدد من المسؤولين المصريين بشأن امكانية تحرك إسرائيل لتسوية سياسية لموضوع الاراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة بالنسبة لقطاع غزة وبعض المناطق في الضفة الغربية مثل اريحا .

وقد قام الجنرال بنيامين بن الحماز منسق شئون المناطق المحتلة بالاتصال بالسفير المصري في تل ابيب وبعدد من المسؤولين المصريين وأشار بأن سياسته وبعض القادة الاسرائيليين ترمي إلى تشجيع العناصر المعتدلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وأجرا حوار معها ، وأنهم يريدون إعادة قطاع غزة للإدارة المصرية لحين إيجاد حل لموضوع الضفة المعقد ، وأنهم قد يرون كذلك البعد . ببعض المناطق في الضفة الغربية والتي لاتمثل مطالب تاريخية للشعب الاسرائيلي كمنطقة اريحا .

واقترح الاسرائيليون امكانية تنفيذ الحكم الذاتي في غزة كخطوة أولى مع بعض المناطق . - وقد اوضحت بأن فكرة مبدأ الحكم الذاتي الكامل في غزة مبدئيا كنموذج للمباحثات يمكن تنفيذه في الضفة الغربية في حالة نجاحه عرضها السادات سابقا ، وإن ييجين رحب بالفكرة إلا أنه طالب بالتقصير بمباحثات الحكم الذاتي على غزة كبنية ، الأمر الذي رفضه السادات مؤكدا ضرورة التوصل أولا لاتفاق عام بشأن الحكم الذاتي في الضفة وغزة معا ، ثم يبدأ التطبيق في غزة ، مما دعا ييجين لعدم الموافقة على العرض .

وقد علمت بأن عددا من قادة حزب العمل وبعض عناصر الليكود واحزاب الوسط تؤيد فكرة

البدء في تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ، إذ أن القطاع محدود المساحة (٣٠٦ كم^٢) ومحدود الموارد بالقياس بكثافتها السكانية العالية (٧٠٠ ألف نسمة وقتئذ) والاحتفاظ به يترتب مسئوليات كثيرة على إسرائيل والعنصر الفلسطيني غالب بدرجة كبيرة على العنصر اليهودي فيه ، بالإضافة إلى أن قطاع غزة لا يدخل في المطالب التاريخية والدينية للدولة اليهودية مثله مثل منطقة أريحا في الضفة الغربية كما أن إمكانية إقامة مستوطنات إسرائيلية في القطاع محدودة وكثافتها السكانية تمثل خطراً على حركة الاستيطان وعلى أمن إسرائيل خاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هذه المخيمات التي تمسكتا بوجودها وعدم تفريغها باعتبارها من أسس الحل السياسي في المستقبل .

وقد أكدت في تقارير ورفض المقترحات الإسرائيلية ، خاصة في ظل عدم حصولنا على موافقات فلسطينية أو عربية بهذا الشأن وكذلك لعدم الثقة في نوايا إسرائيل بشأن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وأوضحت أن العرض الإسرائيلي في بدء تنفيذ الحكم الذاتي في غزة أو مناطق محددة في الضفة هو مساومة من هؤلاء القادة الاسرائيليين بغزة لقاء أحكام القبضة الإسرائيلية على القدس وباقي الضفة الغربية ومحاولة من إسرائيل لتطبيع علاقاتها في المجالات المختلفة مع مصر وإبعادها عن التحرك العربي المشترك وإن هذا العرض الإسرائيلي تفتيت للقضية الفلسطينية وإخراج لإسرائيل من عزلتها أمام المجتمع الدولي والأمريكي وإن العرض الإسرائيلي لا بد وأن يقتصر بمطالب أمنية إسرائيلية ، إذ أنني أعلم بأن بعض القادة الاسرائيليين يرون في قطاع غزة منطقة أمن إضافية لإسرائيل في مواجهة مصر وأنه لا يمكن إنها المسوطنات الإسرائيلية من غزة لأغلب عديدة أمنية وسياسية وأنها في رأي غالبية القيادة الإسرائيلية أصبحت حقيقة واقعة لأمن إسرائيل لا يمكن التنازل عنها أو إزالتها .

وقد أكدت تمسك مصر بالسلام الشامل والعدل في المنطقة وبدعمها للقضية الفلسطينية مع ضرورة مزيد من دعم مصر لقطاع غزة سياسياً واقتصادياً وثقافياً ليستطيع مواجهة الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني للقطاع بحيث يتمكن شعب فلسطين في القطاع والضفة والقدس من تحقيق تحرير الأرض العربية والفلسطينية المحتلة في حالة تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

وقد أخطرت القادة الفلسطينيين بالعروض الإسرائيلية ورأى المسجل بشأنها ، كما قمت بإجراء لقاءات مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية مع قيادات الأرض المحتلة وأوضحت رأيي بضرورة التوصل لحل سياسي شامل وعدل للضفة بما فيها القدس وقطاع غزة مجتمعين وقد أشار بعض القادة الفلسطينيين ، بأنه وبعد قطع مصر لمباحثات الحكم الذاتي الإسرائيلي نتيجة للموقف الإسرائيلي من القدس والجولان ورفض الانسحاب الكامل وتحقيق حكم ذاتي كامل ، فإنهم يرون ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي حتى ولو على مراحل تمهيداً

لتحرير كل الارض العربية واقامة الدولة الفلسطينية ، واكدوا أنهم يشيدون دائما بما قدمته مصر لشعب قطاع غزة من مساعدات اقتصادية وتعليمية وزراعية وفنية ، وأن قطاع غزة بتأكيدات من مصر العربية هو جزء من دولة فلسطين ، وأن دستور القطاع الصادر عام ١٩٦٢ بمبادرة من الرئيس الراحل عبد الناصر قد منح القطاع وقيادته جميع السلطات والسيادة الكاملة بتنظيم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي مارسها الشعب الفلسطيني بنفسه ، وأنهم لذلك لا يمانعون في اعادة قطاع غزة للإدارة المصرية تمهيدا لاعادته للسيادة الفلسطينية وذلك وفقا لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومؤتمر القمة بالرباط لعام ١٩٧٤ بقيام السلطة الفلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني يتم تحريره ، وأنهم يعيدون تأكيد موقفهم السابق في عام ١٩٥٧ ، بمطالبة الأمم المتحدة إعادة القطاع للإدارة المصرية الفلسطينية تمهيدا لضمه لباقي ارض فلسطين بعد تحريرها ، واضطرار الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك حتى تم احتلاله في يونيو ١٩٦٧ نتيجة للهجوم الاسرائيلي وقتلذ .

وفي نفس الوقت اشار بعض القادة الفلسطينيين بأنه نظرا للظروف الداخلية في المنظمة والانشقاق في صفوفها فانهم يرون تأجيل هذا الموضوع .

وقد أكدت لجميع القادة الفلسطينيين رأيي بوضوح بعدم تفتيت القضية والعمل للتحرير الشامل للأرض العربية .

وقد ناقشت موضوع الانسحاب الاسرائيلي الفوري من جميع الاراضي العربية المحتلة عامة وتطرق النقاش إلى مقترحات بعض القيادات الاسرائيلية في بدء تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وبعض مناطق الضفة وذلك مع الوفد الاسرائيلي الرسمي الذي حضر للقاهرة برئاسة مدير عام الخارجية الاسرائيلية في ٨ نوفمبر ١٩٨٣ .

وقد أشار رئيس الوفد الاسرائيلي وعضو الوفد " ايلي روينشتاين " رئيس وفد المفاوضات مع الوفد الفلسطيني حاليا ، بسهولة تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني على قطاع غزة ، أكثر من امكانية تطبيقه على الضفة الغربية جميعها مع امكانية تطبيق هذا الحكم الذاتي على منطقة في الضفة ليس لاسرائيل فيها مطالب تاريخية وهي منطقة اريحا وشار روينشتاين بأنه لا توجد مطالب دينية أو تاريخية أو جغرافية في قطاع غزة تساعد على تمسك الاحزاب الدينية المتطرفة به ، كما هو الحال في منطقة الضفة الغربية ، واذاف أن موضوع قطاع غزة مرتبط باستئناف مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني ، والتي لن تتم إلا باتفاق اردني فلسطيني مصري صريح ، الأمر الذي يقضي بموافقة الاردن والفلسطينيين على ذلك وبعض الدول العربية المؤثرة عليه مثل السعودية والمغرب والجزائر مما يمكن في البدء بالمرحلة التفاوضية الكاملة بشأن التسوية السياسية .

وقد اضطرت الوفد الاسرائيلي برفض لهذه المقترحات وبضرورة التفاوض على جميع

الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وغزة والضفة والجولان وجنوب لبنان ، وأنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة وشعب اليهود بالاستقرار والأمن، إلا بالتسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من جميع الأراضي العربية وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة الدولة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

وقد تدارك رئيس الوفد الإسرائيلي دافيد كمخي مدير عام الخارجية الإسرائيلية الموقف، وأكد بأن هذه العلاقات سابقة لأوانها، وأن الموقف الخاص بالتصوية السياسية سيتطور بعد خروج عرفات من لبنان إثر أحداث الخلافات الفلسطينية، وأنه يعدن ذلك وعلى ضوء معرفة موقف القادة الفلسطينيين ، يمكن تحديد مسارات واتجاهات إمكانات التحرك للتصوية السياسية.

مصر وحق العودة للشعب الفلسطيني - نوفمبر ٨٣

واستمرت المجهودات في محالولات لإقرار حق العودة للشعب الفلسطيني، وفقا لقواعد القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، ورفض الهجرة اليهودية السوفيتية والفلاشا الأثيوبيين وغيرها للأراضي المحتلة العربية لتناقض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان .

وقد أوضحت للمستقلين المصريين باستمرار أهمية وكالة الأونروا في عملها ونشاطها، وقد أكدت في مقابلي للمفوض العام لوكالة الأونروا في نوفمبر ٨٣، حق الوكالة في البناء داخل المخيمات الفلسطينية للاجئين وأن التفسير الإسرائيلي للقانون الصادر أثناء الإدارة المصرية لقطاع غزة عام ٦٠ بضرورة الحصول على ترخيص للبناء لا يشمل انشاءات الوكالة ولا يستند إلى أي سند قانوني أو لعرف سابق، وحلرت بأن هدف إسرائيل في تطبيق هذا القانون ، محاولة تصفية مخيمات اللاجئين، لأنها ركن أساسي من أركان القضية والصراع . . وقد أخطرت الوفد الإسرائيلي برئاسة دافيد كمخي " مدير عام الخارجية الإسرائيلية أثناء اجتماع القاهرة في نوفمبر ٨٣ بوجهة النظر التي تبجح للأونروا القيام بهذه الانشاءات، وعدم تعارضها مع القانون ٤ لسنة ٦٠ . وأضفت بأنني اتساءل لماذا تتناسى السلطات الإسرائيلية جميع القوانين الصادرة أثناء الإدارة المصرية لغزة والتي جميعها لصالح الشعب الفلسطيني بغزه وتتمسك بقانون واحد تحاول تحريفه، الأمر الذي نرفضه .

إسرائيل وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين نوفمبر ٨٣

وقد علمت بأن اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل، سبب بحث مع الرئيس ريجان خلال اجتماعهما بعد أيام خطة إسرائيل بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، بفرض تصفية مشكلة اللاجئين، وقد تلقت معلومات من الأرض المحتلة تؤكد رفض سكان المخيمات هذا المشروع الإسرائيلي، وقد أخطرت السفير الأمريكي وسفير مصر بواشنطن برفض هذه الخطة، والتي تهدف

إلى إيجاد حل سياسى لمشكلة اللاجئين، وليس حلا إنسانيا، إذ أنه لو أرادت إسرائيل حقا هذا المشروع، يفرض تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المخيمات، كما تزعم، لكان عليها إدخال الخدمات والمياه والكهرباء لهذه المخيمات، بدلا من نقلهم خارج المخيمات لتقديم هذه الخدمات .

وقد تلقيت بعدئذ تصريحا للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية يشير فيه إلى أن الولايات المتحدة، على استعداد للنظر فى الخطة الاسرائيلية بعد تقديم المشروع بصفة رسمية لها، وأن رد الفعل الأمريكى سيتأثر لحد كبير برغبات اللاجئين الفلسطينيين، وأن اشتراك الفلسطينيين فى هذا الجهد يجب أن يكون نابعا من إرادتهم الحرة وبالتنسيق مع الأونروا . .

وقد أخطرت المسئولين الأمريكيين، بأن رفضنا لهذا المشروع، يتفق مع رفض اللاجئين الفلسطينيين له، وأن وكالة الأونروا - بناء على لقاءاتى مع المفوض العام لها- تعارض بشدة قهر اللاجئين على المشاركة فى الخطة، وأنها ترفض قيام أمريكا وألمانيا الغربية بتحويل المشروع - حسب معلوماتنا - بمبلغ ١٥٠ مليون دولار . . . وأكدت أن تنفيذ هذا المشروع باجراآت انفرادية من إسرائيل يتناقض مع إطار السلام، والذي يشير إلى " تعمل مصر وإسرائيل سويا مع الأطراف الأخرى المهتمة بوضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين . . " وأن موافقة أمريكا أو تمويلها لهذه الخطة يتعارض مع إطار السلام ومعااهدة ٧٩ وقرار ٢٤٢، ويؤدى إلى تعقيدات سياسية فى الوقت الذى تسعى فيه لتسوية سلمية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى، وأن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون المشروع، إذ أن قبوله، يعنى تحويل القضية، من قضية بلد وشعب يطالب بتقرير مصيره والعودة، إلى قضية لاجئين وتعنى تخليهم عن حق تقرير المصير والعودة.. وقد علمت بأن مخطط هذا المشروع هو بن بورات وزير الدولة الاسرائيلى، وتذكرت علاقته بأسحق شامير أثناء عمله فى المخابرات الاسرائيلية واتفاقهما معا لتنظيم عمليات التحريض الارهابية ضد اليهود فى الدول العربية، خاصة فى العراق، لاجبارهم على الهجرة لاسرائيل عامى ٥٠ و ٥١، بحجة وجود مؤامرات عربية ضدهم، فى حين أنهما كانا مدبرى هذه المؤامرات . . . وتذكرت ارتباط فكر التطرف الاسرائيلى بهذه الخطة الجديدة، لاعادة توطين اللاجئين خارج مخيماتهم أو مساعدتهم للهجرة لخارج الاراضى الفلسطينية لتفريغ الارض العربية من سكانها، وإنها الصراع العربى الاسرائيلى لصالح إسرائيل . . وقد علمت وقتئذ باتصالات بين بن بورات والمسئول الأمريكى عن شئون اللاجئين وهو يهودى متطرف، وأن الأخير حضر للقاها وقابل كمال حسن على وناقشوا هذا الموضوع، إلا أننى لم أعلم شيئا عن هذه المقابلة، رغم تقارىرى المقدمة بهذا الشأن .

وقد تابعت هذا الموضوع حتى تأكدت من رفض أمريكا والغرب ووكالة الأونروا لهذه الخطة بعد توضيحنا خطورة هذا الامر وخطار الصحافة المصرية بذلك، الأمر الذى دفع إسرائيل للترجع

عن تنفيذها مؤقّتا ، حتى تحين لها فرصة أخرى لاعادة إحيائها . . وفى نفس الوقت طالبت بدعم وكالة الأونروا ، لاستمرار نشاطها لرعاية اللاجئين الفلسطينيين (اعاشة - تعليم - صحة) حتى يتحقق للشعب الفلسطيني حقه فى العودة إلى وطنه، وأكدت لعدد من الدول البثولية العربية، أهمية هذا الدعم لقيام الأونروا بدورها فى عملية التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى وحماية اللاجئين الفلسطينيين وتعليمهم وعلاجهم تمهيدا لعودتهم القربة لوطنهم بأذن الله .

الخلاقات الفلسطينية فى حركة فتح وتأثيرها على الصراع

واعلنت فى عدة مقالات صحفية تأييدنا لوحدة الصف الفلسطينى اثناء الخلاقات التى نشبت فى طرابلس لبنان فى معسكرى نهر البارد والبدوى عام ٨٣ وتلقيت رسالة من عرفات للرئيس مبارك فى ٤ أكتوبر ٨٣ قصت بأرسالها للرئاسة ويشرح فيها عرفات الموقف المتدرى فى لبنان ويدعو الرئيس للدعوة لعقد مؤتمر عربى للخروج من هذا الموقف وقد تسلمت عن موقف الولايات المتحدة من الصراع فى لقائى مع السفير الأمريكى فأشار إلى أن الادارة الامريكية ترى المحافظة على عرفات باعتباره العنصر المعتدل وان اختفاؤه سيتيح لعناصر الارهاب القيام باعمال ضد امريكا وغرب أوروبا وقد أشار إلى روينشتاين فى لقائنا معه ضمن الوفد الاسرائيلى فى نوفمبر ٨٣ (وهو رئيس وفد التفاوض حاليا مع الفلسطينيين) إلى أن المنظمة ارامية وأن اى تفاوض يجب أن يستبعدا لانها ترى أن السلام هو سلام المقابر لاسرائيل ، وقد اخطرتة بعدم صحة ذلك وأنه يردد رأى التطرف الاسرائيلى.

إلا أن عددا من قادة اسرائيل - ومنهم اسحاق رابين - اكدوا بأن تغيير قيادة المنظمة سيؤدى لزيادة عمليات الكفاح المسلح داخل اسرائيل بعيدا عن التسوية وأن عرفات اثبت أنه العنصر الرئيسى لاجراء مفاوضات - غير مباشرة مع اسرائيل بالنسبة للقضية الفلسطينية وليست سوريا كما كانوا يتصورون .

وأشير بأن هذا الاتجاه الاسرائيلى استمر حتى ادى إلى النتائج الاخيرة .

دعم الشعب الفلسطينى متوازيا مع اختراق المجتمع اليهودى

عكفت لفترة، على دراسة موضوع مبادرات السلام الشامل بالمنطقة، خاصة المبادرة الأخيرة التى شاركت فيها فى المؤتمر الدولى بجنيف، والمعلنة فى سبتمبر ١٩٨٣، وتيقنت من ضرورة إيجاد آليات ذات كفاءة عالية، لتحقيق هذه المبادرة، خاصة وأن عددا من الدول العربية المؤثرة فى الصراع العربى الاسرائيلى، قد اعربت عن تقبلها لمحاولات إيجاد حل سياسى للصراع، خاصة منذ موافقتها على قرارى مجلس الأمن ٢٤٧ و٣٣٨. وقد أشركت فى هذه الدراسة عددا من زملائى الدبلوماسيين المختصين بالصراع العربى الاسرائيلى واعضاء اللجنة المصرية

العليا لشئون فلسطين، واتفقنا على أن هذه الآليات تتحقق بدعم مصر والأمة العربية للشعب الفلسطيني، على أن يتوازي ذلك مع اختراق المجتمع اليهودي في إسرائيل والخارج لصالح السلام الشامل، آخذين في الاعتبار محاولات مصر العديدة بعد ٧٨ لاحتلال وبناء الثقة بين الجانبين العربى والإسرائيلى وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دوراته من ١٣ إلى ١٦ لعام ١٩٨٣، وقرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة بالتحرك مع القوى اليهودية الوطنية، بما يتلام ومصلحة قضية فلسطين، وإشادة عرفات بهذه القوى فى مؤتمر جنيف ١٩٨٣، والمبادرات التى أعلنتها عدد من الأحزاب والهيئات اليهودية بضرورة الاتساع وإقامة الدولة الفلسطينية وانها «الصراع».

وقد قررنا، أن أعرض هذه الأفكار على زملاى الدبلوماسيين الذين انتخبونى بالاجتماع نائب الرئيس النادى الدبلوماسى لمعرفة آرائهم بهذا الشأن، وإمكان بلورة جميع الآراء فى تقرير أقدمه عن هذا الموضوع، كطريق للحل السياسى العادل والشامل للصراع العربى الإسرائيلى.

وقد تم الاجتماع فى ديسمبر ١٩٨٣، بالنادى الدبلوماسى وأشرت إلى تصورنا ثم لموقف قوى التشدد الإسرائيلى التى يمثلها عدد من القادة الإسرائيليين، والذين مازالوا يسيطرون على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية، ويرون أن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم فى المنطقة وانها «الصراع العربى الإسرائيلى، يتعارض مع استمرارهم فى مراكزهم القيادية، ويتناقض مع أحلامهم الصهيونية التوسعية، لدرجة أن هؤلاء القادة، يرون فى اتفاقيات كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والتى أوجدت تحركا تجاه السلام ووقف الأعمال العسكرية حتى ولو عارضها عدد من القادة العرب، تتعارض مع أطماعهم ومع استمرار حالة الحرب لمصلحتهم، وأنها تعتبر خطوة مبدئية للسلام فى المنطقة أوجدت رأيا عاما إسرائيليا، يؤيد السلام، ويدعو إليه، وبأمل فى تحقيقه مع جميع الدول العربية، مما دعا هؤلاء القادة المتطرفين، إلى سرعة ترتيب صفوفهم، ووضع عقبات لتنفيذ هذه الاتفاقيات، أو لاقرار الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل، بادعاءاتهم تفسيرات تناقض إطار السلام، واعتداتهم بعدئذ على المفاعل الذرى العراقى، واجتياح لبنان وضم القدس والجولان، وتصعيد الممارسات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، وصبرا وشاتيلا، مما أدى إلى إنها «مصر لمباحثات الحكم الذاتى، وعاد المتطرفون بألقاء اللوم على مصر لقشل هذه المباحثات، لإيقار صدور الرأى العام اليهودى والإسرائيلى، بأن مصر أخلت بالتزاماتها. وقد أخطرنا بعض القادة اليهود الوطنيين، أننا «حضورنا المؤتمر الدولى بجنيف سبتمبر ٨٣، والذين أشاد بهم عرفات، بأنهم يمثلون عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته، وأنهم يرفضون التمسك بالأراضى المحتلة واستمرار الممارسات والجرائم التى يرتكبها المتطرفون بغرض استمرار الحرب فى المنطقة لصالح الارهاب، وأنهم يرون أن استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى المحتلة، يمثل خطرا على الشعب اليهودى ودولته

• واستندوا في عرضهم، إلى أن الدول العربية قدمت أخيرا العديد من التنازلات لاقرار السلام، ومنها قبول قراري ٢٤٤ و٣٣٨ ومبادرة فاس ٨٢ التي تعترف ضمنا بإسرائيل، ومبادرة ورجان ٨٢- والتي رفضها التطرف الاسرائيلي - وقرارات مؤتمر جنيف سبتمبر ٨٣، إلا أن المتطرفين يرفضون هذه التنازلات ، والتي استطاعت اجتذاب القوى اليهودية المعتدلة للسلام الشامل مع العرب، ولذلك فإن المتطرفين الاسرائيليين خططوا وسوف يخططون دائما لإشغال أى تحرك للسلام . وأوضحت التصور العملي بالنسبة لدعم الشخصيات الفلسطينية في الداخل لتصبح قوة مؤثرة على الساحة الفلسطينية، تجتمع حولها فئات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لمواجهة الاحتلال، مع ضرورة توازي ذلك بالتأثير على الرأي العام الاسرائيلي، والذي أجبر حكومته على مواقف عديدة على الالتزام بآرائه واقترحت خطة عملية لاجبار الحكومة الاسرائيلية على قبول المبادرات المتوازنة للسلام بعيدا عن التطبيع . بتأييد القوى العربية واليهودية والدولية بدءا بأنشطة عربية مدروسة ومنها : إقامة مراكز أبحاث خاصة "مركز أبحاث الشرق الاوسط" لوضع الدراسات عن المنطقة ويقوم بنشاطه في مصر وداخل الأراضي المحتلة ويعرض مطالبنا العربية العادلة.

- تشجيع المحاضرين المصريين، لالقاء محاضرات وندوات في جامعات ومعاهد الأرض المحتلة

- توزيع الافلام والنشرات والصحف والكتب الهادمة على أوسع نطاق داخل الأراضي المحتلة .

- تشجيع السياحة الدينية، المنظمة للقدس العربية بعد الاتفاق مع الازهر والكنيسة القبطية .

- تدعيم الجامعات العربية في الأراضي المحتلة .

زيارة عرفات للقاهرة

وقام عرفات بزيارة لمصر اثر خروجه من لبنان وذلك في ٢٢ ديسمبر ٨٣ ، مما أدى إلى خلاقات فلسطينية فلسطينية وفلسطينية عربية حاولنا جاهدين احتواها .

وقد حاول قادة التطرف في اسرائيل، استغلال هذه الزيارة العابرة ، ليشيروا إلى أن لقاء عرفات ، يشكل انتهاكا واضحا لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وقد أشار شامير يوم ٢٣ ديسمبر ٨٣ ، بأن المادة الثالثة من المعاهدة تشير لإلتزام الطرفين، بمنع أى عمل عدائي من أراضيها . . . واستغل شامير هذه الزيارة ليبدى دهشة من الموقف الامريكى، المرحب بقاء عرفات مبارك ، كما ورد في تصريح أمريكى سلمه لى السفير الامريكى بالقاهرة . . . كما أجمع

الوزراء الاسرائيليون على أن الموقف الأمريكي ينطوي على مخاطر لإسرائيل، خاصة بعد الاتفاق الاستراتيجي، وقد اعربوا عن هذا الرأي في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣، حيث أبدوا أسفهم لصدور بيان أمريكي يتحدث عن دور عرفات في التسوية السلمية الأمر الذي يناقض اتفاقيات كامب ديفيد (وفقا لوجهة النظر الاسرائيلية) ، كما طالبت إحدى قادة التطرف جنولا كوهين (حزب هاتحيه) باتخاذ إجراءات شديدة ضد مصر للزيارة .

وقد رفضت كل هذه الادعاءات الاسرائيلية، وأعلنت في الصحافة العربية في ٢٦ ديسمبر ٨٣ بأن زيارة عرفات ولقاء مبارك عرفات عمل مصري ليس لإسرائيل دخل فيه، وأن مصر تتحسا بسيادتها، كما أنها حريصة على التزاماتها الدولية، وأكدت أن التصريحات الاسرائيلية توضح رفض التطرف الاسرائيلي للسلام، حيث يستمر في احتلال الأراضي العربية واقامة المستوطنات وممارسة الانتهاكات لحقوق الانسان، وأن زيارة عرفات ومقابلته الرئيس مبارك لا تعارض م المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ٧٩، بل إن الزيارة تسعى لتحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي . . . ووضحت أن هجوم بعض قادة التطرف الاسرائيلي على مصر بمناسبة زيارة عرفات، يؤكد رفض هؤلاء القادة للحلول السياسية الشاملة التي تسعى القيادة الفلسطينية لتحقيقها وأعدت تقريراً في اليوم التالي أوضح أهمية استغلال الخلاف المظن والمرحلي بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد زيارة عرفات ، للتقدم للولايات المتحدة للاعتراف بالمنظمة ، ويحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حتى تستطيع القيادة الشرعية للمنظمة الدخول في مفاوضات السلام خاصة بعد إعلان الرئيس ريجان في ٢٤ ديسمبر ٨٣ رفض وجهة النظر الاسرائيلية، بأن اجتماع عرفات مبارك في القاهرة يعتبر انتهاكاً لاتفاقيات كامب ديفيد .

ورغم هذه التصريحات التي تساند موقف مصر وترفض إدعاءات التطرف الاسرائيلي، إلا أننا تأكدنا كأعضاء للجنة العليا لشئون فلسطين، بأن هذه الزيارة المفاجئة ، كما سبق أ أوضحنا ، ستؤدي إلى نتائج سلبية في تنفيذ خطة اللجنة في الوصول لحل عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي . . .

الصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٨٤

وتابعت وزملائي التحرك لتنفيذ الخطة التي وافقنا عليها في سبتمبر ٨٣ بإجراء اتصال مباشر وغير مباشرة مع عدد من القادة العرب لانهاء الخلافات العربية الفلسطينية لمواجهة الصراع العربي الاسرائيلي وكانت نتيجتها ايجابية- كما سأشير في كتاب السياسة الخارجية . والتقيت لعدة مرات مع لجنتي الشئون العربية والغربية بمجلس الشعب ووضحت ضرورة العمل لعودة التضامن العربي لصالح أمن مصر القومي المرتبط بالقضايا العربية وقد وجدت تجاوزاً بالاجماع من أعضاء اللجنتين لتحقيق الاهداف التي نسعى لتحقيقها

الهجرة اليهودية لاسرائيل والاراضى المحتلة عبر السودان

واتهمت مع زملائي خلال توليتي إدارة شئون فلسطين بالخارجية المصرية، خطأ واضحا لمواجهة خطورة هذه الهجرة والعمل على إيقافها - وأجريت باستمرار اتصالات عديدة مع جميع الاطراف المعنية لمنع هذه الهجرة، كما حذرت القيادات العربية منها ، وأعدت التقارير العديدة التى تطالب بمخاطر قورية للتنسيق العربى والاسلامى والدول الصديقة لإيقاف هذه الهجرة، لتأثيرها السلبي الخطر على موقفنا من الصراع العربى الاسرائيلى .

واستطعت خلال المؤتمرات الدولية، التى عقدت خلال عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من العصور على موافقة هذه المؤتمرات على ايقاف الهجرة وعدم تشجيعها -

وقد انتابنى الفزع عندما علمت باشتراك بعض القادة والممثلين العرب فى السودان، وقتئذ ، بتسهيل عملية هجرة اليهود الفلاشا الاثيوبيين إلى إسرائيل، مقابل مصالح شخصية، وأوضحت فى تقارير عديدة عام ٨٣ واول ١٩٨٤، خطورة هذا العمل والذى يؤثر على العلاقات بين مصر ونظام الحكم فى السودان وقتئذ ، وعلى القضية الفلسطينية وعلى الصراع العربى الاسرائيلى .

ثم فوجئت باخطار صديق لى يعمل فى الرئاسة بترشيح وزير الخارجية كمال حسن على لى للعمل كسفير لمصر فى السودان رغم علمه بطلبى قضا ء فترة طويلة بالقاهرة لاسباب عامة وخاصة وتوجهت لمقابلته ونفى تماما هذا الترشيح فى مناسبات عديدة رغم تأكيد الممثلين المصريين لذلك . وبعد عودتى من مقابلات للمفوض العام لوكالة الاونروا ومساعديه فى النمسا لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فوجئت بصدور قرار جمهورى بتعيينى سفيرا لمصر بالسودان ، وقد تهرب كمال حسن على من مقابلتى بعدئذ وعلمت باخطاره على غير الحقيقة الرئيس مبارك - بموافقتى سابقا على الترشيح وقابلت عصمت عبد المجيد بعد تعيينه وزيرا للخارجية ووافق على استمرار عملى مديرا لشئون فلسطين باعتبارى حسب رأيه وجهها مصرية عربيا مشرفا لمصر، وقد رحبت بذلك لاستمرار العمل فى الصراع .

دعوة مجلس النواب الاردنى ٩ فبراير ١٩٨٤

واتهمت تحرك الاردن فى محاولاته لاجهاد حل للصراع العربى الاسرائيلى ، وأكدت ضرورة مشاركته فى ذلك مع ممثلى الشعب الفلسطينى، منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الملك حسين دعوة مجلس النواب الاردنى للاتعداد فى ١٩/١/١٩٨٤، بعد تجميد عمل المجلس إثر صدور قرار قمة الرباط عام ٧٤ بممثيل المنظمة للشعب الفلسطينى، حيث كان المجلس يضم وقتئذ نصف أعضائه من الضفة الشرقية للأردن والنصف الآخر من الضفة الغربية، وأشار حسين بعدم تخلى

الأردن عن قرار الرباط ، ودعا لعقد محادثات أردنية فلسطينية للوصول إلى استراتيجية مشتركة لاستعادة الأرض المحتلة، بعد فشل الحوار بينهما في ابريل ١٩٨٣ . وفي مقابلاتي مع عدد من المسؤولين الأردنيين، أثناء زيارتهم للقاهرة أشاروا بأن هذا الاجراء للرد على الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، ومحاولة ضمها لاسرائيل، وأن دعوة المجلس للاتحاد تؤكد استمرار الصلة الأردنية الفلسطينية ووجود ممثلين فلسطينيين بالبرلمان الأردني . وقد رفضت الفصائل الفلسطينية في بيانها في ٢٢/٤/٨٤ هذا الاجراء باعتباره تجاوزاً لقرار الرباط

مبادرات أخرى لقادة قطاع غزة ١٩٨٤

وفي لقاء مع عدد من قادة قطاع غزة، في مقابلات عديدة عام ١٩٨٤، أشاروا إمكانية تحرك مصر بمبادرة في مجال الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك بأعادة انعقاد المجلس التشريعي لقطاع غزة، والذي انشئ بمقتضى دستور ١٩٦٢، والذي مازال سارياً وفقاً لقرارات مجلس الأمن وإشار السيد/ حبيب جراده وكيل المجلس التشريعي للقطاع، بأنه خلال اتصالاته مع قادة الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة، أعربوا جميعاً بترحيبهم بانعقاد المجلس وأن ذلك لا يمثل أية حساسيات بالنسبة للمنظمة، كما حدث عند اعادة البرلمان الأردني لاختلاف وضع مصر وإعلانها بأن القطاع جزء من أرض دولة فلسطين عن الوضع الأردني، خاصة وأن الحاكم العام لقطاع غزة وإدارته مازالوا يمارسون مسئولياتهم من القاهرة وقد قدم القادة الفلسطينيون بالقطاع مذكرة مكتوبة وبرقيات موقعة منهم بهذا الشأن، لياسر عرفات بمناسبة قرب انعقاد المجلس الوطني، تشيد بدير مصر وتناشده والمنظمة بالعمل على الموافقة على اعادة المجلس التشريعي لغزة، وعودة القطاع للإدارة المصرية وتلقب صورة رسمية من هذه البرقيات وقد أعددت تقريراً أرفقت به هذه المذكرة، ومشيراً بأن إعادة المجلس التشريعي لقطاع غزة، يتفق من قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، والصادر بالاجماع ومع قرارات الأمم المتحدة، ولا يتعارض مع المعاهدة المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩، والتي تنص المادة الثانية منها، على الحدود الدائمة "وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة"، بالإضافة إلى أن محاولات مصر للتوصل للحكم الذاتي الكامل، قد فشلت نتيجة للتفسيرات الاسرائيلية الخاطئة لآثار السلام ولمخالفاتها لهذا الاطار، الأمر الذي يدعونا للتشاور مع القادة الفلسطينيين ومع المنظمة والحصول على موافقة صريحة وكتابية منها في حالة الموافقة. وقد طلبت من قادة القطاع أهمية عرض الموضوع ثانية على قيادة المنظمة وإخطارنا برأيها كتابة، ولم يصل إلينا بهذا الشأن إلا رأي الكتائي من قيادة المنظمة، مما جعلنا نستبعد هذه الفكرة من اهداف تحرك مصر السياسى.

اتصالات مع قادة وشعب الأرض المحتلة .

واستمر موقفى ، مع زملايى باللجنة العليا لشتون فلسطين، لتحقيق اتصالات قوية مع

شعب وقادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وذلك وفقا لخطة اللجنة في سبتمبر ١٩٨٣ . وقد كانت لقاءاتنا مع قادة القدس العربية، فرصة لتحريك اهتمام الأمة العربية والأمة الاسلامية والمسيحية، بأهمية إنسحاب اسرائيل منها وانها - الانتهاكات الاسرائيلية على الأرض الطاهرة . . . وقد طلب الشيخ/ سعد الدين العلمي رئيس الهيئة الاسلامية العليا ، ضرورة تدخل مصر مع اسرائيل لاجراء حرس الحدود الاسرائيلي من ساحة المسجد الأقصى مع الإبقاء على الشرطة للحفاظ على الأمن . . . كما اخبرنا الشيخ العلمي بأن قادة التطرف الاسرائيليين يحاولون تدمير المسجد الأقصى وجامع عمر ، وأنهم قد عثروا على كميات كبيرة من المتفجرات لهذا الغرض ، وأضاف بأن ذلك استمرار لمحاولات الارهاب الاسرائيلي لتدمير الأماكن المقدسة، فقد قام أحد الأشخاص اليهود عام ١٩٦٩ بإشعال التيران بالمسجد الأقصى مما أدى إلى حرق المئبر التاريخي من أيام صلاح الدين الأيوبي، بالإضافة إلى الحفريات المستمرة حول المسجد بحجة البحث عن هيكل سليمان وإطلاق الجنود الاسرائيليين التيران داخل المسجد والصخرة المشرفة عام ١٩٨٢ ، ومصرع عرييين وجرح آخرين . . . وغيرها من الانتهاكات وقدمت مذكرات أشهر إلى أن هذه الجرائم، لابد وأن تكون بإحراز من بعض قادة التطرف الاسرائيلي الرسميين ، حيث أن المتفجرات المضبوطة من النوع المستخدم بالجيش الاسرائيلي ، كما أن الاعتداء على ٣٣٠ مسجدا في الضفة وغزة ومحاولة هدمها ، لا يمكن أن يكون بعيدا عن مخطط بعض القادة الاسرائيليين المتطرفين وناديت بمطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن باستصدار قرارات بوقف الاعتداء على الأماكن المقدسة ودعوة الأمة العربية للوقوف ضد هذه الانتهاكات الاسرائيلية . . . وقد تحقق بعض ما طالبنا به .

المطالبة بتحرير القدس العربية

وطالبت باتخاذ عدة اجراءات للمطالبة بتحرير القدس ، وتذكير الأمة العربية بها باعتبار أنها أرض مباركة يجب المشاركة في تحريرها واللود عنها . . . فطالبت بالاحتفال السنوي بيوم القدس في ١٨ مايو من كل عام وابرار أهمية القدس في المساجد والكنائس والجامعات والهيئات . . . وإقامة "اللجنة الوطنية للقدس" لتضم القادة المصريين المهتمين بتحرير القدس ، وإقامة صندوق القدس لجمع التبرعات من المؤسسات والأفراد لتنفيذ برنامج انقاذ القدس . . . والاستمرار في مطالبة الحكومات الأجنبية بمنع نقل السفارات الأجنبية في اسرائيل إلى القدس، واطلاق قطع العلاقات مع الدول الأجنبية التي تقرب بذلك .

وقد أعربت عن هذه المواقف في الصحافة المصرية والعربية. فمثلا نشرت الأهرام في ١٨ مايو ٨٤ اعلنت مصر التزامها بعروبة القدس وأنها ستواصل جهودها من أجل استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والعمل على الحفاظ على عروبة القدس . . . أعلن ذلك السفير طه القرتواني مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية بمناسبة الاحتفال بيوم القدس . . . وناشدت مصر

المسلمين في كافة انحاء العالم على العمل من أجل الحفاظ على الحقوق المشروعة للعرب والمسلمين في الأماكن المقدسة . . "

زيارات وفود الأرض المحتلة للقاهرة

وبناء على اتصالاتنا بقيادات الأرض المحتلة، طلبوا من سلطات الاحتلال الاسرائيلي في يناير ٨٤ التصريح لهم بزيارة القاهرة للاتصال بالمستولين فيها، وقد رفضت سلطات التطرف الاسرائيلي التصريح لهم بالزيارة، فرادى أو جماعات، وقد قدمت فوراً احتجاجات رسمية على هذا الاجراء مؤكدا تعارضه مع معاهدة ١٩٧٩، مما اضطر السلطات الاسرائيلية للتصريح للفود والقادة الفلسطينيين وشعب الأرض المحتلة بزيارة القاهرة، مما كان له نتائج إيجابية في توحيد الجهود لتحقيق الاستقلال، وتمت عدة اجتماعات مع القادة الفلسطينيين بالخارجية المصرية ناقشنا خلالها وسائل انهاء الاحتلال الاسرائيلي وسبل دعم الشعب العربي داخل الأراضي المحتلة.

الوكالات الدولية المتخصصة والصراع

وقمت باتصالات عديدة، مع ممثلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الاونرو»، وكذلك مع غيرها من الهيئات الدولية، لتوضيح وجهة نظرنا بشأن الحل السياسي العادل والشامل للصراع العربي الاسرائيلي، والذي يرفضه بعض القادة الاسرائيليين. وقد قابلت في ٨/٢/٨٤ مدير عام مركز المستوطنات البشرية، التابع للأمم المتحدة، وسلمته تقريراً عن عدم مشروعية المستوطنات الاسرائيلية وقد تلقيت بعدئذ كتاب شكر من السكرتير العام للأمم المتحدة على مقابلتنا للممثل الدولي ومساعدته في جمع المعلومات الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية كما قابلت في يناير ٨٤ مدير عام مكتب العمل الدولي بجنيف، أثناء زيارته لمصر ومقابلته للمستولين المصريين، وقد سلمته تقريراً شاملاً عن الممارسات الاسرائيلية، ضد العمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ضمن معلوماته في تقريره المقدم للمنظمة الدولية، وقد طلبت من مدير منظمة الصليب الأحمر الدولي أثناء مقابلتي له في ديسمبر ٨٤، بضرورة تدخل المنظمة لحماية الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفقاً لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩، وقد أخطرتني بأنه أرسل تقريراً بهذا الشأن إلى مقر المنظمة، تأييداً لمطالبنا.

مشروع نقل مقر الأونروا للقاهرة مارس ٨٤

وقد تلقيت في مارس ١٩٨٤، تقريراً يشير لرأي الممثل الأمريكي عن شئون اللاجئين بالحكومة الأمريكية، يتضمن أن الأونروا تنفق مبالغ طائلة في فيينا بالنمسا بدلاً من انفاقها على اللاجئين الفلسطينيين، وأن الحكومة الأمريكية تفكر في نقل الوكالة للقاهرة. وقد رحب عدد من الزملاء بهذا الاجراء، كرد فعل لنقل مقر جامعة الدول العربية ومؤسساتها لخارج القاهرة ولتطلب

بعض القادة العرب كذلك نقل عدد من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة خارج مصر ، إلا أنني أشرت إلى أن مقر الوكالة الأصلي بيروت، وأنه نقل مؤقتا لعمان، ثم لقيينا إثر أحداث لبنان، وأنني قد طالبت مع ممثلي الدول العربية بالوكالة في ديسمبر ٨٢، بطلب إعادة نقل مقر الأونروا إلى موقعه السابق ببيروت، في أقرب وقت ممكن عمليا، وأن قرار نقل الوكالة للقاهرة يقتضى، موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستطلاع رأى الدول العربية المضيفة، وأن محاولة إثارة المسئول الأمريكى لهذا الموضوع، فى هذه الظروف التى نسمى لتحسين علاقتنا مع الدول العربية، ستؤدى إلى مواجهة بين مصر وهذه الدول تتعارض مع مصلحتنا المشتركة وقد أوصيت بعدم الموافقة على هذه الفكرة، خاصة أثناء الزيارة التى سيقوم بها هذا المسئول الأمريكى للقاهرة، ومقابلة المسئولين فيها ومحاولة إبراز فكرته المرفوضة منا ورغم حضور المسئول الأمريكى ومقابلته لوزير الخارجية - والذى لم أعلم أى شىء عنها إلا من مسئولين آخرين- فإنه لم يستطع تمرير فكرته التى أعلنت رفضها وبالفعل فشلت محاولة هذا المسئول الأمريكى والذى علمت بعدئذ باتصاله بمناصر صهيونية فى نقل مقر الوكالة للقاهرة، ولم يدفعنا اقتراحه حتى فى ظل مواقف عربية من مصر للموافقة عليها .

إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين

وتلقت دعوة من المفوض العام للأونروا المستقر "ادولف ريد بيك" لزيارة مقر الأونروا، والتباحث معه ومساعدته بشأن مشاكل اللاجئين الفلسطينيين . وقد لبثت الدعوة فى يوليو ١٩٨٤، حيث قابلت المفوض العام ومساعديه، وقد ناقشنا موضوع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وأخطرتهم برأى، وقد أشار بأن المسئولين الأمريكيين أخطروهم بعدم قيامهم بأى مساعدة لهذا المشروع، وأكد بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالحل السياسى الشامل للصراع وأن محكمة العدل الاسرائيلية العليا أصدرت أحكاما تقضى بإيقاف نقل اللاجئين من مخيماتهم، كما ناقشنا حقيقة مآثره من أن إسرائيل تقوم بتحسين الأحوال المعيشية فى الأرض المحتلة وأكد المفوض العام ومساعدوه، عدم حدوث أى تحسن، بل على العكس فإن أحوالهم تزداد سوءا . وطلب المفوض العام منى استمرار تأييد مصر للأونروا ، وقيامها بمساعدتها لدعمها ، خاصة لدى الحكومة الأمريكية، لتواجه بعض مطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى بإيقاف الدعم للاجئين بتأثير اللوبي الصهيونى.

وقد نشرت جريدة الأهرام تقريرا مطولا بعدها فى ١٩ / ٨ / ٨٤ عن لقاءى بالمسئولين فى الأونروا ورأى بالنسبة لموضوعات حق العودة واللاجئين الفلسطينيين، تضمن أرائى بالنسبة لمخطط إسرائيل لنقل اللاجئين من مخيماتهم وكذلك السعى لترحيلهم من الضفة وغزة إلى أماكن متفرقة، لتلويب السكان وتفریق جزء من أهم ماتقوم عليه القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، وتاكيدى بضرورة حماية اللاجئين فى الأرض المحتلة وقيام الأمم المتحدة والمجتمع

الدولى بالدور الكامل لحمايتهم ومنع الممارسات ضدهم، وتوضيحي بأن مصر من خلال مسؤوليتها الدولية والقضية، فانها تتحمل التزامها بدعم اللاجئين الفلسطينيين، حتى يتحقق لهم حق العودة، المقرر دوليا، وتطالب اسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية، خاصة اتفاقياتها بحماية حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة وإعادة لاجئى، معسكر رفح لغزة المحتلة وفقا لاتفاقيات إبريل ١٩٨٢ .

وفى مقابلة عابرة فى حفل استقبال مع سفير اسرائيل بالقاهرة فى ٨٤/١٢/٤ بحضور السفير الأمريكى وسفراء غربيين، أشار إلى حديثى للأهرام موضحا أن اسرائيل على استعداد لاييجاد حلول لكل هذه المشاكل، اذا اتضحت نوايا مصر، وأعلنت عن تطبيعها لعلاقاتها مع اسرائيل .

وقد أشرت بأن اتفاق عودة لاجئى، معسكر كتفا برفح المصرية لتطاع غزة المحتل، وفقا لاتفاق ٢٥ ابريل ٨٢، والذي يعتبر مكملا للمعاهدة المصرية الاسرائيلية، سبق لى انارته فى مقابواتنا الرسمية مع الوفد الاسرائيل، وأخرها فى نوفمبر ٨٢، واخطارى للوفد بأن هذه الاتفاقية ملزمة لاسرائيل، وأكدت وقتئذ على ضرورة بناء الثقة لنتمكن من الوصول للسلام العادل للصراع العربى الاسرائيلى، وأضفت أن الأمن ليس مقصورا على اسرائيل وحدها، بل يجب أن يشمل الشعب الفلسطينى وجميع دول المنطقة، وأنه اذا تحقق الأمن باعادة الأرض المحتلة لأصحابها، وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة وإقامة الدولة، فان اسرائيل ستجد جميع الضمانات لأمنها، على أن تقدم ضمانات مماثلة لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية وأكدت فى تقرير بشأن المقابلة السابقة، بأننى اثق بأن القادة الاسرائيليين المتطرفين لن يقبلوا تحقيق السلام، أو حق العودة للشعب الفلسطينى، إلا فى ظل تفوق عربى استراتيجى، يلزمهم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلميا .

اللجنة الدولية الخاصة بالممارسات الاسرائيلية ٨٤

وقد تلقيت كتابا من هذه اللجنة، يستفسر رئيسها عن إمكانية تضمين القاهرة لجولة اللجنة فى الشرق الأوسط، مثلما حدث عام ١٩٨٣ وذلك بغرض الاطلاع على أحوال اللاجئين الفلسطينيين فى الدول العربية وجمع المعلومات عن أوضاع حقوق الانسان فى الأرض المحتلة . . . وقد أعددت تقريرا لوزير الخارجية كمال حسن على أشير إلى أهمية زيارة هذه اللجنة، كعامل ضغط على التطرف الاسرائيلى، للتحرك للتوسعية السياسية للصراع، وأننى اقترح الموافقة على زيارتها لمصر فى ٢٣ مايو ١٩٨٤ للقيام بمهمتها، إذ أنه رغم وعود الوفد الاسرائيلى فى نوفمبر ٨٢، للسيد كمال حسن على بانها موضوع إعادة لاجئى، معسكر كتفا، وفقا لاتفاق المصرى الاسرائيلى فى ٢٥ ابريل ٨٢، إلا أنه لم يصل لى أى رد ايهجائى من جانب

اسرائيل ، الأمر الذي يؤكد مغالطاتها لاتفاقياتها ، ويضع مصر في موقف دقيق بالنسبة لموقفها الدولي والقومي العربي باعادة اللاجئين إلى أرضهم وأعلنت كتابة مذكرة أخرى استمجالا لرؤس الوزراء ، وأشرت إلى الاعذار التي وصلت بعد كتابة التقرير الأول والتي تشير إلى أنه نظر لظروف الانتخابات الاسرائيلية ، فإن حكومتها الحالية تقترح تأجيل هذا الموضوع وعدم تنفيذ الاتفاق بعودة هؤلاء اللاجئين لقطاع غزة وفقا للاتفاق وقد رفضت الاعذار الاسرائيلية ، مشيرة إلى أن اسرائيل تحاول التنصل من التزاماتها الدولية ، وأنه لا يمكن لمصر أن تقبل هذه الأعذار التي تتعارض مع الاتفاق الصريح بشأن عودتهم ، وأننى أرى أهمية حضور هذه اللجنة لمصر للتحرى عن الممارسات الاسرائيلية في معسكر كتنا برفع إلا أننى تلقت من الوزير تأشيرة بتأجيل هذه الزيارة لبعث الانتخابات الاسرائيلية أى أن الانتخابات الاسرائيلية تحدد التزاماتنا .

المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر نوفمبر ٨٤

ورغم صدور وثيقة تدعى وثيقة عدن فى إبريل ٨٤ ووثيقة الجزائر فى يوليو ٨٤ صدرت عن الفصائل الفلسطينية بموافقة فتح (عرفات) فى سبيل حل الخلافات الفلسطينية وتحقيق اجتماع المجلس الفلسطينى السابع عشر لعام ٨٤ والتي تتضمن " رفض المشاريع الامريكية والالتزام بقرارات بغداد الخاصة بمعاملة النظام المصرى ومحاصرة كامب ديفيد والتباعد عن هذا النظام طالما مازال مرتبطا بكامب ديفيد " ، ورفضنا لما ورد بهذا الشأن ، إلا أننا نديننا بضرورة عودة التضامن العربى لمصلحة الموقف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى وقبول الاعتبارات قيادة عرفات بشأن هذه الوثائق التى يرونها بحاجة عودة التضامن الفلسطينى ، وعلى ذلك رحبت بحضور القادة المصريين المجلس الوطنى فى عمان بالاردن فى نوفمبر ٨٣ وبالمبادرات التى أعلنت فى المجلس ومنها مبادرة الملك حسين الأرض مقابل السلام على أساس قرار ٢٤٢ يجرى التفاوض بشأنها فى مؤتمر دولى تشارك فيه المنظمة .

وقد استقبلت عددا كبيرا من القادة الفلسطينيين بالقاهرة بعد انتهاء المجلس الوطنى - وأشاروا جميعهم إلى أنهم يقبلون هذا التحرك الاردنى الفلسطينى بشرط مشاركة مصر بفاعلية فى الحوار المتجلى بين الاردن والمنظمة ، وأنه بدون مصر قلن بحث أى تحرك سياسى حقيقى فعال بين الجانبين وإن مصر هى صمام الأمان لهذا التحرك .

وقد أعرب سفير اسرائيل إليا هو ساسون أننا ه حقل استقبال سفارة تاييلاند بالقاهرة فى ٤ ديسمبر ٨٤ وبحضور السفير الأمريكى وعدد من سفرا . غرب أوروبا بأنه لا يمكن لاسرائيل أن تقبل بمؤتمر دولى تحضره المنظمة وطالب بضرورة اجرا . اتصالات مكثفة بين مصر واسرائيل لصالح السلام من أجل إعادة مباحثات الحكم الذاتى كمدخل للتسوية السياسية وقد أخطرت الحاضرين بوجهة نظرى من رفض التطرف الاسرائيلى لأى حل سياسى شامل متلخعا بحججه العديدة

المعروفة.

الهجرة اليهودية السوفيتية لاسرائيل

وقد تابعت موضوع حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة حق العودة والذي يتعارض مع العمليات والاتصالات التي تجري سرا بين المسئولين الاسرائيليين والسوفيت وبدعم أمريكي... وقد اخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بأهمية المتابعة المستمرة لهذا الموقف والعمل على إيقاف ومنع هذه الهجرة اليهودية لاسرائيل، لما في ذلك من تعارض مع حق العودة، وزيادة للاستيطان اليهودي للأرض العربية، بما يؤدي إلى استمرار الصراع وقد أشرت إلى مقابلاتي لرئيس وأعضاء الوفد السوفيتي في مؤتمر جنيف الدولي سبتمبر ١٩٨٣، وإخطارنا لهم بضرورة اصدار المؤتمر لقرار بهذا الشأن، قد يساعد الحكومة السوفيتية على الوقوف في مواجهة الضغوط الاسرائيلية المؤيدة من الولايات المتحدة، وقد اتخذ المؤتمر قرارا يتضمن عدم تشجيع الهجرة إلى الأراضي العربية المحتلة إلى أن تضع اسرائيل حدا قاطعا لسياستها التوسعية... وكذلك الامتناع عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة ذات طابع من شأنه أن يشجعها عسكريا واقتصاديا على الاستمرار في عدوانها واحتلالها للأراضي العربية وتجاهلها لالتزاماتها الدولية... وأن مساعدة إسرائيل بالرجال المهاجرين وبالأموال اللازمة لتوطينهم في أرض غيرهم تتعارض مع حقوق الانسان...*

وقد قابلت السفير السوفيتي وسفراء دول أوروبا الشرقية لحث بلادهم على الالتزام بهذه القرارات الدولية، والذين شاركوا في صياغتها بفاعلية، بالإضافة للالتزام بالقرارات الأخرى كقرار ١٩٤ لسنة ٤٨ بالعودة والتعويض، وعلى سبيل المثال قابلت السفير السوفيتي في ١٩ ديسمبر ٨٤ (حاليا نائب لوزير الخارجية) واستفسرت عما يترده عن طلب إسرائيل ثمنا لحضورها المؤتمر الدولي وذلك بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل، اشار السفير بأن سياسة بلاده واضحة تجاه صداقاتها بالدول العربية، وأنها تعمل على انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية وإدانة الاعتداءات الاسرائيلية وأنها لن تتحرك في هذا الاتجاه إلا في حالة التزام اسرائيل بالانسحاب وقرار حقوق الشعب الفلسطيني... وعندئذ اخطرت اللجنة العليا بأنني أرى أن هناك اتفاقا قد تم بين السوفيت واسرائيل بالسماح بالهجرة وعلينا متابعتها ومحاولة افشاله...

مصر والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨٥

واستمر قيامي بدوري مع زملائي أعضاء اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق التقارب العربي والقضاء على الخلافات والتدهور في الموقف العربي من واقع مسئوليات مصر الوطنية والقومية، وذلك بهدف الوصول للتفوق الاستراتيجي في التوازن في الصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أوضحت موقف مصر من الصراع في كل لقاءاتي خاصة في لقاءاتي باكاديمية ناصر العليا العسكرية في ٢٦ فبراير ٨٥، ولجان الشئون العربية والشئون الخارجية والامن القومي في مجلس الشعب المصري في أول يوليو ٨٥، والتي تعبر عن موقفى بالنسبة لهذا الصراع والذي أوضحته في جميع الاجتماعات والتدوات والتصريحات خلال لقاءاتي بجميع القيادات المصرية الرسمية والشعبية.

وأكدت الترحيب باللقاءات العربية، التي تهدف لعودة التضامن، وأهمية استمرار الاتصالات الشعبية والرسمية مع القيادات العربية، مع الترحيب بالمشاركة في مؤتمرات القمة العربية في حالة توجيه الدعوة لمصر، وأوضحت ضرورة استمرار تحركنا لانهاة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة، واستمرار إدانة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإن هذا الموقف أدى إلى تأثيرات إيجابية وفعالة، بالنسبة لدور مصر القيادي في المنطقة... وأشارت إلى أن الموقف الرسمى من معاهدة ٧٩، لا يحول دون التحرك الدبلوماسى المصرى الرسمى والشعبى تجاه الأمة العربية، والشعب الفلسطينى، مع محاولة استقطاب عناصر السلام اليهودية لصف قضائنا... وأكدت على ضرورة حشد القوى العربية، في اتجاه السلام الشامل والعادل، بعيدا عن المزايدات والشعارات، في ظل أنظمة ديمقراطية... وأوضحت ضرورة مساندة خطة اللجنة العليا لشئون فلسطين، لتحقيق أهم مبادرات السلام وهي مبادرة جنيف ٨٣.. وقد لمست التجاوب الكامل والتام لكل الاتجاهات، في تأييد هذا الخط المصرى العربى، للوصول للسلام الشامل للصراع العربى الاسرائيلى.

قضية طابا

واجتمعت مع عصمت عبد المجيد وزير الخارجية، ومجموعة من الدبلوماسيين القانونيين وهم د/نبيل العربى ودأحمد ماهر السيد لمناقشة موضوع طابا عدة اجتماعات في أواخر ٨٤ وأوائل ٨٥. وقد أكدت خلال هذه الاجتماعات، استمرار المخالفات الاسرائيلية لمعاهدة ٧٩، ولاتفاقية ١٢٥ إبريل ٨٢، ومنها الاعتداء على لبنان ٨٢ واستمرار الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة..

وأشرت أن رفض اسرائيل الإلتصاحب من منطقة طابا، واستكمالها لمتشآت الفندق السياحى في طابا، وعدم إدخال القوات المتعددة الجنسية لطابا.. رغم أسانيد مصر السياسية والقانونية والجغرافية والتاريخية يتعارض مع معاهدة ٧٩، الأمر الذى يدفعنا إلى تهديدها بإمكانية تجسيد هذه المعاهدة كليا أو جزئيا وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات، وأوضحت بأن الأمر يقتضى دراسة قانونية وسياسية، خاصة إذا كان من مصلحة مصر المطالبة بالتحكيم الدولى، أو اتخاذ إجراء آخر، وتمت الموافقة على ذلك .

وفي اجتماع آخر في يناير ٨٥ مع نفس المجموعة السابقة، وإثر إعدادنا لدراسات قانونية وسياسية مختلفة، بشأن تقدير الموقف المصري من موضوع إسترداد طابا، أوضحت وجهة نظري السابقة، وطالبت بضرورة إخطار الولايات المتحدة- رداً على مطالباتها العديدة بتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية. إن هذا التجديد للعلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل راجع إلى مخالفتها لمعاهدة ٧٩ وممارساتها العديدة، واستمرار إحتلالها لجنوب لبنان، ورفض قادتها إيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي، وأن اتخاذ مصر لتجميد العلاقات مع إسرائيل، لا يعارض مع حقها القانوني في طلبها التحكيم بالنسبة لطابا وفقاً لاتفاق ٢٥ أبريل ٨٣.

وقد أشار الرئيس مبارك بأن طابا قضية حيوية للشعب المصري، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها، هو أحد الشروط الضرورية التي تضعها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل وعقد قمة مع رئيس وزرائها بيريز.

وخلال هذه الفترة، أجريت اتصالات بعدد من القادة العرب، ومن رجال القانون العرب والأجانب، بشأن تأكيد حق مصر في استرداد طابا، كما أعددت تقريراً عن موقف الحكومة الإسرائيلية من هذا الموضوع بعد تصريح بيريز في مارس ٨٥ باستعداد حكومته لمفاوضات شاملة مع مصر لمناقشة المواضيع المختلف عليها بما في ذلك طلب القاهرة، إحالة الخلاف بشأن طابا للتحكيم الدولي"، أوضحت أهمية ربط المفاوضات بين مصر وإسرائيل لإيجاد حلول للموضوعات الثنائية ومنها التحكيم الدولي لطابا وإعادة دير السلطان وعودة لاجي، معسكر كندا وغيرها، وذلك بالموضوعات القومية بإيجاد حلول موضوعية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبدأ حق الشعب الفلسطيني والعربي في إسترداد أرضه وأقرار حقوقه الوطنية المشروعة ومنها العودة والدولة.

كما عرضت تقريراً عن رأي بعض رجال القانون المصريين، ومنهم الدكتور عز الدين فوده استاذ القانون الدولي بالجامعات المصرية واحد كبار المختصين الدوليين بموضوع التحكيم الدولي بعد مقابلتي له بمكتبتي يوم ١٦ أبريل ٨٥، حيث أشار بأنه لا تحكيم على سيادة أرض مصرية، وعندما أسألتها بأن م ٧ من معاهدة ٧٩ فيما يتعلق بحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض وإن لم يتيسر ذلك فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم"، فأشار فوده بأن هذه المادة تتعلق بتطبيق وتفسير المعاهدة، ولا يدخل في ذلك تحديد الحدود، وأشار إلى أسباب عدم موافقته على التحكيم، لاحتمالات إطالة مدته أو التأثير على المحكمين أو بإمكانية تطبيق مبدأ العدالة على النزاع بما يعطى لإسرائيل الحق في استقطاع جزء صغير على خيل العقبة (طابا) لسد احتياجاتها العادلة في المنطقة... ويرى استمرار المطالبة السياسية بحق مصر وذلك سيؤدي إلى دعم التحرك السياسي المصري في اتجاهاته المختلفة في مواجهة الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أشارت الادارة القانونية بالخارجية فى مذكرة للدكتور نبيل العربى الى رأى د. فودة، وأوضحت أن تسوية أى نزاع بين مصر واسرائيل يتم وفقا للمادة ٧ من المعاهدة، ولا يستثنى من ذلك نقاط الحدود بما فيها طابا، لأن تحديد هذه النقاط يدخل فى إطار تطبيق المعاهدة، وألغت ضرورة التمسك بالتحكيم. وقد أكدت فى مذكرة فى آخر ابريل ١٩٨٥، وبعد مناقشة ثانية د. فودة -- وأخطاره بوجهة نظر الخارجية والموقف فى المنطقة -- وعدد من رجال القانون الدولى، أهمية سرعة تحقيق استرداد ارض طابا المصرية، وذلك عن طريق التحكيم الدولى، وأشارت إلى بعض الأراء بعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية، وإلى أن ذلك يشترط موافقة اسرائيل بقبول الاختصاص الإلزامى للمحكمة، وأن اسرائيل عندما قبلت هذا الاختصاص فى أكتوبر ١٩٥٦، أرفقت تحفظا يرفضها عرض أى منازعات على المحكمة، إذا تعلقت بموضوعات الشرق الأوسط أو بمنازعات ناشئة عن معاهدة وردت فيها وسائل أخرى لتسويتها، وأكدت بأن اسرائيل سترفض ذلك وأوضحت عند تحديد مشاركة التحكيم، أن يأخذ فى الاعتبار المحاذير التى أهدتها العناصر المصرية القومية من التدقيق فى اختيار المحكم الرئيسى، وتحديد مدة التحكيم وإبعاد فكرة العدالة...

مبادرة لشئون فلسطين بالخارجية المصرية يناير ٨٥

وقد أكدت بعد التطورات التى حدثت فى أواخر عام ٨٤، خاصة قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى بحمان بصعوبة التحرك مع المسئولين الاسرائيليين بشأن التحرك مع قيادة المنظمة للوصول لحل سلمى لانهاء الصراع العربى الاسرائيلى، كما لمست تطورا محسوسا فى الرأى العام الاسرائيلى بعيدا عن التحرك مع قيادة المنظمة لطروف عديدة خاصة بالنسبة لقرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر ٨٤ باستمرار الكفاح المسلح، وقد عبر السفير الاسرائيلى بالقاهرة عنها وكذلك معظم الصحافة الاسرائيلية... وأخطرت اللجنة العليا لشئون فلسطين بهذا التحول والذى لا يمكن أن يوقف مجهوداتنا لتنفيذ الخطة الطموحة للجنة للوصول لحل لهذا الصراع، وبعد مناقشات طويلة، أكدنا أهمية تحرك المنظمة مع الادرن مرحليا وبحوافقة عربية وفلسطينية، لتحقيق مآنبصو إليه من سلام شامل ودائم فى المنطقة، خاصة بعد أن أعلن الأردن عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤.. وقد كنت يوم ذلك الاعلان، فى حفل عشاء مع الأخ حكمت المصرى، أحد قادة الشعب الفلسطينى البازين، وقد أشار المصرى بأنه يمتنى أن أكون سفيرا لمصر فى الأردن، إذ أن ذلك سيساعد على تطوير التحرك ودعم شعب الأرض المحتلة... وتصادف أن كثر هذا الحديث فى اليوم التالى السفير أسامة الباز والسفير مصطفى الفقى عند مقابلتي لهما، إلا أنهما أشارا بأن موضوع رفض تمييز فى السودان، قد يكون له آثاره السلبية بالنسبة لتمييزى فى الأردن، وقد أخطرتهما بأننى قمت وساقوم بأى عمل، وفى أى مكان لصالح الأمة العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى، وأنتى أرحب باستمرار عملى بالخارجية بالقاهرة

ورئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين وإدارة فلسطين ، إذا كان هناك مرشح آخر لمنصب السفير بالأردن... وقد تم بالفعل تعيين أحد الزملاء فى هذا المنصب.

وأعددت للجنة العليا مشروعا محددا لأفكار تتعلق بالحرك السياسى ، لاقرار السلام الشامل والعدل فى المنطقة ، ولايجاد حل سياسى للصراع العربى الاسرائيلى ، مستوحيا أفكاره من تصورات اللجنة السابقة ومن قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادرة الهندية عام ٨٠ والمشروع المصرى الفرنسى وفاس وريجان وبرجينيف عام ٨٧ وقرارات المؤتمر الدولى بجنيف سبتمبر ٨٣ وأشرت بأننى أعلم بأن هذا المشروع يتضمن بعض التنازلات ، إلا أنها ضرورية فى حالة موافقة الجانب الاسرائيلى على التفاوض على أساسها ..

وبعد مناقشة هذا المشروع فى اجتماع ٥ يناير ١٩٨٥ قررت اللجنة العليا ، الموافقة عليه ، على أن يعرض بعد موافقة وزير الخارجية ، على الجانبين الفلسطينى والأردنى ، على أساس أنه تصور لتحرك مشترك فلسطينى أردنى ، مستوحى من المبادرات السابقة ، والتي وافقت عليها الدول العربية والمنظمة وينص هذا المشروع على ماياتى:

- انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ على كافة الجبهات بما فى ذلك الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، على مراحل محددة ، وفقا لما يتحقق من سلام حقيقى ، وأكدت أن الضفة تشمل القدس العربية -

(وذلك رغم موقفى الشخصى المحدد والمعلن دائما بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية منذ ١٩٤٧ كحد أدنى وفقا لقرار التقسيم)

إنهاء جميع دعاوى الحرب ، واحترام سيادة كل دولة فى المنطقة ، ووحدة أراضيها وحقوقها فى العيش فى سلام داخل حدوده آمنه معترف بها مع التأكيد أن عبارة كل دولة تشمل الدولة الفلسطينية التى قررتها الجمعية العامة بقرارها ١٨١ لسنة ٤٧ والذى انشأ فى نفس القرار اسرائيل -

الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، ومتطلباته العادلة وتحقيق تسوية عادلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين ، مع التأكيد بأن الحقوق المشروعة منها الدولة الفلسطينية المستقلة وتمثيل الشعب الفلسطينى والمنظمة فى أية مفاوضات وتحديد فترة انتقالية مؤقتة - سنة مثلا- يتمتع السكان فى الضفة والقطاع بالحكم الذاتى الكامل ، تجرى بعدها انتخابات حرة بحضور مراقبين دوليين لاقرار هذه الحقوق الوطنية.

الاتفاق على ضمانات أمن محددة ، كمناطق منزوعة السلاح أو محددة التسليح ومحطات إنذار وتواجد قوات دولية .

إعلان إسرائيل فوراً تجميد المستوطنات مع الاتفاق على مستقبل المستوطنات بعد ٦٧
خلال المفاوضات المقبلة.

البدء في مفاوضات على أساس قراري ٢٤٢ و ٢٣٨ مع حق تقرير المصير للشعب
الفلسطيني بين الاطراف المعنية بما فيها المنظمة تحت اشراف مناسب لانتهاء حالة الحرب واقامة
سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة...

رأى بعض القادة العرب في مبادرة شتون فلسطين

وقد ناقشت مع عدد من القادة العرب، خاصة الاردنيين والفلسطينيين هذه التصورات ،
على أنها بداية لتحرك أردني فلسطيني مشترك، أو عربي مشترك، لاجتراح حل عادل وشامل
للصراع العربي الاسرائيلي. وفي مقابلي "لأبي جهاد" خليل الوزير في ١٩/١/١٩٨٥ بالقاهرة،
عرضت عليه هذه الأفكار ، فأشار بأنه رغم توازن هذه الورقة، وتضمنتها معظم مطالب الشعب
الفلسطيني، إلا أنه يوضح أن المجلس الوطني الاخير في نوفمبر ٨٤ رفض قرار ٢٤٢، ولذلك
تجرى المنظمة اتصالات مع الأردن بشأن هذا القرار بناء على قرارات المجلس، ويرى أنه لوجوه
تخوفات من كلا الجانبين ، فإن أبا جهاد يرى ألا تدفع مصر المنظمة في التعجيل في الاتفاق مع
الأردن ، حيث سيؤدي ذلك لنتائج مدمرة، داخلياً وخارجياً ، ولذلك يرى أن على المنظمة أن تتقدم
بأقصى مطالبها - كما تفعل إسرائيل - ومن خلال التفاوض والمناقشة ، يمكن الوصول لمطالب
أقل تشدداً، تستند إلى قرار ٢٤٢ وفاس وريجان ، وذكرني بيان جرومكو فانس ، أول أكتوبر ٧٧،
والذي تراجعت عنه الولايات المتحدة بعدها بثلاثة أيام، فأخطرت أن المنظمة أعطت الفرصة وقتئذ
لإسرائيل لرفض البيان بعد ترده المنظمة في الاعلان بوضوح عن قبوله، مما سمح لإسرائيل بفرصة
الضغط على أمريكا للتراجع عنه، وأخطرت بأهمية اتخاذ قيادة المنظمة لقرارات واضحة ودون
تفريط لتصل سويلاً لنتائج ايجابية لتسوية الصراع. وقد أخطرت اللجنة المصرية العليا لشئون
فلسطين بمقابلي لأبي جهاد ورأيه في التحرك السياسي، وأنه كان واضحاً وصريحاً، ولم يحاول
كثيره أن يخطرننا بشيء ما صرح به وكان ذلك محل ترحيب مني. وحضر بعدئذ لمكتبي ممثل
المنظمة في ٣١/١/٨٥ وطلب مني مساعدة المنظمة في الحوار مع الأردن، وطلب تحديد مواعيد
لبعض القيادات الفلسطينية مع الممثلين بالقاهرة وقد حضروا للقاهرة ومنهم أبو مازن وأبو الهول
في ٣/٢/٨٥، وقد عرضت عليهم المشروع الخاص بافكارنا للتحرك السياسي وقد رحبوا به
وايدهوه.

رأى أمريكا بشأن المبادرة

- وأثناء مقابلي للسفير الأمريكي فرتك وزنر في ١٨/١/٨٥، ومناقشته بشأن مضمون
الأفكار المتعلقة بالتحرك السياسي لقرار السلام ، واجتراح سلام شامل وعادل للصراع العربي

الاسرائيلي، ، أشار لما يلي :-

- أن تصرفات عرفات تدعو لعدم الثقة في امكانية تحركه السياسي الجاد في الرحلة القادمة أو خلال الاتفاق مع الأردن .

- إمكانية قيام مصر، بالتوسيط بين الأردن والمنظمة لهذه التحرك السياسي، وأن أمريكا ستتحرك بالتالي لو وافقت المنظمة على قرار ٢٤٢ .

- أهمية مساعدة مصر ليهيرز للتحرك للتموية السياسية، وأن أمريكا توافق على المؤتمر الدولي اذا وافقت اسرائيل عليه وقد أخطرت السفير الأمريكي بما يلي :

- لا يمكن للمنظمة، قبول قرار ٢٤٢، بشهر الاعتراف بحق تقرير المصير، ويساعد على ذلك الاعتراف الأمريكي بالمنظمة .

- أن القادة الاسرائيليين الحاليين لا يقبلون الحلول السلمية للصراع والدليل رفضهم مبادرة ريجان يوم إعلانها .

- صعوبة ربط الحل السياسي بمساعدة مصر ليهيرز، الذي يسوف في قبوله المؤتمر الدولي الذي سبق موافقته عليه قبل توليه الوزارة .

- أن إسرائيل ترمي لمعارضتها للمؤتمر الدولي، إلى استمرار احتلالها وإدخال البأس على أهل الأرض المحتلة وهذا لن يتحقق، وأن القادة الاسرائيليين سيوافقون بعنذ على هذا المؤتمر دوليا أو اقليميا ، مقابل تنفيذ مطالبهم من أمريكا والغرب والسوفيت بهجرة اليهود ومقابل مساعدات اقتصادية ضخمة لاسرائيل (وهذا ما يحدث حاليا)

الاتفاق الأردني الفلسطيني- عمان الأردن ١١ فبراير ٨٥

وتابعت المحادثات بين الأردن والمنظمة، والتي أعقبها التوقيع على الاتفاق في ١١ فبراير ٨٥، على أساس الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والقضية من جميع جوانبها واجراء مفاوضات سلام في مؤتمر تحضره الدول الخمس دائمة العضوية وأطراف النزاع بما فيها المنظمة ضمن وفد مشترك

رأى الخارجية المصرية في الاتفاق الاردني الفلسطيني

واجتمعت في اليوم التالي بوزارة الخارجية مع الوزير ومجموعة عمل محددة حيث ناقشنا الاتفاق، وطلب منى تقديم تقرير لتقديمه للقيادة السياسية عن الاتفاق ودور مصر بشأنه وتأثيره

على الصراع العربي الاسرائيلي واشترت في التقرير المقدم منى في ١٣ فبراير ٨٥ إلى آرائى وتضمنت :

- أهمية استمرار التحرك المصرى فلسطينيا وعربيا ودوليا ، لايجاد سلام شامل يتخطى اتفاقيات كامب ديفيد والتي ترفضها قيادات عربية وفلسطينية.

- أهمية مرونة صياغة المشروع ، ليتماشى مع القرارات الدولية وقرارات القمة العربية والمجالس الوطنية وعدم تعارضه مع ريجان .

- إتضاع دور مصر فى العمل للحل السياسى الشامل وتأثيره على معظم الدول العربية خاصة الخليجية وتمهيدا لعودة العلاقات المصرية .

- حيوية العمل المصرى للسلام ، بما يشجع أمريكا ودول الغرب على تأييد هذا العمل ، بعد أن كانت بعض قياداته تدعو لتحججه .

- توازن الاتفاق باشتراك أمريكا والسوفيت والدول الدائمة والمعنية فى الحل السياسى يؤكد الجهاد فى الصراع العالمى .

- أهمية مساعدة مصر فى بدء الحوار بين أمريكا والمنظمة ومحاولة حصول الرئيس مبارك على وعد بذلك وتجميد المستوطنات وانها . الاحتلال اثناء زيارته المقبلة لأمريكا .

مقترحات الرئيس مبارك ٢٥ فبراير ٨٥

- وقد طرح الرئيس مبارك مقترحات فى ٢٥ فبراير ٨٥ بدعوة الرئيس ريجان لاجراء حوار بين الجانب الأمريكى ووفد أردنى فلسطينى ، على أن يشترك بعدئذ فى المفاوضات ، وقد اسرائيلي ، من جهة ووفد أردنى فلسطينى مشترك من جهة أخرى . وقد أكدت أهمية هذه المقترحات لتدعيم العمل الأردنى الفلسطينى للوصول لعملية التفاوض ، وأن من حق مصر إعلان اجتهاداتها لصالح القضية الفلسطينية ، مما يؤكد اهتمامها بدور فعال ومؤيد لتحقيق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

- وقد تلقيت قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٨ فبراير ٨٥ برأيها بشأن الاتفاق ويشير إلى أن هذا التحرك لانها . الاحتلال الصهيونى وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، مع رفض اللجنة المشاريع الاستسلامية كالحكم الذاتى واتفاقيات كامب ديفيد ومبادرة ريجان وقرار مجلس الأمن ٢٤٢... .

كما تلقيت تعليقات من بعض القادة الفلسطينيين ، ومنهم أبو اياد فى ٢٧ فبراير ٨٥

برفض مقترحات الرئيس مبارك، ويشير إلى أنها تدل على تنسيق مصري أمريكي أردني اسرائيلي مشترك، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . .

إلا أنني تلقيت بعد ذلك تعليقات من قادة حركة فتح والمستقلين وقيادات الأرض المحتلة ترحب بالاتفاق وتتصريحات الرئيس مبارك.

وقد أشرت عن آرائي في عدد من الصحافة العربية، وعلى سبيل المثال نشرت جريدة الدستور الأردنية، في ١١ مايو ١٩٨٥ بعض آرائي والتي أعلنتها في الندوات العامة وتضمن المقال أن كل مانرجوه هو اتفاق الشعب الفلسطيني ، لتحقيق الحل الشامل للقضية الفلسطينية بما يحقق أهداف الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين...

وأنني لأتصور قيام أحد القادة الفلسطينيين سواء في الداخل أو الخارج بتمثيل هذا الشعب، في حوار أو مفاوضات أو اتفاقيات مقبلة، إلا بناه على تكليف من منظمة التحرير الفلسطينية...

وعلى هذا الأساس أعلن بعض القادة الفلسطينيين، في الأراضي المحتلة استعذابهم لإجراءات إتصالات مع الأطراف الأخرى (اسرائيل والولايات المتحدة) لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بشرط موافقة المنظمة على قيامهم بهذا الدور
مؤتمر القمة العربي الطارىء الرباط ٩ أغسطس ٨٥

وتابعت قرارات مؤتمر القمة العربي الطارىء في الرباط في ٩ أغسطس ١٩٨٥ والذي لم يتخذ موقفاً محدداً، رافضاً أو مؤيداً للاتفاق الاردني الفلسطيني إذ أشار " هن تقدير القادة العرب للشروح الوافية التي تقدم بها الملك حسين والسيد ياسر عرفات حول الاتفاق وانسجامه مع قرارات فاس . . . " وتذكرت قرار قمة بغداد ٧٨ وإشارته بضرورة صدور قرار قمة عربي بشأن حل القضية الفلسطينية والصراع، وها هي المنظمة ممثل الشعب الفلسطيني تطالب القمة بتأييد الاتفاق والرد " التقدير للشروح الوافية " دون أي قرار بشأن الاتفاق.

وأعرب القادة الاسرائيليون عن رأيهم في الاتفاق فأعلن شيمون بيريز في ١٧ فبراير ٨٥ رفضه لاشتراك ممثلين عن المنظمة في الوفد الأردني الفلسطيني، اذ يعتبر أن المنظمة تمارس الارهاب وقام بتجديد دعوته للملك حسين للدخول مع اسرائيل في مفاوضات دون شروط مسبقة وفقاً لكامب ديفيد، ورفض اسحاق رابين المبادرة ، لتحديثها مع مؤتمر دولي دون ذكر لقرار ٢٤٢.

أما شامير فانه اتهم الملك حسين بعدم الرغبة في السلام مع اسرائيل، بمطالبته التفاوض

مع المنظمة، وإقامة دولة فلسطينية، وعقد مؤتمر دولي بدلا من المفاوضات المباشرة. وصرح موسى أريئيل، بأن أي تقارب مع الملك حسين وعرفات، تطور سلبي، وأنه يرفض مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي دعا إليه حسين، وأن بلاده على استعداد للتفاوض معه دون شروط مسبقة، وأشار المتحدث باسم مجلس الوزراء الاسرائيلي، بأن اسرائيل ستقبل مخلص مسيرة السلام طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد، وتدعو الملك حسين للمفاوضات دون شروط مسبقة والتزامها بمبحث أي اقتراح جديدة وقد أعددت تقريرا تضمن تعليقاتي على رأي القادة الاسرائيليين، وهو أنهم يحاولون ابراز طلبهم استرجاع كامب ديفيد، رغم رفض تنفيذهم لها، وأنهم يرمون إلى ضرب التحرك الفلسطيني الاردني المشترك، وإبعاد مصر ثانية عن الأمة العربية، على أساس أن أحيا فكرة كامب ديفيد هو عودة مرة ثانية للتفرقة في الصف العربي، وحطرت من التحرك في اتجاه هذا الفخ الاسرائيلي، وأفترت أن التصريحات الاسرائيلية، توضح رفض القادة الاسرائيليين، للتحرك للسلام الشامل الذي يؤدي لانها الصراع العربي الاسرائيلي .

الموقف الأمريكي من الاتفاق

وقد قدمت تقريرى عن الموقف الأمريكي من الاتفاق ، خاصة بمناسبة زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة في مارس ١٩٨٥، وأشارت لأهمية قيام مصر بجهد مكثف ، لتقوم أمريكا بحث اسرائيل على إتخاذ مواقف ايجابية ، لهذه المفاوضات بمشاركة فلسطينية، خاصة بعد التطور ايجابي في موقف المنظمة، بالالتزام ضمنا بمبادئ ٢٤٢ و ٣٣٨ - وإن كانت لم تعترف صراحة بهما - بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره - بالإضافة لقبولها الصيغة المرنة للتشغيل الفلسطيني في المفاوضات وأوضحت ضرورة بدء الولايات المتحدة اتصالاتها بالمنظمة، وإجراء حوار معها يرمي للاعتراف بها، إذ أن البديل هو سيطرة التطرف على المنطقة، ومخاطرة على استقرارها ، مما يهدد بالانفجار والحاق الخطر بمصالح كل دول المنطقة.

وقد أشار الرئيس مبارك أثناء الزيارة ، إلى أهمية اجراء حوار بين الولايات المتحدة وفد مشترك أردني فلسطيني، باعتباره خطوة هامة لتحقيق السلام، وأن أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة، التي لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد أعلن شولتز وزير الخارجية الأمريكية في ١٥ مارس ١٩٨٥ عقب أنتهاء زيارة الرئيس مبارك، «بأنه حدثت تطورات ايجابية للتسوية السياسية ومنها مشاركة حسين لوفد فلسطيني للتفاوض مباشرة مع اسرائيل ، وأن أمريكا وضعت شروطا محددة بشأن المنظمة وهي الاعتراف بقرار ٢٤٢ والذي يحسن الأرض مقابل السلام، والاعتراف بوجود اسرائيل وحققها في البقاء ، حتى يمكن عند بداية المفاوضات استبعاد فكرة رفض طرف للطرف الآخر ، وأشار شولتز أن اقتراح مبارك، هو أحد المقترحات لتحريك عملية السلام، وستقرر موقفنا بعد زيارة ميرفى للمنطقة، وأن السلام ضروري وحيوي ليس لدول المنطقة فحسب، بل للولايات المتحدة ولغيرها من الدول . . .»

- وفى مقابلة مع السفير روبرت بايترو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى (وسه امريكا الحالى بالقاهرة) فى ٣١ مارس ١٩٨٥ بالقاهرة بحضور عدد من القيادات السباه والمسكرية المصرية، وعدد من كبار المسئولين الامركيين، تساءلت عن رأى الولايات المت فى الاتفاق، فأشار السفير الامركى بعدم ثقتهم فى قيادات مرفقات وأن الاعلانات الأخيرة أثم ذلك، بتراجع بعض من هؤلاء القادة عن الاتفاق ورفضهم صراحة للقرار ٢٤٢، واستند فى ذلك ثا اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة فتح. وقد أوضحت أن قبول المنظمة لقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن تمنى نصاروحا قبولها لقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، وبشرط حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وأكدت بأن القادة الفلسطينيين ، لا يمكنهم تقديم المزيد من التنازلات لأنها تعنى تد المنظمة وقيادتها ، وهذا الأمر ليس فى صالح السلام. وقد أجاب السفير الأمريكى، بأن ص الاتفاق تعنى قرارات الأمم المتحدة جميعها وأنهم لا يوافقون على بعض قرارات الجمعية العامة والى صوتوا ضدها ، وقد تساءلت وماذا عن قرار الجمعية العامة ١٨١ لسنة ٤٧ والذي سار الولايات المتحدة فى الموافقة عليه فهل يعنى ذلك قبولها لهذا القرار فيما يتعلق بإقامة الد الفلسطينىة ؟ ، ولم يعلق السفير على هذا التساؤل، وأشار السفير لرفضهم الحوار مع المنظ وقد تساءلت كذلك وماذا عن حوارهم معها أثناء أزمة الرهائن بايران ولبنان وبيروت ؟ . وتساءلت أليس فى ذلك تراجع فى الموقف الأمريكى ؟ وأضاف السفير الأمريكى، أن بلاده ت يدعم العلاقات المصرية الاسرائيلية فى المقام الأول ومساندة بيريز، وأكد السفير بأن رأى بلا رفض مشاركة أية عناصر من المنظمة ضمن وفد التفاوض، ورفض إقامة دولة فلسطينية مست وضرورة المفاوضات المباشرة وأنها تدعو لتسوية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ضمن الشر الامريكى المعروفة .

وتابعت خلال هذه الفترة زيارات المسئولين العرب للولايات المتحدة وتصريحاتهم .

زيارات وزير الخارجية الامريكى ومساعدته للمنطقة

كما تابعت زيارات ميرفى وشولتز للقاهرة والمنطقة، وقد علمت من شولتز فى مايو برفض الاسرائيليين إشتراك أى أعضاء بارزين أو غير بارزين من منظمة التحرير الفلسطينية. وقد التفاوض الاردنى الفلسطينى، وقد علمت بموافقة الولايات المتحدة على هذا الشر الاسرائيلى، فى حين أن مصر كانت ترى أهمية مشاركة بعض الفلسطينيين من أعضاء المنظمة أجهزتها السياسية، وقد أعلنت عدة أحداث فى الصحافة العربية، ومنها الدستور ١١ مايو تضمنت "أهمية قيام حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، يؤدى لاعتراق أمريكا بالمنظ كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته... و

للمبادئ التي يتبناها الشعب الأمريكي وأنا نشجع على إجراء اتصالات تمهيدية لهذا التحرك الأمريكي... وأتمنى نجاح الجهود الأمريكية، وأن تحرك الدبلوماسية الأمريكية في هذا التوقيت - بعد أن كانت تستبعد التحرك للسلام في الشرق الأوسط يعتبر تحركا إيجابيا، نتمنى أن يؤدي إلى تفهم أمريكا للمواقف العربية العادلة... وأتمنى أن تتخذ أمريكا موقفا محايدا بالنسبة لمشاكل الشرق الأوسط حتى نصل للسلام الشامل والعادل في المنطقة وانتهاء الصراع العربي الاسرائيلي..."

وتابعت الاتصالات العديدة، بشأن اللقاء الأمريكي مع الوفد الاردني الفلسطيني، وتعلن بعدئذ المنظمة قبولها الصريح لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ مع حق تقرير المصير، إلا أنه لضغوط اسرائيلية وأمريكية داخلية، أخطرت الادارة الأمريكية الاردن في ٧ سبتمبر ١٩٨٥ بعدم امكانية إجراء اللقاء المتفق عليه مما أدى لاستياء كبير من الموقف الأمريكي

وقد أعددت تقريرا بهذا الشأن تضمن أن الولايات المتحدة لن تتحرك جذبا لاتقرار السلام الشامل إلا اذا واجهت أحد الوضعيين الآتيين :

أ- تغيير ميزان القوى في المنطقة لغير صالح اسرائيل، ويتحقق ذلك باتخاذ الأمة العربية موقفا مواحدا من الصراع .

ب - تهديد الامن الاسرائيلي والامن الأمريكي للخطر وهذا ما لم يحدث حتى الان ، إلا أنني أكدت أن الوقت في غير صالح اسرائيل

الموقف السوفيتي من الاتفاق الاردني الفلسطيني ٨٥

وتجدر الإشارة إلى الموقف السوفيتي المعارض لاتفاق عمان ٨٥ لأسباب عديدة، تتضح من مقابلي مع "بريماكوف" المفكر السوفيتي المعروف ومع السفير السوفيتي بالقاهرة في ١٧ ابريل ٨٥ وقد أشار بريماكوف لخلقي معه في مؤتمر جنيف ١٩٨٣ بشأن قرارات المؤتمر بشأن الصراع العربي الاسرائيلي وعقد المؤتمر الدولي للسلام، وقد أخطرته بأن الاتفاق الاردني الفلسطيني يسهل لهذا المؤتمر لصالح القضية وأبدت تساؤلي عن الأسباب الحقيقية لرفضه من السوفيت ؟ فأشار بأن التحركات الأخيرة في المنطقة، تؤكد محاولة قيام الولايات المتحدة بمفردها بدور رئيسي للتسوية خارج إطار المؤتمر الدولي، وإن مقترحاتهم مع فرنسا بعقد مؤتمر تحضيرى للتحضير للمؤتمر الدولي قد تكون بداية جيدة لتحقيق المؤتمر الدولي .

وتسألت عما يتردد بأن عقد المؤتمر الدولي سيحقق لاسرائيل اعترافا ضمني من الدول العربية، ويؤدي لموافقة السوفيت على طلب اسرائيل بالسماح بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل وإعادة العلاقات، في الوقت الذي ستدخل القضية الفلسطينية في مشاهدات المؤتمر

الدولى الذى قد يستغرق أعواما .

فاجاب بريماكوف بأن اسرائيل تسعى فعلا للأغراض التى أشرت اليها ، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم ومطالبهم بشأن القضية الفلسطينية ، حتى تغير اسرائيل سياستها وتانسحب من جميع الاراضى العربية المحتلة وتحقيق الدولة الفلسطينية ، وأشار ردا على سؤال عن مناسبة التحرك فى ذلك الوقت للحموية ، قائلا بأنه يعتقد بصحة نجاح التحرك السياسى فى ذلك الوقت ، لتحقيق السلام وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى ، إذ أن هذا النجاح يقتضى توازنا بين دول المنطقة ، الأمر الذى لا يتحقق حاليا بالنسبة للجانب العربى ، للخلافات وأوضاع المنظمة ولبنان والحرب العراقية الإيرانية . . . أما بالنسبة لسوريا فيعتقد بأنها لن تثير مصاعب مع اسرائيل ، وأن كلتا الدولتين لن تقوموا بتسعين الجبهة لتقارب التوازن العسكرى بينهما ، وأكد أن من أسباب رفضهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى ، هو اعتقادهم بعدم الوصول من خلاله لنتائج إيجابية ، كما أنهم لا يرغبون فى المزيد من الخلافات والتمزق ، والذى يستند بعضها لهذا الاتفاق ، وأشار أن تحركات بيريز الأخيرة ليست بغرض السلام الشامل وإنما لتحقيق مصالح لاسرائيل تطالب بها مصر ، وما يزيد من إبعاد مصر عن الدول العربية والصديقة ، ثم أيد رأى بأن كامب ديفيد فيما يتعلق بالشرق الفلسطينى ، قد انتهت لرفض اسرائيل تنفيذها خلال السنة المحددة من مارس ٧٩ لأنها ، مباحثات الحكم الذاتى ، بالإضافة إلى رفض الفلسطينيين لها ، وعدم معارضة مصر لذلك ، وقد شاركه السفير السوفيتى - وهو حاليا نائب وزير الخارجية - فى المناقشة وأعرب عن تقديره لمواقفى من الصراع العربى الاسرائيلى ، وبطالتهى بضرورة عودة العلاقات المصرية السوفيتية ، ودعوتى له مع عدد من المسئولين المصريين والعرب فى منزلى ، حيث كانت هذه أول دعوة من مسئول مصرى ، وأن هذه الدعوة قد أثرت فيه كثيرا ... جعلته يتأكد من وجوه قيادات مصرية تؤمن بالتحرك المتوازن بين القوتين لصالح مصر والأمة العربية ، وقد أعددت تقريرا عن الموقف السوفيتى من الصراع فى ١٥ إبريل ١٩٨٥ ، أشرت لاتصالاى مع المسئولين السوفيت ودول شرق أوروبا مؤكدا على الاستراتيجية السوفيتية ، فى منطقة الشرق الأوسط بعدم وقوع المنطقة فى أيدي قوى معادية . أو مشاركتها فى تحالفات ضده ، ولذلك فأرى أن السوفيت لن يؤيدوا أى تحرك جاد وفعال للسلام فى المنطقة فى الوقت الحاضر ، إذ يعتقدون أن موازين القوى الحالية تميل لصالح الولايات المتحدة ، وأن تحركها المنفرد للتسوية يؤدى إلى تعزيز الوجود الأمريكى بالمنطقة ، الأمر الذى يؤثر على أمن جنوب الاتحاد السوفيتى .

موقف دول غرب أوروبا من الاتفاق الأردنى الفلسطينى

وقد تابعت تحرك غرب أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، من طريق اتصالاتى بجميع سفراء هذه الدول بالقاهرة ، وقد أبدوا تأييدهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى وأعربوا عن استعداد بلادهم للتوسط فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ومساعدة مصر فى مساعيها ، وقد صدر بيان عن

اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوربية فى ٢٩ إبريل ٨٥، تضمن ترحيب دول الجماعة بالتحركات الأخيرة لتنشيط السلام فى الشرق الأوسط لتحقيق حل الصراع العربى الاسرائيلى، وترحيبهم خاصة بالاتفاق الأردنى الفلسطينى، وبأفكار الرئيس مبارك، كخطوة بناءة لتحقيق السلام تستحق التشجيع وأعربت عن رغبتها فى المساهمة فى دعم جهود السلام، وموافقتها على مشاركة المنظمة فى مفاوضات السلام...

زيارة الرئيس مبارك للأمم المتحدة وأمريكا سبتمبر ١٩٨٥

وأعددت تقريراً بشأن أهمية هذه الزيارات بعد القرار الأمريكى فى ٧ سبتمبر، بالتراجع عن لقاء أمريكى مع الوفد الأردنى الفلسطينى، وإمكانية الرئيس المصرى فى محاولة اقناع الجانب الأمريكى لإعادة النظر فى هذا القرار لصالح أمن المنطقة وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى سلمياً. وقد حضر الرئيس مبارك الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة فى أواخر سبتمبر ٨٥، وأجرى مباحثات رسمية خلال الزيارة مع الرئيس ريجان بشأن الحل السياسى فى المنطقة، وقد حاول اقناع الادارة الأمريكية بانتهاء الشروط السابق وضعها، لامكان إتمام الحوار الأمريكى مع الوفد المشترك، وإبراز أهمية إجراء الحوار والتفاوض مع ممثلى الشعب الفلسطينى لإقامة سلام دائم وعادل بالمنطقة، ومحاولة دفع عملية السلام من خلال مؤتمر دولى يشترك فيه الأطراف المعنية بالنزاع مع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وإمكانية عقد لجان فرعية وثنائية لمناقشة كل جانب من جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالي تحقيق عملياً فكرة التفاوض فى ظل المؤتمر، إلا أن الجانب الأمريكى لم يستجب لذلك. وانتهت عندئذ مرحلة هامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى، لتحرك الأردنى الفلسطينى المشترك، خاصة بعد مهاجمة المجموعة الفدائية الفلسطينية لليخت الاسرائيلى بقبرص فى نهاية سبتمبر ٨٥، وما أعقب هذا الحادث من تداعيات فى التحرك السياسى، الأمر الذى أدى إلى تجميد التحرك الأمريكى تجاه عملية السلام وفقاً للاتفاق الاردنى الفلسطينى.

مهاجمة الليخت الاسرائيلى فى لارناكا بقبرص سبتمبر ١٩٨٥

وتلقت معلومات من اسرائيل، تؤكد قيام مجموعة فدائية، تابعة لقيادة المنظمة، بمهاجمة ليخت اسرائيلى فى ميناء لارناكا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥، وقتل ركابه الثلاثة، وأن السلطات الاسرائيلية، قررت توجيه ضربة انتقامية ضد المنظمة وقادتها.

وقد استدعت الأخ هابل عبد الحميد "أبر الهول" رئيس جهاز المخابرات بالمنظمة، والذى كان متواجداً يومئذ بالقاهرة، وأخطره بهذه المعلومات، إلا أن المسئول الفلسطينى أكد، بأنه ليس للمنظمة دخل بالحادث، واستدل على رفض المهاجمين مقابلة ممثل المنظمة بقبرص عندما تدخل بطلب تسليم أنفسهم للسلطات (علماً بأنه اعترف لى بعدئذ بأنهم تابعون للمنظمة وأن

الإسرائيليون كانوا يراقبون مرور الفلسطينيين من قبرص للبحر .

وفي اليوم التالي، طلب المستشار السياسي لسفارة الولايات المتحدة مقابلتي يوم ٢٨ سبتمبر، وأثار حادث قبرص، وقد أخطرت بمعلوماتي عن ممثل فلسطيني، بعدم انتماء المهاجمين للقيادة الشرعية للمنظمة، إلا أن المسئول الأمريكي أكد أن معلوماتهم ومعلومات إسرائيل، تؤكد بأن المجموعة المهاجمة تنتمي مباشرة لعرفات وقيادته، وأضاف بأن هذا الحادث لا يتفق مع ما يرويه القادة الفلسطينيون، من سعيهم للسلام، واستعدادهم للتفاوض مع إسرائيل في البرقة الذي يقتلون الإسرائيليون خارج الأراضي المحتلة، وذلك يتنافى مع نظرية الكفاح المسلح، ومع ما أخطر الرئيس مبارك المسئولين في الولايات المتحدة في زيارته الأخيرة، بأن عرفات أكد له التوقف تماما عن الإرهاب . وأخطرت المسئول الأمريكي بأن الإرهاب يولد الإرهاب، وأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يعاني من استمرار إرهاب الدولة الإسرائيلية ضده، واستمرار الممارسات التي أدانتها المنظمات الدولية والرأي العام الدولي، وأشارت لأهمية سرعة تحرك الولايات المتحدة لاجراء اتصال بالمنظمة، بعد محاولات الأخيرة لفترة طويلة مدتها للصداقة مع أمريكا ورفض الولايات المتحدة لذلك وأخيرا إيقاف الاتصالات مع الوفد المشترك .

الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة تونس أكتوبر ٨٥

وقد تحققت معلوماتي عن احتمالات قيام إسرائيل بعملية انتقامية، والتي أخطرت بها مسئولو المنظمة، إذ قامت إسرائيل في أول أكتوبر ٨٥ بغارة جوية على مقر المنظمة في حمام الشط بتونس، بغرض تدمير المقر وقتل القادة الفلسطينيين، وقد أدت الغارة لاستشهاد عدة من الفلسطينيين والتونسيين وقد أصدرنا تصريحاً يتضمن "أن هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، تعتبر تهديداً خطيراً لفرص السلام للتوصل لحل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي..."

وأعلن الرئيس مبارك بأن "هذه الغارة تعتبر عملاً إرهابياً يوقف عملية السلام، وأكد تمسك مصر بالسلام مهما كانت العقبات الموضوعة في طريقه وأن أي تبرير لإسرائيل للعملية الإرهابية لن يكون مقنعا . . . وأكدت في تقرير بأن هذه الغارة، تتعارض مع مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، في العلاقات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع أي حق للدفاع الشرعي، تدعيه إسرائيل وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، إذ أن هذه المادة تشترط وقوع هجوم مسلح وأن يتناسب الدفاع الشرعي معه، وأن هذه الغارة هي عمل عدواني من أعمال الحرب غير المشروعة، وتتعارض مع اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبرتوكول جنيف ١٩٧٧، ويخالف إطار كامب ديفيد ١٩٧٨ .

اختطاف الباخرة الإيطالية أكيلي لاورو أكتوبر ١٩٨٥

وحلثى بعض القادة الفلسطينيين من احتمالات قيام بعض الفصائل الفلسطينية بعملية انتقامية للغارة الاسرائيلية، وأنهم يحلثون من "أن الارهاب يولد الارهاب" وأنهم قد تمسوا لأقصى الحدود فى تقديم التنازلات للوصول لتسوية سياسية للصراع، إلا أن التطرف الاسرائيلى يرفض ذلك ويفضل استمرار الارهاب وأنهم يأسفون لتمشى الولايات المتحدة مع السياسة الاسرائيلية ولم تمض أيام ، حتى أخطرت باختطاف الباخرة الإيطالية أكيلو لاورو، وهى فى المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط، وأعلنت قيادة المجموعة، بأن العملية تتم كرد فعل لظاهرة إرهاب الدولة الاسرائيلية ضد السكان المدنيين فى الأرض المحتلة، وللغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة، وقد قامت الدبلوماسية المصرية بدور هام وفعال لعودة السفينة للموانئ المصرية، وتسليم المختطفين أنفسهم بعد تمهدهم بعدم قيامهم بإجراء أى عمل عدائى ضد السفينة وركابها، (إلا أنه اتضح بعدئذ مقتل أحد الركاب وهو يهودى أمريكى مما أثار المجتمع الدولى والأمريكى)، وقد حاول السفير الأمريكى وقتئذ التدخل فى عملية التفاوض بطريقة رفضتها الدبلوماسية المصرية وأوقف عند حده) واتفق على إرسال المختطفين، إلى مقر المنظمة بتونس لمحاكمتهم بمعرفتها واستقلوا طائرة مصرية لتونس.

اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة المصرية

وقد علمت من السفير محب المسرى رئيس مكتب رعاية المصالح بتونس، أنه أجرى اتصالات مع الحكومة التونسية للسماح للطائرة المصرية بالهبوط مع المختطفين فى تونس، إلا أنه بعد الموافقة، وإثر تدخل خارجى، صدرت التعليمات لبرج المراقبة بمطار تونس بعدم الموافقة على الهبوط، وتحويل مسار الطائرة للبحر الأبيض خارج المياه الإقليمية، مما ساعد الطائرات الحربية الأمريكية على اعتراض الطائرة المصرية، واجبارها على الهبوط فى مطار ايطالى خاضع لأشراف حلف الأطلسى، وقد أكد لى المسئول المصرى الأمنى والذي كان يصاحب المختطفين لتسليمهم لقيادة المنظمة بتونس ، بأن السلطات الإيطالية رفضت الاجراء الأمريكى ، وأرسلت قوات عسكرية إيطالية لمنع القوات الأمريكية من القبض على المختطفين، وإرسالهم بطائرة خاصة للولايات المتحدة لمحاكمتهم فيها .

وقد رفضت ، كما رفضت فئات الشعب المصرى والمسئولين هذا الحادث، وصرحت بأن الارهاب يرتب مزيدا من الارهاب والعنف، وأن السلام العادل والشامل هو الطريق الرئيسى لاستقرار الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لأمن جميع دوله...

وأعددت تقريرا يؤكد عدم شرعية وقانونية الاجراء الأمريكى ضد الطائرة المصرية، وأكدت أن حق الدولة المتمرزة للارهاب، تحده قيود وضوابط من القانون الدولى، وأن الاجراء الأمريكى،

لا يعتبر دفاعا شرعيا ، لعدم توافر شروطه ، كما أنه لا يعتبر من أعمال القرضنة الجوية، وفقا لاتفاقية جنيف ١٩٨٥ ، لأن الاختطاف لم يكن باعثة شخصي، وأوضحت أن الاجراء الأمريكي يعتبر من أعمال العدوان ضد مصر وضد طيرانها المدني وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية طوكيو ١٩٦٣ ولاهاي ١٩٧٠ ومونتريال ١٩٧١... وأن أركان المسؤولية الدولية متوافرة ضد الولايات المتحدة لصالح مصر...

وقد حاول الرئيس ريجان في رسالة للرئيس مبارك، احتواء تدهور الموقف بأعرابه عن الأسف للحادث وأنه لم يكن ضد مصر.

زيارات الوفد المشترك أكتوبر ١٩٨٥

وأجريت اتصالات مع سفاراتنا في الخارج وسفارات الصين وفرنسا والفاثيكان واطاليا وبريطانيا ، لدعم موقف الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في اتصالاته بالمستولين في هذه الدول، وقد تمت بنجاح زيارات الوفد لهذه الدول عدا بريطانيا والتي تحدد لزيارتها ١٤ أكتوبر ١٩٨٥ ووصل الوفد إلى لندن قبل الموعد بيومين . وقد فوجئت باعلان الحكومة البريطانية ، قبل موعد الاجتماع ، بالفائه نظرا لرفض المستولين الفلسطينيين بالوفد ، التوقيع مع الاردنيين على بيان يعلنان فيه التخلي عن العنف والإرهاب، وبحق اسرائيل في الوجود ، وبالموافقة على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا اثناء زيارتها للعقبة بالاردن في سبتمبر، والتي أبدت اثناء زيارتها للقاهرة بعدئذ اهتمامها بحل مشكلة الشرق الأوسط وبأهمية مصر ودورها لإيجاد الحل . وقد أدلى كل من الاطراف المعنية الاردن والمنظمة وبريطانيا بتصریحات متناقضة عن الموقف ، كما رحب ببيروز رئيس وزراء اسرائيل بالفاء الاجتماع واستدل من رفض توقيع الممثلين الفلسطينيين بتأييد السلام ورفض الارهاب على رفض المنظمة هذا الاتجاه. وقد علقت في تقرير عن هذا الموقف بأنه نتيجة لإعلان الولايات المتحدة وقف الحوار مع الوفد الاردني الفلسطيني، وأحداث لارنكا بقبرص والتي اتهمت فيها امريكا المنظمة، والغارة الاسرائيلية على المنظمة في تونس، واختطاف الباهرة الايطالية، وماتبها من إجبار الطائرة المصرية على الهبوط في ايطاليا ، فإن هذه الاحداث أوجدت أبعادا مغايرة في اتجاه التسوية السياسية من وجهة النظر الأمريكية، باستبعاد المنظمة والتركيز على فلسطين الأرض المحتلة في التحرك السياسى الأمريكى، وتأثير ذلك على الموقف البريطانى المرتبط بالولايات المتحدة، وقد قامت بعدئذ بريطانيا وهولندا وألمانيا باتصالات مع وزارة خارجية الجماعة الاوربية، تطالبهم بالفاء الاجتماع الذى كان مقررا عقده مع الوفد المشترك في ١٦ أكتوبر ١٩٨٥ إلا أن فرنسا قد تمسكت بالاجتماع، واقترحت تأجيله حتى يتم تهيئة مناخ أفضل لاتمامه، وقد وافقت الجماعة الاوربية على رأى فرنسا .

اجتماعات مع قيادة المنظمة القاهرة نوفمبر ٨٥

- وتلقيت رسالة تشير إلى زيارة ياسر عرفات وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة للقاهرة في أول نوفمبر ١٩٨٥ للاجتماع مع القيادة المصرية للتنسيق بينهما بعد الاحداث الاخيرة واجتمعت مع الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور الهاز ياسر عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني، وتناقشنا مشروعات للتنسيق، تستند إلى المبادرات الدولية والإقليمية، وقد أخطرت المجتمعين، بأن قرارات مؤتمر جنيف الدولي للقضية الفلسطينية وإعلان جنيف سبتمبر ١٩٨٣ تعتبر قاعدة هامة للوصول للحل السياسي للصراع. وقدمت للمجتمعين في إجتماعنا في ٦ نوفمبر ١٩٨٥ نص إعلان جنيف ومشروع الأفكار المشتركة التي اعدتها إدارة فلسطين ووافقت عليها اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين في يناير ١٩٨٥، مع اضافة فقرة خاصة بإدانة كافة أشكال الإرهاب الموجه ضد المدنيين، وتدعو الرأي العام الدولي للوقوف مع الشعب الفلسطيني، ضحية الإرهاب الاسرائيلي المنظم ضد الشعب الفلسطيني في الخارج والداخل وضد المنظمة وقيادتها وكرادها ومكاتبها، مع حصر قيادة المنظمة لكافة نشاطاتها العسكرية وعمليات المقاومة داخل فلسطين المحتلة.

إعلان القاهرة بإدانة الإرهاب ٧ نوفمبر ١٩٨٥

واجتمعت في قصر القبة ضمن الوفد الرسمي برئاسة الرئيس مبارك وحضور وزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس المخابرات العامة والدكتور الهاز والدكتور الفقي بوفد المنظمة برئاسة ياسر عرفات وبحضور أعضاء اللجنة التنفيذية والمركزية والمجلس الثوري لفتح.

واتفق المجتمعون على أن تقتصر نتائج الاجتماع على إصدار المنظمة لإعلان القاهرة بإدانة الإرهاب في ٧ نوفمبر ٨٥ على أن تناقش باقي الموضوعات خاصة قرار ٢٤٢ في اجتماعات لاحقة وقد أعلن عرفات هذا الإعلان في حديقة قصر القبة بحضور الرئيس مبارك وأمام رجال الاعلام العالميين .

- وذكرني السيد أحمد رشدي وزير الداخلية، بعد الاجتماعات الرسمية بمجهودات مصر للعمل العربي المشترك، واتصالني معه باعتباره مسئولاً عن الشئون العربية بالداخلية وقتئذ وذلك اثناء عملي مديراً لمكتب الشئون العربية برئاسة الجمهورية منتقلاً من وزارة الخارجية، وطالبني بضرورة مشاركتي في عملية تثقيف سياسي عن القضايا العربية مع قيادات الداخلية والشرطة وفقاً لما أقوم به مع القوات المسلحة والخارجية والجامعات... وبعد ترحيبي بذلك، اتصل بالمسئولين بالداخلية وأعطى تعليماته بالبدء في ذلك فوراً بمعهد قادة الشرطة وقد ولقني الله خلال فترة قصيرة، بأن نجتمع جميعاً، على فكر عربي قومي واحد، من الصراع العربي الاسرائيلي، باعتباره ذلك حماية للأمن القومي المصري والأمن الداخلي.

وقد تساءل السفراء الاجانب في القاهرة عن نتائج زيارة عرفات وتفسيرات عن إعلان القاهرة وقد ركز القائم بالأعمال الأمريكي اتصالاته بالتساؤل عن أهداف زيارة عرفات للقاهرة في هذا التوقيت، فأخطرت أنه مصر تفتح ذراعيها لجميع القادة العرب للوصول لحل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي كما اتصل بي لمقابلتي ثانية في ١٤/١١/٨٥ للاستفسار عن إجراءات رادعة ضد العمليات الارهابية الخارجية وهل يعني ذلك استبعاد العمليات داخل حدود اسرائيل ، فأخطرت به أن حق التفسير للبيان للمنظمة، إلا أنني أشير بأن الحدود الاسرائيلية غير معلومة حتى الآن وترفض اسرائيل تعديلها ، وأن الجمعية العامة أصدرت قرارها بحق منظمة التحرير باتباع جميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، واعتقد بأن ذلك في الاراضي المحتلة.

قرار ٢٤٢ والمنظمة.. القاهرة ١٠ نوفمبر ٨٥

وعقدت الدبلوماسية المصرية اجتماعا مع قيادة المنظمة في ٨ نوفمبر ١٩٨٥، بحضور عصمت عبد المجيد وأسامة الباز وشخصي ، مع دعوتنا للسيد محمود رياض وزير الخارجية وأمين الجامعة العربية الأسبق وأثناء الاجتماع، سألت محمود رياض سؤالا مباشرا عن رأيه في قرار ٢٤٢، وقد رد علي قائلا بأنني أعلم أكثر من غيره عن هذا القرار ، أما إذا كان استفساري يعني طلبى الإدلاء برأيه أمام الحاضرين ، باعتبار أن القرار صدر بموافقتهم أثناء توليه وزارة الخارجية فإنه يؤكد بأن القرار وقت صدوره عام ١٩٦٧ كان يتعلق بمصر وسوريا والأردن، ولم يكن للمنظمة أي دور بالنسبة له ، وأكد ذلك قرار قمة الخرطوم ٦٧، لاصح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل، المعنى السائد حينها وقتئذ. إلا أنه أضاف بأن الأمر يختلف الآن ، وأنه من خلال تطورات الموقف الدولي، والمواقف العربية، وموقف المنظمة خاصة بعد قرار الرباط ١٩٧٤ ، فإنه يرى أن تعيد المنظمة، النظر في استمرار رفضها للقرار ٢٤٢، واجتمعت بعدئذ مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز بوزارة الخارجية يوم ١٠ نوفمبر ٨٥ وأخطرتهما بأنني اغتمنت قيام عرفات بزيارة الاحزاب وتلبية دعوة الصحف المصرية :الاهرام برئاسة ابراهيم نافع والمصور ودار الهلال برئاسة مكرم محمد أحمد واعتادى من المشاركة في هذه الاجتماعات ، لأجرى مزيدا من الإطلاع السياسي والقانوني بشأن قرار ٢٤٢ بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأننى اليوم استطيع التأكيد ، بأن من مصلحة المنظمة التأكيد والموافقة على قرار ٢٤٢ بشرط الموافقة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره..

ثم اجتمعنا بعرفات والقادة الفلسطينيين مساء نفس اليوم وتحدثت عن قرار ٢٤٢ والذي كنا جميعا نرفضه، باعتباره لا يحقق مصلحة للشعب الفلسطيني، وأن مصر والأردن قبلنا هذا القرار ١٩٦٧ ، بأمل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي ، وأن عبد الناصر قبل مبادرة روجرز وأكد قبوله لقرار ٢٤٢ وذلك عام ١٩٧٠ لأسباب معينة، منها التقاط الانفاس وإعادة تنظيم الجيش ، إلا أن اسرائيل لم توافق على تطبيق هذا القرار حتى بالانسحاب من الاراضي المصرية الا بعد هزيمتها

١٩٧٣، كما أنها لم توافق على تطبيق ٢٤٢ على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وغزة حتى بعد موافقة الأردن ومصر عليه وأضفت بأن الحجة الأمريكية في عدم الاعتراف بالمنظمة في الوقت الحالي، في مواجهة المجتمع الدولي، هي عدم موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ كأساس للتصوية السياسية وبالتالي الادعاء، برفضها التصوية السياسية واستمرارها في الارهاب الأمر الذي دعاني إلى إعادة النظر في قرار ٢٤٢.

أوضحت أهداف الثورة الفلسطينية، وهي حق تقرير المصير، والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية، وأن تحقيق هذه الأهداف، بالكفاح المسلح، وعزازی مع المفاوضات مع إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة في مؤتمر دولي. وأننا نعرف الصعوبات التي تعترض آليات تحقيق الأهداف الفلسطينية بالكفاح أو بالمعركة الشاملة، وأن الولايات المتحدة أعلنت بموافقتها على المؤتمر الدولي، تجري خلاله مفاوضات ثنائية، على أن توافق المنظمة على قرار ٢٤٢، لمشاركة المنظمة، أو لمشاركة وفد فلسطيني تباركه المنظمة، وأكدت أهمية اشتراك المنظمة، في المؤتمر الدولي، باعتباره اعترافاً دولياً وأمريكياً وإسرائيلياً بالمنظمة، ورداً على سؤال الدكتور الهاز، حول مايعرّده من أن المنظمة ستخسر داخلها ودولياً في حالة فشل المؤتمر، اشترت بأن المنظمة لن تخسر شيئاً، بل ستستفيد من المؤتمر، وأنه في حالة الفشل فإن المسئولية ستقع على إسرائيل، على شرط ألا يؤدي السعي لاتعقاد المؤتمر إلى تقديم تنازلات فلسطينية، أو إستبعاد حق الشعب الفلسطيني المشروع في الكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة أو في العصابات المدنية، بل فإنه يمكن التفاوض في نتائج المفاوضات، والمؤتمر الدولي وفقاً لحدث التاريخ التي عايشتها، إذ حققت مفاوضات ايفيان استقلال الجزائر ١٩٦٢، ومفاوضات لانكسترهاوس استقلال زيمبابوي ١٩٨٠ وأشرت بأنه يجب مواجهة الموقف بحكمة وشجاعة، وإن نواجه الاتجاه القومى العربى، والذي يرفض قطاع منه الموافقة على ٢٤٢، بتوضيح حقيقة القرار - وخطورة الموقف - وباعتبار سبب الرفض أنه لا يتعرض للقضية الفلسطينية ويخشى تأثير الموافقة على نتائج الصراع، وأعربت بأننى شخصياً في هذه الظروف التي شرحتها والتي أعلم غيرها عن طريق عملى، أقر أهمية اعتراف المنظمة بقرار ٢٤٢ بعد تحليلي لمبادئ القرار وانطباقه على الشعب الفلسطيني ودولته مقترنا مع حق تقرير المصير مع اشتراك المنظمة أو موافقتها على ممثلين عن الشعب الفلسطيني - في أية مفاوضات أو مؤتمر دولي لإيجاد حل شامل وعادل للصراع العربى الاسرائيلى.

وأوضحت تفصيلاً رأيى مؤكداً أن العناصر القانونية والدولية والفعلية لإقامة الدولة، متوافرة تماماً للدولة الفلسطينية، شعب وهو الشعب الفلسطينى، الاقليم وهو أرض الدولة والسيادة لهذا الشعب ممثلة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واستطردت مستطرداً لهذه الحجج السياسية والقانونية والتي سأعرضها في كتاب السياسة الخارجية لمصر.

وأوضحت أن قرار ٢٤٢ صدر باجماع أعضاء مجلس الأمن، ولذلك فهو ملزم لجميع

أعضاء الأمم المتحدة، ويدعوها لتنفيذ القرار على جميع الجبهات، ولذلك فإنه في حالة موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢، فإن واجب الولايات المتحدة، إلزام إسرائيل بتطبيق القرار على جميع الأراضي العربية المحتلة، مع ضرورة التزامها بالشرعية الدولية لتنفيذ هذا القرار.

وطالب عرفات من القادة الفلسطينيين أن يتقدموا باستفساراتهم عما أدلت به، وأشار بأنه يحتفظ برأيه بعد استماعه لأراء باقي القادة، واستمرت المناقشات لساعات طويلة من الليل، ويعدّها أهراب هؤلاء القادة بالاجماع بمن فيهم من الأعضاء المعروفين بتشدهم للحق الفلسطيني وإعلاتهم السابق مرارا لرفض قرار ٢٤٢- أعربوا بالاجماع بموافقتهم على رأيي بالموافقة على قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ - ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي- باعتبارهما الأساس القانوني والدولي، لمعد المؤتمر الدولي، بشرط موافقة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن على الحقنق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإيجاد الضمانة العملية لإشراك المنظمة في أية تسوية سياسية أو مؤتمر دولي أو اجتماع تحت مظلة دولية، وذلك بوفد للمنظمة أو بوفد أردني فلسطيني مشترك، أو بوفد عربي مشترك، وأعربوا عن شكرهم للاعضاءات السياسية والقانونية التي شرحتها وتمسكت بها، لأنهم يعلمون بمدى حرص وتأهيد للقضية الفلسطينية وللقضايا العربية، وأنهم يعلمون أن وراء إصراري على هذا العرض، معلومات بما يدور في الخفاء لإبعاد المنظمة عن التسوية السياسية، بحجة رفضها لقرار ٢٤٢ و ٣٣٨.

وقد أوضحت بعند للمصاحفة المصرية والعربية في عدة أحداث وجهة نظري بشأن قرار ٢٤٢، فمثلا نشرت الجمهورية في ١٤/١٢/٨٥ رأيي ويتضمن أهمية موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير... وقبل مغادرة عرفات القاهرة لبيدات وأثناء عشائه مع عصمت عبد المجيد وأسامة الباز ومناقشتهم للقضايا العربية أشار الدكتور الباز بأن طه الفرنواني من الرافضين للشق الفلسطيني في كامب ديفيد وعلقت على ذلك بأن هذا الرفض لأسباب عديدة سبق اعلاني لها وان عدم مشاركتي في الاعداد للإتفاقية يسمح لي بالتعبير عن رأيي بصراحة.

إجتماع المجلس المركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة ببغداد

٢٣-٢٥ نوفمبر ٨٥

- وقابلت أحد القادة الفلسطينيين بالقاهرة في اليوم التالي لمغادرة عرفات لها، وتناقشنا بشأن اجتماع القيادة الفلسطينية معنا في ١٠ نوفمبر ١٩٨٥، وعن إمكانية تنفيذ مااتفقنا عليه بالموافقة صراحة على قرار ٢٤٢، بشرط الموافقة، على الحقوق الوطنية المشروعة، ومشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي وفي التسميات السياسية المقبلة، وقد أشار بصراحة ووضح بأن عرفات والقادة الذين حضروا الاجتماع سيعرضون ماتم خلال زيارتهم للقاهرة، وبالطبع موضوع أهمية اقرار القرار ٢٤٢، مقترنا بشرط الحقوق الوطنية المشروعة على المجلس المركزي واللجنة

التنفيذية للمنظمة في بغداد في الاجتماع الذي سيعقد من ٢٣ إلى ٢٦ نوفمبر ٨٥، وسيحضره محدثي ، إلا أنه يعلم بضرورة موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على القرار ٢٤٢، إذ سبق أن قرر هذا المجلس رفض القرار ٢٤٢ وباعتباره لا يمثل حقوق الشعب الفلسطيني .

ولما تساءلت عن الأسباب التي تدعو القيادة الفلسطينية لتأجيل المجلس الوطني خلال ١٩٨٥ وفقاً للميثاق والذي ينص على اجتماعه سنوياً ليعرض الاتفاق الأردني الفلسطيني وقرار ٢٤٢، فأشار المسؤول الفلسطيني بأن القيادة الفلسطينية وعرفات يخشون إجتراح المجلس وعرض قرار ٢٤٢ عليه ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الهجوم عليهم من الفصائل والعناصر المعارضة، وأنهم يرون امكانية الدعوة لعقد المجلس ، بعد أن تتحقق نتائج إيجابية من اتصالاتهم بالولايات المتحدة، تعطى الأمل للشعب الفلسطيني وقياداته بإمكانية تحقيق حقوقهم المشروعة وهذا ما لم يحدث طوال عام ١٩٨٥ .

وأخطرت بقرارات الاجتماع ببغداد ، التي أكدت الاستناد في الحرك السياسية للشرعية الدولية ، التي عبرت عنها جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، .

وطالب المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية ورئيسها التحرك مع كافة الأطراف من أجل تمثيل المنظمة في المؤتمر الدولي وقد أخطرت القادة الفلسطينيين الذين اجتمعت بهم بعد الاجتماع، بأن القرارات مازالت تتردد الصبح القديمة ، وكنت أود أن تكون القرارات واضحة، كما سبق الاتفاق معهم على أساس الموافقة على قرار ٢٤٢ مع الاعتراض بشرط حق تقرير المصير ، بما يمكن القيادة الشرعية للمنظمة من عرض هذا الموضوع على المجلس الوطني لقراره، وأكدت بأنني علمت بأن الملك حسين يطالب قادة المنظمة باخطاره رسمياً بالموافقة على قرار ٢٤٢، كشرط للحرك المشترك ، وفقاً لما أعلنه في المجلس الوطني في عملن نوفمبر ٨٤، وأنه يعرب أن هذا الشرط لم يتحقق بعد .

الموقف الأمريكي وقرارات المجلس المركزي ببغداد

- وقابلت بعدئذ السفير الأمريكي ويزنر في ٢٧ نوفمبر ٨٥، وأشار بأن القرارات التي صدرت في بغداد ، هي تكرار لمحاولات عرفات السابقة عدم تقديم اجابة صريحة عن قبول قرار ٢٤٢، وأكد بأن المنظمة لو أستمرت على هذا الخط فإن فرصتها ستكون ضئيلة جداً في المشاركة في جهود السلام ، وأنه يعلم بأن الفترة المتاحة لقادة المنظمة لإعلان رأيهم صراحة هي ثلاثة أشهر، هذا وقد علم من داخل اسرائيل ، بأن هناك اتجاها متزايد يؤكد عدم حاجة اسرائيل لاعتراف المنظمة بإسرائيل أو بقرار ٢٤٢ وأضاف السفير بأنه يصعب على الصلك حسين في المرحلة الحالية التحرك منفرداً بدون المنظمة لأنه اذا ما فقد الملك الأمل في استجابة المنظمة

للشروط المطلوبة للتحرك السلمي ، فإنه سيقوم باتباع خط أكثر تشددا تجاه المنظمة وربما يعمد إلى تصفية وجودها في الاردن خاصة بأنه سيجد تجاوبا من سوريا .

وأكد بأنه لا يتصور للمؤتمر الدولي ، إلا دورا رمزيا احتفاليا ، وأن المفاوضات الحقيقية، ستدور بين الاطراف مباشرة ، وأن المنظمة لن تدعى للمشاركة في المرحلة الاولى من المؤتمر حتى يمكن دعوة اسرائيل للمؤتمر - ويمكنها أن تشارك ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، في مرحلة لاحقة بشرط اعترافها صراحة بقرار ٢٤٢ . وتسلط من السفير الأمريكي عن إمكانية إخطار قيادة المنظمة بالاتجاهات السابقة مع تأكيد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فوافق على ذلك بشرط عدم ذكر المصدر ، وقد تم اخطارها بالفعل بهذه الاتجاهات .

- وقد قابلت سفير الأردن عدة مرات، وآخرها في ١٧ ديسمبر ، وكرر القول بأن الأردن لم يبلغ رسميا بنتائج اجتماع بغداد الاخير، إلا أنه علم ببعض قراراته وطلب متى الاتصال بقيادة المنظمة لاططارهم بسرعة الاعلان عن قبول المنظمة صراحة لقرار ٢٤٢ ، وان يسلم هذا القول كتابة للملك حسين ، والذي يؤكد موافقته على رأى المنظمة بضرورة إعلان جميع الأطراف، خاصة الولايات المتحدة في المقابل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ويسؤال للسفير عن رأيه في تصريحات عرفات الأخيرة بقبوله التفاوض مع اسرائيل في مؤتمر دولي للسلام ، وتصريح بيريز بإمكانية قبوله إعراب المنظمة عن موافقتها على إجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . بدلا من الصيغة القديمة وهي الاعتراف بوجود اسرائيل ، على اعتبار أن المفاوضات تعنى الاعتراف الضمني ورد السفير الأردني بأنه لا يستطيع التأكيد بأن موافقة المنظمة على ٢٤٢ تقابلها موافقة اسرائيل على مشاركتها في التسوية ، إلا أن إعلان المنظمة بالموافقة على قرار ٢٤٢ يؤكد مشروعيتها الدولية واتجاهها لايجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي ، ويضع اسرائيل - اذا رفضت مشاركة المنظمة - في موقف الرافضة للسلام ويزيد من عزلتها أمام الرأي العام العالمي ويؤدي لعودة المصالحة مع مصر في مواجهة خطر اسرائيل الرافضة للسلام .

الحوقف العربي من موقف مصر القومي

- وفي لقاءاتي خلال هذه المرحلة مع السفراء ، ورؤساء مكاتب رعاية المصالح العربية بالقاهرة أشادا بموقف مصر القومي من القضية الفلسطينية وحرصها الواضح في ايجاد سلام شامل وعادل في المنطقة، وأشار معظمهم إلى أن هناك شبه إجتماع عربي حاليا لتلاقي وضع الشروط السابقة لعودة مصر للصف العربي، وأنها إلغا - اتفاقيات كامب ديفيد، إذ أصبح غالبية القادة العرب يعلمون متى تقل مصر وحرصها في السلام الشامل والعادل للصراع العربي الاسرائيلي ويعرفون استحالة تنفيذ إلغا - الاتفاقيات لاستفادها لاغراضها، بعد قبول مصر الحل

السياسي الشامل عن طريق المؤتمر الدولي وبعيدا عن صيغة كامب ديفيد، وأشاروا إلى أن هذا الدور المصري يبرز بوضوح في المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ٨٣ وما بعدها، إلا أنني وجدت قلقا لدى ممثل المنظمة بالقاهرة عند حضوره لمقابلتي بمكتبي في ٢٥ ديسمبر ٨٥، إذ أشار إلى أن تصريحات القيادة المصرية المعلنة بضرورة قبول المنظمة قرار ٢٤٢، قد أوجدت قلقا لدى بعض القادة الفلسطينيين، خوفا من أن يتخذ الأردن من الموقف المصري المبرر لإعلانه بمسؤولية المنظمة عن رفض قرار ٢٤٢، وقد أخطرت ممثل المنظمة إلى أن تصريحات المسؤولين المصريين - ومنهم شخصي - قد تمت بعد موافقة القادة الفلسطينيين في اجتماعهم بالقاهرة في ١٠ نوفمبر ٨٥ على ذلك، وأن هذه التصريحات تدعم المنظمة، وتؤكد على اشتراكها في المؤتمر الدولي، وإنني أنصح بضرورة اسراع قادة المنظمة بالإعلان بوضوح عما اتفقنا عليه في القاهرة لصالح المنظمة والسلام الشامل وخطار الملك حسين رسميا بالصيغة التي اتفقنا عليها، وقد تراجع المسئول الفلسطيني عن موقفه بالاشادة بأهداف الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، ووعده باخطار القادة الفلسطينيين بهذا الرأي.

مصر وحقوق شعب فلسطين الجماعية في تقرير المصير والعودة

وتابعت جهودي لتأييده له الحقوق ودعم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وقابلت المستر/ ريدبيك المفوض العام للوكالة ومساعدته السفير ديلون والمستر هركنز بالقاهرة في يوليو ٨٥ وأعلنت عن مساندة مصر للوكالة ماديا والعمل مع الدول الصديقة لزيادة مساعداتها للوكالة.

ثم قابلت المفوض العام الجديد لوكالة الأونروا بمكتبي بالخارجية المصرية بالقاهرة السيد جورجيو جياكوميللي في ديسمبر ١٩٨٥ ومع عدد من مساعديه ومنهم سفراء غربيين وأمريكيين سابقين، وأوضحوا جميعا سوء الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، وأن الدول المانحة غير متحمسة، في ذلك الوقت لمواصلة تقديم مساعداتها ومعوناتهما، كما أن خطة ضغط الميزانية الأمريكية، ستؤثر وتخفف المساعدات الأمريكية للوكالة الدولية. وقد شعرت بمدى خطورة هذا الوضع على الوكالة الدولية ونشاطها، وبالتالي ماقد يؤدي تخفيض ميزانية الوكالة من تأثير على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بالغة السوء، الأمر الذي قد يساعد العناصر الصهيونية، خاصة الأمريكية، لاستغلال هذا التدهور، وما يقاسيه اللاجئون من متاعب، لكي تفتح لهم مجالات جديدة للهجرة من الأرض المحتلة إلى دول أجنبية أخرى، مع تسهيل إعادة إقامتهم فيها، ومع قيام الهيئات الصهيونية في الوقت نفسه إلى إحلال وتهجير اليهود إلى فلسطين، خاصة يهود أوروبا الشرقية، وبذلك يتحقق للصهيونية تحقيق أحلامها وإنهاء ركن هام من أهم أركان القضية الفلسطينية هو ركن اللاجئين الفلسطينيين، مما سيؤدي حتما لاختلال التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي لصالح إسرائيل، ولذلك فقد بادرت باخطار مسئولى الوكالة الدولية، بأن الولايات المتحدة ومظم دول غرب أوروبا عليهم مسئولية بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،

حيث ساعدوا إسرائيل على اغتصابها للأراضي العربية، واستمرار الاحتلال الصهيوني، وأنه إذا ما قارنا بين ما تقدمه أمريكا والغرب لإسرائيل، بما يقدمونه لوكالة الأونروا، لتبين مدى الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وطالبت المستولين بالوكالة بأهمية القيام بدور فعال للحصول على الدعم مع استبعاد مصر للمساعدة على ذلك

دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة

وقامت الخارجية المصرية بدراسة الأوجه العديدة لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة، وفقاً لمسئولياتها السياسية. وقد وجدت أهمية- تنظيم لقاءات دورية بين سفراء الدول الأجنبية عامة ودول الجماعة الأوروبية خاصة، وبين الممثلين الفلسطينيين في الضفة وغزة، لشرح حقوق الشعب الفلسطيني، وللمطالبة بتأييد دول العالم لها. وقد اتفقتا في اجتماعات بين القادة الفلسطينيين وسفراء الجماعة الأوروبية، ويتسنى من اللجنة العليا المصرية لثلاثين فلسطين، على إمكانية دعم أهالي الضفة والقطاع من الحكومات الأجنبية الغربية مباشرة أو عن طريق تقديم المنظمات غير الحكومية بالنول الغربية مساعدات غير مباشرة سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية واجتماعية لمنظمات فلسطينية، موجودة في الأراضي المحتلة أو سنشأ، لتحقيق هذه الأغراض. وقدم سفير الجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية) قوائم بهذه المنظمات الأوروبية غير الحكومية وأهدافها وامكانياتها ومنازلها. وقد طلبت من القادة الفلسطينيين في الأرض المحتلة، بلورة مشروعاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تتماشى مع أهداف هذه المنظمات الأوروبية، وعن طريقها يمكن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، دون أن تستطيع قوات الاحتلال الاسرائيلي، ايقافه حتى لا يتعرض للمقاطعة الأوروبية. قد اثبتت هذه الوسيلة العملية، أهمية هذا العمل المشترك، خاصة عندما تفجرت انتفاضته، واستطاعت المنظمات والهيئات الأوروبية، غير الحكومية، تقديم الدعم لشعب الأرض المحتلة.

الممارسات الاسرائيلية في الأرض المحتلة

- وأعدت تقريرين في يناير ومايو ١٩٨٥، أوضح الممارسات الاسرائيلية في الأرض المحتلة، ورفض اتفاق حزمي العمل والبهكود، على البدء في تنفيذ ست مستويات جديدة في الضفة، وأكدت أن عملية إقامة أمة مستوطنة اسرائيلية على أي بقعة من الأرض العربية، يعتبر مخالفاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة، وطالبت باستمرار مصر في معارضة الاستيطان الاسرائيلي. وقد أوضحت في التقارير تفاصيل هذه الممارسات ومعارضتها للقانون ولميثاق حقوق الانسان، ومعاودة ٧٩، مستنداً إلى وثائق رسمية من هيئات ومنظمات دولية وتقرير الخارجية الأمريكية.

وفي تصريح إذاعي أوضحت أن هذه الوثائق تعتبر في غاية الأهمية، وأن القادة

الاسرائيليين الذين يباشرون هذه الممارسات، لابد وأن توجه إليهم تهم مماثلة لتلك وجهت للقادة النازيين، في محاكمات نورمبرج بجرائمهم ضد المدنيين ...

وقد تلتقت في مايو ٨٥، طلبة من اللجنة الخاصة بالتحري عن ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة، والتي سبق أن اجتمعت معها في القاهرة ورفع عام ١٩٨٣، بالاستفسار عن إمكانية حضورها للقاهرة في ٢٤ مايو إلى ٨٥، وقد أعددت تقريراً يترجمها باللجنة وأهمية مقابلتها للممثلين المصريين، ومقابلة الشهود وتسجيل شهاداتهم بالصوت والصورة، كمشهد رئيسي، إلا أن عصمت عبد المجيد قد أشار - لاسباب لا أعلمها - بموافقته على رأيي بحضور اللجنة على أن تقابل على أقل المستويات، مما دعاني لاختيار بعض الشبان الدبلوماسيين لمقابلتهم وتسهيل مهمتهم، وقد أخطروهم باستفراهم بعدم تحديد موعد لمقابلتي، ثم سألوا بعدئذ السفير سعد الفراجي مندوب مصر في الأمم المتحدة بجنيف بعد عودتهم بالاسباب التي دعنتى لعدم استقبالهم مثل المرة السابقة والتي أعطت اللجنة دفعة قوية في تحقيق مهمتها وقتئذ بنجاح وقد ابرق للخارجية بذلك، مما دعا عبد المجيد إلى اخطاري بالاهتمام باللجنة في زيارتها المقبلة في العام القادم .

الهجرة اليهودية للأرض المحتلة

تابعت الدبلوماسية المصرية رفضها لهذه الهجرة لعائنها السلمي على حقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت أن هذه الهجرة اليهودية، تؤثر تأثيراً كبيراً على الشعب الفلسطيني وحقه في العودة لوطنه وأرضه. وأن هذه الهجرة تباعد بيتنا وبين إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

وقد أهرت عن هذا الرأي أثناء مقابلي للمستتر "برماكوف" الممثل الرئيس بالحزب الشيوعي ومستشار جورباتشوف بعدئذ، ومع السفير السوفيتي بالقاهرة في ١٧ ابريل ١٩٨٥، وقد اخطرت الممثلين السوفيت، بأن المؤتمر الدولي للقضية الفلسطينية، قد أصدر قراراته في سبتمبر ٨٣، وبحضور المستتر برماكوف، وقد ضحك كثيراً عندما تذكر مواجعتي له في بدء هذا المؤتمر كما سبق إبطاحه وأهم قراراته الدعوة لمقعد مؤتمر دولي للسلام للشرق الأوسط، إلا أن ذلك يقتصر بعدة شروط منها عدم السماح بالهجرة اليهودية وأشارت بأن بعض المعلومات تؤكد بأن اسرائيل تستفيد من هذا المؤتمر أكثر من الدول العربية والشعب الفلسطيني، خاصة إذا لم تتحقق الشروط الخاصة بمنع الهجرة، وتنفيذ رغبة قادة التطرف الاسرائيلي والخاصة بأن موافقة اسرائيل على حضور المؤتمر تقتضي بضرورة سماح الاتحاد السوفيتي بهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأن عقد مؤتمر على أساس شروط التطرف الاسرائيلي، سيحقق اغراض اسرائيل ويتعارض مع مصالح الدول العربية، إذ المؤتمر

سيؤدي لإعتراف ضمنى من الدول العربية والمجتمع الدولي بإسرائيل -رغم مخالفتها وممارساتها ضد حقوق الإنسان- ويدخل القضية الفلسطينية في متاهات المناقشات والاجتماعات، في الوقت الذي ستحقق إسرائيل توطين المهاجرين لها . وقد أجاب بريماكوف، بأنه يعتقد بأن إسرائيل تسعى لتحقيق هذه الأغراض في حالة الموافقة على المؤتمر، إلا أن السوفيت مصممون على التمسك بمبادئهم، حتى تغير إسرائيل سياستها وتنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما يحقق قيام الدولة الفلسطينية، وإقرار حقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد أشرت في عدة تقارير إلى خطورة هذا الاتجاه السوفيتي ، وضرورة مواجهة السوفيت حتى لا يقدما تنازلات لإسرائيل ، كالسماح بهجرة اليهود السوفيت للأراضي المحتلة وإعادة التمثيل الدبلوماسي، في مقابل تحقيق مصالح للاتحاد السوفيتي في علاقته مع الولايات المتحدة والغرب ، وأكدت بضرورة متابعة اتصالاتنا بالاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ، لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين وأهمها الانسحاب الإسرائيلي، وحق تقرير المصير وحق العودة وربط هذه القرارات بمواقف الاتحاد السوفيتي المختلفة. وقد أكدت هذا الموقف المصري في لقاءاتي بالمستولين وسفراء دول شرق أوروبا ، وعلى سبيل المثال أخطرت سفير ألمانيا الديمقراطية في مقابلي في نوفمبر ١٩٨٥ بخطورة الهجرة اليهودية للأرض العربية المحتلة، وهدفها من شغل المستوطنات الجديدة باليهود الواقدين، ومعظمهم من العلماء والخبراء والعسكريين، بتشجيع الوضع السكاني في الأراضي المحتلة لاستمرار الاحتلال، وكررت الطلب من الدول الصديقة بأن تؤيد الشعب العربي في منع هذا التهجير اليهودي قبل تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية، كما أخطرت في ١٩ ديسمبر ٨٥ عن إشراط إسرائيل هجرة اليهود السوفيت كشرط أساسي لمشاركة الاتحاد السوفيتي في التسمية السياسية، وقد أجاب السفير الألماني الشرقي بأنه يرى خطورة هذه الهجرة، إذ أن بيريز وشامير متفقان على التمسك بالأراضي الفلسطينية، وأن محاولة حصول إسرائيل على موافقة السوفيت على هذه الهجرة ، إنما بهدف تحقيق أهداف إسرائيل، دون أن تعمل للوصول لحل شامل وعادل، وأنه يتفق في الرأي من أن هذه الهجرة ستتملأ المستعصمات الإسرائيلية، وتزيد من تمسك إسرائيل بالأراضي العربية المحتلة ، وتؤدي لتفجير عسكري للصراع العربي الإسرائيلي. وأكدت للسفير تعبيرى عن آراء ملايين الشعب العربى، برفض هذا التهجير في الوقت الذي ترفض إسرائيل حق العودة للشعب الفلسطيني. وقد وعد السفير الألماني الشرقي بنقل أفكارنا لقيادة الدول الاشتراكية وإيضاح مدى خطورة هذه الهجرة على القضية العربية . كما أخطرت سفراء غرب أوروبا بوجهة نظرنا وتعبر مقابلي لسفير إيطاليا في ٢٩ يوليو ٨٥ عن موقفنا برفض هذا التهجير .

مصر والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨٦

وقد حرصت خلال هذا العام، على تكثيف لقاءاتي مع القيادات الشعبية والرسمية المصرية، لتوضيح أهمية تدعيم العلاقات المصرية العربية لصالح العمل العربي المشترك في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، وقد عبرت في خلال ندواتي ومحاضراتي الاسبوعية، عن وجهة نظر اللجنة العليا للشئون فلسطين، وقد حصلت على تأييد جميع الهيئات الرسمية والشعبية لوجهة نظر اللجنة خاصة في اجتماعاتي مع مجلس الشعب المصري واكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد قادة ضباط الشرطة، والمعهد الدبلوماسي، والجامعات المصرية، وهيئات التدريس والتقنيات المهنية والعمالية. ومثل لقائتي مع لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والأمن القومي في مجلس الشعب في اجتماع مشترك بالمجلس يوم ٢٣ مارس ٨٦ والاجتماعات التالية، والتي حضرتها بنا، على دعوات من هذه اللجان، مدى التلاحم مع أراء اللجنة العليا في ضرورة استمرار مصر الشعبية والرسمية في سعيها لاتهاء الخلافات المصرية العربية للمصلحة الوطنية المصرية والمصلحة القومية العربية، وتأكيد ارتباط المصالح الوطنية مع المصالح القومية، والتعاقد عن المعارك الجانبيه والتقارب مع جميع الاطراف العربية، بقدر يفوق تقاربها معنا، والالتقاء على نقاط الاتفاق بدلا من الخلاف والتوقف عن لوم مصر على ابرامها اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة مصر، مما أدى إلى إنهيار الأمة العربية..

وأشرت لتجاوب معظم الأمة المصرية مع مصر، في تحركها القومي الايجابي في مجال الصراع العربي الاسرائيلي.. وأكدت عدم شرعية القرارات الخاصة بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، أو بنقل المقر إلى تونس، وأنتى لمست من عدد من قادة العرب الرغبة في إنهاء القطيعة... وأكدت تأييد مصر للدولة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وقيادته، والدعوة للفصائل الفلسطينية لتوحيد صفوفها، لمصلحة الأمة العربية، ولكن ليس على حساب مصر، وتأكيد وقوف مصر بقوة في مواجهة إسرائيل لاسترداد الأرض العربية وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني..

ثم أوضحت تطورات القضية الفلسطينية، والصراع العربي الاسرائيلي على ضوء خطاب الملك حسين في فبراير ٨٦، بإقبال التمسك مع قيادة المنظمة، مع الإشارة إلى موافقة هذه القيادة في اجتماعنا معها في نوفمبر ١٩٨٥، على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة على حق تقرير المصير... وأكدت استبعاد احتمالات تحرك أردني سياسي منفرد للتسوية السياسية وأسبابه... وأوضحت الموقف المصري فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من كامب ديفيد، بأنه مبادرة مصرية كغيرها من المبادرات بهدف إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وللصراع، وأن هذا الشق قد ألغى عمليا بعد رفض من ممثلي الشعب الفلسطيني، ورفض إسرائيل تنقيده، وأوضحت تأييدنا لمؤتمر جنيف الدولي سبتمبر ٨٣، وأن هذا الموقف يتعارض مع الشق

الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد، كما أن تأييد مصر للاتفاق الأردني الفلسطيني، في فبراير ٨٥، كمنطلق عملي لحل القضية الفلسطينية، يعتبر أنها، لمصر من أبة ارتباطات أخرى... وطالبت القادة العرب والفلسطينيين، بالاتفاق مع مصر على إتفاق عربي للسلام الشامل ومصر ترحب بذلك. وأكدت بأن معاهدة ٧٩ لاتقيد مصر في تحركها تجاه القضايا العربية، وأن للالتزامات العربية الأولية...

وأشرت إلى أطماع التطرف الاسرائيلي، واستمرار احتلاله للأرض العربية، ورفضه للسلام الشامل، مما يؤكد ارتباط القضايا الفلسطينية والعربية تماما بقضايانا الوطنية وأمننا القومي المصري... إن هذا الموقف الإسرائيلي يحقق إستمرار التوتر الدائم في المنطقة لصالح التطرف الاسرائيلي، في استمرار الصراع العربي الاسرائيلي. وأكدت ضرورة رفض إقامة علاقات مميزة، أو تحقيق التطبيع بين مصر وإسرائيل، طالما استمرت القيادات المتطرفة الاسرائيلية، في موقفها من رفض الانسحاب وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن على مصر أن تراعى في تصرفاتها وعلاقاتها مصالحها الوطنية ومصالح الشعب العربي وأن تتخذ مواقفها تبعاً لذلك، وأكدت أن إيقاف التطبيع يعكس مع القانون الدولي الذي يوافق على الحق في التجميد لكل أو لجزء من المعاهدة إذا لم ينف الطرف الآخر بالتزاماته.

تحركات السلام في المنطقة

- وعلمت من السفيرين الأمريكي والأردني، في يناير ١٩٨٦، بأن الادارة الأمريكية، قد استجابت لطلبنا التحرك ثانية لتحقيق السلام الشامل والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، وأنها أخطرت الأردن بموافقتها على دعوة المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي، إذا أعلنت صراحة، قبولها الواضح لقرار ٢٤٢، واستعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع حكومة اسرائيل، في إطار مؤتمر دولي وادانتها للإرهاب. وقد قام الأردن باخطار المنظمة بذلك، وقد أشار قادتها بأنهم يقبلون ٢٤٢ مع اشتراط موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة بما فيها تقرير المصير في إطار اتحاد كونفدرالي، وفقا لاتفاق فبراير ٨٥. وقد أفادت الادارة الأمريكية ان اتفاق ٨٥، أردني فلسطيني، لادخل للولايات المتحدة بشأنه، وأنها تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لخطة ريجان، وأن للمنظمة كما لغيرها حق طرح أي موضوع على المؤتمر الدولي بما في ذلك حق تقرير المصير...

- وأخطرت قادة المنظمة بهذه الاتصالات، وطلبت ضرورة التحرك بالاعلان عن قبول ٢٤٢ مع حق تقرير المصير للمشاركة في المؤتمر الدولي - وقد صرح الرئيس مبارك في ٣٠ يناير ٨٦، بأهمية بحث المنظمة الاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ لتمكين المنظمة من حضور المؤتمر الدولي.

- أخطرتي السفير الأمريكي بتقديم الادارة الأمريكية في ٥ فبراير ١٩٨٦، بصيغة جديدة

تتضمن مراقبة الولايات المتحدة على عقد المؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن الأردن قدم هذه الصيغة للمنظمة. ثم علمت من قيادة المنظمة، بأنها قدمت بالمقابل ثلاث صيغ للأردن، وأوضح عرفات في اجتماعه بالفرد الأردني في ٦ فبراير ٨٦، بأن الاعتراف بالحقوق المشروعة لا يغطي حق تقرير المصير الذي تصر المنظمة على قبول أميركا له. وغادر عرفات بعدئذ عمان للقاهرة.

عرفات بالقاهرة والصيغ الفلسطينية الثلاث ١٣ فبراير ٨٦

- وقد قابلنا عرفات، بالقاهرة، وعقدنا عدة اجتماعات معه في وزارة الخارجية، حيث قدم الصيغ الفلسطينية الثلاث، في اجتماع ١٣ فبراير ٨٦، وتتلخص جميعها في التأكيد على الأرض مقابل السلام وأن المنظمة على استعداد للتفاوض مع سائر فرقاء النزاع العربي، مع حكومة اسرائيل ضمن مؤتمر دولي للسلام، يحضره الاعضاء الدائمون لمجلس الأمن، لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٢٣٨، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعندما يبدأ المؤتمر، ستعلن المنظمة وقف الكفاح المسلح، كما تتوقع إعلان سائر الفرقاء التخلي عن العنف، وأشار عرفات للموقف السلبي لحكومة الأردن، مذكرا بموقفها من زيارة الوفد المشترك للندن، ولولا مبادرة شرح طه القزويني لموقف المنظمة من هذه الزيارة للسفير البريطاني في القاهرة، لاحت نتائج سلبية للعلاقات المنظمة ببريطانيا ولأثرت على نشاط مكتبها بلندن. وأكد عرفات محاولة تلافيه لأية حساسيات مع الملك حسين، وفتح صفحة جديدة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم على حساب الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، ثم عرض تفاصيل لقاءاته مع الملك حسين وزيد الرفاعي، لتحريك عملية السلام لايجاد تسوية حقيقية وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي ... ثم ناقش الصيغ الثلاث والتي صيغت إحداها بمعرفة الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق أثناء زيارته لعمان، وأن الصيغ تمشي كذلك مع الاجتماع الذي عقد معنا في القاهرة في ١١ نوفمبر ٨٥. وقد أعربنا عن استمئادنا للتوسط بين الاردن والمنظمة بهذا الشأن، إلا أن الأردن لم يوافق على ذلك لأسباب أبداها بشأن مصداقية بعض القادة الفلسطينيين.

إيقاف الأردن التنسيق مع المنظمة ١٩ فبراير ٨٦

وفي مقابلي مع سفير الأردن بالقاهرة، في ١٧ فبراير ٨٦، أشار بأن الأهرام والأخبار والجمهورية، نشرت خبراً عن مصادر أميركية، عن مقابلة الملك حسين لاسحاق وابين، وأن هذه الصحف تتناول العلاقات الأردنية الفلسطينية، بأسلوب يوحي بتجاهل الأردن للمنظمة، وبتهويل الأردن مسئولية تعثر المحادثات بين الطرفين، وأن الحقيقة أن بلاده لم تضغط على المنظمة لآقرار ٢٤٢، إنما كان ينقل للأمريكيين رأي المنظمة، إلا أن الادارة الأميركية لا ترغب في الاعتراف

بحق تقرير المصير، لأسباب منها عدم موافقتها على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن يجب العمل الجدى للتوصل لصيغة تنقذ الأرض المحتلة، وأنه لا يوافق على رأى المنظمة، بأن قبولها قرار ٢٤٢، يعنى إهدارها لآخر ورقة متاحة للفلسطينيين وتساؤل ماقيمة هذه الورقة اذا لم تستخدم فى الوقت المناسب؟ وأضاف بتأكيد الأردن بعدم الانفراد بالتفاوض، وتصميمه على ضرورة التحرك مع المنظمة وقبادة عرفات...

ولم يمض يومان على المقابلة، حتى عرض على نص إعلان الملك حسين فى ١٩ فبراير ٨٦ بعدم تمكنه من مواصلة التنسيق سياسيا مع قيادة المنظمة حتى تكون للكلمة منها، التزاما ومصداقية... وقابلنى فور هذا الاعلان سفير الأردن، ليسلمنى نص خطاب الملك حسين يؤكد مرافقة أمريكا السابقة كتابه والمسلمة للملك حسين بمشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى اذا أعلنت قبولها الواضح لقرار ٢٤٢ والتفاوض وادانة الارهاب وأشار أن أبو أياد قد أخطر الملك حسين فى عمان فى فبراير ٨٦ بأن المنظمة فى اجتماعه ببغداد فى نوفمبر ٨٦ رفضت ٢٤٢، يضيف بأن المنظمة فوتت الفرصة ... فآخضرت السفير بأن الموقف الأمريكى مازال سلبيا بالنسبة لموقف القادة الاسرائيليين برفض الاعتراف بقرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضى الفلسطينية، والتي يعتبرونها محررة وليست محتلة، ورفض أى كيان أو دولة فلسطينية، وأكدت موقف مصر ودورها الرئيسى فى عملية السلام من متطوع مسئولياتها القومية وأمنها الوطنى...

- وتردد ممثل المنظمة بالقاهرة على مكتبى خلال هذه الفترة، وأخطرنى فى ٢٥ فبراير ٨٦، بمحاولة الملك حسين ممارسة الضغط على المنظمة، لقبول قرار ٢٤٢ بدون قيد أو شرط، وأن الخطة الأمريكية الأردنية ترمى لاستبدال عرفات وقباده بغطاء فلسطينى من الأرض المحتلة، وأن المنظمة تخشى ممارسة أمريكا الضغط على مصر، لتتبنى الموقف الأردنى، مما يؤدى إلى لجوء الفلسطينيين إلى التصلب واكتساب التيار المتطرف لجانبه، وتطلب من مصر الوقوف إلى جانبها فى حق تقرير المصير، من خلال اتصالاتها بأمريكا والأردن ، وتتمنى دعوة مصر لعقد مؤتمر ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى بالقاهرة لاعادة التنسيق.

واستدعيت فى اليوم التالى ٢٦ فبراير ٨٦ القائم بأعمال السفارة الأمريكية والمستشار السياسى للسفارة وآخضرتها - بناء على موافقة القيادة السياسية- بطلب المنظمة إجراء مصر إتصالاتها، لتعترف أمريكا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وأطلعتها على نص الصيغ الثلاث التى أعلنتها المنظمة، وقد أخطرنى بأنهما لم يطعما عليها سابقا) وقد أكد ميرفى بعند فى ٩ مايو ٨٦ بأن بلاده لم تعرض عليها هذه الصيغ ولم تجر دراستها وأن الملك حسين هو الذى رفضها) وأشار إلى أن الصيغة الثانية، أكثرها ملائمة، إلا أنها تحتاج لتعديلات - وفقا لرأيهما الشخصى- بقبول ٢٤٢ دون اشتراط النص على حق تقرير المصير، وتبدل أعمال العنف بدلا من الارهاب، وعدم ربط ذلك مع اعلان القاهرة. الذى لا يوافقون عليه، لأنه يعنى ضمنا الموافقة على

استخدام العنف في الأرض المحتلة، وأكدا بضروة قيام مصر باقتناع عرفات، بالموافقة على المطالب الأمريكية، والتي تقدم لعرفات فرصة لن تموض، بموافقتها على بدء حوار معه، ودعوته لحضور المؤتمر الدولي، ومن خلال المفاوضات يستطيع طرح موضوع حق تقرير المصير، إذ أن أمريكا لن تقبل حاليا الموافقة على هذا الحق لأن ذلك يعنى إقامة دولة فلسطين وهو ما ترفضه اسرائيل.

وأشارا بأن موافقة عرفات على ذلك، تضع اسرائيل أمام اختبار العالم، إذا فشلت جهود السلام. وعقبت على حديثهما بأننى على ثقة. بأن قادة التطرف باسرائيل، لن يقبلوا أى جهود سلام شامل وعادل لانها الصراع العربى الاسرائيلى، وأنهم لن يقبلوا قرار ٢٤٢ بالنسبة للأراضي الفلسطينية حتى ولو أعلنت المنظمة قبول القرار دون أى اشتراط لحق تقرير المصير... (وهذا ما يحدث فى الوقت الحاضر) .

- وسلمنى بعدئذ ممثل المنظمة بالقاهرة مع أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة نص قرار اللجنة فى ٨ مارس ٨٦ ويشير إلى الموقف الأمريكى الراضى الاعتراف بها، وبالحقوق القائمة للشعب الفلسطينى، ورقض الحوار مع الوفد الاردنى الفلسطينى، وأن الولايات المتحدة، تطالب المنظمة وحدها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فى الوقت الذى امتنعت عن الاعتراف بحقه فى تقرير مصيره... وأكد بيان اللجنة أن خطاب الملك حسين حمل تبرئة للموقف الأمريكى، وحمل المنظمة مسئولية فشل عملية السلام ودعا البيان كافة الفصائل للوحدة..."

- وقد أعددت تقريراً فى ١٠ مارس ٨٦ عن تقديرى لبيان اللجنة التنفيذية، بأنه كان متوازناً وإيجابياً، وحرص على تفادى الصدام مع الملك حسين، وترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئناف التنسيق مستقبلاً، وتفادى توجيه أى هجوم استفزازى ضد الموقف الأمريكى، والاكتفا بتوجيه النقد الموضعى خاصة باعلانه الاعتراف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، مرتبطاً باعتراف أمريكا بحق تقرير المصير وإجراء تفاوض مع وفد أردنى فلسطينى للتمهيد لإتخاذ المؤتمر الدولى... واقترحت إعادة تكثيف المساعى المصرية لتقريب وجهات النظر بين الاردن والمنظمة وأمريكا، والبدء فى الحوار الأمريكى مع وفد أردنى فلسطينى...

اغلاق مكاتب المنظمة فى الأردن ابريل ٨٦

وفى مقابلتى لعرفات فى أول ابريل ٨٦، أشار لاتخاذ الاردن اجراءات ضد المنظمة باغلاق مكتب التنسيق الذى يتولى الاتصالات بين السلطات الأردنية وقيادة المنظمة، وأشار عرفات بأن المنظمة بإخطارنا بذلك، يحذوها الحرص على تجنب الخلافات بين الطرفين...

وقد أعددت تقريراً فى ٦ ابريل ٨٦، أشير لمقابلة عرفات، وطلبت التدخل فوراً مع

الحكومة الأردنية لعدم تعميق العلاقات لصالح الأمة العربية والقضية الفلسطينية، إذ أننى فى هذه الظروف لأستبعد قيام الأردن بمزيد من الخطوات تجاه إغلاق كافة مكاتب المنظمة الأخرى فى عمان، وأنه لو تحقق ذلك ، فسيحتجر عاملا سلبيًا وخطيرًا ، قد يقضى على أية آمال لاعادة التنسيق والتعاون بين المنظمة والأردن لاجهاد حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى..

- وتابع القادة الفلسطينيون اتصالاتهم بنا لحثنا على إيقاف العردى فى العلاقات مع الاردن، وحضر لمكتبى هابل عبد الحميد "أبو الهول" عضو اللجنة المركزية لفتح ومستول الأمن بالمنظمة ، وبصحبه ممثل المنظمة بالقاهرة يوم ١٠ إبريل ٨٦ ، وقد إستفسرت منه عن موقف المنظمة من عملية إعادة العلاقات الطبيعية مع الاردن ، وأشار بأن قرار المنظمة يربط الاعتراف بالقرار ٢٤٢ مع اعتراف أمريكا بحق تقرير المصير، هو من الثوابت الفلسطينية حاليا ، خاصة بعد موافقة القيادة الفلسطينية على ذلك ، أننا اجتماعها بإسامة الباز وطه الفرنواى فى ١٠ نوفمبر ٨٥ ، وأكد أن الملك حسين مثله كأمريكا واسرائيل لا يقبلون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأعلن أن المنظمة على استعداد للدخول فى مفاوضات أو المشاركة فى المؤتمر الدولى دون أى شروط من أى جانب، ويدعو مصر إلى تبني فكر الشعب الفلسطينى بهذا الشأن، ثم ناقشنا أحوال الفلسطينيين فى مصر ، ونشرت الأوامر ذلك فى ١١ إبريل ٨٦ حيث اشارت للاجتماع بشأن التحرك السياسى خلال المرحلة القادمة ...

الموقف الغربى من إيقاف التنسيق

وقد قابلت السفراء الاجانب ، خاصة سفراء دول غرب أوروبا ، لمعرفة رأيهم المحايد فى رار الأردن بإغلاق مكاتب المنظمة الرئيسية فى الأردن وطرد أبى جهاد منها الأمر الذى رفضناه فى اجتماع اللجنة المصرية العليا لشتون فلسطين ، وأكدنا أن هذا الموقف يدفع الأمور للتردى ضد مصالح الدول العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى . وقد أكد معظم السفراء الغربيين المحايدون أن الاجراء الأردنى يعرقل جهود التسوية السياسية، ويرجون تدخل مصر لاعادة هذه العلاقات الأردنية الفلسطينية لطبيعتها، وقد عرضت هذه الآراء فى تقرير لى، مؤكدا على رأى هؤلاء السفراء بأن الأردن لن يستطيع التحرك بمفرده للتسوية مع سكان الأرض المحتلة بدون المنظمة .

مجلس الشعب المصرى وإيقاف التنسيق مايو ١٩٨٦

- وأبدت وجهة نظرى بشأن إيقاف التنسيق، مثالا للخارجية المصرية، على لجان الشتون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشعب تضمنت تأكيدى برفض مصر لاجهاد بديل للمنظمة، واداننى لتعريضات مارجريت تاتشر فى مايو ٨٦ بأن هناك ممثلين آخرين للشعب الفلسطينى غير المنظمة، والتي حاولت من خلالها الحصول على تأييد اسرائيل لها قبل تولي

بريطانيا رئاسة الجماعة الأوروبية في يونيو ٨٦، وأكدت رفض انقسامات المنظمة وأنها نسعي لوحدها، وأن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يسعى لإقامة الدولة الفلسطينية بعد أن اقتنع بأنه لا تعايش مع إسرائيل مطلقا...

رفض أي بديل للمنظمة

وقد أعلنت في حديث للاذاعة المصرية، في اليوم التالي لتصريحات تاتشر تضمن " أننا ضد خلق بديل للمنظمة، مذكرا بالتفصيل بمسؤوليات بريطانيا التاريخية حيال الشعب الفلسطيني... وقد طلب السفير البريطاني بالقاهرة مقابلي وأشار إلى حديثي للاذاعة المصرية، فأكدت دور بريطانيا منذ ١٩١٧ وحتى اليوم مرددا بأحداث ٤٨ و ٤٧ و غموض قرار ٢٤٢... وقد أعرب السفير البريطاني عن تفهمه لرأبي، إلا أنه يجب النظر للمستقبل بتفاؤل، وأكد - وقد كان مديرا لشئون فلسطين بالخارجية البريطانية- تأييد بلاده لجهود السلام وانها الصراع العربي الإسرائيلي.

- وقد نشرت جريدة الشرق الأوسط حديثا في ٨/٦ بهذا الشأن تضمن " السفير طه الفرتواني يعلن أن مصر ترفض محاولة تاتشر لإيجاد بديل آخر للمنظمة... وأشارت الجريدة للقاءاتي بمجلس الشعب المصري .

- كما أكدت هذا الموقف في حديث لمجلة التضامن بتاريخ ٨/٨/٨٦ تضمن " أننا لن نعترف ببديل للمنظمة، وأن مصر ضد أي انشقاق فيها مهما كانت الأخطاء، لأنها تمثل الشعب الفلسطيني... وأبدت الرغبة في إعادة التنسيق الاردني الفلسطيني لإيجاد حل للصراع يقدم على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن تحقيق هذا الحل السياسي يتوقف على إيجاد التوازن بين إسرائيل والدول العربية ... "

كما تابعت إعلان الموقف الخاص بتأييد مصر للقضية الفلسطينية، وأهمية هذا التأييد للوصول لحل سياسي عادل للصراع العربي الإسرائيلي، خلال مختلف الندوات والمحاضرات واللقاءات... وقد أشاد القادة العرب والفلسطينيون بالموقف المصري " وأكد ذلك ممثل المنظمة في لقائه معي، كذلك ونشرت الأخبار في ١٤ أكتوبر ٨٦ " استقبال السفير طه الفرتواني مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية الطيب عبد الرحيم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مصر، وأشاد الطيب عبد الرحيم خلال الاجتماع بموقف مصر من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه..."

الموقف الأمريكي

- ومتابعة لجهودات مصر للتنسيق الأمريكي الفلسطيني، فقد قابلت بمكتبي يوم ١٠

مارس ٨٦ السفير "وات كلوفورد بوس" ، والذي كا يتولى مع ميرفى مهمة التنسيق مع الاردن والمنظمة ، والمستشارين السياسيين الامريكيين وكذلك فى ٢٥ مارس ٨٦ وتتلخص المقابلات فيما يلى:

أعرب المسئول الأمريكى عن تقديره للتحرك المصرى لتحقيق السلام ويرجو مزيداً من الاتصالات مع المنظمة ، لتقريب وجهات النظر لعقد المؤتمر الدولى الذى سعت المنظمة لتحقيقه وتوجيهه باهتمام الرئيس مبارك بتحريك أمريكى جديد ، وأشاد بأهمية دور مصر لتقريب وجهات النظر . ولما تساءلت عن موقفنا بطلب اجتماع ثلاثى مصرى أردنى فلسطينى قبل اعلان إيقاف التنسيق ، أشار السفير الأمريكى بأن ذلك كان سيؤدى لحساسية لدى الملك حسين ، خاصة بعد تفضيل عرفات لإلقائه ببيان الإرهاب بالقاهرة فى نوفمبر ٨٥ بحضور الرئيس مبارك بدلا من إصداره فى عمان كما طلب حسين ، وأكد السفير التغير الإيجابى للإدارة الأمريكية أخيرا ، وإلى أن الرئيس ريجان قد وافق شخصيا على تقديم التعهد المكتوب للملك حسين بقبول مشاركة المنظمة فى المؤتمر الدولى ، إذا أعلنت قبولها الصريح لقرار ٢٤٢ واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل فى إطار مؤتمر دولى وإدانتها الارهاب ، على أن يعقب ذلك اتصالات أمريكية سوفيتية مع السكرتير العام للدعوة للمؤتمر الدولى... وأن الولايات المتحدة قد أخطرت الأردن بموافقتها على تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأنه يمكن للمنظمة طرح هذا الموضوع فى المؤتمر الدولى ، وأن بلاده لا يمكن أن تعتمد على وعود عرفات نظرا للتغييرات العديدة فى وجهات نظره ولذلك فإنها مصممة على الحصول على ضمانات المنظمة عن طريق مصر أو الأردن ، وأنها تعلم بتوايا عرفات وقيادته فى الحصول على مكاسب سياسية ، بالاجتماع بالمستولجن الامريكيين ، ثم يتراجعون بعدئذ عن قبول قرار ٢٤٢ ويضعون الادارة الأمريكية فى موقف مدمر ، أما بالنسبة لقرار ٢٤٢ فيرى السفير الأمريكى ، بأن قيادة عرفات ، تعلم تماما أن هذا القرار ليس قرارا خاصا باللاجئين ، إنما أساسا لتسوية شاملة للمشكلة ، وأن بلاده تشترط عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ويمكن للمنظمة أو للأطراف الأخرى طرح غيرها من القرارات أثناء انعقاد المؤتمر ، وأن أمريكا أخطرت الاتحاد السوفيتى بالموافقة على اشتراكه فى المؤتمر الدولى ، وفقد للشروط المعروفة ، وهى السماح بهجرة اليهود السوفيت وإعادة العلاقات ، ويسألى عن موقف إسرائيل من قرار ٢٤٢ ، أشار السفير الأمريكى بأنه لا يمكن عقد مؤتمر دولى دون موافقة حكومة إسرائيل ، ولذلك يجب إيجاد صيغة مرنة ، تساعد ببريز على قبول الاشتراك فى المؤتمر ، ويرى أن حزب العمل وبريز يتجهلون ٢٤٢ مع تعديلات فى الحدود تختلف بالنسبة لاتجاهات كل قيادة من الحزب ، أما الليكود فيرفض تماما ٢٤٢ ويعتبر الضفدع غزاة أراضي حررت عام ٦٧ من مصر والاردن ، أما بالنسبة لحق تقرير المصير ، فان ببريز يرفضه حاليا ، ولكن فى حالة تحرك القضية فى المؤتمر الدولى ، فان الوضع الداخلى فى إسرائيل قادر على تحريك الأمور . وأكد السفير تصميم الملك حسين على عدم الاشتراك فى مفاوضات مباشرة أو مؤتمر دولى دون اشتراك المنظمة ، إذ

أن أية مفاوضات تستدعى تنازلات ، وهوما لا يستطيع حسين تقديمها ، وأكد السفير أنه بالرغم من هذه الموافقة فإن بلاده تستطيع تحقيق ، دعوة المنظمة للمؤتمر الدولي بقبولها ٢٤٢ و ٣٣٨ بدون أية شروط ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بشرط قبول المنظمة التفاوض مع حكومة اسرائيل ضمن المؤتمر وشجب الارهاب وأعمال العنف (وهذا ماتم تحقيقه حاليا)

الموقف الاسرائيلي

وفي مقابلة مع السفير المصري في تل أبيب في ابريل ٨٦ بالقاهرة ، أكد لي جديده بيريز وحزب العمل في اليجاد حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الاسرائيلي واستند في رأيه لمقابلاته معه ، ولقرار حزب العمل الاسرائيلي في مؤتمره الرابع في ابريل ٨٦ ، بتأييد المفاوضات مع وفد أردني فلسطيني ، على أساس قراري ٧٤٢ و ٣٣٨ ، وأن بيريز على استعداد للموافقة على بعض الأسماء الفلسطينية ، وقد أخطرت السفير المصري ، بأن قرار حزب العمل ينص كذلك ، على عدم مشاركة المنظمة أو أية منظمة أخرى تقوم على الميثاق الفلسطيني بالمشاركة في المفاوضات ، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأن يكون حل المشكلة الفلسطينية في إطار دولة أردنية فلسطينية تشمل المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ، وأن مراقبة الحزب منصبه على الحوار مع الشخصيات الفلسطينية التي تعترف باسرائيل ، وأخطرته كذلك بمعلوماتي عن سفير هولندا ، عن اجتماعات بيريز مع وزير خارجية هولندا ورئيس الجماعة الأوروبية وقتئذ في لاهاي في يناير ٨٦ ، بأن هدفه تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل ، ويعتد أنه يتجه للتوصل لحل المشكلة الفلسطينية ، وأكد وقتئذ قبوله لفكرة المؤتمر أو المنتدى الدولي بشرط عدم مشاركة المنظمة فيه ، وأعرب بيريز بأنه يمكن قبول التعامل مع المنظمة في مرحلة متأخرة في ظروف معينة ، وأن رأيه في هذا المؤتمر أن يؤدي إلى مباحثات مباشرة بين الاطراف المعنية وألا يكون المؤتمر مجالاً للمباحثات أو لتقديم اقتراحات وليس له إلغاؤه أو تأكيد أي قرار توافقت عليه الاطراف المعنية مع اشتراط سماح الاتحاد السوفيتي لهجرة اليهود السوفيت لاسرائيل مباشرة ودون أن يتوجهوا لبلاد أخرى كالولايات المتحدة واعادة التمثيل الدبلوماسي ، وذلك ليتمكن السوفيت من المشاركة في المؤتمر ، وأن بيريز يرى ألا تبدأ المباحثات بموضوع القدس ، ويؤكد أنها العاصمة الموحدة لاسرائيل ، وأكدت للسفير أنها كلها شروط لصالح جانب واحد وهو إسرائيل.

وقد أعددت مذكرة في آخر ابريل ٨٦ ، أشرت إلى أن قرارات حزب العمل وكذلك الليكود تؤكد رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة ، مع تعديلات شكلية للعمل ، كما أن الحزبين يرفضان الدولة الفلسطينية ، ومشاركة المنظمة في المؤتمر أو في المفاوضات ، وأن هذه القرارات الاسرائيلية تتعارض مع امكانية التحرك السياسي للصراع .

وقد تابعت مع السفراء الأجانب بالقاهرة، ومع السفير المصري في تل أبيب ، محاولات بيريز وتصريحاته برغبته في الحضور للقاهرة لإتها ، موضوع التحكيم في طابا والتحرك للتسوية السياسية وذلك في يوليو وأغسطس ٨٦. وقد أكد لي السفير المصري في أغسطس ٨٦ إهتمام بيريز بإيجاد حل للقضية الفلسطينية وأنه على استعداد لقبول بعض الأسما ، الفلسطينية لتحضر المؤتمر الدولي ضمن الوفد الأردني، إذا ما قدمت المنظمة لمصر هذه الأسما ،. وأضاف بان بيريز على استعداد لقبول أسما ، بعض الشخصيات غير القيادية في المنظمة، والمقيمين خارج الأراضي المحتلة، وخطرني السفير بأنه أخطر القيادة السياسية المصرية بذلك في نفس اليوم. وقد علقت على رأي السفير المصري في تقرير تضمن، أن أهداف بيريز خلال الشهرين القادمين في رئاسة الوزارة، يحل بعده شامير، هي إظهار انجازاته الخارجية بالنسبة لعلاقاته مع مصر للرأي العام الاسرائيلي، مع اعتقادي بأن تحركه تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي الاسرائيلي، شكلي ويهدف أساسا للوصول لإتها ، العلاقات الثنائية مع مصر خاصة موضوع طابا، وأن يقدم حلا لفضاضة لاتحقق السلام العادل والشامل للصراع، تساعده على تقبل مصر لأرائه، وأكدت أن بيريز وشامير وجهان لعملة واحدة .

وقد أوضحت رأيي وقتلت للمصاحفة العربية والاجنبية في أغسطس ٨٦، وأكدت تعليقا على تصريحات بيريز، بأن مصر تولي أهمية كبيرة لتحقيق المصير للشعب الفلسطيني ، وتصمم على إنها ، الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإنهاء الممارسات الاسرائيلية، وأن شعب مصر وحكومته قد أجمعوا على أن القضية الفلسطينية، قضية وطنية تتعلق بالأمن القومي المصري ويمولف مصر من الصراع العربي الاسرائيلي. وقد نشرت مجلة التضامن العربية حديثا بصبر عن آرائي في ١٩ أغسطس ٨٦، كما ادليت بأحداث مماثلة للاذاعات المصرية والاجنبية. وقد تلقيت بمنذ تعليقات لجريدة هالترس وجريدة معاريف ويديعوت احرונوت الاسرائيليتعن تعليقاتها على أحداثي وتضمنت أن موضوع تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل، أو برودها أو تجميدها ، أصبح خاضعا لحسابات وتوجهيات بعض المسؤولين في الجهاز السياسي للدبلوماسية المصرية، والذي يسمى إلى خلق نوع من العلاقات شبه الطبيعية مع الدول العربية، ومعظم هذه الدول تعارض وجود علاقات صحيحة بين مصر واسرائيل " ولم أترك ساحة الاعلام للمصاحفة الاسرائيلية، والتي تحاول أن توهم الرأي العام الاسرائيلي والعالمى، بأن تحركي ليس نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ولكن بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية، والتي تطالب كشرط أساسى لذلك إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد ، فألقيت عدة احاديث في الاذاعة المصرية وفي الصحافة العربية تضمنت " أننى لاأعتقد بأن مصلحة العرب في هذا الوقت إلغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية واتفاقيات كامب ديفيد ، رغم المخالفات العديدة التي ترتبها اسرائيل ، ورغم تأييد القانون الدولي لحق أى دولة في إلغاء أو تجميد المعاهدات والاتفاقيات اذا خالفها الطرف الآخر، وأننى أرى أن الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية في

اتفاقيات كامب ديفيد قد ألغى عمليا من الجانب الفلسطيني والاسرائيلي وجاءت مبادرات عربية ودولية بعدها ، التزمت مصر بها وتعارض مع كامب ديفيد ، وأن هناك اتجاهًا قوميًا في مصر يؤيد هذه المبادرات الأخيرة..."

قضية طابا والتحريك للحل السياسي الشامل

واستمر موقفى المقيد ، بأن طابا مصرية ، والمطالبة بإحالة القضية للتحكيم الدولي لحسمها ، استنادا إلى حقنا التاريخي والقانوني، ورفضت في تقرير قرار المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر ، في ١٣ يناير ٨٦ والذي يطالب الجانبين الاسرائيلي والمصري بدراسة عدة نقاط بشأن الخلافات بينهما ومنها مشكلة طابا ، وأكدت أن موضوع التحكيم في طابا يجب ألا يرتبط بالموضوعات الأخرى ، والتي أعلنت مصر في مناسبات عديدة موقفها الواضح منها ، وقد تمت المباحثات بعندئذ بمشاركة الجانب الأمريكي للتوصل إلى مشاركة التحكيم ووافقت مصر واسرائيل عليها في ١ سبتمبر ٨٦ ، وأعلن بيريز ذلك، ليقوم في نفس اليوم بزيارة لمصر التقى خلالها بالرئيس مبارك، وأكد البيان المشترك لمباحثات بيريز " أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات سلام ، وأن الطرفين سيهلان أقصى جهودهما ، خلال هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ، وصرح بيريز في مؤتمر صحفي ، عقب إعلان البيان المشترك ، بأنه لم يتم التوصل لحل نهائي للمشكلة الفلسطينية وأن الطرفين وافقا على المؤتمر الدولي للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها" . وقد أكدت في تقرير عن آراء بيريز في هذه الزيارة ، بأنه مع الترحيب الكامل بالاتفاق على التحكيم الدولي بالنسبة لطابا ، إلا أن آراء بيريز بشأن المؤتمر الدولي ، لم يتضمنها البيان المشترك ، إنما أدلى بها في مؤتمر صحفي ، الأمر الذي يساعده على التراجع عن هذا الموقف بعد تحقيقه مكاسب من زيارته لمصر ومقابلته لرئيس جمهوريتها .. وقد حدث ماتوقعه التقرير ، إذ أشار بيريز بعندئذ وقبل مغادرته اسرائيل للولايات المتحدة ، بأن هذا المؤتمر الدولي لن يتمخذه في القريب العاجل وأن جميع مراحل ستعوقف على موافقة اسرائيل ، والتي يمكنها الاعتراض على كل مাত্রاء ضروريا ، ... وأكد " اشترطه قبول الاتحاد السوفيتي لاعادة العلاقات مع اسرائيل واتخاذ موقف إيجابي من مشكلة هجرة اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل .. ثم اشار بعندئذ بيريز في أكتوبر ٨٦ بأن المعاهدات مستمرة للاعزاء للمفاوضات ... في إطار متددى دولي ... لا تكون له سلطة الزامية ، وأن المفاوضات ستجرى بين لجان مشكلة من ممثلي اسرائيل وكل طرف من جيرانها .. واستخدم كلمة متدنى بعد إعلانه السابق الموافقة على مؤتمر دولي أثناء زيارته لمصر في سبتمبر ٨٦ ،

وفي الوقت نفسه تلقيت تصريحاتاً لشامير في ٢١ يوليو ٨٦ عن رأيه في الحل السياسي بعد انتقال رئاسة الوزارة اليه في أكتوبر ٨٦ ، تضمن " أنه على استعداد لتحمل مسئولية مخاطر

انشاء دولة فلسطينية اذا كان هذا هو ماسيوذى إليه وضع الحكم الذاتي الذى تقترحه اسرائيل، على سكان الضفة وغزة ، وأنه لا يزال يؤيد الحكم الذاتي الفلسطينى، كما ورد فى كامب ديفيد ، ثم اردف بأننا نأمل بالتأكيد الا يفضى نظام الحكم الذاتى ، إلى دولة فلسطين ولكن المخاطر قائمة ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لتحمل هذه المخاطر، والواقع الدولى وحقائق المنطقة تضطرننا إلى ذلك ويجب أن نجد الطريق إلى التعايش السلمى بين اليهود والعرب ...

وقد أعددت تقريراً أشير فيه، إلى أهمية التحرك العربى والفلسطينى فى اتجاه واضح لحكم ذاتى كامل للأرض والسكان، تمهيداً لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وأنه يجب ألا نترك المجال لشامير- رغم معرفتنا بتمسكه بإسرائيل الكبرى وبكل الأراضى المحتلة- يزايد علينا ، وأن ندعو إلى حكم ذاتى فلسطينى كامل للأرض والسكان - إذا كان لا بد منه لانتهاج الاحتلال الاسرائيلى تمهيداً لتحرير الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد نشرت بعض الصحف العربية آرائى تعليقاً على تصريحات شامير، فتشرت مثلاً الشرق الأوسط فى ٢٧ يوليو ١٩٨٦ مقالاً تضمن " جاء أول رد فعل على موقف شامير الانقلابى الجديد من القاهرة حيث صرح الدكتور طه الفرنوانى مدير إدارة فلسطين بالخارجية المصرية بقوله: مصر عملت دائماً من أجل حكم ذاتى فلسطينى كامل تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... وأوضح الفرنوانى بأن مصر تعمل فى هذا الاتجاه من أجل استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة... وأن مصر ساندت فى ظل هذه الروح الاتفاق السابق بين الأردن ومنظمة التحرير..."

كما نشرت جريدة الصباح التونسية فى ٢٨ يوليو ٨٦ حديثاً تضمن "طه الفرنوانى يؤكد على دور مصر فى دعم الشعب الفلسطينى وتأييد الدولة الفلسطينية...."

إعادة دير السلطان بالقدس

واستمرت اتصالاتى مع السلطات الاسرائيلية لإعادة الدبر للأقباط المصريين، وريطت بين التمسك بعدم تنفيذ التزامات مصر، مقابل عدم تنفيذ اسرائيل إعادة الدبر، وقد أدليت بأحاديث لأجهزة الاعلام، فنشرت مثلاً الأهرام فى صفحتها الأولى فى ٧ يناير ٨٦ حديثاً تضمن: " أكد السفير طه الفرنوانى... بأن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة الحقوق المصرية، الى دير السلطان تنفيذاً لقرار المحكمة الاسرائيلية العليا... وكانت وزارة الخارجية قد تلقت رسالة من الأتبا باسيليوس مطران القدس ، طلب فيها من الحكومة المصرية مواصلة جهودها..."

ونشرت مجلة رابطة القدس للأقباط الأرثوذكس فى فبراير ٨٦ تصريحاتى " أن مصر تواصل اتصالاتها مع الحكومة الاسرائيلية لعودة دير السلطان، وأن الأتبا باسيليوس قدم مذكرة بهذا الشأن... وقد أكد الأتبا باسيليوس عند مقابلتى له فى فبراير ٨٦، أهمية إعادة الدبر،

باعتباره أحد الأماكن المقدسة المسيحية جزءاً من كنيسة القيامة، وأن بيريز أخطره باستعداده لإبرام صفقة متكاملة مع مصر عن كل الأمور المتعلقة بما فيها دير السلطان... وأشار الأنبا بأن هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها بيريز موضوع دير السلطان، وأكد أن حق مصر واضح تماماً بالنسبة للدير، وأنه إذا كانت إسرائيل ترفض تسليم الدير لمصر تنفيذا لحكم المحكمة العليا الإسرائيلية عام ١٩٧٩، بحجة حالة الحرب مع مصر، فانه لم يعد مجال لهذه الحجة بعد إنها حالة الحرب بمعاهدة ٧٩..

وفي مقابلة أخرى مع الأنبا باسيليوس والأب اسحاق في مارس ٨٦، أشار الأنبا إلى تصريحات بيريز الأخيرة بشأن طلب رفع الحكومة المصرية القيود على التجارة والسياحة المصرية لإسرائيل واستفسر عن صحتها، فأخبرته بأن موقف الدبلوماسية المصرية، ثابت بعدم السماح للحجاج الأقباط والسائحين المصريين، بزيارة القدس حتى يعود الدير لأصحابه الشرعيين، ولذلك اتصلت بوزيرى السياحة والداخلية، للتأكيد على إيقاف العلاقات الثنائية مع إسرائيل حتى استعادة دير السلطان وحقوق الشعب الفلسطيني، وأفاد الأنبا بأن وزير السياحة الاسرائيلى، زار أخيراً الدير وأشار بأن موضوعه دينى وليس سياسياً، ويعارض الأنبا هذا الرأى، بالتأكيد بأن النزاع سياسى وليس دينياً بين الاقباط المصريين والأقباط، ويؤكد رأيه برفض أى محاولة اسرائيلية لإحالة الموضوع للتوفيق أو التحكيم إذ أن الأمر يتعلق بتنفيذ حكم المحكمة العليا الاسرائيلية بإعادة الدير لمصر، وقد أخطرت الأنبا بأننى سأخطر الوزراء والمسؤولين المصريين، بوجهة نظره، وقمت بإرسال مذكرات بهذا الشأن بعد موافقة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، على ضرورة متابعة مصر للجهد لاسترداد الدير باعتباره أحد الأماكن المقدسة المصرية بالقدس العربية. كما أعددت مذكرات بهذا الشأن فى إبريل ٨٦ أرسلتها لسفارتنا بالخارج، وسلمتها كذلك للمسفراء الأجانب بالقاهرة وأثناء مقابلاتى للعديد من المسؤولين المصريين، ومناقشاتى معهم بشأن منع زيارة القدس، حتى يتم استرداد المقدمات المصرية، أشار عدد منهم - ممن يخلصون للقضايا القومية- بأنه مع تقديرهم للجهد المبذول لتأجيل رأى الكنيسة القبطية لاسترجاع الدير، وعدم السماح بزيارة المصريين للأراضى المحتلة والقدس العربية، حتى يتم ذلك، أشاروا بأنهم وبعد مضى سبع سنوات لمعاهدة ٧٩، وبعد الجهود المصرية لتنفيذ الحكومة الاسرائيلية لمطالب مصر العادلة، بتنفيذ حكم قضائى اسرائيلى، بإعادة الدير لمصر، الأمر الذى لا يستدعى أكثر من إلغاء الحكومة الاسرائيلية لقرارها أثناء حالة الحرب، أشاروا بأن وراء رفض المطالب المصرية، اتجاه بعض القادة المتطرفين الاسرائيليين، الذين يرون أن تنفيذ المطلب العادل سيؤدى لحضور عدد كبير من المصريين مسلمين ومسيحيين للقدس العربية والأراضى المحتلة، الأمر الذى سيؤدى للتفاعل مع قطاعات عديدة من الرأى العام العربى واليهودى ويؤدى لاختراق عربى مصرى للمجتمع اليهودى بواسطة التفاعل بين الحضارات والثقافة والاتصالات الاجتماعية، الأمر الذى يرفضه المتشددون الاسرائيليون الذين يعتمدون على بقائهم فى الحكم

على استمرار الحروب، وفي مناقشاتي مع عدد من هؤلاء الاصدقاء المصريين، أكدوا أن زيارة القدس العربية والأراضي العربية المحتلة تتنافى تماما مع محاولة إيهام البعض بأن هذا تطبيع مصري إسرائيلي وأنه في الحقيقة تطبيع مصري فلسطيني عربى لصالح السلام الشامل وإيجاد حل للصراع العربى الإسرائيلى.

المقاطعة العربية لإسرائيل

وفي لقاءى مع المسئولين المصريين منذ ٨٣- خاصة رجال الاقتصاد- أوضحت أهمية إجراء دراسة للموقف المصرى من المقاطعة العربية لإسرائيل، خاصة بعد معاهدة ١٩٧٩، وضرورة إجراء اتصالات مع الهيئات العربية الممثلة لتفادى إمكانية تطبيع هذه المقاطعة على بعض الشركات المصرية خاصة ذات الاتجاه القومى، وقد فرجت فى يونيو ٨٦ باتصالات من كبار المسئولين المصريين، يخطرئنى بأن المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل بدمشق، قد اتخذ قرارا بتطبيق المقاطعة ضد شركة المقاولون العرب "عثمان أحمد عثمان". وقد أبدت اهتماما فوريا بهذا الموضوع، خاصة لعلمى بما سبق أن قدمته هذه الشركة المصرية ومازالت من خبرات فنية ومساعدات لجميع الدول العربية، وما أقامته من مشاريع عمرانية وصناعية هامة بهذه الدول. وباتصالاتى علمت بأن هذه المقاطعة ترجع إلى أن المهندس/عثمان أحمد عثمان قد رافق الرئيس السادات فى زيارة القدس عام ٧٧. وقد أخطرت المسئولين العرب بأن المهندس عثمان أحمد عثمان معروف باتجاهاته القومية العربية، وبإخلاقه لجميع المشروعات التى أقامتها الشركة فى الدول العربية، وأكدت بناء على معلومات الشركة، بأن شركة المقاولون العرب مملوكة مائة فى المائة للحكومة المصرية وإن استمرار اسم مهندس عثمان، يرجع إلى استمرار الإسم التجارى كما هو الحال فى بعض شركات القطاع العام المؤممة حتى بالنسبة للشركات التى كان أصحابها من اليهود مثل شيكوريل- بنزاوين - عمر أفندى... وأعدت بالتنسيق مع الشركة ملفا أرسلته للدول العربية مدعما بالوثائق والمستندات بسلامة موقف الشركة، وعدم تعاملها مع إسرائيل وطلبت رفع الحظر، وقد استجابت الدول العربية ورفعت الحظر فى أغسطس ٨٦، وقد تلقيت كتاب شكر من رئيس مجلس إدارة الشركة والمسئولين المصريين على إظهار الحق واستمرار عمل الشركة فى التعبير العربى.

مصر والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٨٧

وقد أبدت اهتماما كبيرا بلقاءى مع ممثلى مجلس الشعب المصرى لمناقشة الأوضاع العربية، كما التقيت بالعديد من الصحفيين والمسئولين الإسرائيليين لينقلوا عني وجهة النظر العربية للرأى العام الإسرائيلى ولحكومة بلدهم.

مجلس الشعب المصري

وضمن لقاءاتى المستمرة مع النواب ممثلى الشعب المصري، فى لجان الشئون العربية والشئون الخارجية والأمن القومى، بمجلس الشعب والشورى، إنتقيت بهم فى مجلس الشعب يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧ وقد عرضت وجهة النظر الخاصة بمصر وعلاقتها بالأمة العربية، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى، وأكدت التزام مصر الاستراتيجى بالقضايا القومية العربية، وارتباط الأمن الوطنى المصرى، بالأمن القومى العربى، وبحضرة دعم العلاقات العربية الثنائية مع الدول العربية، والتعاون مع شعوبها، وأهمية عودة مصر للصف العربى ومشاركتها الفعالة فى دفع العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات، مع رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية، وتسوية خلافاتها وديا وبدون استخدام القوة. كما أكدت ضرورة استمرار بمطالبة اسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، والمشاركة فى مجهودات المنظمات والهيئات الدولية، لتحقيق ذلك مع إدانة الممارسات الاسرائيلية. وأشارت إلى أهمية دفع التحرك الدبلوماسى والسياسى للوصول لسلام شامل وعادل فى المنطقة، وإيجاد حل جماعى عربى للصراع العربى الاسرائيلى، مع التأكيد على أولوية التزامات مصر القومية على الالتزامات الأخرى، والتمسك بمبادئ جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك، مع استمرار المطالبة، بإنهاء إجراءات التبعكيم لاسترداد طابا، ورفض أية مقترحات أمريكية للتفريق بهذا الشأن، مع التحذير من محاولات القويادات الاسرائيلية تطبيع العلاقات مع مصر، على حساب الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه ثبت بأن مواقف جميع قادة الشطرف الاسرائيليين تؤكد رفض السلام الشامل والعادل بالمنطقة وهو ماتسمى مصر لتحقيقه. وقد قدم لى رؤساء لجان المجالس شكرهم على هذا التعاون الإيجابى وطلبوا استمراره مع تأييد اللجان بالاجماع للاراء السابقة.

المؤتمر الاسلامى

وقد قمت بتنسيق المواقف المصرية مع المواقف الفلسطينية والعربية، مع استمرارى فى محاولة إعادة الحوار والاتفاق الاردنى الفلسطينى، وذلك قبل وأثناء وبعد إنعقاد المؤتمر الاسلامى فى يناير ٨٧، حيث أشاد عرفات والقادة الفلسطينيون بدور مصر فى الساحة العربية، وأكدت مصر فى لقاءاتها معهم، تأييدها الكامل لوحدة الشعب الفلسطينى، ومطالبه المشروعة، وقد نشرت الصحافة العربية، ومثالها الاهرام فى ١٩ فبراير ٨٧ "استقبل السفير طه الفرانوانى مدير فلسطين بوزارة الخارجية السيد الطيب عبد الرحيم ممثل المنظمة فى القاهرة، وبحث معه تقييم الأوضاع الفلسطينية والعربية بعد مؤتمر القمة الاسلامى الاخير" ولم تقتصر مجهوداتنا على الجانب العربى والفلسطينى، بل قمت باتصالات مع الجانب الاسرائيلى، خاصة رجال الاعلام الاسرائيليين الذين يؤيدون حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره..

الموقف الاسرائيلي

وقد قابلت "يهودا ليتاني" المسئول عن الشرق الأوسط في جريدة "الجيروساليم بوست" الاسرائيلية، بناء على طلب المركز الصحفى لمصلحة الاستعلامات المصرية يوم ٢٥ يناير ١٩٨٧، باعتباره أن للمسئول ليتاني تأثيرا كبيرا على الرأي العام الاسرائيلي، في اتجاه السلام الشامل والعاقل، وأنه من جماعات أنصار السلام باسرائيل، وقد أشار بأن جماعاتهم تمثل نصف سكان إسرائيل، ولهم تأثير على الرأي العام الاسرائيلي، وأنهم يشعرون من الحرب وبطالون بالتنسيق في السلام مع الدول العربية ومع الفلسطينيين، وأنهم يؤمنون بضرورة حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، بالتفاوض المباشر مع المنظمة باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني وفقا لآراء غالبية هذا الشعب، كما وأنهم يوافقون على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لإسرائيل وأنهم يأملون في تحريك إيجابى لعناصر السلام باسرائيل، تتلاقى مع مصر والشعوب العربية من أجل استقرار المنطقة بما فيها إسرائيل، وأن رفض السلام سيؤدى للتعطيل، واستمرار حالة الحرب، وتأثير ذلك على الدول العربية وعلى إسرائيل وعلى الشعب الفلسطينى. وأضاف بأنه يمكن هزيمة القادة الاسرائيليين المتطرفين، عن طريق خطة مدروسة، تهدف لاقناع الرأي العام الاسرائيلي، بعدم جدوى الحرب، والرغبة المشتركة في السلام، ويرى أهمية تلاقى آراء الفلسطينيين والعرب والاسرائيليين لتحقيق هذه الخطة، والبدء في ترتيب إجتماعات بين مسئولين عن المنظمة وعدد من الصحفيين الاسرائيليين المتحررين بالقاهرة، لإبراز وجهة النظر الفلسطينية في الصحف الاسرائيلية. وأشار بأن اليكود وشامير، استغلا رفض المنظمة لقرار ٢٤٢، باعتباره محاولة لتدمير إسرائيل، وقد أوضحت له أن المجالس الوطنية الفلسطينية قد قررت الالتقاء باليهود الذين يؤمنون بحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره، على اختلاف اتجاهاتهم، وأنه يعلم ويجب أن يبرز في صحيفته أن المنظمة قبلت ٢٤٢ مع الاعتراف بحق تقرير المصير، في حين أن العديد من القادة الاسرائيليين، يرفضون هذا القرار، فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى وإن الشعب الفلسطينى يتقبل التفاوض مع إسرائيل مباشرة، من خلال مؤتمر دولى، ويقبل القرارات الدولية ومنها قرار ٢٤٢ بشرط حق تقرير المصير وعلى قادة الرأي العام في إسرائيل ورجال الاعلام إبراز ذلك لمصلحة السلام، وأن يجبروا القادة الاسرائيليين على التفاوض في المؤتمر الدولى دون أية شروط مسبقة، وأن يبرز كل من الأطراف وجهة نظره بالمؤتمر. وأكد الصحفى الاسرائيلى، بأنه من خلال تحقيق لقاءات شعبية، يمكن الضغط على القيادة الاسرائيلية للتجاوب مع المطالب العربية والفلسطينية العادلة.. وقد نشر حديثى في الجريدة الاسرائيلية وتضمن وجهات نظرى.

ولم تمض أيام حتى طلب السفير أربى ليفين" مدير التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الاسرائيلية، مقابلتى بالقاهرة، وبناء على موافقة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد، قابلته

بحكيتي مع عدد من الزملاء الدبلوماسيين المصريين والاسرائيليين يوم 4 فبراير ١٩٨٧ . وأكد المسئول الاسرائيلي بأنه يحمل للقاهرة وجهات نظر كل من العمل والليكويد بشأن التسوية السياسية ، ليناقشها مع كبار المسئولين المصريين ، وأنه والقادة الاسرائيليون ، صمموا على أن يلتقي بي ، بعد سماعه وقرأته وتلقى تقارير سفارته بالقاهرة عن أرائي بشأن القضايا العربية والفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي . وقد أشرت بأن أرائي تعبر عن آراء شعب مصر ، وحكومته وقباده بضرورة تحقيق السلام الشامل والعاقل لانها الصراع العربي الاسرائيلي ، وأن تأجيل السلام ليس في صالح جميع الأطراف وخاصة إسرائيل ، وأنه قد يسهل على أيدي جيلنا الحالي الذي أحس بمرارة الحروب وضحاياها ، تحقيق هذا السلام العاقل من أجل مستقبل أمتنا . وأن أبناءنا - وهم لم يهانوا مباشرة أهوال هذه الحروب - قد تكون هذه المهمة صعبة إزاءهم . واضفت أن رفض اسرائيل الانسحاب وإحلال السلام الشامل والعاقل سيؤدي إلى مزيد من التطرف بالمنطقة . وقد أكد المسئول الاسرائيلي تأييده لأرائي ، وأنه كان يرجو التعرف على أرائي لإمكانية الوصول للسلام الشامل والعاقل ، فأكدت أن إحدى الوسائل الرئيسية انعقاد مؤتمر دولي ، يضم أطراف النزاع بما فيهم المنظمة كوسيلة للتفاوض ، خلاله ولتحقيق هذه التسوية ، فأجاب السفير الاسرائيلي أن اشتراك السوفيت يؤدي لقرض أرائهم على المؤتمر وعرقلته ، كما أن مشاركة المنظمة مرفوضة من اسرائيل نظرا لتطرفها وعدم الثقة في وعدها هزات ، وأوضحت بأنه لا يمكن تجاهل الاتحاد السوفيتي كقوة تساهم في ضمان السلام ، وأنني أعلم بأن هناك اتصالات اسرائيلية لتغيير الاتحاد السوفيتي سياسته بهجرة اليهود ، وأنه تم اتفاق مبدئي على ذلك للمشاركة في المؤتمر الدولي . وأن وجود عناصر متطرفة في المنظمة لا يعني عدم وجود أغلبية معتدلة فيها ترغب في السلام ، وأن المنظمة أعلنت إدانتها للإرهاب ، علما بأنه توجد عناصر متطرفة كذلك في جانب المسئولين الاسرائيليين . وقد أكد المسئول الاسرائيلي بأن الموقف الاسرائيلي ، ليس متصليا وأن الأفكار الاسرائيلية تتطور على ضوء المستجدات المستقبلية

وقد أكدت للمسئول الاسرائيلي مسئولية مصر كقيادة بالمنطقة ومسئوليتها عن القضية الفلسطينية وقطاع غزة ، وأنها تمدينها بالسلام العاقل والشامل لمن يمينه لذلك ، وأن معلوماتنا من داخل الأرض المحتلة ، تؤكد تمسك الشعب الفلسطيني بالمنظمة . كرمز هام ، وأن هذا الشعب يرفض استمرار الاحتلال الاسرائيلي والممارسات والمصطنعات ، وأنني أرى قيام القادة الاسرائيليين بالمبادرة لتحرك من أجل السلام العاقل وانها الصراع العربي الاسرائيلي ..

وقد أكد المسئول الاسرائيلي - بحضور الوفد المصري والاسرائيلي - إستعداد شامور للتفاوض بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، بالرغم من أرائه المعلنة بأرض اسرائيل الكبرى ، والتي يجب التمسك بها . ويسألني للمسئول الاسرائيلي عن موضوع القدس ، وهو من أهم الموضوعات التي تهتم بها الأمة العربية والاسلامية والمسيحية ، كما أنني أعلن دائما ضرورة بدء المفاوضات

بأهم الموضوعات وهو موضوع عودة القدس العربية، فأجاب المسئول الاسرائيلي - ولدهشة جميع المسئولين المصريين- بأن شامير لا يمانع كذلك في التفاوض بشأن القدس، ووعد المسئول الاسرائيلي بنقل حديشي للقادة الاسرائيليين متحميا التحرك لانها الصراخ العربي الاسرائيلي سلميا .

وقد أكد أحد الزملاء الذين حضروا لقاءات المسئول الاسرائيلي مع جميع المسئولين المصريين، بأنه قد فوجئ . باللهجة الودية معي - بعكس لقاءاته مع عدد من المسئولين المصريين كما أنه لاحظ محاولات التقارب مني بسؤاله عن العملية الجراحية التي أجريتها منذ أشهر، وأن المسئول الاسرائيلي كان متجاوبا ومتفهما تماما لمواقفي ، وقد علق الزميل المصري بأنه يعلم عقلية القيادات الاسرائيلية، وانها تقدم الكثير حتى من التنازلات، في حالة مواجهتها بمواقف صلبة وحجج واضحة، وأن هذا ما حدث في هذا اللقاء ..

وفي مقابلة مع السفير الأمريكي في ٥ فبراير ٨٧ أخطرني بمطالب بعض قيادات قطاع غزة من الولايات المتحدة للقيام ببعض المشروعات في غزة خاصة الصرف الصحي لسوء الأحوال بها ، وتساؤل من رأيي في ذلك ، فاخبرته بأن مصر لا تزال تتحمل مسئوليتها بالنسبة للقطاع والدليل استمرار الحاكم المصري للقطاع في عمله بالقاهرة، وان المنظمة لاتمانع في قيام مصر بدورها القهادي بالنسبة لدعم شعب الأرض المحتلة، وأتأ نرحب بأية مساعدات أمريكية أو أجنبية لصالح شعب فلسطين .

الموقف الأوربي

وأثناء حضوري حفل استقبال، أخطرني سفير بلجيكا بالقاهرة في فبراير ١٩٨٧ ، بأهمية تحريك بلاده لإيجاد سلام شامل في المنطقة، وأنها تولي أهمية كبيرة لذلك باعتبارها رئيسة الجماعة الأوروبية وقتئذ، وقد طلب مني الوساطة لدى بعض الفصائل الفلسطينية للاقتراج عن رهينة بلجيكية، إذ أن ذلك سيساعد بلاده على التحرك الايجابي بتأييد من الرأي العام البلجيكي، وقد أعددت تقريرا بذلك وتمت اتصالات بهذا الشأن. وقد تحقق ما كنا نرجوه، إذ تحركت بلجيكا مع بعض دول الجماعة الأوروبية، بالتقدم لوزراء خارجية الجماعة بمشروع قرار للتصوية السياسية وأصدرت الجماعة بياناً عن رأيها في الصراخ العربي الاسرائيلي، وأهمية تحقيق السلام الشامل وذلك في ٢٣ فبراير ١٩٨٧، وأشارت بأن هدف الجماعة البحث عن السلام في المنطقة ، وأن للجماعة مصلحة مباشرة في ذلك وتقرر تأييدها لاتعداد مؤتمر دولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وباشتراك الأطراف المعنية، وأي طرف آخر يستطيع المساهمة الايجابية في إعادة وحفظ السلام وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وأن هذا المؤتمر سيوفر اطارا مناسباً للمفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة مع استعاضها للقيام بدورها والمساهمة الايجابية من

أجل عقد هذا المؤتمر...

وقد أعددت تقريرا عن البيان في ٢٦ فبراير ٨٧، بأن تأكيد الجماعة لرغبتها في القيام بدور خاص وتراجعها عن موقفها السابق بالتخلي عن مسئولياتها للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تعرص بالانفراد بالعملية وأن هذا الموقف الايجابي يتم بعد تردد لاحظته خلال المؤتمرات الدولية للقضية الفلسطينية عام ١٩٨٣ يؤدي إلى التأييد الواضح لمصر وللدول العربية، بشأن عقد هذا المؤتمر . وفي مقابلة مع السفير البلجيكي في مارس ١٩٨٧ ، أوضحت أهمية تحرك بلجيكا كرئيسة للجماعة الأوروبية، وقتلت لتحقيق انعقاد المؤتمر بمشاركة الدول المعنية بما فيها المنظمة لصالح أمن دول المنطقة، والمرتبط بعد كبير أمن دول أوروبا به ، وقد أبد السفير وجهة نظري . وفي ١٧ مارس ١٩٨٧ حضر السفير البلجيكي لمكتبي وسلمني نص اعلان وزير خارجية بلجيكا في ١٦ مارس ١٩٨٧ بتأييد الجماعة مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي، وقد اعتبرت ذلك نجاحا لتحرك تجاه السلام الشامل والعادل ، باعتبار أن هذا البيان هو أول بيان للجماعة الأوروبية ينادي بالمؤتمر الدولي وبمشاركة المنظمة فيه..

وفي نفس الوقت أجريت الاتصالات بسفير الاتحاد السوفيتي وسفراء الدول الشرقية بالقاهرة، فأكدوا حرص بلادهم على انعقاد المؤتمر الدولي بمشاركة المنظمة والتي لاترفض اجرا . مفاوضات ثنائية بين الأطراف المعنية خلاله، مع أهمية إيجاد حل لتفسير قرار ٢٤٢، بالنسبة للأراضي أم الأراضي المحتلة، وكذلك الضمانات المطلوبة من مجلس الأمن... وأشاروا بأن رفض بلادهم الاتفاق الأردني الفلسطيني فبراير ٨٥، نظرا لاحتوائه على تنازلات في الحقوق المشروعة خاصة الدولة الفلسطينية المستقلة وقد أوضحت للسفراء أسباب تأييد مصر للاتفاق الأردني الفلسطيني، بهدف التنسيق لإيجاد حل سياسي عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي

وزير خارجية مصر واسرائيل

وقد حضر بيريز ، رئيس حزب العمل لمصر- باعتباره وزيرا لخارجية اسرائيل- وقابل عصمت عبد المجيد

- ولم أشارك في أي اجتماع بينهما وصدر بيان صحفي مشترك في ٢٧ فبراير ١٩٨٧ أشار إلى المناقشات التي تمت في قمة سبتمبر ٨٦، وأن الجانبين متفقان " على اتخاذ الاجراءات الفورية لتحريك مبادرة السلام، وعقد مؤتمر دولي للسلام خلال ١٩٨٧، يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية مبنية على قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن هذا المؤتمر سيعطي فرصة لمفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل النزاع العربي الاسرائيلي في كل المجالات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكد بيريز أن "الأطراف المعنية" لتشمل وتستبعد المنظمة أو دولة فلسطينية"

وصدر في نفس اليوم ٢٧ فبراير تصريح للمتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية يؤكد " أن الولايات المتحدة تشجع دائما الحوار بين قيادات أكبر وأهم اصلقاء لها في الشرق الأوسط وهما إسرائيل ومصر... إلا أن اسحاق شامير رئيس الوزراء سارع فصرح بأن بيريز لا يحمل صفة رسمية في المفاوضات أو محادثات مع المسئولين المصريين... مما دعا عصمت عبد المجيد للتصريح بأن تصريحات بيريز صادرة عن مسئول إسرائيلي رسمي..."

وقد أعددت تقريرا عن هذا الموقف، وأوضحت استمرار موقف حزب العمل وفقا لبرنامجهم، وهو الدعوة إلى مظلة دولية، تجري خلالها المفاوضات المباشرة مع الدول الأطراف دون أن يكون للمنظمة دور فيها على الأتودي هذه المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية.

الموقف الأمريكي

وقابلت السفير الأمريكي " كلوفوريس " مساعد ميرفي لشئون الشرق الأوسط في مكتبتي في ٢٤ مارس ٨٧ بناء على طلبه وقد شرعت باتجاه الولايات المتحدة لدفع تأييدها لحزب العمل ، وقد أشار لزيارته أخيرا لإسرائيل ومقابلة المسئولين الاسرائيليين ، واتضح له تقبل بيريز لفكرة المؤتمر الدولي ورفض شامير له ، ويرى المسئول الأمريكي ضرورة اعلان المنظمة لموافقتها غير المشروطة على قرار ٢٤٢ وأنه يرى أن هذا الاعلان سيؤدي إلى إحراج الحكومة الاسرائيلية ورئيسها ، والذي يرفض تطبيق القرار على الضفة وغزة ، وبذلك يقع اللوم على إسرائيل لعدم التحرك السياسي بدلا من وقوعه على الفلسطينيين، وقد عدت لأولئك له موافقة المنظمة على قرار ٢٤٢ على أن تحصل على موافقة بحق تقرير المصير، وأضفت بأن إسرائيل لاهتم بأي لوم من أية دولة أو منظمة دولية حتى من أكبر حلفائها ، والدليل هو تجنيدها للجناسوس الأمريكي " بولارد " للتعسس على الاسرار العسكرية الاسرائيلية، رغم وجود التحالف الاستراتيجي بين الدولتين ، تحصل من خلاله إسرائيل على كل الاسرار والمعلومات العسكرية وبالتالي أرى ضرورة حصول الولايات المتحدة ، على ضمانات من إسرائيل بقبول قرار ٢٤٢ ، على الضفة وغزة ، مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إذا كان قادتها يرغبون بالفعل في حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي كما يشيرون ، وتسالت عن موقف الاتحاد السوفيتي من التسوية السياسية، فأجاب المسئول الأمريكي أنه لمس خلال اتصالاته الأخيرة بالموقف، تحركا إيجابيا في المشاكل الثنائية وكذلك للمشاكل الاقليمية، وأن حكم جورباتشوف يساعد على إقرار حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي ومنها حقوق اليهود السوفيت، كما سيؤدي إلى إمكانية مشاركة السوفيت في التسوية، وقد تساالت ، وماذا عن حقوق الانسان العربي والفلسطيني؟ والتي أكدت الادارة الأمريكية ممارسات إسرائيل ضدها ، ألا تستدعي موقفا مماثلا من الادارة الأمريكية فأجاب بأن بلاده تؤكد حقوق الانسان في كل أنحاء العالم، ومنها حقوق الانسان العربي الفلسطيني، وأنه رغم وجهة نظره ولده ، بتفضيل بيريز وحزب العمل على شامير والليكود ، وللتحرك السياسي، والتي

يعلم بأننى أعارضها (للاسباب السابق إيرادها) إلا أنه يتفق فى عدم التركيز على بيرز والعمل، حتى لا يستاء شامير ويهادر برد عنيف يعوق أى تحرك سياسى ويدفع لظهور عناصر متشددة كشارون...

وفى لقائى مع السفير الأمريكى بالقاهرة " فرنك وزتر" فى العشاء الشهير الذى أعده بالنادى الدبلوماسى مع زملاى الدبلوماسيين المصريين والسفراء والدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة كل على حدة، وكان اللقاء فى ٣٠ مارس ١٩٨٧، وقد بدأت الحديث بتأكيد موقفنا من القضايا العربية وتحرير أرضنا العربية ورغبتنا فى السلام الشامل والعدل لانها الصراع العربى الاسرائيلى، وإلى إمكانية تحقيق ذلك، بانعقاد المؤتمر الدولى فأجاب السفير الأمريكى بأن بلاده تفضل مؤتمرا اقليميا، تجرى خلاله مفاوضات مباشرة بين الأطراف وانها ترفض فكرة المؤتمر الدولى الفعال للأمم المتحدة، أو اشتراك المنظمة فى أية مفاوضات للتسوية وبعد مناقشاتنا لأوضاع الحل السياسى، ووفقا للعرف الذى اتبعته فى هذه اللقاءات الشهيرة مع السفراء الأجانب، طرح السفير الأمريكى سؤالا واضحا بعد أن تحدث عن تفاصيل المساعدات الأمريكية متسائلا ماذا تريد مصر من الولايات المتحدة؟ وتقدم أصفر الزملاء الدبلوماسيين بالاجابة فأكد أن مصر تسعى للسلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة، وأنها تعمل لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية فى المنطقة، وهى القضية الفلسطينية، وأن ما تطلبه مصر من الولايات المتحدة يتلخص فى الاعتراف بالمنظمة حتى يمكن الوصول لاهدافنا فى السلام والتنمية... وعندئذ همس السفير الأمريكى فى أذنى بأن ما أدلى به الزميل الدبلوماسى يتفق مع دراسته معى عن اهدافنا، فأخبرته بأننى سعيد أننا جميعا نتحدث نفس اللغة. ثم أشار السفير بعدئذ بأنه علم باحتمالات عقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى ٢٠ ابريل ١٩٨٧ بالجزائر، وأن بلاده ترى لصالح التحرك السياسى تأجيل انعقاد المجلس بعد انتخابات الرئاسة الجديدة فى نوفمبر ٨٨ ليصحب الوصول لصيغة جديدة، تساعد على دفع عملية السلام، فأجبت بأن الأمر راجع للفلسطينيين وأن غالبيتهم يشعرون بإمكانية التحرك الأمريكى الفعال نتيجة للضغوط الاسرائيلية، وتمنت أن تعلن بلاده عن مواقف إيجابية تساعد القادة الفلسطينيين على التحرك السياسى الإيجابي...

وقابلت السفير الأمريكى بالقاهرة بعد ذلك مصادفة فى ١٨ ابريل ٧٨ وصحبته وكيل الخارجية الأمريكية للشرق الأقصى فى حفل استقبال أقامه السفير حسن فهمى عبد المجيد، وقد أشار بعلمه باختبارى فى اليوم السابق رئيسا للوفد المصرى فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر.. وتساءل عن جدوى حضور وفد مصرى رسمى للمجلس، بعد علم مصر بأن المجلس سيتخذ قرارات قد تصل لقطع العلاقات معها، فأخبرته بأنه مع علمنا بقرارات الاجتماعات التى سبقت الاعداد للمجلس، إلا أن مصر ترون تلبية هذه الدعوة، أملا فى أن يكون حضورنا دافعا لتخطى العقبات مع المنظمة والدول العربية، فى سبيل عودة تضامنها، والوصول

لإقرار السلام العادل والشامل للصراع . ثم استفسر السفير عن جدوى مشاركتي للمنظمة في اجتماع مجلسها ، في الوقت الذي تردت الاتهامات باتصالات أردنية إسرائيلية تستبعد أي دور للمنظمة في التسوية ، فأخطرت السفير الأمريكي برأى بأنه مع احتمالات صحة هذه الاتهامات - فإني أرى استحالة اتخاذ أي دولة قرارا بشأن القضية الفلسطينية بعيدا عن ممثلها الشرعيين... (وقد تذكرت هذا الحديث في اليوم التالي لوصولي الجزائر لحضور المجلس الوطني والتداعيات التي تلاقت بهنئذ...) وقد أبدى في رأئي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، مما جعل السفير ويزنر ينهيه إلى أن هذه الآراء تختلف مع سياسة بلاده.

وقابلت الرئيس السابق جيمي كارتر في القاهرة مع السفير الأمريكي فرنك ويزنر في أبريل ٨٧ وناقشت معه أهم التطورات بالنسبة لعقد المؤتمر الدولي بحضور جميع الأطراف المعنية، بما فيها سوريا والمنظمة ، لأهميتهما القصوى بالنسبة للحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أخطرني كارتر بأنه يحاول جاهدا إشراك سوريا في التسوية ، وأنه يجري اتصالاته مع الرئيس الأسد لتحقيق ذلك ، وقد أوضح السفير الأمريكي بأن الرئيس الأسد وافق على المشاركة في المؤتمر الدولي والتفاوض مع إسرائيل ، في إطار هذا المؤتمر ، وأن إسرائيل ترحب بهذه الخطوة الإيجابية ، وقد أشرت بترجيبي بذلك ، وأرجو أن نتخطى كذلك موضوع التمثيل الفلسطيني ، إذ أن المنظمة أصبحت الرمز الحقيقي لشعب فلسطين ، وأنه بدون مشاركتها ، فإنه لن يتحقق السلام الشامل ، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة كدولة عظمى - لها مبادئها - أن تستسلم لآراء القادة الإسرائيليين الرافضة لمشاركتها خاصة وأن المنظمة قد أعلنت رسميا عن آرائها في الصيغ الثلاث التي قدمتها لأمريكا وأردن ، عن موافقتها على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير والتفاوض مع إسرائيل في المؤتمر الدولي.

وقد علمت بهنئذ من السفير الأمريكي موافقة بلاده ، على مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي بشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتسهيل هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل . وقد علمت من سفيرنا في المنظمة الدولية بنيويورك ، بأنه نتيجة للموقفين السوري والسوفيتي من مطالب الولايات المتحدة ، فإن هناك احتمالا قريبا لتحرك أمريكي مماثل مع الفلسطينيين وأنه قد بدأ التحضير للمؤتمر الدولي باجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٤ إبريل ١٩٨٧ ، للتحضير لاتخاذ المؤتمر الدولي للسلام وأنه يحتمل قيام السكرتير العام بهولة في المنطقة لتحديد خطوات انعقاده - وقد أشرت إلى أهمية هذا الاتجاه لتحقيق السلام الشامل مع ضرورة مشاركة المنظمة في المؤتمر وذلك في أحاديث إعلامية ونشرت الجمهورية في ١٥ إبريل ٨٧ حديثا لي تضمن "أنه بعد التطور الأخير في الموقف الأمريكي ، وإعلان الرئيس ريجان عدم رفضه لفكرة عقد المؤتمر الدولي ، فإن هذا المؤتمر قد يتحقق إتعاذه قريبا وفقا لقرار الجمعية العامة عام ٨٣ بالموافقة على قرار المؤتمر

الدولى للقضية الفلسطينية فى جنيف فى سبتمبر ٨٣... وأكدت فى الحديث ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر..."

المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر - ابريل ٨٧

وحاولت منذ أول عام ٨٧ بمشاركة من زملاى أعضاء اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين دفع الجهود السياسية للوصول لحل عادل ودائم تضمن من خلاله من تحرير الارض العربية وقرار الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى، محاولين تخطى الصعوبات فى العلاقات المصرية العربية والفلسطينية نتيجة لقرارات وتصريحات مختلفة منها قرارات المجلس الوطنى السادس عشر لعام ٨٣ قرار عدن ثم الجزائر ٨٤ ثم براج ٨٦ ثم طرابلس مارس ٨٧، وبخاصة برفض قرارى ٧٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير واستمرار قطع العلاقات السياسية مع مصر وصارحت المستوليين الفلسطينيين : عرفات وابو جهاد وابو اباد وابو اللطف وغيرهم من أن هذه التصريحات تتمسك سلبيا على القضايا العربية والفلسطينية وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع. وأكدت هذا الرأى لهم خاصة عندما تلقت الدعوة الرسمية للحكومة المصرية لحضور وفد رسمى لاجتماعات المجلس الوطنى بالجزائر فى ابريل ٨٧ واخترت لرئاسة هذا الوفد مع الزميلين وحيد الدالى وصلاح زكى واعلنت فى الاجتماع الكبير الذى عقد فى مقر جامعة الدول العربية فى ٣١ مارس ٨٧ بمناسبة يوم الأرض فى كلمة مرتجلة حرصنا على الوحدة العربية وعلى العمل العربى المشترك وتحقيق تحرير الارض العربية وفى مقدمتها القدس وبضرورة تكاتف القادة العرب والفلسطينيين مع مصر لتحقيق ذلك .

وقد نشرت الصحف العربية والمصرية تصريحاتى بهذا الشأن حيث ذكرت بأن المعنى المستفاد من يوم الارض هو تمسك الشعب الفلسطينى بأرضه وبحقه فى تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية وأنه لايمكن تحقيق السلام الشامل والعادل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية.."

وتوجهت مع الوفد الرسمى المصرى للجزائر فى ١٩ ابريل ٨٧ وقابلنا عرفات وأعضاء اللجنة التنفيذية وأشار القادة الفلسطينيون إلى تمسكهم بالعلاقات مع مصر وتدعيمها بعد تسليمهم رسالة من الرئيس مبارك وأضافوا بأنهم قرروا إلغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى لتهراير ١٩٨٥.

وحاولت تخطى القرارات التى هى محل خلاف أو صراع عربى مصرى فلسطينى (سأثيرها فى كتاب السياسة الخارجية) وأخطرتى صحفى مصرى مسئول فى اليوم التالى بأن رئيسى فصليتين فلسطينيتين ، اجتماعا بالصحفيين المصريين ، خارج قاعات المجلس، وأشارا إلى مشروع قرار المجلس المستند لقرار الدورة ١٦ لعام ٨٣، ثم قاما بمهاجمة الحكومة المصرية بنا على هذا القرار.. وقد أخطرت عرفات بالموقف، وبخطورة ذلك على العلاقات، وبأن تصيم بعض

الفصائل على تكرار صيغة المجلس السادس عشر ، ومهاجمتها للحكومة المصرية، سيؤدي وفقا لرأى القاهرة ، لاتخاذ مصر موقفا سلبيا من المنظمة ، وإغلاق مكاتبها بالقاهرة، وقد كنت حريصا على أنقل بدقة الرسائل المتبادلة بين السيد/ عرفات والرئيس مبارك فى هذا الشأن. حرصا على استمرار العلاقات القوية بين مصر والمنظمة ، لصالح التوازن العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى إلا أنه لتصميم القاهرة على عدم الاشارة لقرار الدورة ١٦ ، ولصدور قرار المجلس يشير إلى القرار مع التعديلات التى ادخلت على ذلك ، قررت القاهرة سحب وفدنا الرسمى من المجلس، وأخطرت عرفات بذلك بناء على طلب القاهرة. وأثر اخطار عرفات شعرت بالأم حاد فى أمعائى وفى جانبيه الأيمن، وكنت اشعر بهذا الألم مخففا عندما أتعرض لألم نفسى، وغادرت الجزائر فجر ٢٥ ابريل ٨٧ للقاهرة عن طريق باريس، إلا أننى لم ألتحق بالطائرة المغادرة للقاهرة لتأخر الطائرة الجزائرية، مما اضطرني للبقاء فى باريس حيث توجهت فوراً للمستشفى الذى سبق اجراء عملية الكلى فيه، قد استقبلنى الطبيب المعالج وأجرى عدة فحوصات وأشعة، ثم أخطرتنى بوجود حصوة كبيرة فى المرارة يقتضى الأمر استئصالها بأسرع مايمكن، وقد استمهلنا الطبيب الجراح لفترة أعود فيها للقاهرة فوراً، ثم أعود ثانية لباريس لاجراء العملية الجراحية فى يونيو ٨٧ .

وفى مساء ذلك اليوم استمعت من باريس للاذاعة المصرية تشير إلى عودتى للقاهرة، وتقديمى تقريراً لوزير الخارجية، عن المجلس الوطنى الفلسطينى، ثم فى نشرة أخرى بعدئذ بتصريح لمحدث رسمى بوزارة الخارجية المصرية يعلن... "أن ماورد به بيان المجلس الوطنى، حول تحديد المنظمة علاقاتها بمصر على أساس مااسماه البيان بالتخلى عن سياسة كامب ديفيد ، بما لا يخدم أهداف العمل الفلسطينى... ويصبح ذلك ارتداداً سلبياً عن التعاون الإيجابى مع المنظمة... وأن الاشارة إلى القوى الوطنية الديمقراطية الشعبية بمصر هى بمثابة تجاهل لكل ماقدّمته مصر..." وقد أخطرت السفير المصرى بهانس دكتور سمير صفوت عند مقابلتى له مساءً بأن تصريح المتحدث بوزارة الخارجية ، وردت فيه تفسيرات وعبارات لم ترد فى قرار المجلس الوطنى بالجزائر، ويتبعاد تماماً مع صياغة القرار، حيث لم يرد به أى ذكر عن سياسة كامب ديفيد أو عن القوى الوطنية والديمقراطية والشعبية، وأن برقياتى العديدة المرسلة للخارجية لم تتضمن أى ذكر لهذه العبارات . وأنه رغم اتفاقى مع عصمت عبد المجيد قبل سفرى للمجلس، بأن أكون على اتصال مستمر معه من الجزائر، إلا أنه قد تهرب عدة مرات من الرد على إتصالى التليفونى . وسارعت بالسر للقاهرة على أول طائرة مصرية، وأثناء تحليق الطائرة فى الجو طلب منى قائد الطائرة الاستماع لبيان الملاح من عصمت عبد المجيد فى الاذاعة المصرية، حيث أشار "إلى أن قرار المجلس تعرض للعلاقة بين المنظمة ومصر على نحو عدائى يتنكر للتضحيات التى قدمتها مصر... وكان المبرر الوحيد الذى قدم لهذا القرار الطائش الذى صدر بغير مناسبة واقتتات تام على الحقيقة، هو أنه لتحقيق الشمن المطلوب لارضاء بعض الدول.. وأن مصر قد قررت اغلاق

جميع مكاتب المنظمة والمؤسسات التابعة لها وما يترتب على ذلك من إجراءات ... وقد رحب شامير فوراً بهذا القرار وأشار بأنه لم يكن مفاجأة بسبب اختلاف مصالح مصر مع الفلسطينيين . وأتينا شرحنا ذلك لمصر...

ووصلت القاهرة يوم ٢٧ أبريل ٩١ وحضر إبنى محمد لاستقبالى حيث أخطرتة تليفونيا بحضورى مع علم إخطار الخارجية أو الصحفيين بذلك، إلا أننى فوجئت ببعض الشبان من الصحفيين المصريين بمطار القاهرة- بحكم عملهم - وعلموا بوصولى، ووجهوا إلى عدة استفسارات، وقد كنت صريحا للغاية رغم أخلاق المكاتب منذ ساعات فقط- لأعلن بحضور السفير مدحوح عبد الرازق الذى كان معى بالطائرة ، بأن رئيس المنظمة كان حريصا هو وقبائده، على عدم المساس بمصر، وحاولوا تعديل صيغة القرار، وأن القادة الفلسطينيين والفصائل، لم يتعرضوا لأى هجوم على مصر أو قيادتها فى أى اجتماع للمجلس الوطنى أو لجانه، بل كانت مصر ووفدها الرسمى والشعبى محل ترحيب جميع الفصائل، وأن قادة الأحزاب المصرية، كان موقفهم موحدا مع الوفد الرسمى المصرى...

وأبدت حزنى لتدهور العلاقات إلى هذا الحد بما لا يخدم مصالح مصر ومصالح أى طرف عربى وتمنيت تجاوز ما حدث وأن أخلاق المكاتب لا يعنى قطع العلاقات لأن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ولا يمكن تجاهلها فى أى حل سياسى بالمنطقة ، وأننى أعلم بأن هناك رغبة مخلصه من الجانبين لتجاوز التذاعبات لصالح مصر والأمة العربية فى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد نشرت الصحف المصرية هذه التصريحات وتناقشتها وكالات الانباء العالمية والعربية...

وتوجهت بعد وصولى لمطار القاهرة إلى منزلى ورفضت الاتصال بأى تليفون، إلا أن الدكتور أسامة الباز أصر على مقابلتى، وقد أخطرتة بحقيقة الأمور وتجاوز بيانات الخارجية المصرية للحقائق، وطلبت منه توضيح الموقف للرئيس مبارك، وأتمنى أن يشير الرئيس مبارك إلى تقديره لموقف حركة فتح وقيادتها ، فى خطاب ١ مايو ٨٧ وقد تم ذلك وقد قررت أفر ذلك ترك عملى بالخارجية المصرية، وألتوجه للعمل السياسى والشقائى، بدءا بإقامة مركز الأبحاث والدراسات العربية والشرق الأوسط" وأعلنت ذلك فى الصحافة العربية والمصرية وطلبت عافائى من عملى كمدير لشئون فلسطين ، وقد برر عصمت عبد المجيد موقف الخارجية والبيانات الصادرة لاسباب لم أستطع الموافقة عليها وأكدت على ما رددته دائما ، بأن الأمن القومى المصرى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى، وأشار الوزير برفض طلبى " وضرورة استمرارى فى هذه المسئولية باعتبارى واجهة عربية مضيفة لا يمكن الاستغناء عنها (حسب تعبيره) ونظرا لدقة الموقف العربى وأهمية العمل لاعادة العلاقات المصرية العربية خلال شهور كما وعدنى عدد من الرؤسا والمستولين العرب وبذلك يتحقق نوع من التوازن فى الصراع العربى الاسرائيلى، ولذلك

قبلت الاستمرار في عملى مديراً لشئون فلسطين .

وقد نشرت جريدة الاهرام الدولى حديثاً لى فى مايو ٨٧ تضمن "مصر لم تغير موقفها باعتبار المنظمة الممثل الشرعى... كما نشرت الاخبار" طه الفرتواتى يعلن أن المنظمة هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، ويرى أهمية دعم الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

ونشرت الشرق الأوسط فى مايو ٨٧ " لاصفية للوجود الفلسطينى...".

وقد صدر بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٧ مايو ٨٧ يؤكد التقدير الفلسطينى لدور مصر وللرئيس مبارك فى خدمة القضية الفلسطينية... وقررت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها فى ١٨ مايو ٨٧، استمرار دعم مصر ومساعداتها للشعب الفلسطينى، ورفض إبعاد جيش التحرير الفلسطينى وقد أعيد افتتاح جميع مكاتب المنظمة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧ وقد سبق ذلك قيام عرفات بدور إيجابى لعودة مصر لجامعة الدول العربية فى قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧.

خلاقات اسرائيلية بشأن الصراع

وتلقت تقارير عن الصراعات الداخلية فى اسرائيل، بشأن التحرك للتسوية السياسية، ومحاولة كل من الأحزاب الرئيسية اليهود والعمل الحصول على الأصوات ، واكتساب الرأى العام ، واستلقت نظرى نشرة صحفية فى مايو ١٩٨٧ ، عن مقال نشرته صحيفة هامشمار الاسرائيلية فى ٢٨ ابريل ٨٧ يؤكد التقاء الملك حسين ملك الأردن مع شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل واسحاق رابين وزير الدفاع (عمل) واتفقوا على اجراءات عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وتشير النشرة إلى أن المتحدث باسم حزب العمل أشار تعليقاً على المقال الصغلى، بأن قيادة حزب العمل تؤيد جهود السلام التى يبذلها شيمون بيريز واسحق رابين، وأن لقاء حسين وبيريز ورايين كان دواءً تصريح رابين بأن الأرضى قابلة للتفاوض وأن الحدود الأمنية لاسرائيل هى نهر الاردن، وتأكيد بيريز بأنه لم يحدث من قبل أن إقتربنا إلى هذا الحد من التفاوض، وأضاف بيريز ، بأن اسرائيل لم تكن قط أقرب إلى عقد محادثات مباشرة مع دولة عربية غير مصر ، مشكلاً هو الحال الآن مع الأردن، وأنه متأكد بأن الأردن سيدخل مباحثات مباشرة مع اسرائيل دون الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية (وتذكرت يومئذ ما أخطرنه به ابو جهاد فى ابريل ٨٧ واسباب الغاء الاتفاق الاردنى الفلسطينى...) وقد أشارت النشرة الصحفية إلى أن التسوية السياسية التى اتفق عليها حسين وبيريز ورايين تتضمن قيام سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة لجميع الأطراف المعنية لافتتاح المؤتمر الدولى، يتعقد المؤتمر على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٧ و٣٣٨ لتسوية المشكلة الفلسطينية فور انعقاد المؤتمر سيتم إنشاء ثلاث لجان

، لجنة إسرائيل والأردن والفلسطينيين - لجنة إسرائيل وسوريا - لجنة إسرائيل ولبنان .

- الموافقة على أن المؤتمر لا يفرض حولا أو يعترض على مشروعات قرارات اللجان .

- يعلن المشتركون موافقتهم على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ والتعهد بالارهاب

(هنا ويلاحظ تقارب هذه المبادرة مع مؤتمر السلام بملربد فى ٣٠ أكتوبر ٩١ مع استبعاد الدعوة من سكرتير الأمم المتحدة.)

محاضرة وزير خارجية إسرائيل السابق بالقاهرة

- وقد صمم مدير المعهد الدبلوماسى المصرى على حضورى مع جميع الدبلوماسيين المصريين لمحاضرة أبا إيهان وزير خارجية إسرائيل الأسبق ورئيس لجنة الشئون الخارجية بالكنيست (البرلمان الاسرائيلى) وذلك فى أوائل أكتوبر ١٩٨٧ ، وقد ألقى إيهان محاضرة عن جهود إسرائيل للسلام وسعيها لتحقيقه ، إلا أن سوريا والمنظمة ترفضان ذلك وأشار إلى الارهاب الفلسطينى ، ثم أكد على أهمية العلاقات بين مصر واسرائيل ، وقد أشار السفير أحمد ماهر (سفير مصر حاليا بواشنطن) إلى تعارض بعض ماأبناه إيهان مع تصريحات صحفية له وقد برر إيهان هذا التناقض باختلاف ظروف التصريح وتوقيته ، ثم طلبت الكلمة وأشارت باختصار ويهدو إلى علم صحة ماأشار اليه إيهان عن سوريا والمنظمة ، وأنهما اعلنتا استعدادهما للتفاوض بشأن السلام فى مؤتمر دولى ، وأن المنظمة اقترت الموافقة على قرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير واستعدادها للتفاوض مباشرة مع وفد دولة إسرائيل وإدانة الارهاب وأن المصريين تمنوا ان تكون خطوة الرئيس السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧ مقدمة لسلام شامل ودائم ، إلا أن القادة الاسرائيليين رفضوا ذلك وحاولوا اخراغ مضمون الزيارة والاتفاقيات اللاحقة بها ، ومحادثات الحكم الذاتى ، فى محاولة من اسرائيل لأن تهدو هذه الاتفاقات ثنائية ، بما يؤثر على علاقة مصر بالأمة العربية ، وأكدت أن مصر كقيادة للأمة العربية والاسلامية ، تتمسك بوحدتها معها ، وتطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضى المحتلة ، وقرار السلام الدائم والعدل ، لصالح جميع الأطراف بالمنطقة ، وإكها ، الصراع العربى الاسرائيلى... " وما أن فرغت من تعليقى حتى ضجت القاعة بالتصفيق ، ولاحظت امتعاج وجه إيهان ، وحاول إيهان مبرراته ، مشيرا إلى أن ماأدليت به لا يحلمه ، حيث أنه يهيد عن الخارجية الاسرائيلية ، إلا أنه يلاحظ من رد فعل الدبلوماسيين المصريين على آرائى وتعليقى ، بأنهم جميعا يؤكدون أن مصر مازالت جزءا من الأمة العربية ، وأنه مهما قيل فى أوقات مختلفة بغير ذلك ، يناقض ماسمعه وشاهده اليوم ، وقد علق قائلا: وهل هناك من شك فى انتماء اتنا العربية ااوقد نقل إيهان والسفير الاسرائيلى الذى كان حاضرا ، ماأستمع اليه خلال هذا الاجتماع إلى القيادة السياسية المصرية ، ثم إلى المسئولين الاسرائيليين ، والكنيست الاسرائيلى ، الأمر الذى سعدت به ، إذ تأكدت القيادة الاسرائيلية ، من استمرار الاتجاهات الوطنية المصرية والتمسك

بارتباطاتها مع الأمة العربية ، وأن السلام لن يتحقق والصراع العربى الاسرائيلى لن ينتهى الا اذا اخذ القادة الاسرائيليون بهذه المفاهيم المصرية.

السلام الصعب لجيروزاليم پوست

ثم قابلت بعدها بأيام فى آخر اكتوبر ٨٧ وينا ، على طلب من مصلحة الاستعلامات المصرية مندوبة الجيروزاليم پوست الدولية، ونشرت حديثا مطولا بعدئذ فى ١ نوفمبر ٨٧ موضوعه "السلام الصعب" تضمن " أن عددا من المسئولين بوزارة الخارجية المصرية ، رفضوا زيارة اسرائيل، وقد كان طه الفرنوانى منهم، وتبع ذلك اتجاه مماثل من رجال النقابات ورجال الاعمال والصحفيين، الذين قاطعوا أية اتصالات مع الاسرائيليين، وأن الدوائر المطلعة الاسرائيلية تحسب أنه عما اذا كانت المعاهدة مع مصر مستمتر، وهل يمكن استمرار مباحثات التسوية السياسية بين مصر واسرائيل، وتساءلت الصحفية عن رد الفعل فى الراى العام المصرى المتجاوب مع ارائه. وان تصريحات طه الفرنوانى، الذى يعتبر من أحسن الشخصيات المرموقة فى وزارة الخارجية، واضحة وصريحة فى مواجهة اسرائيل وأنه رأس الوفد المصرى فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر، والذى أشار بأنه شخصا كان يمتنى ألا يحدث هذا الخلاف خلال المجلس ، وأنه من غير المتحمسين بل والمعارضين للشق الفلسطينى بكامب ديفيد، لرفض الشعب الفلسطينى له"، وأشارت الصحيفة" بأن طه الفرنوانى قال للصحفيين الاسرائيليين" هل شاهدتم وعرفتم راى الطلبة المصريين والأجيال الصاعدة. عندما يعلمون ما يحدث فى الأرض العربية المحتلة، وفى لبنان من الممارسات الاسرائيلية، أن هؤلاء الطلبة مقتنعون بأنه لن يكون هناك سلام بدون صراع مسلح، وأن القيادة الاسرائيلية ، تدفع بأجائنا الحديثة إلى هذا الاتجاه، وأننى كنت فى وقت أظن أن الوقت ضد العالم العربى ، إلا أننى تأكدت من عدم صحة ذلك وأن عامل الوقت ضد اسرائيل ، وأننى أرى بأن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لاسرائيل لاتخاذ خطوات السلام وانها تستطيع الحصول على شروط لن تحصل عليها بعد سنوات، وأن جيلنا هو الذى سيفاوض، إذا كانت إسرائيل ترغب الآن فى السلام، هذا الجيل الذى حارب اسرائيل أربعة حروب ، وأنه الحرص على الوصول الى سلام عادل ، وأن هذا الجيل العربى وما يقابله من الجيل الاسرائيلى، قادرون على تقديم التنازلات المتبادلة، وبشرط انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية واقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، أما الاجيال القادمة فى كلا الطرفين- فإنها ستفرض أية تنازلات ، لأن الأشخاص الذين يعرفون القتال هم أكثرهم لطلب السلام، ولكن الأجيال الجديدة، التى ولدت بعد ١٩٦٧ ، فإنها لم تقاس من الحروب ، كما قاسينا ، وأنهم يفكرون فى أن اسرائيل مثل الصليبيين ، وأن الصليبيين ظلوا فى متطقتنا مائة عام ، إلا أنهم اضطروا للانسحاب ، وكذلك سيحدث بالنسبة لاسرائيل، وأنهم يرون أن النصر للأجيال العربية فى النهاية"

وقد كان هذا الحديث الذى نشر فى الجريدة، قبل الانتفاضة ، وتناولته بعض وكالات

الأنثاء - ينشر بعض آرائه قبل القمة العربية لعودة مصر للصف العربي، وكان له صدى كبير في إسرائيل إذ أوضحت استعداده للتفاوض من أجل السلام الشامل والعدل، لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، على أن تستحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وتقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقد تلقيت العديد من رسائل الاسرائيليين يؤيدون السلام، وهذه الآراء، وأنهم يعملون لتحقيقها في مواجهة تطرف بعض القادة الاسرائيليين .

كما تلقيت آراء من عدد من الزملاء العرب يؤكدون هذه المعاني ويعلمون تمسكهم بها. وقد أشرت في ندوات عديدة الى تمسكي بأرائي من الصراع واجبت في احداها عما تردد عن تقدمي بطلب الترشيح لرئاسة الجمهورية، فاجبت بالاجاب وذلك من منطلق حرصنا على تطبيق مبادئ الديمقراطية وتأكيدها وذلك بقيام سفير بالخارجية المصرية بالتقدم لهذا الترشيح .

اللقاءات الامريكية

وفي مقابلة لي مع السفير الأمريكي بالقاهرة فرنك وزر والسفير وات كلوفوروس مساعد وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط في ١١ مايو ١٩٨٧ ، بنا على طلبهما تساطت عن حقيقة ما نشر في الصحافة الاسرائيلية عن التسوية السياسية، التي يدعي بأن الملك حسين وافق عليها مع بيريز ورابين خلال هذه الفترة ، فأشار السفير الامريكي إلى أن بيريز قد تجاوب مع التحرك الامريكي ، ووافق على عقد المؤتمر الدولي بالشروط التي أخطر بها الملك حسين (السابق الإشارة إليها) ، إلا أن هناك معارضة شديدة من شامير ، بالنسبة لهذه الشروط ، وأن المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر سيتخذ قرارا بشأنها قريبا ، واستفساري عن الاتصالات الامريكية بشأن التسوية مع سوريا ولبنان والاردن والمنظمة ، أشار كلوفوروس إلى أن أمريكا على إتصال مستمر مع سوريا والاردن بشأن التسوية ، أما المنظمة فانه لرفضها قرار ٢٤٢ والغائها الاتفاق الأردني الفلسطيني ، فانها لن تكون مشتركة في هذه المرحلة في التسوية السياسية، وإن كان يرى إمكانية ذلك بعدئذ، وأن عرفات قد أشار سابقا باستعداده للموافقة على اشتراك ممثلين في المؤتمر من غير المتتمين للمنظمة في المرحلة الأولى، وقد أوضحت ضرورة مشاركة المنظمة في أية مرحلة حتى يمكن نجاح المؤتمر إذا كانت الولايات المتحدة حقيقة ترمي إلى نجاحه، فأشار كلوفوروس أن الأردن لا يثق في قيادة عرفات، وأن الجانب الأردني هو الذي رفض الصياغات الثلاث المقدمة من المنظمة قبل إطلاع الأمريكيين عليها، ولذلك أوقف التسمين في فبراير ٨٦، إلا أن السفير الأمريكي يرى أن هناك آملا في تحريك السلام لانتهاء الصراع العربي الاسرائيلي، ولكن بشرط ألا تتخذ المنظمة ومتطرفوها إجراءات ضد الأردن أو الفلسطينيين الذين سيشاركون معه في عملية السلام، وأكدت للسفيرين رأيي بأن هذا الخط لن يؤدي إلى تحريك حقيقي لعملية السلام، فأشار كلوفوروس أن الشروط التي اتفق عليها بيريز، قد لا تؤدي إلى تحريك الأمور، خاصة وأن الأردن متردد في موضوع استبعاد المنظمة، من المشاركة في التحرك

السياسي، لظروف الأردن الداخلية وعلاقاته العربية، بالإضافة إلى عدم ثقة الأردن في إمكانية فرض بمرز اتفاقه ورأيه بالنسبة للتصوية السياسية على القيادات الإسرائيلية وشامير، واستمرت ثقاأتى بعدئذ مع السفير الأمريكى بالقاهرة، والمسؤولين الاسرائيليين، للموافقة على المؤتمر الدولى للسلام بحضور المنظمة، إلا أن الموقف الأمريكى لم يتغير كثيرا، نظرا للظروف الأمريكية الداخلية والخارجية وللتأثير الاسرائيلى على الادارة الأمريكية، وظلت العقبة الرئيسية أمام إنعقاد المؤتمر، هى موضوع التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر، ومشاركة الاتحاد السوفيتى بشرط مساحه بالهجرة اليهودية لاسرائيل، بالإضافة لاتقسامات الحكومة الاسرائيلية بشأنه. وعلمت بمشروع جديد للولايات المتحدة لاتعقاد المؤتمر الدولى والذي وافقت اسرائيل عليه، ويتضمن إجرا، مفاوضات أردنية اسرائيلية مع اشتراك فلسطينيين، ضمن الوفد الأردنى، وتحت اشراف مجموعة دولية وتحديد دور السوفيت فى المؤتمر بعد تنفيذ الشروط المطلوبة، وقد قام شولتز بزيارات لمصر والسعودية والأردن واسرائيل... لحث هذه الدول على الموافقة على المشروع الأمريكى...

وقد أعددت تقريرا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ بشأن العرض الأمريكى تضمن " أن هذه الشروط تعتبر تراجعا من الولايات المتحدة عن موقفها السابق من المؤتمر الدولى، وأن الغرض من هذه المبادرة استبعاد المنظمة الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، الأمر الذى يتعارض مع خط السياسة المصرية..."

وقد أدليت بأحاديث لوكالات الانباء والصحافة، عن رأى الشخصى فى المشروع الأمريكى، وقد نشرت مشلا الشارقة والخليج فى أكتوبر ٨٧ مقالا تضمن "أن الدكتور طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بالخارجية المصرية، أعرب عن اعتقاده بأن جولات شولتز للمنطقة... ترمى إلى إستبعاد دور المنظمة والغاء دورها فى أية تسوية حقيقية للصراع العربى الاسرائيلى... وأنه لو كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لايجاد حل سياسى عادل لاختارت التفاوض مع المنظمة باعتبارها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، بدلا من محاولة اهمال دورها... وطالب الدول العربية بالاتفاق على قاعدة الحد الأدنى تجاه عقد المؤتمر الدولى، وتسوية أزمة الشرق الأوسط، وأخذ زمام المبادرة وتحديد الاهداف الوطنية وتحقيق التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى، حتى يمكن مواجهة المقترحات الأمريكية والاسرائيلية، واجبار اسرائيل على تغيير موقفها والاتسحاب من الاراضى العربية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية..."

القمة العربية الطارئة / عمان - نوفمبر ٨٧

وقد رحبت بعلند بصدد قرار القمة العربى غير العادى فى ١١ نوفمبر ٨٧ ويتضمن " أن

الأمن القومي العربي لا يستكمل عناصره... إلا بتضامن كامل... وقررت القادة العرب أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها - أعدت معظم العلاقات العربية مع مصر خلال نوفمبر ٨٧... وقررت القمة تأييد الدعوة للمؤتمر العربي للسلام بمشاركة المنظمة .

واجتمعت بلجنة الشئون العربية في آخر نوفمبر ١٩٨٧ ، حيث أخطرت اللجنة بأهمية عودة العلاقات العربية المصرية إلى طبيعتها ، وضرورة مشاركة مصر الفعالة في دفع العمل العربي المشترك ، باعتبارها قيادة عربية إسلامية لمنطقة الشرق الأوسط ، وما يؤدي عمل مصر الريادي إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية بجانب تحقيق مصالح الدول العربية والإسلامية ، وقد أوضحت بأنه بتحقيق العودة العربية وقرب تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فإننا سنحقق التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وكذلك نقرب من السلام الشامل والعدال والدائم للصراع العربي الاسرائيلي . وقد أوضح أعضاء مجلس الشعب بأنه بعد عودة العلاقات العربية ، يحتتضي قرار عمان نوفمبر ٨٧ ، فإنهم يعربون عن اعتزازهم بأراء ومواقف الدبلوماسية المصرية والتي قامت بواجبها وتحملت أعباء شاقة خلال الفترة السابقة لتحقيق عودة العلاقات العربية المصرية ، وقد رددت على هذا التقدير الكريم بتأكيد أن الدبلوماسية المصرية لم تقم إلا بواجبها الوطني والقومي وأنها بفضل تأييد شعب وقيادة مصر لها فقد استطاعت أن تحقق أهداف وأمانى الشعب العربي في العودة ، مما سيؤدي قريباً وبإذن الله إلى تحقيق التوازن وانها الصراع .

مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط

وقد قررت تنفيذ تقديم استقالتى بعد تحقيق آمالنا بعودة التضامن العربى ، نظراً لانتقاعى بأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مجهودات أجيالنا العربية الصاعدة والتي لمستها خلال مراجعاتها لاحداث الصراع العربى الاسرائيلى ، والتي أظهرت قوة وصلابة هذه الأجيال ،والتي شعرت بأهمية إيجاد مركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط لإعلاء هذه الأجيال العربية على فكر واحد وثقافة واحدة للوصول إلى تحقيق آمال امتنا العربية ، إلا أن تفجير الانتفاضة الفلسطينية الهائلة جعلنى استجيب لآراء عدد من الزملاء والأخوة المصريين والعرب بضرورة الاستمرار فى عملى الرسمى .

الباب السابع

من الإنتفاضة (٨٧ - ١٩٩٣)

استمرت مصر في دعم علاقاتها العربية، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول العربية وقد قامت مصر بطلب المساندة العربية للانتفاضة باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسي لحكومات وشعوب الأمة العربية والإسلامية في صراعها العربي الاسرائيلي. وقد تأثر الموقف العربي إثر احتلال العراق للكويت في اغسطس ٩٠ وتفجر الخلافات العربية مما اثر على الصراع .

وأيدت مصر فلسطين ونادت الدبلوماسية المصرية بضرورة تحرير أرضها وأقرار حقوق شعبها ، وقد وقفت مواقف واضحة وصريحة من تأييدها العلني غير المشروط لهذه الانتفاضة

وعملت مصر على استرداد حقوقها المشروعة وذلك بصلور قرار التحكيم الدولي باعادة طابا للسيادة المصرية - كما استمرت مصر في مطالبتها باعادة دير السلطان وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأرضهم. ووقفت الدبلوماسية المصرية في مواجهة التطرف الصهيوني خلال هذه المرحلة بكل قواها ، ورفضت أن يكون لهذا التطرف أى تأثير على العمل الدبلوماسي المصري الوطني والقومي

الانتفاضة الفلسطينية ديسمبر ١٩٨٧

- والتفت كذلك بعدد من قادة الارض المحتلة، وأكدوا بأنه مع قناعتهم بأهمية اقامة مركز الأبحاث ، إلا أن وجودى مديرا لشئون فلسطين ورئيسا للجنة العليا لشئون فلسطين، يمثل أهمية كبرى للشعب الفلسطيني في الداخل لتأييدى لمطالبهم. واستمرت في عملى واجتماعاتى مع السفراء الاجانب بالقاهرة ومع المسئولين الأجانب والدوليين، وأخطرتهم في جميع المقابلات، أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضى العربية، وتساعد الممارسات الاسرائيلية، ضد سكان الأرض المحتلة، دون اتخاذ المجتمع الدولي إجراء رادعا ضد اسرائيل، يجبرها وفقا لميثاق الأمم المتحدة (فصل ٧) وقواعد القانون الدولي على الانسحاب، لاهد وان يترتب عليه نتائج خطيرة، حيث أن الشعب الفلسطيني مصمم على حقه في تقرير مصيره واقامة دولته وعودته إلى أرضه ، وأنه مهما استمر هذا الشعب فى صبره وتحمله، فإن الأيام ستثبت أنه قادر على التعبير عن رفضه للاحتلال بجميع الوسائل، واندلعت شرارة الانتفاضة بدها بأرض قطاع غزة الفلسطيني فى ٧ ديسمبر ٨٧ - الذى اعتز بشعبه وأبنائه - قبل أيام من تنفيذى أنها - على الرسمى، الأمر الذى أبعدنى عن تنفيذ قرارى السابق والعودة لروح الثورة الدبلوماسية المصرية فقممت فوراً بتحديد اجتماع للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين واتخذت اللجنة قراراتها بدعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل والامكانيات. ونشرت الصحافة العربية بعض هذه القرارات، فنشرت الأهرام مثلاً فى ديسمبر ٨٧ مقالا تضمن " أوصت اللجنة العليا لشئون فلسطين فى اجتماعها برئاسة السفير طه الفرنوانى مدير ادارة فلسطين بوزارة الخارجية ، بدعم الشعب الفلسطيني فى قطاع غزة والضفة

العربية... ونشرت "قروت الدبلوماسية المصرية تشكيل غرفة عمليات دبلوماسية لمتابعة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة بقطاع غزة والضفة برئاسة السفير طه الفرنواني، واتخذت قرارات..."

وفي اليوم التالي للانتفاضة أشرت في حديث في التلفزيون المصري تضمن "التأييد الرسمي والشعبي المصري، وطالبت إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وما قبلها..." وأشرت لقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المؤكد لوجود الدولة الفلسطينية المستقلة...."

وقدم السفير الإسرائيلي في اليوم التالي احتجاجا للخارجية المصرية على كلمة وما قبل ١٩٦٧، واعتبرة لك تدخلها من مصر عن قرار ٢٤٢، وقد أوضحت وأعلنت رفضي لهذه الاحتجاجات، التي لاتسعى إسرائيل من وراءها إلا تغطية جرائمها وانتهاكاتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، ومخالفاتها للمواثيق الدولية ومعاهدة ٧٩، ولميثاق حقوق الإنسان، وأكدت على موقفى المؤيد للشعب الفلسطينى، وتضامن شعب مصر معه فى مواجهة هذه الجرائم الاسرائيلية...

وأدليت بعدة أحاديث لوكالات الأنباء، والإذاعات والتلفزيونات والصحافة الأجنبية والعربية سائير إليها فى الكتاب الثانى والخاص بالسياسة الخارجية المصرية والخص بعضها فيما يلى:

- الانتفاضة خط الدماخ الأول لشعوب وحكومات الأمة العربية والاسلامية ضد العدوان الصهيونى.

- إسرائيل انتهكت المواثيق الدولية والاتفاقيات الثنائية مع مصر . ومصر كلها تقف مع الحقوق الفلسطينية ومن حق القيادة الفلسطينية مطالبة كل الدول العربية بتطبيق معاهدة الدماخ المشترك.

- كاسب ديمقيد فى حكم المدم فيما يتعلق بالشعب الفلسطينى...

- الانتفاضة ثورة عربية واسلامية يجب أن تلقى التأييد والدعم من كل الدول العربية والاسلامية .

- الانتفاضة تعبير عن حقيقة وجود الدولة الفلسطينية ، شعب فلسطين ، وإقليم الدولة الفلسطينية وسيادتها .

- الانتفاضة أعطت الدول العربية فرصة نادرة لتحقيق توازن القوى الذى يجبر العدو

الصهيوني بمطالبنا العربية العادلة .

- واجتمعت مع لجان الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلسي الشعب والشورى وأهديت تأييدنا التام للانتفاضة ، واشتركت مع د. الزيات وزير الخارجية الاسبق فى صياغة بيان اقره مجلس الشعب واعلنه لتأييد الانتفاضة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧

مصر والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٨٨

وكانت تحركات الدبلوماسية وملائى فى لجنة شئون فلسطين، تتميز خلال هذا العام باستقبال مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية العربية، بعد إعادة العلاقات مع معظم الدول العربية إثر قرار عمان نوفمبر ١٩٨٧ مما أدى إلى وقفه قوية لنا فى إتجاه تدعيم العمل العربى المشترك خلال مرحلة هامة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى.

وقد أكدت خلال اجتماعاتى وندواتى، وأحاديثى ومقالاتى وإذاعاتى ، من أهمية إجهاد مزيد من التنسيق السياسى والمسكرى والاقتصادى والثقافى... العربى وتطويره لصالح الأمة العربية فى الصراع، وأهمية هذا التطور الايجابى، الذى ينهى مرحلة انفراد اسرائيل بمصر، ويعزز النظام العربى لصالح التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، ويؤدى لدعم الانتفاضة، فى مواجهة الانتهاكات والممارسات الاسرائيلية، وأوضحت أهمية استمرار مصر فى مطالبتها بتحرير الأرض العربية والفلسطينية المحتلة، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، وأن حدود الدولة الفلسطينية موضحة بالقرار ١٨١ لسنة ٤٧ وأن قادة التطرف الاسرائيلى، يرفضون الاعتراف بدولة فلسطين، أو بحقوق شعبها فى تقرير مصيره أو بممثليه الشرعيين، وبالتالي فيجب ألا نطالب قيادة المنظمة بالاعتراف بدولة اسرائيل فى ظل هذا التطرف، وأن مزيدا من التنازلات ، لا يقابلها إلا مزيدا من التشدد من جانب التطرف الاسرائيلى، واستمرارا بالتصمسك بالأراضى العربية المحتلة ، ورفض الانسحاب وتصعيد الممارسات والانتهاكات وأكدت ضرورة زيادة الدعم العربى للانتفاضة، وإقامة التجمعات العربية القومية ، لتحقيق هذا الدعم وأهمية استمرار مصر فى دورها لاقرار السلام الشامل والعاقل، حتى يتحقق النصر لأمتنا العربية..

كما أشرت إلى ضرورة الاعتراف بسيادة مصر على طابا، ورفض التوصل لتسوية خارج إطار التحكم الدولى وضرورة استمرار الخط المصرى الوطنى والقومى فى مواجهة مخططات التطرف الاسرائيلى ، وأدعا، انه واحتجاجاته غير الحقيقية ضد بعض المسئولين المصريين الذين يتمسكون بمواقفهم وكرامة وطنهم مصر وأمتهم العربية...

الانتفاضة الفلسطينية

واستمرت متابعتى لتأييد الانتفاضة الفلسطينية الهاسلة، وقامت مصر شعبا وحكومة

ورئيسا ، بإعلان التأييد لها ومساعدتها ، وأعلنت بأن الثورة الشعبية التي قادها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال هي لصالح الأمة العربية والإسلامية في الصراع العربي الاسرائيلي .

اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة - يناير ٨٨

وأكدت في اجتماعات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين في ٣ يناير ٨٨ قرار اللجنة السابق باستكمال تشكيل هذه اللجنة على أن يكون مقرها جمعية الهلال الأحمر المصري، وتضم الشخصيات العامة وممثلين عن الوزارات المختلفة، وأعضاء اللجنة المصرية العليا. وتقدم هذه اللجنة بتحديد احتياجات أهالي الضفة وغزة وتقديمها للهيئات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، على أن تقوم اللجنة بجمع التبرعات لهذا الغرض، وقد قررت اللجنة العليا تكليف شئون فلسطين بالخارجية بالحصول على الموافقة السياسية لقيام اللجنة بجمع هذه التبرعات، واتصلت بوزير الخارجية عصمت عبد المجيد بهذا الشأن ووافق على إرساله مذكرة لرئيس الوزراء بالموافقة على قيام اللجنة بجمع التبرعات وفقا للقانون، وقد قابلت بمندوب رئيس الوزراء عاطف صدقي في أحد الاستقبالات وطلبت منه سرعة الموافقة، إلا أنه أشار بأنه لم تصله مذكرة وزير الخارجية، وسيتخذ قراره فوراً بشأنها، وأوضحت أهمية الموافقة الرسمية العاجلة، إذ يتوقف عليها تحرك اللجنة إيجابيا لدعم الشعب الفلسطيني. ومتابعي صدور هذا القرار مع عصمت عبد المجيد، أشار بأنه لم تصله الموافقة بعد، مما أدى إلى إصدار اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين مجددا قرارها بالاجتماع، بأهمية سرعة الموافقة على رأيها السابق، باعتباره أمرا هاما وعاجلا، ومقابلتي لرئيس الوزراء بمندوب أشار بأن وزير الخارجية أخطره بأن اسرائيل ترفض قيام مصر بإرسال المساعدات للضفة وغزة، وقد أجهته بمسئولتي الكاملة عن إيصال هذه المساعدات للشعب الفلسطيني، لذلك طلب مني عاطف صدقي الاتصال بعصمت عبد المجيد بهذا الشأن فاخطرته بأنني عرضت عليه الأمر عدة مرات ولم تصل لأية نتيجة، وأنه يلقي مسئولية التأخير على تأخر رئيس الوزراء، وأكدت بأن معاهدة ٧٩ تفرض على اسرائيل إدخال جميع المساعدات المصرية للأراضي المحتلة، وأن التزاماتنا القومية تحتم رفض ادعاءات اسرائيل، وتلزمها بإدخال المساعدات وإلا تعتبر مخالفة للمعاهدة، وأعدت التأكيد باستعدادي واللجنة العليا تحمل مسئولية إدخال هذه المساعدات.

وقد أدليت بتصريحات بشأن التحرك المصري، فنشرت روزاليوسف مثالا مقالا تضمن " أن اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين قد أصدرت قرارا بتشكيل اللجنة المصرية لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وأن مصر طلبت إدخال المعونات الغذائية، إلا أن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطلب المصري... "، وأن ذلك مخالفة لنصوص معاهدة ٧٩ والتي تنص على حرية مرور الأشخاص والبضائع والسيارات دون عائق... " وقد كان لهذه المقالات أثرها في التحرك الإيجابي لتقديم المساعدات

اللجنة القومية للتضامن مع الانتفاضة

واتصل بعض الزملاء بى ومنهم لطفى الغولى ود . عبد الغفار خلال وأشاروا بعلمهم بقرار اللجنة العليا المصرية لشئون فلسطين، بتكوين اللجنة المصرية لمساعدة الانتفاضة، وأنهم مع تأييدهم لهذه اللجنة، إلا أنهم يعلمون بأن الروتين الحكومى قد يؤخر من تحركها، لذلك قرروا تشكيل لجنة قومية للتضامن مع الانتفاضة، تضم كافة القوى، وأنهم يوجهون لى الدعوة لحضور الاجتماع التحضيرى فى ٩ يناير ٨٨ وقد أخطرهم بضرورة إخطار وزير الخارجية، إلا أنه لم يوافق على مشاركتى فى أعمال اللجنة القومية، رغم أن مشاركتى كانت بصفتى مواطناً مصرياً عربياً وليس كمستول رسمي، ورغم ذلك فإن اللجنة اعتبرتنى من الأعضاء المؤسسين فى اللجنة القومية منذ اليوم الأول لتشكيلها ولم أحضر اجتماعاتها إلا بعد انتهاء عملى بوزارة الخارجية.

الدعم الأدبى للانتفاضة

ركزت مجهوداتى منذ تفجر الانتفاضة لتحقيق الدعم الأدبى والاعلامى للانتفاضة، فناديت مختلف الهيئات بضرورة عقد ندوات لتأييد الانتفاضة، ، وشاركت فيها جميعاً، وألقيت كلمات خلال هذه الندوات، أطالب بالنسحاب اسرائيل وحق الشعب الفلسطينى وإدانة قادة اسرائيل، وألقيت عدة أحاديث فى التلفزيون المصرى والاذاعة والصحافة بالدعوة لتأييد الانتفاضة، وقد تلقت العديد من الرسائل من الاخوة فى الأراضى المحتلة تشيد بمجهودات الدبلوماسية المصرية وأوضحت خلال يناير ١٩٨٨ فى عدة ندوات أرائى نشرتها الصحف المصرية ووكالات الأنباء . فنشرت الخليج مثلاً مقالا فى يناير ١٩٨٨ تضمن "الفرنوانى يؤكد أن قضية فلسطين هى القضية الأساسية للأمن القومى المصرى، وأننا نرفض أى سلام جزئى على أرض مصر ... وإن الحق لا يسترد إلا بالقوة... ونشرت الأهالى مقالا تضمن "أن اسرائيل لن تتنازل عن الأرض المصرية ، بالمفاوضات، بل أن السبيل الوحيد لإجبارها هو إشعارها بالقوة العربية ووجود توازن استراتيجى، يجعلها تخشى القوة العربية... وسأفرد فصلا فى كتاب السياسة الخارجية المصرية عن تفاصيل هذه الندوات والتصریحات . . .

الدعم المادى للانتفاضة

واجتمعت مع مسئولى وكالة الأغاثة الأونروا" فى يناير ٨٨، وتدارست معهم تطورات الموقف فى الأراضى المحتلة، وطالبتهم بموافاتى بتقرير أسبوعى عن أوضاع الأرض المحتلة، وقد أشارت هذه التقارير الأسبوعية إلى الجرائم الاسرائيلية والممارسات، وتعتبر وثائق تضاف لغيرها عن ممارسات اسرائيل ضد حقوق الانسان. . وتم التمسيق بشأن إدخال الاغذية والأدوية، وغيرها المرسله من مصر للوكالة إلى داخل الأراضى المحتلة لتوزعها على المخيمات الفلسطينية، على أن يقوم سكان هذه المخيمات، بتوزيع الفائض على المحتاجين الفلسطينيين.

وقد نشرت الصحافة المصرية والعربية عن بدء إرسال مصر لهذه المساعدات بإرسالها ١٥٩ طناً مراد غذائية وملابس..

وقد نظمت لقاءات لممثلي الأوترو مع السفراء الأجانب بالقاهرة، لإخطارهم بالاحوال السيئة في الأرض المحتلة ولأطالب بمزيد من الدعم لشعب الأرض المحتلة، وقد نشرت الصحف العربية والمصرية في يناير وفبراير عن هذه الاتصالات، فنشرت مثلاً الأخبار في فبراير مقالاً ضمن "بحث الموقف في الأراضي المحتلة مع المسؤولين بمنظمة اغاثة اللاجئين الأوترو أجراء السفير طه الفرنواني... والأهرام الدولي يحدث في ٢٧ فبراير تضمن "أن مصر تقدم المعونات الغذائية والأموال والأدوية للفلسطينيين..." كما أدلى ممثل وكالة الأوترو، بحديث لهذه الصحيفة، قمت بترتيب، وتضمن "أما بشأن معونات الدول العربية، فطبقاً لمعلوماتي، لم تصل حتى الآن أى معونات من الدول العربية". وقد تألمت من هذا الموقف، وأعلنت في الصحف العربية، بضرورة تقديم الدول العربية لدعمها للانتفاضة، ونشرت مثلاً روزاليوسف حديثاً لي يتضمن "أكيد بأن دعم الدول العربية لاستمرار الانتفاضة ليس كافياً، وطالبت العرب بتقديم المزيد من الدعم المادي والأدبي..." وأن هذا الدعم سيشعر الفلسطينيين بأن وراءهم ١٥٠ مليون عربي يساندونهم...

وأشرت إلى الهزائم الاسرائيلية ١٩٧٣ و١٩٨٢، وأكدت سهولة مقاومة الجيش الاسرائيلي وقهره، وبأن اسرائيل ستضطر إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، خوفاً من اندلاع حرب أهلية... وقد احتج السفير الاسرائيلي بالقاهرة، مما ورد في تصريحى بشأن احتمال اندلاع حرب أهلية، باعتباره ذلك مخالفاً لمعاهدة ٧٩، باعتباره تحريضاً للقوى الاسرائيلية على العرب الأهلية، وتدخلاً في شئون اسرائيل الداخلية، وقد أكدت رفضي لهذا الاحتجاج، وتأكيدى لما أدليت به وهى الحقيقة، وأنه لا يمكن أن نرى أننا منا وبناتنا وأخوتنا يقتلون في الأراضي المحتلة، ولا نقوم بالتعبير بكل صراحة عن آرائنا ورفض هذه الجرائم والممارسات...

وقد أدليت بحديثين هامين لتأييد الانتفاضة في التلفزيون المصرى استمع اليهما شعب مصر وشعب الأرض المحتلة تضمننا " تأييد مصر شعباً وحكومة للانتفاضة الفلسطينية لتحرير الارض الفلسطينية لحدود عام ١٩٦٧ وماقبل ذلك وناشدت الأمة العربية بدعم الانتفاضة لانها خط الدفاع الأول والرئيسي للشعب والحكومات العربية ضد التوسع الصهيونى.."

الانتفاضة والدولة الفلسطينية

- وأكدت في جميع لقاءاتي بعد تفجر الانتفاضة، ماسبق أن رددته بأن الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، وأن واجبتنا تحرير هذه الدولة من الاستعمار الاسرائيلي...

وأكدت ذلك في جميع اجتماعات اللجنة العليا لشئون فلسطين، وطالبت القادة العرب

والفلسطينيين بتحديد برنامج لتحريرها ونائها... وأشرت في عدة ندوات ومحاضرات ومقالات لأهمية تحرير الدولة وتحقيق استقلالها وقد أذاعت الاذاعة المصرية وإذاعة صوت العرب في يناير ١٩٨٨ أحاديثي وتضمنت «الدولة الفلسطينية حقيقة»... ومثال لذلك ما أذلت به للاهرام في ٢٧ يناير ٨٨ تضمن «السفير طه الفرنواي ... الانتفاضة أحدثت تغييرا في موازين القوى بالمنطقة، وأجبرت كافة الأطراف على التحرك نحو الحل الشامل... الدولة الفلسطينية موجودة بالفعل، ويجب على العرب أن يتحركوا لتحريرها من الاستعمار الاسرائيلي.. لا يمكن الوصول لحل نهائي إلا من خلال الثورة التي تجبر المستعمر على التفاوض حتى يحافظ على كيانته . إن هذه الثورة عامل هام لتحرير القضية على طريق الاستقلال وإيجاد الدولة الفلسطينية... » أهمية شعار الشعب في الأرض المحتلة، وهو الاستشهاد أو النصر، وهو شعار خطير، بالنسبة للاستعمار الصهيوني...» إنني متأكد من استمرار الثورة، حتى يتحقق التوازن بين الطرفين للتوصل لحل دائم وعادل ويعني الدولة الفلسطينية المستقلة...» إن أي مفاوضات قادمة ، لتحديد حدود الدولتين ، وليس البحث في إقامة الدولة الفلسطينية أو حق تقرير المصير ..، نشرت عكاظ في يناير ٨٨ مقالا تضمن «يرى السفير طه الفرنواي أن الأمة العربية والإسلامية تمر بمرحلة خطيرة تهدد أمنها ومستقبلها ، وأن استرداد الأماكن المقدسة في فلسطين والانتهاكات الاسرائيلية لحرمة هذه الأماكن، يدعونا إلى ضرورة دعم الانتفاضة... وأنه لن تتحقق أي نتائج لأي مؤتمر دولي، إذا لم تقف الأمة العربية والإسلامية صفا واحدا في مواجهة التحديات وتحرير الدولة الفلسطينية...» وتضمن مقال لجريدة النهضة يوم ١٢ مارس ٨٨ « طه الفرنواي يعلن ضرورة وجود قوة عربية تشكل نقلا لتفاوضيا للعرب، وتمنع فرض الشروط عليهم... والدولة الفلسطينية موجودة وشعب فلسطين في حاجة لتأييده ، لتحقيق دولته المستقلة... ولكيفية تحديد حدود هذه الدولة، وغيرها من الضمانات لدول المنطقة فتحدده مفاوضات، ولكن مباشرة إذا ماتحقق لنا توازن القوى بين الأطراف للجلبوس للتفاوض...»

وأذاعت الاذاعة المصرية والاجنبية عدة احاديث ومقالاتها الحديث المزاج في الاذاعة المصرية ٣٠ مارس ٨٨ وتضمن «أهمية تدعيم كامل من الأمة العربية للانتفاضة لأنها خط الدفاع الأول والرئيسي للحكومات والشعوب العربية، وإذا استطاعت اسرائيل التغلب على الانتفاضة - لا قدر الله- فان اسرائيل ستزيد من تهديداتها لكل الدول العربية وشعبها... والانتفاضة غيرت في الرأي العام الاسرائيلي وفقا لاحصائيات معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، حيث تؤكد أن نصف اسرائيل بعد الانتفاضة ليس لديهم مانع في التفاوض مع المنظمة والتسحاب مقابل السلام... وأن الانتفاضة أوجدت توازنا سياسيا بين شعوب المنطقة... الأمر الذي يؤدي لتحقيق سلام شامل وإقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي...» كما أعلنت في حديث آخر في الاذاعة المصرية في ١ إبريل ٨٨ تضمن : «هناك دولة فلسطينية قائمة بالفعل، تسعى لتحرير نفسها، ويدون هذا المنطلق، فإنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل... وأن المهارات

المعرضة حاليا لإتهام قوى الشعب العربى.. فى الداخل والخارج ، ولكسب الوقت... .

ونشرت الشعب فى ٥ أبريل ٨٨ مقالا عن الندوة التى أقيمت بمناسبة يوم الأرض الفلسطينية تضمن : " وشارك طه الفرنوانى فى الندوة، والذي حرص على أن يكون دائما عنوانا للحقيقة فى كل مايقوله ... وأشار إلى أنه لا يمكن إجبار أية قيادة على تسوية سياسية أو تجبر أى شعب عليها وأنه لا يمكن لغير الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج، أن يقرر مصير هذا الشعب ومستقبله وتحرير دولته... ونشرت الجمهورية مقالا فى ٢ يونيو ٨٨ تضمن "السفير طه الفرنوانى يجيب بأن الانتفاضة هى قضية العرب الأولى، لأنها تمثل خط الدفاع الأول، والرئيسى للحكومات والشعوب العربية... وأن إسرائيل إذا استطاع- لا قدر الله- ضرب الانتفاضة فستقوم بحزب من الانتهاكات والتهديدات للدول العربية، كما قامت سابقا، وكما هددت أخيرا المملكة العربية السعودية لحصولها على صواريخ أجنبية... ونشرت جريدتا السياسة والخليج فى مايو ٨٨، مقالين تضمنتا "أكد السفير طه الفرنوانى بضرورة تقديم الدعم المادى والأدبى للانتفاضة، وأن الانتفاضة تؤثر بصورة مباشرة على البنيان الاقتصادى الاسرائيلى... وأوضح أهمية العصيان المدنى الفلسطينى الذى يحتاج للدعم... وأكد وجود الدولة الفلسطينية... ونشرت مجلة العرقف العربى فى يونيو ١٩٨٨ مقالا تضمن " أن الانتفاضة سوف تستمر وأنها خط الدفاع الأول وعلى العرب ألا يسمحوا للأكفة العسكرية الاسرائيلية لإجهاض الانتفاضة.. وأكدت على توافر عناصر الدولة الفلسطينية المستقلة.. الأرض والشعب والسيادة..."

وقدتم حديثا للاذاعة المصرية اذيع بها وبصوت العرب يوم ١ يونيو ٨٨ تضمن " الاشارة بأبطال الثورة الفلسطينية... " ونتمنى أن يصل الدعم العربى للأرض المحتلة وإيصاله سهل جدا، إذ هناك المنظمات الدولية، وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) تقوم باستلام المساعدات وتقديمها لأبناء الشعب الفلسطينى فى الداخل مباشرة، وباسم كل دولة وكل شعب وكل هيئة... ولاستطيع اسرائيل إيقافها... وأن الشعب الفلسطينى مصمم على استمرار ثورته حتى تحرير الدولة الفلسطينية..."

الموقف المصرى من الصراع

وعرضت على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أوضاع الصراع العربى الاسرائيلى، ومبادرات السلام فى اجتماعاتها العديدة خاصة فى اجتماع ٨ ديسمبر ٨٧ وفى الاجتماعات التالية فى النصف الأول لعام ٨٨ وقد اجتمعت اللجنة على موقف موحد بالنسبة لمبادرات السلام الشامل والعدل لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وموقف مصر منها خاصة فى اجتماعها فى ١ يناير ٨٨ وتلخص فى :

- استمرار دعم وتأييد الانتفاضة الفلسطينية ماديا وأدبيا وإعلاميا.

- أهمية استمرار هذه الثورة وعدم الموافقة على التحرك لتسوية حقيقية ، حتى تحقيق التوازن العربى الاسرائيلى

- التأييد المطلق للشعب الفلسطينى، لتحرير أرضه وتحقيق حقه فى تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة.

- أهمية القضية الفلسطينية والتضامن العربى للأمن الوطنى المصرى المرتبط بالأمن القومى العربى، والدعوة لذلك فى المحاضرات والندوات وأجهزة الاعلام .

- ضرورة المساهمة فى تحريك القوى الرسمية والشعبية المصرية من أجل نمائه ورخائه واستقلاله السياسى بالتضامن مع الأمة العربية.

- الدعوة لمؤتمر دولى تحضره الدول دائمة العضوية، والدول المعنية، ومنها دولة فلسطين المحتلة بالمنظمة .

- أن قبول الشعب الفلسطينى لقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير يقتضى بالتالى إعلان إسرائيل لقبولها الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة.

- أهمية عدم التسرع فى تقديم التنازلات للجانب الاسرائيلى، إذ أن ذلك سيؤدى لمزيد من التعشد الاسرائيلى.

- أهمية استمرار الانتفاضة والكفاح لاسترداد الأرض حتى تقر إسرائيل بالحقوق المشروعة وتسحب من الأراضى المحتلة.

- أن الكفاح والتضحيات هى التى ستحقق آمالنا وأن التحرير ثمنه باهظ وعلينا جميعا تحمله .

- أن مصر والأمة العربية تؤيد السلام الشامل والعادل لجميع دول المنطقة، وأنها ضد التسويات الثنائية أو المنفردة.

وقد عبرت وفقا لهذا الخط وفى مساء نفس اليوم فى إذاعة القاهرة فى ١ يناير ٨٨ عن تأييد المؤتمر الدولى للسلام وتضمن حديثى فى الإذاعة المصرية أن مصر أكدت هذا الاتجاه ، خاصة بعد انتخابها نائباً لرئيس المؤتمر الدولى فى جنيف - سبتمبر ١٩٨٣ ، واستمرت فى تأييد هذا المؤتمر، وحاولت تغطية المقبات التى تضمها الولايات المتحدة وإسرائيل أمام انعقاده ، ورحبتنا بإعلان الولايات المتحدة أخيراً تحركها الإيجابى ليعقد المؤتمر الدولى للسلام وترجيبتنا بجميع المواقف الإيجابية التى تهدى من الأطراف المعنية لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة

لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي..."

ونشرت روزاليوسف في ١٨ يناير ٨٨ مقالا تضمن " أن الدكتور طه القرنواني لا يرى في الموقف الاسرائيلي من القضية الفلسطينية أى تحسن أو تغيير... وأشارت المجلة أن اسرائيل ترفض وسترفض أية مقترحات للتسوية الشاملة في الشرق الأوسط متمسكها بالأراضي المحتلة، ولن يتزعمها من اسرائيل إلا استمرار الثورة الفلسطينية، وأن قادة التطرف الاسرائيليين مازالوا لا يبالون باهتمام لأية مبادرة عادلة أو لخفض الرأي العام العالمى، وأنهم لا يهتمون إلا بالرأى العام الداخلى... لذلك هم يتجهجون لإمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرارات الخاصة بالأمم المتحدة، خاصة فى مجلس الأمن، ضد ممارساتهم القمعية، كما يهدد شامير بالغاء زيارته المتوقعة لبريطانيا ودا على إدانة وزير الدولة البريطانى- وعن حق - لمصنف ضد أطفال الحجارة... وأن قادة التطرف الاسرائيلي يرفضون أى تصريح أو إشارة لأى مسئول أوى أو أمريكى بادانة المذابح الاسرائيلية والتي تتساوى مع مذابح النازي فى أوروبا..."

وشاركت لجان مجلس الشعب فى اجتماعاتها خلال هذه الفترة، وأسدرت - بعد استماعها لأرائى - قرارات بالاجماع تعلن، إدانة مصر كلها للممارسات الاسرائيلية فى الأرض المحتلة، وأنها لا تقبل معاهدة السلام المصرية كحل منفرد بل على أساس أنها جزء من عملية السلام الشامل بالمنطقة لانها - الصراع العربى الاسرائيلي.

مبادرة مصرية

- واتصل بى عدد من الصحفيين المصريين ومن بينهم مراسلو بعض الوكالات الأجنبية فى فبراير ٨٨ . وأخطرونى بنص حديث محدد تلقوه فى برقية عاجلة لوكالة الانباء الأمريكية يوناييتد برس " للرئيس مبارك، ويتضمن هذا الحديث المحرف، الدعوة لوقف أعمال العنف فى الأرض المحتلة لستة أشهر ووقف أعمال الاستيطان واحترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى وحماية هذا الشعب بواسطة آليات ملائمة والتحرك نحو عقد مؤتمر دولى للتوصل لتوسية شاملة واتصلت بالمستوليين بالخارجية، للاستفسار عن صحة هذا الحديث ، فأشاروا بعدم علمهم به، وأنهم لم يتلقوا حديثا للرئيس مبارك بهذا الشأن، وباعادة الصحفيين المصريين سؤالى عن هذا الحديث ، أخطرتهم بأن موقف مصر الرئيس مبارك واضح بهذا الشأن، وأنه اذا قامت اسرائيل بالانسحاب وإيقاف الممارسات فإنه بعدئذ يمكن إيقاف الانتفاضة والتي نهتم جميعا باستمرارها لإنهاء الاحتلال، والتي تفجرت بعد عشرين سنة من الاحتلال وقد قامت بعض الصحف ووكالات الأنباء بنشر تصريحى ، كما نقلته الاذاعة البريطانية...

وفى مساء نفس اليوم وفى اجتماع مع بعض السياسيين المصريين بمكتب عميد كلية الاقتصاد ، قبل ندوة عامة بجامعة القاهرة، تساءل بعض المجتمعين ومن بينهم حسين هيكل

وعمر موسى ومحمد سيد أحمد وأحمد الفندور عن تصريحي الذي نقلته وكالات الأنباء ، وأكدت لهم بضرورة وجود تحريف في حديث الرئيس مبارك، بوضع الأولوية لايقاف العنف، وأنه إمكانية تحقيق التسوية السياسية ، فإنه يجب بدء اسرائيل في ايقاف عملية الاستيطان واحترام حقوق الشعب الفلسطيني والمواقة على عقد المؤتمر الدولي حتى يمكن بدء وقف العنف من الجانبين ، بدءا بإسرائيل الهادئة بالعنوان والاحتلال. "

وقد ركزت الادارة الأمريكية، في تعليقها على حديث الرئيس مبارك، إلى الهند الخاص بايقاف أعمال العنف في الأرض المحتلة لسنة أشهر، حيث أنه يساعد على التفسير، وإيجاد صيغة جديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأكد مرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأنه لا يتوقع التوصل إلى قرار بشأن باقي الأفكار الواردة بحديث الرئيس مبارك. وقد أوضح الرئيس مبارك ببند في ٩ فبراير بأن الهدف من حديثه للوكالة الأمريكية هو أن الانتفاضة، حركت على أرض الواقع عملية السلام، وأنه كان لابد من التجاوب مع الانتفاضة، بتحويلها إلى موقف حركة واعطائها آلية سياسية تفرض نفسها، وأن مصر فتحت أبوابها لتحريك القضية ودقت نواقيس الخطر للمجتمع الدولي ، الذي أصبح في حالة تفاؤل ومهيأ لتحرك عربي بختم القضية والانتفاضة... وأن مصر تؤمن بضرورة تحريك عملية السلام من موقع إلزامها القومي العربي تجاه شعب فلسطين..."

وقد أكدت في تقرير أعدته بشأن هذا الموضوع موقف القيادة المصرية، الحرص على متابعة الانتفاضة وتحذير الرأي العام الدولي، من النتائج الوخيمة التي ستترتب على السلبية في معالجة موضوع الانتفاضة وضرورة تحرك المجتمع الدولي لعقد المؤتمر الدولي لانتهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

الموقف الأمريكي

- وأوضحت في لقاءاتي واجتماعاتي منذ الانتفاضة، الموقف الحقيقي من الصراع العربي الاسرائيلي، واستمر موقفى في ندواتي في الجامعات والمعاهد والندوات ولجان مجلس الشعب المصري، في دعوة الولايات المتحدة لاتخاذ موقف ايجابي من الصراع العربي الاسرائيلي، وأوضحت للتفسير الأمريكي عدة مرات موقفى من الادارة الأمريكية واتجاهاتها بأن أمريكا كدولة كبرى عليها التزامات دولية وعليها أن تراعى الشرعية الدولية، والقرارات المتعلقة بتسوية الصراع، وأن تعلن عن آرائها المتحررة، التي تمودناها ودرستها في تاريخ تحرير الولايات المتحدة ، وأنه مع معرفتنا بتأثير اللوبي الصهيوني على اتجاهات السياسة الأمريكية الخارجية والتحالف الاستراتيجي بين الدولتين، إلا أن أحداث الانتفاضة والتي تفجرت بعد عشرين عاما من استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وما تم خلالها من جرائم وممارسات وإرهاب من قادة التطرف

الاسرائيلي، أشارت اليها وسائل الاعلام العالمية بما فيها الأمريكية، فانتا ننتظر من الولايات المتحدة، تحركا في التسمية، تجاه موقف عادل محايد على قدر الامكان، خاصة في ظل قتل وتعذيب واعتقال اخوتنا في الأراضي المحتلة، بدون رد فعل رسمي يتناسب مع ذلك. وقد حاول السفير الأمريكي بالقاهرة تهريب بعض مواقف الادارة الأمريكية، إلا أنه لم يستطع أن يبرر عددا آخر من هذه المواقف مشيرا إلى أن التحرك لاثها الصراخ سينهي كل ذلك، مشيرا إلى عقدة شولتز وزير خارجية أمريكا، والتي تواجدت من الموقف الأمريكي في لبنان، ومشاركة بلاده في إتفاق ١٧ مايو (آيار) ١٩٨٣ ثم الفأوه في مارس ٨٤، وأن هذا الموقف العربي في لبنان يعتبر لطمة موجهة لشولتز وسياسته خاصة بعد مقتل ٢٤٠ من رجال البحرية الأمريكية واضطرار أمريكا للاسحاب من لبنان. وقد أخطرت السفير الأمريكي بعدم اقتناعي ومعظم الشعب المصري العربي بالحبج التي أبدأها واستندت إلى وقائع نفتدها تماما.

وأعددت تقارير عنيفة، تؤكد أن السياسة الأمريكية لاتحترم إلا موقف القوى، وأنه لا يمكن أن نعصور أن نهادن هذه السياسة الظالمة ضد شعبنا العربي، في سبيل مزيد من المساعدات الاقتصادية لمصر، كما يشير بعض المصريين، بل على العكس، فإن وجود مصر كقوة قائمة في المنطقة لها أرواها ومواقفها المعلنة والراقصة لما يحدث على ارضنا العربية، سيؤدي ذلك إلى مزيد من تقدير الادارة والرأي العام الأمريكي لمصر.

وقد عرضت هذا الموضوع على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، وموقفنا الرسمي والشعبي من الولايات المتحدة في ظل الظروف السابقة، وقد اتخذت اللجنة قرارها بضرورة إبرازي لوجهة نظر مصر الوطنية والقومية من سياسة الولايات المتحدة، بصفة قاطعة واضحة ومعلنة، حتى نستطيع أن نكون قوى مؤثرة لإمكان إيجاد تغييرات ايجابية في السياسة الأمريكية لصالح عدالة موقفنا

وزير خارجية أمريكا في الشرق الأوسط

- وعلى الأساس السابق، أكدت في احاديثي وندواتي، عندما علمت بمهمة شولتز وزير خارجية أمريكا في أواخر يناير وأوائل فبراير ٨٨ بآراء تضمنت " أن هذه المهمة هي محاولة لإنفاذ اسرائيل، كما سبق أن أنقذتها أمريكا في أكتوبر ١٩٧٣، وأن هذه المهمة هي محاولة لإيقاف الانتفاضة ودون أن تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى تغييرات في مواقفها المتطرفة من الانسحاب وإيقاف الممارسات... وأن معلوماتي من الاعلام الأمريكي والأدبي أن هذا التحرك هو نتيجة لضغط القيادات اليهودية في الولايات المتحدة، لمساعدة اسرائيل وإيقاف الانتفاضة... وتضمنت أحداث أخرى بأن الهدف الأمريكي هو أن إجراء مفاوضات على أساس قراراتي ٢٤٢ و ٣٣٨ للوصول إلى ترتيبات مؤقتة وانتقالية - ليس لها صفة الدوام والاستمرار - للوضع في

الضفة وغزة ، على أن تجرى هذه المفاوضات الأردنية بمشاركة فلسطينيين من الضفة وغزة ، لانتخاب سلطة فلسطينية محدودة ، للإدارة الذاتية لتكون مسئولة عن الشئون اليومية وأن تتم المفاوضات في مؤتمر دولي شكلي وليس فعلا لرتحدة الخطوة بدء المفاوضات قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٨٨ ، ثم تبدأ عملية السلام بعد هذه الانتخابات ... على مبدأ الأرض مقابل السلام مع استبعاد القدس من العملية . وسؤالى للمفسر الأمريكى عن صحة هذه المعلومات ، لم يستطع نفيها ، ولما سألتته عن وجود ضمانات أمريكية لأرغام إسرائيل على الانسحاب وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، نفى ذلك وأشار بأن المفاوضات بين الجانبين ستحقق التقارب بينهما مما يؤدي لتطبيق هذا المبدأ . ١٠٠١ وقد أعددت تقريرا بشأن زيارة شولتز للمنطقة والعروض الأمريكية ، وأكدت استمرار مواقف إسرائيل الراقضة لأى تسوية سياسية حقيقية في المنطقة في ظل عدم التوازن ، ويؤيد رأي إعلان شامير في ٢٦ يناير ٨٨ رفض مبدأ الأرض مقابل السلام ، ورفض المؤتمر الدولى والتصميم على المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل بهدف تضيق الوقت ودون أى تنازل عن استمرار احتلال الأرض ورفض اختصار مدة الفترة الانتقالية بالضفة وغزة ، واضفت بأن التطرف الاسرائيلى سيرفض مبادرة شولتز - رغم عدم إيجابيتها في اتجاه الحق العربى - كما سبق أن رفض مبادرة ريجان سبتمبر ٨٢ ، لمجرد أن المشروع الأمريكى تضمن كلمة مطاطة كثيرا ماسمعاها " الأرض مقابل السلام "

- وقد أوضحت في ندوات وأحاديث عن وجهة نظرى في زيارات شولتز للمنطقة في هذا التوقيت بالذات يناير - فبراير - إبريل - يونيو ٨٨ ، وعرضه مشروعات أمريكية عديدة أهمها مبادرته في أول إبريل ٨٨ والتي تتلخص في الموافقة على مؤتمر دولي إقليمي بحضور أمريكا مع مشاركة سوفيتية في حالة تحقيق الهجرة اليهودية مباشرة لإسرائيل وإعادة العلاقات الدبلوماسية - وإجراء مفاوضات ثنائية داخل المؤتمر الإقليمي مع كل دولة عربية ، معنية بتحقيق السلام - وإجراء ترتيبات أمن لصالح إسرائيل - مناطق منزوعة أو مجردة ... تتنازل بعدها إسرائيل عن بعض الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ - على أن تجرى المفاوضات مع وفد أردنى يضم فلسطينيين من الضفة وغزة مع استبعاد المنظمة (أعتقد أن هذه الشروط تتقارب كثيرا مع شروط مؤتمر مدريد ٣٠ أكتوبر ٩١)

- ومثال لما نشر مقال في روزاليوسف في ٤ إبريل ٨٨ تضمن تأكيدى لرفض إسرائيل أية مقترحات للتسوية في الشرق الأوسط لأنها متمسكة بالأراضى المحتلة ولن تنتزعها من إسرائيل إلا استمرار الثورة الفلسطينية... وأكد طه الفرونانى في الندوة التى عقدتها نقابة الصحفيين في الاسبوع الماضى ، أن المبادرة الأمريكية التى جاءت لمراجهة تهديد الثورة الفلسطينية ... لتلبى المطالب العربية... وأعلنت بضرورة تطوير الولايات المتحدة لمبادراتها لتتشمى مع عدالة الاراء العربية ونشرت جريدة الوطن في إبريل ١٩٨٨ مقالا تضمن : " الفرونانى ... التنازلات

العربية، تؤدي إلى مزيد من التشدد والعنف الاسرائيلي وأن المفاوضات السياسية الأمريكية بصورتها المعروضة لن تؤدي إلى تسوية حقيقية وفعالة للصراع العربي الاسرائيلي... ونشرت الخليج في ١ مايو ٨٨ مقالا تضمن : " طه القرنواني... إن أي مبادرة لن يكتب لها النجاح إذا تجاهلت المنظمة في أي تسوية على قدم المساواة مع القوى والأطراف الأخرى... وأن هذه المبادرات لن تؤدي لنتائج فعالة خاصة وأن الطرف الاسرائيلي يرفض جميع المطالب العربية... وأنه لا توجد مشكلة للتمثيل الفلسطيني. ويجب ألا نستجدي... » وذكرت الوفد حديثي في ابريل ٨٨ تضمن: " إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في أن يكون لها دور في التسوية ، فإن عليها أن تلتمز بالمطالب العربية بالدرجة نفسها التي تطالب بها الاتحاد السوفيتي بمطالب لصالح اسرائيل... وأى تجاهل لمطالب الشعب العربي سيجعل من أي مبادرة مهما كان مصدرها مجرد كلمات فارغة بلا معنى أو مضمون... »

وذكرت الأنباء في ٣ مايو مقالا تضمن : " أن تحركات شولتز وزير الخارجية الأمريكي الأخيرة بالمنطقة بهذه التصورات التي ترفضها ، إنما في رأي واعتقادي تهدف إلى إلغاء دور المنظمة في أية تسوية حقيقية للصراع العربي الاسرائيلي... وأنه إذا كانت الولايات المتحدة تدعو حقا لإيجاد تسوية سياسية عادلة وشاملة لاختارات التحاور مع المنظمة باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني... وأن المبادرات السياسية المعروضة لن تؤدي إلى سلام حقيقي وفعال للصراع العربي الاسرائيلي، خاصة وأن الطرف الاسرائيلي، مازال على رفضه لطروحات السلام والحقوق الفلسطينية والعربية... وتساءل الدكتور القرنواني... كيف تنصرف إمكانية قيام الادارة الأمريكية بممارسة موقف محايد إزاء الصراع العربي الاسرائيلي في الوقت الذي تنتهي فيه جميع المطالب الاسرائيلية وترفض معظم الحقوق الفلسطينية والعربية... »

ونشرت المستقبل في ٧ مايو ٨٨ مقالا تضمن: " هدف مبادرات شولتز إلغاؤه دور المنظمة... وأنه لو كانت الولايات المتحدة ، تدعو حقا لإيجاد تسوية سياسية عادلة لاختارات التحاور مع المنظمة... »

وقد عرضت جميع تصريحاتي ولقاءاتي على اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين والتي أضافت بها واعتبرتها بحق تعبيراً عن موقف مصر تجاه الأمة العربية، إزاء المحاولات المبهولة والمبادرات العديدة التي ترسخ استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا العربية بدلا من الوصول لسلام شامل للصراع .

العناصر الوطنية والقومية المصرية العربية

وقابلني عدد من الأصدقاء الذين أعربوا عن تأييدهم الكامل في جميع الآراء التي عرضتها ، إلا أنهم لمعرتهم، بما يحدث خلف الكواليس، فأنهم يصرّون عن مخاوفهم على العناصر

القومية المصرية، التي أبرزت بوضوح اتجاهاتها الوطنية والقومية، في مرحلة حرجية وهامة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي. وأوضحوا أن قادة التطرف في اسرائيل، يحسادهم أصدقاء مخلصون لهم في الخارج، لن يستسلموا بل سيقومون بحملة شرية وقرية لضرب العناصر المصرية، خاصة بعد انضاح صورة مصر العربية المشرقة، والتي عبر عنها الشعب المصري من مختلف الفئات والاتجاهات والاحزاب ...

- وتلقت مكالمة تليفونية من د عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر يوم ٨ مايو ٨٨، يشير إلى بعض مانشرة الصحف المصرية والعربية عن موقف الدبلوماسية المصرية من إسرائيل وعن المبادرات الأمريكية، وقال بأن أمامه مجلة المستقبل التي تشير لهذا الاتجاه... وقد أخطرت عبد المجيد، بأن هذه التصريحات تتفق مع الحقيقة ومع السياسة الخارجية المصرية كما عرضتها عدة مرات على لجان مجلس الشعب للشئون الخارجية والعربية والأمن القومي والتي ترسل معاضرها له ووافق أعضاء مجلس الشعب بالإجماع عليها، كما أن موقفى نابع من موقف اللجنة العليا لشئون فلسطين ووفقا لمصالح مصر الوطنية وأهدافها القومية، وأن الاسرائيليين، قد تجاوزوا الحدود في قتل وتعذيب الشعب الفلسطيني، والموافقة الضمنية للإدارة الأمريكية على ذلك، وأنه لتجارنا قياتهم لا يحترمون إلا القوة العادلة ولا يتقنون الموقف المصري القهادي بالمنطقة، إلا من خلال ارتباطه بالامة العربية وبالقضية الفلسطينية، وأنه يعلم تماما أن أحداث المسؤولين الاسرائيليين تختلف وتتناقض بشأن التسوية السياسية وكلها تهدف إلى مصلحة اسرائيل، أفلا يهجر بنا أن نأخذ مواقف واضحة من الصراع العربي الاسرائيلي والذي مازالت مصر لم تنه عن نيرانه إلا إذا حققت السلام الشامل والعدل في هذا الصراع... وقد علق عبد المجيد على ذلك قائلا "ألا تعتقد بأن هذه الأحداث ستؤثر على زيارة شولتز القادمة للقاهرة...؟ فأشرت بأن واجبنا إخطاره، وقبل اجتماعه بنظيره السوفيتي، بموقف مصر العربية شعبا وحكومة وقيادة، من قضايانا المصرية، حتى لا يحضر للمنطقة وفي حقبة فقط الشروط الاسرائيلية في محاولة لإملائها، بل ليعلم مسبقا موقفنا الحقيقي من الصراع العربي الاسرائيلي...". وقد ظننت بعد هذا الحديث ومن مقابلاتي لوزير الخارجية، بأن الأمور تسير في اتجاهها الطبيعي مع السماح لنا بإبداء آرائنا الموضوعية من أجل تحقيق السلام الشامل... ١١

وأبرزت بعض أجهزة الاعلام بعنذ موقفى من مبادرات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي. ومن أمثلة مانشر ما ذكرته مجلة اليقظة في حديث في مايو ٨٨ تضمن "أن للدكتور الفرنواتي مواقف واضحة، وله مواقف جريئة يعلن عنها بكل صراحة... وأشار إلى أثر الانتفاضة على القرى اليهودية في الولايات المتحدة، إذ بدأ الكيان الاسرائيلي، يهتز ولذا جاء الضغط على الإدارة الامريكية للتحرك"، وأشارت مجلة النهضة في عددها أول يونيه ٨٨ في حديث لى تضمن "التحرك الأمريكي واقعة خوف اليهود الأمريكيين على مستقبل اسرائيل... وأتمنى ألا تكون

اللقعة الأمريكية السوفيتية على حساب الحقوق العربية، وإجابة على سؤال عن جولة شولتز القادمة للمنطقة من ٣ إلى ٨ يونيو ٨٨ عقب انتهاء قمة موسكوبين ووجان وجورباتشوف... أجاب الفرنواي... «نحن نأخذ العبر من التاريخ فمصادات لوزان ٤٩ ومارس ٥١ وقرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز ٧٠ ووجان ٨٢ وغيرها ، توضح أن أمريكا لا تستطيع إلزام إسرائيل بأى موقف عادل، وأنها مازالت الحليف الرئيسى لإسرائيل، وأنها تشترط وتعرض دائما شروطا لصالح إسرائيل، ومثال ذلك رفض دور معين للاتحاد السوفيتى فى التسوية، إلا بهجرة اليهود السوفيت مباشرة لإسرائيل، وهذا يتعارض مع حقيقة حقوق الانسان الفلسطينى ضد المصالح العربية وتدخل فى شئون الاتحاد السوفيتى الداخلية.. ألا يجدر بنا فى المقابل أن تكون للول العربى شروطا لامكانية قيام الولايات المتحدة وتواجدها فى التسوية السياسية، وأن نطالبها بإمكانية موافقتنا على دور أمريكى فى مسيرة السلام، بشرط أن تكون لها علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع اطراف الصراع العربى الاسرائيلى...ولى رأى الشخصى فى أسلوب التعامل مع الاقتراحات وتلخص فى إعلان موافقتنا بوضوح منها، لكن الانهادر بالرفض الرسمى لها وإن كنت أرى ترك حرية الرفض لثبات الشعب المصرى- وذلك حتى لاتعطى للرأى العام الأمريكى الفرصة لسماع الدعايات الصهيونية بأننا الراقضون.. علينا بالتعامل بفن السياسة... ويجب ألا نكون دائما فى صورة المواجهات المستمرة مع القوى الكبرى، ولكن يجب أن يكون تعاملنا معها فى إطار ماتحققه لنا تلك القوى من مزايها، وبشروط ألا نسمح لهذه القوى إملاء آرائها علينا دون مراعاة لمصالحنا... والأمثلة لنا عديدة ومنها فيتنام».

الاعلام المصرى وزيارة وزير خارجية أمريكا

وقد قدمت الاذاعة المصرية عدة أحداث لى خاصة بالتحرك الأمريكى فى ابريل ومايو و١ يونيو ٨٨ تضمنت : الواقع أن التغيير الأمريكى والتحرك لمحاولة التسوية حدث نتيجة للشورة الفلسطينية فى الداخل، وطالما نادينا بضرورة إجراء حوار مباشر بين الادارة الأمريكية وممثلى الشعب الفلسطينى، إلا أنها كانت ترفض بحجة تمهيدات كيمستجر ٧٤ و٧٥، بعدم إجراء ذلك إلا بقبول قرار ٢٤٢، والاعتراف بإسرائيل، وذلك رغم علم الادارة الأمريكية بأن القادة الاسرائيليين يرفضون ٢٤٢، فيما يتعلق بالضفة وغزة... وأن الولايات المتحدة حاولت ولعدة مرات إجراء حوار غير مباشر أو اتصالات مع جانب غير الجانب الفلسطينى الممثل للشعب الفلسطينى ، إلا أنها فشلت فى ذلك باستمرار... إننا ننادى الادارة الأمريكية بتغيير أسلوبها وأن تمهد الحق إلى نصابه وأن تجرى حوارا مباشرا مع ممثلى الشعب الفلسطينى، لاقرار حق هذا الشعب فى تقرير مصيره وبناء دولته... ويكون ذلك لن تتحقق أى مفاوضات أو مؤتمر دولى... ولا تتصور ضغط أمريكا على السوفيت للسماح بالهجرة اليهودية ، رغم أن ذلك تدخل فى السياسة الخارجية والداخلية السوفيتية وانتهاكا لحقوق شعب فلسطين فى حقه فى أرضه فى الوقت الذى ترفض فيه

الادارة الأمريكية والكوتجرس الأمريكى حوارا مع ممثلى الشعب الفلسطينى ، حتى يكون للولايات المتحدة كلمة بالنسبة للسلام فى الشرق الأوسط وللتنصوية العادلة للصراع العربى الاسرائيلى...

وفى حديث آخر بالاذاعة المصرية واذاعة صوت العرب أشرت إلى :

" أنه ليس لدى الادارة الأمريكية الحالية قسحة من الوقت لاتخاذ خطوات فعالة، لها نتائج إيجابية ، إذ المدة قصيرة جدا حتى الانتخبات الأمريكية ولولا الانتفاضة لما تحرك وزير الخارجية ولا الرئيس الأمريكى إطلاقا ، إذ أن أمريكا أجلت النظر فى القضية لمرحلة التسعينات... وإننى أرى شخصا ، أن هذه المبادرات الأمريكية الأخيرة ، لم تصل إلى عمق المشكلة الفلسطينية وهو إقامة الدولة الفلسطينية وأن هناك بالفعل دولة فلسطينية قائمة بالفعل تسعى لتحرير نفسها ، وبدون هذا المنطلق فلا يمكن لأية مبادرات أمريكية ، أن تحقق أى تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى...

أن ما يريده وسيردهه شولتز ، فى جميع زيارته ولقائه ، هو ما رددته الولايات المتحدة عند نشوب كل أزمة يتعرض لها أمن اسرائيل للخطر ، فتجد الادارة الأمريكية تخرج علينا بتحريك معين ، لاحتماء هذه المشاكل والأزمات لما فيه مصلحة اسرائيل... وأنه يجب ، ألا نتشتر حلا سياسيا من الخارج ، ولانتظر أن يفرض علينا حل سياسى لائقه ، إنما الحل يكون من دول المنطقة وأن يؤدى هذا الحل لتحرير الأرض العربية ، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره... ليعتق الحل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى..."

ولم اتابع رسميا زيارة شولتز للمنطقة فى ٧ يونيو ٨٨ حيث صدر قرار وزير الخارجية عصمت عبد المجيد يوم ٤ يونيو ٨٨ بإعادى عن منصبى كمدير شئون فلسطين ورئيس اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين ، إلا أننى تابعتها كمواطن مصرى عربى ، خاصة أن هذه الزيارة تمت بعد التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى قمة موسكو لحل بعض الصراعات الاقليمية ، ومن ضمنها الصراع العربى الاسرائيلى ، وأشار شولتز إلى خطر نشوب حرب جديدة فى المنطقة ومعارضته لقيام دولة فلسطينية...

وقد أدلت بعدة أحاديث ، نشرتها الصحافة العربية ، فمثلا نشرت جريدة الوفد فى ٢٣ يونيو ٨٨ حديثا تضمن "تعم مبادرة شولتز لعب فى الوقت الضائع لحكومة ريجان ، اسرائيل رفضت مبادرة ريجان فى أوج سلطته سبتمبر ٨٧ ، كما رفضت مبادرة فاس فى نفس الوقت سبتمبر ٨٧ ، ورغم المحاولات العربية للتفاهم مع الولايات المتحدة لتحريرك التنصوية السياسية وقتل ، إلا أن الادارة الامريكية ، اعتذرت أو رفضت أو سوفت فى قبول أية مطالب عربية منذ ٨٧ وحتى ٨٨ ، رغم ذلك فإننى أرحب بكل مبادرة إيجابية وحقيقية ، لتقرير حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ،

وأن يكون ممثلو شعب فلسطين هم الذين يقررون هذا الحق... وأؤكد أن التحرك الأمريكي المتمثل في مبادرة شولتز سوف يضيئ قريبا في إزدحام الحركة الانتخابية الأمريكية بعد محاولته إرضاء اللوبي الصهيوني..."

(ويكرر هذا السيناريو حاليا في اللقاءات العربية الفلسطينية الاسرائيلية. واشنطن موسكو وغيرها) واضفت قائلا:

مستقبل هذه المنطقة يحدده أبنائها ، ويجب أن نستعد حتى للمفاوضات المباشرة، ولكن في الوقت الذي نشعر فيه بأننا الأقوى، حتى لا تكون تلك المفاوضات نتيجة لمواقف استسلامية..."

ونشرت جريدة العرب في ٨ يونيو ٨٨ مقالا تضمن "هناك أسباب كثيرة دفعت شولتز للتوجه للمنطقة بعد فضله في لبنان في اتفاق ١٧ مايو ٨٣... وأن أهم أسباب التحرك الأمريكي حماية أمن إسرائيل والعمل على تحسين صورتها... وأن هذا التحرك قبيح للانتخابات الأمريكية، محاولة من الحزب الجمهوري لاكتساب أصوات اليهود... وإيهام بعض الدول العربية بتحريك أمريكا لحل سياسي في الوقت الذي تسعى فيه لإنهاء الانتفاضة، وانقاذ إسرائيل من أثارها... إلا أنني أؤكد أن قيادة الانتفاضة على وعي كامل بالاهلاك الأمريكية، وأن أمريكا إذا لم تستطع الترجع بأية مبادرات للشعب الفلسطيني، صاحب المصلحة المباشرة، فلا شك سيتجاهل هذا الشعب هذه المبادرات وسيفرضها..."

- وعلمت على تحرك عصمت عبد المجيد وسرعة توجهه للولايات المتحدة للاجتماع الثلاثي بين ريجان وبيروز وعبد المجيد بحضور شولتز حيث أدليت بعدة أحاديث بهذا الشأن ومثل ما نشرته جريدة الشرق في يوليو ٨٨ هذا الاتجاه ويتضمن : الاجتماع الثلاثي عبارة عن محاولة من الحزب الجمهوري لاستقطاب عدد من أصوات اليهود ، داخل أمريكا ، باعتباره يحمي لاقرار السلام على المفهوم الاسرائيلي.. ودعني أتصل إذا كان ريجان لم يستطع وهو في أوج قوته عام ٨٢، فرض مبادرته- رغم ممالأتها لاسرائيل- على قادة التطرف الاسرائيلي الذين رفضوا المبادرة في نفس يوم إعلانها، فهل نتصور منطقيا أن يكون لتحرك ريجان وهو يستعد لمقاومة الهبت الأبيض أي فعالية؟.. إن هذه الاجتماعات هي أيضا دعم انتخابي لبيروز في الانتخابات القادمة، إذ أن واشنطن تفضل العمل على الليكود ليس على أساس إمكانية تحرك العمل لتسوية عادلة، إنما على أساس أن سياسته تساعد على حفظ ماء وجه واشنطن مع الدول العربية وهي ما أطلق عليها " القبضة العربية" التي تساعد أمريكا على تمرير سياستها مع بعض القادة العرب، بينما الليكود يسبب أزمات حادة لأمريكا مع الدول العربية.. وكلا الحزبين هدفهما واحد، وهو استمرار احتلال الاراضى العربية..."

القمة العربية لدعم الانتفاضة

- واستمرت مطالباتى للقادة العرب، بضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية، باعتبارها خط الدفاع الأول والرئيسى لشعوب وحكومات الدول العربية... وذلك خلال الندوات واللقاءات والمحاضرات التى قدمتها منذ لحظة تفجر الانتفاضة فى ديسمبر ٨٨. وطالبت بأهمية اجتماع القادة العرب فوراً لتحديد خطة هذا الدعم وكيفية تنفيذها .

وقد نشرت جريدة السياسة فى مايو ٨٨ مقالا تضمن "ضرورة تقديم القمة العربية الدعم المادى والادبى للانتفاضة" كما أكدت هذا الاتجاه فى جريدة الخليج فى مايو ٨٨ . وبضرورة إتفاق القادة العرب على قاعدة الحد الأدنى تجاه عقد القمة لدعم الانتفاضة. ونشرت الجمهورية فى عددها الاسبوعى مايو ٨٨ بضرورة اجتماع القمة ومشاركة مصر فيها،، وفى يونيو ٨٨ تضمن " مستعجى العلاقات الجانبية العربية لو نجحت القمة فى مساندة الانتفاضة... وأعتقد بانها لو نجحت فى الخروج باتفاق عربى جماعى حول دعم الانتفاضة، فانا سنضع أقدامنا على بداية تحقيق التضامن العربى الحقيقى... وأتينا حاولنا الدعوة منذ شهر إلى هذا الاجتماع، والذى نرى أنه لو خرج بنتائج إيجابية لمساندة ثورة الحجارة، فإن فرص الدول العربية لايجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى ستتزايد لصالح الأمة العربية... وإقتراحى بانشاء صندوق للانتفاضة اقترح له أهميته فى ظروف الانتفاضة على أن يحول حكوميا وشعبيا مع ضمان إصصال الدعم للشعب الفلسطينى المناضل فى الأرض المحتلة..

وأشارت الموقف العربى فى يونيو ٨٨ إلى آرائى بالنسبة للمواقف الدولية والاقليمية من الانتفاضةتضمنت حقيقة اتجاهاتى من القمة العربية، والانتفاضة، وموقف القوى الدولية والمحلية منها، وأشارت المجلة أن هذه وجهة نظرى دبلوماسى مصرى كبير.. ترك منصبه قبل أسابيع، بسبب الضغوط الاسرائيلية، التى وجهت اليه تهمة التعاطف العلنى مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وتأييده لتحرير الدولة الفلسطينية... وأن هذا الحوار معه تم فى آخر مايو ٨٨ قبل اقالته من منصبه وقبل عقد قمة الجزائر العربية... ولكن ما ذكره الفروناتوى يظل صالحا فى عمومه كمفتاح لفهم ردود الفعل ومواقف الفلسطينيين والعرب والأمريكيين والسوفيت مع الانتفاضة أو ضدها... (وسأشير فى كتيب لنصوص هذه الأحاديث والمقالات)

- وأدليت بحديث لاذاعة صوت العرب مع الأخ حلمى الملك رئيس الاذاعة المصرية حاليا يوم ١ يونيو ٨٨ قبل ثلاثة أيام من تنحيتى من مهمتى الرسمية تضمن رأى أن هذه القمة تأخرت كثيرا... وأن الدول العربية تستطيع بطرق عديدة تدعيم الشعب الفلسطينى ماديا وسياسيا وأدبيا وإعلاميا ، دون قمة أو حتى دون إعلان... وأشيد بانطال الانتفاضة اللذين فرضوا هذا الاجتماع على القادة العرب... وأن استمرار هذه الانتفاضة سيؤكد للقادة العرب مدى الخطر الذى تواجهه

الامة العربية ... لا يمكن أن تقف بعض الحكومة العربية ، متفرجة في حين معونات تبلغ ملايين الدولارات من الجماعة الاقتصادية الأوروبية دون عقد اجتماعات قمة أو غيرها ..

- وتابعت اجتماعات القمة العربية الطارئة بالجزائر في يونيو ٨٨ ، وقد تركت منصبى كمدير لشئون فلسطين قبلها ييومين ، عشية ذكرى سريرة للأمة العربية ، ذكرى اعتداءات اسرائيل ٥ يونيو ٦٧

قرارات القمة العربية بالجزائر ٩ يونيو ١٩٨٨

- وأصدرت القمة العربية قرارها في ٩ يونيو ٨٨ بتقديم كافة المساعدات الضرورية للانتفاضة ، كما قررت العمل على تحقيق الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة..."

وقد علفت على هذه القرارات فى تصريحات لعدة وكالات أنباء وصحف عربية وأجنبية ، فمثلا نشرت صوت العرب فى يونيو ٨٨ مقالا تضمن ان قرارات القمة وتجاوبها مع انتفاضة الشعب العربى الفلسطينى وتأييدها الدولة الفلسطينية المستقلة ، بعد مؤشرا إلى الاتجاه الصحيح .. وان قادة التطرف الاسرائيلى غير راغبين فى السلام ، وان المعركة معهم هى معركة تحرير ، ويجب ألا تدخل لمعاتها الترسوة السياسية فى الظروف الحاضرة حيث يغيب التوازن الضرورى ، وأن الحديث عن التسوية السياسية حاليا وفى ظل ما هو قائم خطأ لا يمكن قبوله ... ومع ذلك فإننا نرحب بأى تحرك إيجابى وجدى ، إذا كان سيؤدى لحل شامل ودائم وعادل يسا فى ذلك إقرار حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة...

ونشرت الوطن فى ٢٣ يونيو ٨٨ حديثا لى تضمن : وأنه يجب العمل على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن حالة الحرب مازالت قائمة بين دول المنطقة واسرائيل ، الأمر الذى يقتضى معه اليقظة والحلر ... والحكومات العربية قدمت الكثير من التنازلات فى التسويات السياسية ، والملاحظ أن رد الفعل الاسرائيلى ، يأخذ اتجاها عكسيا بمزيد من التشدد.."

الممارسات الاسرائيلية

وكشفت استمرار الممارسات الاسرائيلية على اختلاف أنوعها للرأى العام المصرى والعربى والعالمى . وطالبت رسميا خلال النصف الأول حتى يونيو عام ٨٨ بضرورة انسحاب اسرائيل القوي وغير المشروط من الأراضى العربية المحتلة ، وضرورة محاسبة قيادة التطرف الاسرائيلى عن ممارساتهم وجرائمهم ضد الانسانية وضد الشعب الفلسطينى وفقا لقواعد العدالة والقانون الدولى ، أخلين فى سابقة محاكمة مجرمى الحرب الألمان فى نورنبرج ، مبدأ قانونيا يطبق على القادة الاسرائيليين المتطرفين عن جرائمهم ضد الشعب العربى . وطالبت بقطع

الاتصالات المصرية الاسرائيلية ورفض أى طلب للقادة الاسرائيليين، عمل أو ليكون ، بعقد أى اجتماع فى القاهرة لبحث تدهور العلاقات ، طالما استمر التطرف الاسرائيلى فى إحتلاله للأراضى العربية وتابع ممارساته اللاإنسانية. كما أكدت ضرورة إيقاف أى عمليات ثنائية، إقتصادية أو ثقافية أو غيرها مع اسرائيل، ومنع اشتراكها فى المعارض الدولية فى مصر. كما قررت المطالبة بضرورة استمرار مصر فى تسجيل هذه الممارسات والمخالفات ، وتقديم احتجاجات ضد هذه الممارسات الاسرائيلية، والمطالبة باحترام الحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى، وفى مقدمتها حق تقرير المصير، والزام اسرائيل باحترام اتفاقية لاهاى ١٩٠٧ وجنيف ١٩٤٩ وميثاق حقوق الانسان والعهدن الدوليين المدنى والسياسى وكذلك الاقتصادى والثقافى والاجتماعى فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى.

الاذاعات المصرية والأجنبية وانتهاكات إسرائيل

وقد كانت مطالباتى تتردد باستمرار فى أجهزة الاعلام المصرية والعربية والأجنبية، ومثال على ذلك حديثى للاذاعة المصرية فى ابريل ٨٨ تضمن " أن الممارسات الاسرائيلية مستمرة، وأن المسئولين الاسرائيليين عنها لا يلقون أية جزاءات نتيجة لجرائمهم ، وعلى سبيل المثال حكم على جندي إسرائيلى إتهم بتعذيب وقتل ودفن فلسطينيين أحياء ، بخمسة أشهر حبس مع إيقاف التنفيذ وكذلك ضد المسئولين بالمباحث الاسرائيلية " شين بيت" والمتهمين بقتل شابين فى قطاع غزة، بتقديمهم لمحاكمة صورية، ثم صدور قرار بالعفو عنهم. وهكذا فالممارسات مستمرة والأحكام الاسرائيلية العسكرية مهزلة ، لأنها أظهرت حقيقة الديمقراطية التى يتشدق بها بعض القادة الاسرائيليين... أثبتت الأحداث بأن اسرائيل تخالف جميع المواثيق، إتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ لحماية المدنيين فى الأراضى المحتلة، تخالف ميثاق واتفاقيات حقوق الانسان... لكن ما يدعوا للدخلة أن يقوم أحد المسئولين الأمريكيين وهو " جورج شولتز" وزير الخارجية بتبرير هذه الجرائم، مشيراً إلى إنها لاتخالف الشرائع... أية شرائع... كيف يقبل المصريون ذلك... إن المسئولين عن هذه الممارسات، لهم يومهم الذى سيحاسبون عن جرائمهم قريباً باذن الله عندما تتحرر فلسطين..."

وأكدت آرائى فى حديث آخر فى الاذاعة المصرية فى أول يونيو ٨٨ تضمن " أن من حق الشعب الفلسطينى تقرير مصيره، وهذا حق مشروع حتى فى معاهدة ٧٩ ، والذى تنص على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص بدوره على حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها... كما تنص هذه المعاهدة المصرية الاسرائيلية لسنة ٧٩ على إحترام حقوق الانسان فى كل مكان وأن على اسرائيل أن تحترم هذه الحقوق وفقاً للمعاهدة... وأن المنظمات الدولية وأخرها اللجنة الدولية الخاصة بالتحررى عن ممارسات اسرائيل ومخالفاتها لحقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة، قد أدانت هذه الممارسات، وأن هذه اللجنة ستزور القاهرة فى اليوم التالى ٢ يونيو ٨٨ للتحقق

بالصوت والصورة والوثائق عن الممارسات الاسرائيلية المخالفة لمبادئ حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية...

كما قلمت الازاعة البريطانية حديثا لى فى ١ يونيو ٨٨ عن الممارسات الاسرائيليتلى الأراضى العربية والفلسطينية، حيث تضمن " أن مصر ترفض كل هذه الممارسات والاجراءات ، لأنها ترى أنها تخالف ميثاق الأمم المتحدة... تخالف اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ، خاصة الاتفاقية الرابعة لحماية السكان المدنيين فى الأراضى المحتلة... مصر ترى أن هذه الأحداث تخالف حقوق الانسان فى كيانه وفى وجوده فى الأرض المحتلة، ومن هذا المنطلق ومن منطلق أن مصر جزء من الأمة العربية، فإنها ترفض تماما هذه الممارسات وفقا لمصطلحاتها الدولية، وفقا لمصطلحاتها بالنسبة للقضية الفلسطينية، ولن تتهاون فى اتخاذ مواقف ضد أى إجراء يتخذ ضد السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة، وأن اسرائيل وقادتها يعملون أن هذه الاجراءات تخالف القانون الدولى. هذه الاجراءات توقف مسيرة السلام، وأن مصر فى احتجاجها على هذه الممارسات إنما تعبر عن الرأى العام العالمى، وعن الرأى العام العربى، وتعبّر عن آراء الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة... مصر تحذر دائما من هذه الممارسات لأن هناك معاهدة بينها وبين اسرائيل - هذه المعاهدة تنص على حماية السكان العرب فى الأراضى العربية المحتلة، تنص على عدم قيام اسرائيل باعتداءات بالنسبة للدول المجاورة، وبالنسبة للالتزامات المتبادلة فى هذه المعاهدة ، فان مصر مصممة على أن هذه الالتزامات لايمكن أن تكون من جانب واحد ، بل تكون هناك التزامات متبادلة من الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وأنه اذا ماقتصرت اسرائيل فى التزاماتها باحترام حقوق الانسان بالنسبة للشعب الفلسطينى أو بالنسبة للشعب العربى، فإن مصر لايمكن أن تستمر فى تنفيذ جميع التزاماتها التى اتفقت عليها"

وكان هذا التصريح يتفق مع تصريح الرئيس مبارك السابق فى ٢٤ مارس ٨٨ ردا على تصريحات قادة التطرف الاسرائيليين، بتوجيه التهديدات للسعودية لشرائها الصواريخ الصينية، وبأنها لن تسمح بإقامتها وأنها ستقوم بضربها عند تركيبها، إذ حذر الرئيس مبارك، رئيس وزراء اسرائيل، من أى اعتداء على السعودية، وأن هذا الموضوع خطير وينسف السلام بأكمله، وقد رحبت فى تقرير أعدته عن هذا الموضوع بموقف الرئيس مبارك الذى يؤكد خطورة التهديدات الاسرائيلية على الأمة العربية جميعها، وإعلان مصر عن وقوفها فى وجه التهديدات الاسرائيلية، وعن إمكانية حدوث صدام عسكرى مع اسرائيل فى سبيل محافظة مصر على الأمن القومى للأمة العربية...

اللجنة الدولية للتحقيق فى مخالفات اسرائيل بالقاهرة

- وحددت موعدا للجنة الدولية للتحقيق من ممارسات ومخالفات اسرائيل فى الأراضى

العربية المحتلة للمحتور للقاهرة يوم أول يونيه ٨٨ وذلك بعد تأجيل حضور اللجنة عدة مرات بناء على مطالبة القادة الاسرائيليين بذلك وموافقة كل من كمال حسن على ثم عصمت عبد المجيد وزيرى الخارجية على ذلك . إلا أننى أكدت فى تقرير ، أهمية حضور هذه اللجنة لمصر فى يونيه ٨٨ أثناء زيارتها للمنطقة وأن نستعد لاستقبالها وإعداد التقارير والوثائق والشهود لتأييد موقف مصر من إستمرار الممارسات الاسرائيلية . وقد أعلنت الاذاعات ووكالات الأنباء ، السورية والأردنية عن مهمة اللجنة ، وبأنها ستقوم بعد زيارتها للأردن وسوريا بزيارة القاهرة فى أول يونيه ٨٨ وأنها ستقابل طه الفرنوائى مدير شئون فلسطين بالخارجية المصرية والذى سيقدم لها ملفا عن الممارسات والمخالفات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، ولقواعد القانون الدولى خاصة على أرض قطاع غزة منمما بالمستندات والشهود .

وقابلت اللجنة فى أول يونيه ٨٨ ، واجتمعت معها وزملائى ، وقدمت لها تقارير مكتوبة ومستندات عن الجرائم والممارسات الاسرائيلية جمعناها من أوثق المصادر ، كما استدعيت عددا من شهود الاتيات لمقابلة اللجنة- ومعظمهم من أبناء قطاع غزة ، باعتبار أن مصر مازالت مسئولة قانونا عن هذا القطاع وفقا لمستور غزة ١٩٦٧ وجميع القرارات الدولية التى تؤكد استمرار هذه الدستورية ، واستمعت مع اللجنة للشهود الذين أكدوا الجرائم والممارسات التى اقترافها القادة الاسرائيليون المتطرفون وأعلنوا عن أسمائهم جميعا تحت رئاسة اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى (رئيس الوزراء حاليا) من قتل وتعذيب وسجن وإبعاد وهدم المنازل وحصار المخيمات ومنع وصول الأغذية والأدوية... إلى غير ذلك من جرائم سياسية ومذنية ، واقتصادية وثقافية تخالف حقوق الانسان . وقد وافق هؤلاء الشهود - بمحض رغبتهم- على مقابلة بعض الصحفيين ، كما أدلوا بشهاداتهم بالصوت والصورة ، وتم تسجيل كل شهاداتهم ، ثم أخطر بعض الشهود بمثل مراسلى الوكالات الأجنبية عن هذه الجرائم ، وعن حضوري لهذه الاجتماعات وتقديمى الوثائق والمستندات .

شائعة افتتاح مكتب للمنظمة بالعريش

وأثناء تواجدى فى النادى الدبلوماسى المصرى مساء نفس اليوم ، والذى كنت أتولى رئاسة مجلس ادارته ، قابلت مصادفة بعض زملاء ، والذين كانوا متواجدين فى قاعات أخرى بالنادى ، وقد كانوا جميعا يعملون بمهمة اللجنة الدولية حيث كان لعدد منهم دور كبير فى الصراع العربى الاسرائيلى ومازالوا يتابعون تطورات الصراع ، وأخطرني عدد منهم ، بأنهم يخشون على شخصى فى ظل الظروف الراهنة ، من الصراع نتيجة للخط الواضح فى تحدى التطرف الاسرائيلى ، خاصة بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية ، وكشفتى للجرائم والممارسات الاسرائيلية بطريقة معلنه فى مختلف المناسبات ، خاصة عندما أكدت مسئولية هؤلاء القادة عن جرائمهم مثل جرائم النازى ومعابكتهم فى نورمبرج .

وأشار الزملاء إلى أن هذا الموقف المصري، يمثل مرحلة جديدة وهامة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، وقد أخطرتهم بأن هذا الموقف تم تبنيه بناء على قرارات اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين، وتعبئة لارتباط وطني وقومي، إلا أن أحد الزملاء إنتحى بس جانبا وأخطرنى بصفة شخصية بأن وزير الخارجية عصمت عبد المجيد قد طلب منه مفاتيح تسليمها في إمكانية ترك منصبي كمدير لشئون فلسطين لمنصب أعلى بالخارجية، إلا أنه لم يستطع - في ظل هذه الظروف - أن يفتحني في هذا الأمر ، خاصة وأنه يعلم بتأييد غالبية الدبلوماسيين المصريين من الشباب ومن أعضاء مجلس الشعب وال نقابات المهنية والعمالية المصرية لهذا الموقف، وقد أخطرت الزميل بتعجبي من ذلك، حيث سبق أن أبلغت عصمت عبد المجيد عدة مرات عما إذا كان يرغب - لظروف معينة - إنهاء عمله بشئون فلسطين، إلا أنه رفض وأيد إستمرارى... وشعرت من الحديث بمحاولات إبعادى عن مسئولياتى... خاصة بعد أن تلقيت فى ساعة متأخرة من مساء نفس اليوم ، برقية من وكالة رويتر تشير إلى مزاعم إسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي، بأن بلاده تلقت إقتراحا مصرية، لفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى مدينة العريش، لقررها من قطاع غزة المحتل... وذكر رابين فى تصريح أدلى به لراديو اسرائيل، أن بلاده تعتبر الاقتراح المصرى خرقا لمعاهدة كامب ديفيد إذ أن هذا المكتب سيستخدم قاعدة انطلاقا لشن هجمات فلسطينية عبر الحدود المصرية الاسرائيلية..."

وتلقيت برقية أخرى تشير أن رابين قد احتجاجا رسميا، إلى سفير مصر فى تل أبيب، حول تصريحات الفرنواى لصحيفة لبتانية يشير إلى مرافقة مصر على افتتاح مكتب للمنظمة فى مدينة العريش... كما تلقيت معلومات أخرى تشير إلى أن عددا من القادة الاسرائيليين، ومنهم شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية قد قدموا احتجاجات للخارجية المصرية بهذا الشأن..."

وقد كانت جميع تصريحات رابين وزملائه من قادة التطرف الاسرائيلي، غير حقيقية على الإطلاق، ولم نتقدم بأى اقتراح بهذا الشأن، كما لم تصدر منى أو من أى زميل طوال السنوات السبع التى توليت فيها ادارة شئون فلسطين ورئاسة اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أى إشارة أو تعليق أو طلب بهذا الشأن..."

وعلمت فوراً بأن حملة التطرف الاسرائيلي، بمساعدة عناصر معادية، قد فتحت، تيرانها، وأنها تهدف إلى اخضاع كل صوت مصرى وطنى يحاول التعبير عن شعب مصر وإرادته.

مقابلات صحفيين امرائيليين وامريكيين بالخارجية المصرية

وصلت الفجر، صباح اليوم التالى، ثم بدأت أعيد قراءة هذه البرقيات المزورة . والبهينة تماما عن الحقيقة والواقع، وعند استعدادى لمغادرة منزلى لمعايعة على مع اللجنة الدولية يوم ٢ يونيو ٨٨، تلقيت مكالمة من مسئول بالاستعلامات المصرية يطلب إمكانية تحديدي مواعيد

وانعقدت بعدئذ لقاعة الاجتماعات بمؤارة الخارجية، وابتدأت اجتماعات اللجنة الدولية، واستمعت إلى الشهود وسجلت شهاداتهم بالصوت الصورة، وعند الظهر أخطرني أحد الزملاء بأن مساعد الوزير يطلب مقابلتي فوراً لأمر هام وعاجل جداً.

قرار الوزير الخارجية

إستأذنت رئيس اللجنة الدولية وصعدت لمكتبى، واذ بالزميل يخطرني بأنه أسف لينقل لى قرار وزير الخارجية بنقلى من إدارة شئون فلسطين، لإدارة أخرى، وأن القرار صدر فى نفس اليوم، وطلب الوزير منه مقابلتى فوراً وإخطارى بذلك، فأخطرت الزميل بأننى طلبت أعفائى منذ أشهر من هذه المسئولية وأخطرت الوزير بذلك لخشيى وقتئذ من تعارض إتجاهاتى الوطنية والقومية مع هذه المسئولية الرسمية، خاصة بعد أن تمكنا بحمد الله من إعادة العلاقات العربية المصرية وانتهاء دورى بهذا الشأن، إلا أن الوزير أبدى اهتمامه باستمرارى فى عملى، وأضفت بأننى مصمم على إنها عملى مع اللجنة الدولية، ثم أحضر المشاء الذى أعدته على شرف اللجنة بالنادى الدبلوماسى، ثم أودعهم عند مفادتهم القاهرة، ثم إذ بى أفاجا بالزميل يخطرني بأن تعليمات وزير الخارجية عصمت عبد المجيد تقضى بتنفيذ النقل فوراً مخالفاً بذلك جميع الأعراف الدبلوماسية- فأخطرت مساعد الوزير بأننى تبيئت من أحداث اليوم واليوم السابق، أسباب عجلة عبد المجيد لتنفيذ النقل، وكان يردى - لولا مصلحة مصر والأمة العربية - أن أقدم استقالتى وأعلنها فى جميع أجهزة الاعلام، وأوضح أسباب قرار الوزير، كما فعل وزيراً الخارجية السابقان، إلا أنه لا احترامى لعملى الدبلوماسى، وحفاظاً على موقف مصر الدولى، فأننى مصمم على حضور كل اجتماعات اللجنة الدولية، ثم أودع اللجنة عند سفرها، وأننى أرفض النقل لأى منصب آخر، لأننى أعرف ما وراء هذا القرار، وسأغادر الخارجية المصرية نهائياً، ولن تظأ قدامى مبنى الوزارة طالما عصمت عبد المجيد وزيراً لها وبعد اتصال الزميل بعصمت عبد المجيد وجائى الزميل بأسم الزمالة وتقديرها من جميع زملائى الدبلوماسيين الذين يتقربون موقفى، أن أحضر جميع اجتماعات اللجنة الدولية، ثم أقوم باجازة مفتوحة حتى انتهاء خدمتى الرسمية... (وبالفعل لم أدخل مبنى وزارة الخارجية منذ ذلك الوقت، رغم طلب ابنى محمد تقديم أوراق اختبار كملحق دبلوماسى بالخارجية، إلا أننى رفضت ذلك، واتصل بى عدد من الزملاء الدبلوماسيين بعدئذ فهنازنى باحتيازه جميع الاختبارات التحريرية والشفوية بين حوالى الألف متقدم وحصوله على ترتيب الأول وطلبوا أن أنهى مقاطعتى للخارجية بعد انتهاء خدمة عبد المجيد وتولى الأخ عمرو موسى منصب وزير الخارجية). وبعد إنها عملى كمدير لشئون فلسطين، إتصل بى عدد من كبار المسئولين وحضروا لزيارتي بمزلى، وأخطرونى بأن القيادة السياسية تقدر عملى كل التقدير، إلا أن عرض الموضوع قد جانبه الصواب، باعتبار أن موقفى السياسى يتعارض مع عملى الدبلوماسى، وقد أخطرتهم جميعاً بأننا جميعاً مواطنون مصريون ننتمى لوطننا ولأمتنا العربية، وأن مواقفى

السياسية معروفة لهم جميعا ، حتى قبل أن أصبح دبلوماسيا ، وأنتى لم أقبل أن يكون وضعى الدبلوماسية - كما يتصورون - قيدا على ضميرى وضد مبادئ ومبادئ مصر ، وأنتى على تصميمى بتأييد استقلال جميع الدول والمطالبة بتحرير أى جزء منها تحت الاحتلال وأنتى لم أسمع ولن أهدل لأى غرض أو منصب شخصى ، إنما تحركى كهدف وطنى وقومى يحقق مصالح مصر والشعب العربى . واعتبرت المجموعة المصرية ، ذات الاتجاه الوطنى والقومى ، أن تنحيتى عن منصبى تمثل مرحلة من مراحل الصراع العربى الاسرائيلى ، وأوضحت أجهزة الاعلام المصرية والعربية عن تأييدها الكامل لموقفى... هذا ولم يسبق خلال السنوات الأربع ، التى تولى فيها عهد المجيد وزارة الخارجية ، أن اعترض أو لم يوافق على أى قرار أو توصية أو رأى للجنة المصرية العليا لشئون فلسطين أو لإدارة شئون فلسطين ، هذا استفساره بشأن التصريحات الخاصة بزيارة وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة ورأيه بالنسبة لاقتراح اللجنة الخاص بإقامة لجنة مصرية وطنية للقدس ، وفقا لقرارات المؤتمر الاسلامى ، وإشارته بتأجيلها لبعض الوقت ، رغم أهمية إقامة هذه اللجنة وتشكيلها من القادة المصريين الشعبيين والرسميين ، لتأييد الحق العربى فى مدينة القدس العربية ، وقد التزمت بتنفيذ ذلك . وكذلك استفساره عن رأى فى اعتبار الشق الفلسطينى فى اتفاقيات كامب ديفيد ، قد جمد تماما لرفض الشعب الفلسطينى وقيادته له وكذلك لعدم رغبة اسرائيل فى تنفيذه ومخالفاتها العديدة له وفقا للتقارير المقدمة لوزير الخارجية بهذا الشأن ، وذلك وفقا للمبدأ القانونى بحق أى طرف فى معاهدة أو اتفاقية تجميد لالتزاماته كلها أو جزئيا ، فى حالة عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته أو مخالفته للمعاهدة أو الاتفاقية فقد حادثى عهد المجيد تليفونيا بعد حضورى - رينا ، على موافقته - ندوة نقابة الصحفيين المصريين فى ديسمبر ٨٧ لتأييد الانتفاضة الفلسطينية ، وأشار لهذا الموضوع ، وذكر بأن الرئيس مبارك يستفسر عن ذلك ، وقد أخطرت به أنتى أقدم له تقارير عن كل لقاءاتى وتصريحاتى ، وأنتى قد أدليت بهذا رأى وفقا لرأى مصر وقيادتها ، ولم يحدث أن اعترض سابقا على ذلك وتساءلت عما إذا كان هناك تغير فى هذا الاتجاه لاسباب معينة فنفى ذلك ، وقد طلبت منه التفضل بإبلاغ الرئيس مبارك بما حدث فى هذه النقطة . وفقا للتقرير الذى أرسلته اليه ، وأنتى ملتزم تماما بخط مصر الوطنى والقومى بهذا الشأن ، ولم يعلق عهد المجيد على ذلك ، بل أجاب بأنه سيطلع على تقريرى وسيخطر الرئيس مبارك بما تم فى هذه النقطة .

وانتهيت على الرسمى فى الخارجية المصرية فى ٢ يوتيه ٨٨ وجلست فى منزلى - دون أن أعادته فى يوم ٥ يوتيه ٨٨ ، ومرت على نفسى سحابة من الحزن بمناسبة ذكرى ٥ يوتيه ٦٧ ، وتذكرت هذه المناسبة الحزينة ، فى يوم آخر حزين ، لم أوجه فيه لوزارة الخارجية المصرية ، لمتابعة جهودنا فى الصراع العربى الاسرائيلى... ونشرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية مقالا تضمن : أن وزارة الخارجية المصرية قررت إبعاد السفير طه القرنوانى مدير شئون فلسطين بوزارة الخارجية بسبب تصريحاته العدائية لاسرائيل... وقالت الصحيفة الاسرائيلية أن الأوساط السياسية

المصرية تعتبر إبعاد طه الفرنواني عن عمله ومنحه اجازة طويلة حتى تاريخ احواله للمعاش، شرف وتبرج لعمله خلال السنوات الماضية..."

ونشرت على سبيل المثال المستقبل فى ١٨ يونيه "استقالة مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية المصرية بسبب الضغوط التي تمارسها اسرائيل- ضد مصر فى الفترة الأخيرة... وأن الفرنواني ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية، ومحاولة اسرائيل إرهاب الممثلين المصريين، وكذلك مطالبة اسرائيل المتكررة من مصر إبعاد العناصر الرافضة لتقارب اسرائيل مع مصر عن العمل السياسى..."

وذكرت الوطن فى ٢٣ يونيه ٨٨ فى مقال عن أسباب نقل طه الفرنواني المفاجىء - تضمن: "وعقب خروجه أذاعت وكالات الأنباء خبرا مفاده أنه تم تغيير الفرنواني بعد مذكرات الاحتجاج التي قدمتها اسرائيل للخارجية المصرية على تصريحات الفرنواني، التي تند فيها بالمواقف التعصبيه لاسرائيل واشادته بالانتفاضة.. وأنه حدثت ضغوط اسرائيليه وأمريكيه حتى صدر قرار بنقل طه الفرنواني من إدارة فلسطين..."

ونشرت الأنباء فى ١١ يونيه مقالا تضمن: "استبعدت وزارة الخارجية المصرية - بعد ضغط مكثف من أمريكا واسرائيل- السفير طه الفرنواني مدير إدارة فلسطين من منصبه، بسبب التصريحات العدائيه لسياسات اسرائيل فى الأرض المحتلة... وعلمت الأنباء أن اللجنة الدولية للتحري عن ممارسات اسرائيل وحقوق الانسان فى الأرض المحتلة قد زارت القاهرة فى أول يونيه والتقت بالرغد المصرى الذى يرأسه الفرنواني . وقد قدم الفرنواني للجنة تقريرا عن ممارسات اسرائيل مدعما بالوثائق والمستندات وشهود العيان، وسجلت بالصوت والصورة... وقد صرح مصدر مصرى فى وزارة الخارجية ردا على مزاعم اسرائيل، بأن تصريحات الفرنواني تعبر عن وجهة نظره الشخصية، وأنه لم يدل بأى تصريحات ضد السلام بين مصر واسرائيل وإنما ضد المفهوم الخاطىء للسلام، وصرح المصدر وعلى مدار السنوات السبع التي قضاها مديرا لشئون فلسطين لم يدل بأى تصريحات إلا بتاء على توصيات وموافقة اللجنة العليا لشئون فلسطين والتي تضم جميع الوزارات وأجهزة الدولة..."

ونشرت الشعب مقالا تضمن: "المستولون المصريون حاولوا تجنب أسلوب الصدام السياسى، وعندما أدلى الفرنواني بتصريحاته... طلب منه الاستقالة رغم شعبية الفرنواني بين المثقفين..."

كما نشرت الأهالى فى يونيه ٨٨ مقالا تضمن أنها - حضور اللجنة الدولية للقاهرة واجتماعها بالسفير الفرنواني الذي أبلغها برفض مصر للممارسات الاسرائيلية... وإن طه الفرنواني ترك عمله احتجاجا على الضغوط الاسرائيلية ومحاولتها إرهاب المصريين ومطالبتها

المتكررة بإبعاد العناصر الراقصة للتقارب المصري الاسرائيلي...

ونشرت عدة صحف مقالات بهذا الشأن من ضمنها ما نشرته صوت العرب في يوتيه ٨٨ تضمن اللقاء طه الفرنواني بوقد اللجنة الدولية وتقديمه مستندات عن الممارسات الاسرائيلية، وقدم الشهود من غزة شهاداتهم وسجلت بالصوت والصورة، كاستند دولي عالمي للممارسات ... وأكدت الجريدة أن ملف مخالفات اسرائيل جاهز ليوم تستطيع فيه امتنا العربية أن تحاسب وأن تعاقب...".

وأشارت الوفد في مقال لها تضمن أن ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية الولدية قدم سؤالاً إلى الدكتور عصمت هيد المجيد وزير الخارجية حول أسباب نقل السفير طه الفرنواني... رغم أنه أمضى فترة طويلة في العمل كمدير لإدارة فلسطين أثبت خلالها جدارته ووطنيته... وهل كانت من أسباب نقله مواقفه الأخير التي أخرجت اسرائيل ...

وقرأت رسالة في صحيفة مصرية في ٢١ أغسطس ٨٨ من مواطن مصري بالدقهلية يقول: "ماذا جناه الدكتور طه الفرنواني ليجد نفسه مقالا أو منقولاً.. هل هذا جزاء من يدافع عن حقوق مصر.. هل أصبح لاسرائيل لوبي صهيوني يميل من يشاء ويبقى على من يشاء... أنتى أقول للسفير طه الفرنواني لا تحزن لأن الشعب سيذكر اسمك دائماً..."

وتلقيت من عدد من الزملاء في الخارج ما نشر عن هذا الموضوع وأخص بالذكر ما نشر بجريدة العرب بقطر في ٢ يوليو ٨٨ بقلم يوسف عبد الله نعمة يتضمن "أخى جازز الظالمون المبدى... ولو كانت الدنيا العربية كما كانت زمان لأقمنا تعظيم سلام للدكتور طه الفرنواني الذي قال لا ولا... لإسرائيل وهو يشغل منصباً رسمياً في عاصمة الكنانة..."

إن طه الفرنواني رجل مصري يذكركنا بشباب الحرية وأمجادها... وتمر الأيام ثم يأتي علينا زمان تكون فيه شعيمة اسرائيل مرفوضة ومقاتلة اسرائيل جريمة... طه الفرنواني أبها السادة رجل مصري وفص أن يفهم عنيته عما يدور في الأرض المحتلة... ويمتدح الحبيب شارون والصدوق شامير... ولكنه استخدم حقه الطبيعي في أن يتحاز إلى... كمال عدوان وأبو جهاد... إن أصعب ما في هذا الزمان العربي أننا من جيل عرف طعم الكبرياء والكرامة... وعند ماتحضرنا لحظة صدق مع النفس نكتشف أننا نغير جلودنا كل يوم في حين أن اسرائيل لا تردى على جلدها إلا الشباب الصهيونية.. طه الفرنواني للذكرى أبها السادة كان يشغل منصب مدير إدارة فلسطين في مصر..."

ونشرت مجلة النهضة في يوليو ٨٨ مقالا بعنوان الرجال مواقف تضمن " أن طه الفرنواني بكل المقاييس صفحة مشرقة في تاريخ تلك المرحلة، فالرجل الذي دفع ثمن مواقفه المؤيدة للشعب

العربى وواجه الكيان الصهيونى، كان يعرف عن يقين أن الوطن فى حاجة إلى رجال مثله... يرفعوا راية الحقيقة ويقف أمام محاولات تزيف التاريخ، وليضرب المثل للأجيال الحالية والقادمة... والمؤسف حقاً أن قرار وزير الخارجية ضد الرجل الذى ظل طوال ٣٤ عاماً يمارس عمله فى إطاره السياسى مناصراً لسبع حركات تحرير إنتصرت جميعاً، يطلب منه فى أواخر خدمته وفى عنوان فكره السياسى وقوته أن ينقل لعمل إدارى لا دأية له به... والجميع قابلوا قرار نقل د/ الفرنوانى بأسف عميق. فقد كنا نظن أنهم فى مصر يقدرين اللعبة السياسىة، فالكيان الصهيونى أبرز مثال لحالة التناقض فى المواقف الإعلامىة فهناك المتشدد والآخر يقبل التفاهم والكل لمصلحة إسرائيل.. ولم نسمع أن قراراً قد صدر فى إسرائيل باستبعاد هذا أو ذاك من موقعه احتجاجاً على صدور تصريح هنا أو هناك... أما أن يلجأ وزير الخارجية لإبعاد رجل فذ كالسفير طه الفرنوانى من موقعه لمجرد أنه مع مصر ويقف ضد التطبيع ويناصر حقوق الشعب العربى والانتفاضة الفلسطينىة، فهذا هو التقدير الخاطى. للمواقف والذى يضعنا فى النهاية فى موقف الضعيف أمام الكيان الصهيونى..."

وأشارت عدة صحف أخرى فى مقالات تضمنت الصارات التالية: " سوف يسجل التاريخ فى صفحاته المضيئة ويأخرف من نور ما أقدم عليه واتخذة السفير طه الفرنوانى من مواقف بطولية..."

"آخر إنجازات إسرائيل فى مصر اقالة السفير طه الفرنوانى وكل جريحته فى نظر إسرائيل ومن نقلوا رغبته فى قمة الخارجية المصرىة، هو أنه عبر عن تعاطفه مع الشعب الفلسطينى والانتفاضة ضد جرائم إسرائيل اليومية فى غزة والضفة الغربىة..."

ولاشك أن إسحاق رابين ووزير الدفاع الاسرائيلى وجزار الفلسطينىين يشعرون الآن بأرتياح عميق بعد استجابات الخارجية المصرىة ولقّلت رغبته فى إبعاد الفرنوانى..."

" واتصلت بالفرنوانى فى منزله صحفىة اسرائيلىة، بعد إبعاده مباشرة، وقالت له هذه المرة لأرغب فى اجرا - حوار بل لأذكرك أنك لقيت جزاء - وكرفك فى وجه إسرائيل... ومن جانبنا نقول لطله الفرنوانى لا تحزن فإقالتك ليست أهانة لشخصك بل أهانة للدبلوماسية المصرىة كلها ولل مصرىين جميعاً، والذنب ليس إسحاق رابين، بل الذين تمسبوا زوراً فى هذا القرار من القاهرة..."

- وقد مستنى هذه المقالات العديده التى تؤيد المواقف الوطنىة والقومىة، وجعلتنى أشعر بالاعتزاز بوطننا المصرى وبأمتنا العربىة.

- وصمم زملاىى من الدبلوماسىين على إقامة حفل تكريم لى فى النادى الدبلوماسى الذى كنت رئيساً لمجلس إدارته، وتطور النقاش ويهدوء عن موضوع إبعادى عن شئون فلسطين وأكد عدة

كثير منهم بأنه يجب ألا نترك لاسرائيل المجال لأن تملأ إرادتها على أوضاعنا السياسية وأنه يجب أن يسمح بتحريك الدبلوماسية وتحركا وطنيا قوميا يهدف لتحقيق أهداف مصر الوطنية والقومية ، وأجمعوا أن جميع تصريحات ومحاضراتي كان هدفها الرئيسي المصلحة الوطنية المصرية باعتبار أن أمننا الوطني جزء من الأمن القومي العربي ، وأنتى كنت حرصا على تقديم تقارير دقيقة من كل هذه الاجتماعات والتصريحات لوزير الخارجية ولم يحدث أن عارض أو انتقد أي منها ، وقارنوا بين ماحدث من وزير خارجية مصر وقتئذ وبين ماحدث فى هذه الأيام من خلاف فى الخارجية الاسرائيلية أثر تصريحات السفير ابراهيم شامير "من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطينى" ومحاولة حثه فى التراجع عن تصريحه، إلا أنه صمم عليه، ولم يعد شامير عن منصبه رغم تصريحاته المناقضة لسياسة الحكومة الاسرائيلية .

وتلقيت مئات المكالمات التليفونية والرسائل، من أخوتى وأبنائى فى مصر وفى كل أقطار الأمة العربية، وقد أسعدنى ما تلقيته إذ شعرت بأن مصر وأمتنا العربية مازالوا بخير كما تلقيت من بعض الصلحاء والأخوة العرب والمصريين - وقد علموا بتركي عملى الرسمى- ليهبطوا منى أن أشارهم أعمالهم ولهم عرض البعض الآخر وظائف رفيعة فى هيئات مختلفة، وقد أبدت شكرى وامتنانى لذلك، إلا أنتى اعتذرت عن قبول هذه العروض الأخوية، إذ أنتى قد تلزت جهدى خلال هذه المرحلة لأهداف رئيسية، وعندما تتحقق فائتى على استعداد لقبول أى من هذه العروض، وأوضحت أن أهدافى فى المرحلة القصيرة العمل على تكوين جبهة مصرية عربية، هدفها غرس الاهتمام بين الاجيال الحالية والقادمة بقضايانا العربية والاسلامية... وأن نعمل لإعادة ترتيب بيتنا المصرى والعربى وإعادة تنظيم قوتنا الوطنية بهدوء وفقا لمخطط واضح لنقف وقفة صلبة ضد الاستعمار الخارجى، وفى مواجهة محاولة الاحتلال السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى والاعلامى الأجنبى فرض أجندته على شعبنا ، كما نسعى لتنمية مواردها وبث الأمل والتفاؤل فى المستقبل ودعوة لسلام عادل وشامل ...

قطع الروابط الادارية والقانونية للأردن مع الضفة الغربية أغسطس ٨٨

وقد تناقشت مع عدد من الزملاء عن تأثير قرار الملك حسين، المفاجىء بقطع الروابط القانونية بين الأردن والضفة الغربية المحتلة فى ٢ أغسطس ٨٨ .

وقد أشرت إلى رأى فى عدة احاديث منها ما نشر فى جريدة الأنباء فى ٢٥ سبتمبر ٨٨، تضمن "أن أبعاد القرار الاردنى تكمن فى الأهداف والدوافع التى دعت لاتخاذها، ومن بينها تصميم الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها، على إقامة الدولة الفلسطينية واستمراره فى الصراع العربى الاسرائيلى حتى التحرير..." أن القرار الأردنى وضع النقاط على الحروف، وابتعد الشبهات عن إمكانية تحريك أية دولة عربية، لتقرير مصير الشعب الفلسطينى، إذ أن القرارات

العربية والدولية أكدت أن الممثل الشرعي هو المنظمة، وأن اشتراكها في أي مؤتمر دولي ينبغي أن يكون على قدم المساواة مع باقي الأطراف المعنية...

المجلس الوطني الفلسطيني الجزائر ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

ناقشت عددا من القادة الفلسطينيين والعرب المستقلين، عن قرارات هذا المجلس، والخاصة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أساس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وعلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الأمم المتحدة ١٨١ لسنة ١٩٤٧... وبالوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي بانعقاد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية وجميع أطراف النزاع بما في ذلك المنظمة، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ - وقد أخطرتني بعض أعضاء المجلس، بأنه تمت مناقشة طويلة لموضوع قرار ٢٤٢ خاصة وأن جميع المجالس السابقة رفضت هذا القرار وقد تقرر حسم هذا الأمر بإجراء التصويت فحفظي القرار على أغلبية ٨٤٪ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير (وهذا يتفق مع اجتماعاتي مع القادة الفلسطينيين بالقاهرة ١١ نوفمبر ٨٥) وانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد عام ٦٧ والسعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة، حتى تنهيا ظروف لإنجاح المؤتمر الدولي ...

وقد عبرت عن آرائي بالنسبة لقرارات المجلس، فنشرت مثلاً جريدة الحقيقية في ١٩ نوفمبر ٨٨ مقالا تضمن : " قرارات المجلس تعطي للقضية تأثيرا عالميا ... و، أننا إن كنا نختلف مع بعض هذه القرارات كما اختلفت عليها عدد من أعضاء المجلس أثناء التصويت عليها، خاصة فيما يتعلق بالشرعية الدولية لاستقلال الدولة الفلسطينية حيث أراها في قرار عصبة الأمم بالانتداب عام ١٩٢٢ بانتهائه، تم الاستقلال التام للدولة الفلسطينية في حين أن المجلس رأى أن قرار ١٨١ لسنة ٤٧ يمثل الشرعية الدولية، كما أنني اعترضت على الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ٦٧، وأن ذلك يتناقض مع أسلوب التفاوض الدولي بعدم التنازل قبل اجرائها، إذ أن اسرائيل لم تحد حدودها حتى الآن، كما أن قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية تقضي بحدود ٤٧ وليس ٦٧...

وانني اتمنى أن تكون هذه التنازلات داعية لإبطال حجج أمريكا واسرائيل. بعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حتى يعترف الفلسطينيون بهذه القرارات، والاعتراف بدولة اسرائيل، فاعتراف المجلس بقرار ١٨١ يعنى الاعتراف الضمني باسرائيل، كما أن قرار ٢٤٢ يعنى الاعتراف بجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل... وقرارات المجلس استوفت الشروط الأمريكية للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.. فهل ستمتعف الحكومة الأمريكية بمنظمة التحرير؟ خاصة أن الرئيس بوش لم يحصل إلا على نسبة ١٢٪ من أصوات اليهود في

انتخابات نوفمبر ٨٨... أم أن أمريكا ستضحك على العرب مرة أخرى وتعود لتكرار مقولة اللوى الصهيونى. أو الظروف الدولية وعلى الدول العربية أن تعيد حساباتها مع أمريكا وأن تضع مصالح أمريكا معها فى الميزان طبقا للتصرفات الأمريكية الجديدة..."

وكما توقعت رفضت الولايات المتحدة ، منح عرفات تأشيرة دخول للتحديث أمام الجمعية العامة فى نيويورك وصدر قرار الجمعية بالانتقال إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابا فى ١٣ ديسمبر ٨٨ أعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية تركز على مقررات المجلس الوطنى بالجزائر، وقرارات الأمم المتحدة، وتشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى، والمطالبة بوضع الاراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة، ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى، والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى والعمل لأجل التوصل لتسوية سلمية بين أطراف الصراع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة فى اطار المؤتمر الدولى للسلام بما يحقق المساواة وتبادل المصالح واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع، ضمن حدود أمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨...

- وتابعت لقاءات عرفات، بعدد من الممثلين السوريين، وقد اعترف عرفات صراحة بالدولة الاسرائيلية وأعلن بعدئذ أن الميثاق الوطنى الفلسطينى عاجز انتظارا بالاعتراف الأمريكى بمنظمة التحرير، كبادرة لعملية التسوية السياسية من خلال مؤتمر دولى، إلا أن الادارة الأمريكية، تجاهيت بتقدم محدود، وذلك باعتمادها بده حوار شكلى مع المنظمة فى ١٤ ديسمبر ٨٨ بتونس على أن يتولاه السفير «بلترو» سفير أمريكا السابق فى تونس وحاليا بالقاهرة، والذي سبق مناقشتى معه للعلاقات الأمريكية الفلسطينية فى عام ٨٦، أما بالنسبة لاسرائيل، فإن شامير رئيس وزراء اسرائيل صرح فى ديسمبر ١٩٨٨ بأنه ضد إيقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية، وضد الرجوع لحدود ٦٧ أو إخلاء هذه المستوطنات... وأن منظمة التحرير لا تريد سلاما مع اسرائيل، بل تريد فنا معا، لذلك لا توجد فائدة لإجراء مفاوضات سلام مع أشخاص يرفضون السلام... وأن المنظمة باعترافها بقرار ٢٤٢، فإن اعترافها ليس جديا، لأن هدفها فنا اسرائيل على مراحل تبدأ بالانسحاب لحدود ٦٧ وبعد هنا تستمر فى الحرب، وأنتا نعلم أن الميثاق الوطنى يقضى بافناء اسرائيل...

وقد أبدت رأى بالنسبة لتصريحات شامير وغيره، من قادة التطرف الاسرائيلى، بعدم الاعتراف بالمنظمة أو بممثلى الشعب الفلسطينى، ورفضه الانسحاب لحدود ٦٧ وإخلاء المستوطنات... وأكدت معارضتى لاعتراف المنظمة باسرائيل. وإن لم تعترف اسرائيل بالمنظمة فعليها أن تسحب اعترافها باسرائيل، وقد نشرت عدة صحف تصريحاتى ومنها مجلة الحقيقة فى ١٩ نوفمبر ٨٨. تضمنت: "عدم موافقتى على رأى شامير وأرى أن حركة التحرير لا يمكن أن تعترف بالاحتلال مغلما لا يمكن للحمل أن يعترف بالثلب، وأهداف اسرائيل واضحة برفض الدولة

الفلسطينية أو تحريرها، وأؤكد بأنه مهما اعترفت المنظمة بإسرائيل، فإسرائيل لن تعترف بالمنظمة أو بقيام دولة فلسطين... لماذا كل هذا التهافت... وكلما قلنا مزيدا من التنازلات تشددت إسرائيل، لكن لو وقفنا ووقفنا صلبة مع الانتفاضة، فإننا سنحقق توازن القوى ونجهر إسرائيل على الاعتراف بالمنظمة... كلمة صريحة وهي لا يمكن للشعب العربي أن يقبل الاعتراف بإسرائيل، إلا إذا قررت إسرائيل وأمريكا الموافقة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني...

وأشير بأن هناك فكرة الاعتراف المتزامن والمتبادل، فلماذا نتراجع عنها... وأشارت في عدة أحاديث تضمنت: "وجدت لوما من بعض الشخصيات العربية لأن الانتفاضة صمكت التطرف الإسرائيلي من الوصول للحكم... وهذا اليوم أرفضه تماما... إذ أن تأييد بيريز ورايين (حزب العمل) من بعض القيادات يتعارض مع منطق الواقع، فإن رايين وزير الدفاع ومن قادة حزب العمل هو الذي يقود حملة الإرهاب ضد الانتفاضة، كما أن الحروب الأربعة الكبرى التي خاضها العرب مع إسرائيل كانت فيها تحت قيادة العمل... إلا أن تجهيد العمل لأسباب أخرى وهي أنه يستطيع أن يوهم بعض الأطراف العربية بأنه يسعى للسلام، ولكن عندما نقارن بين برنامجي العمل والليكود خلال الانتخابات نجدهما متشابهين... وخطورة العمل في أنه يحاول أن يتظاهر بأنه يحاول الاتجاه للسلام والانسحاب من الأراضي العربية وهذا غير صحيح - إلا أنه يجعل بعض النظم العربية تفضله على الليكود، أما الحقيقة، فإن وجود الليكود في الحكم وآرائه واضحة ضد الانسحاب، تعهد للعرب حقيقة استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وضرورة السعي الدائم للتوازن مع إسرائيل، هذا الصراع لن يجد تسوية سياسية وشاملة له إلا بالسلام الدائم وانها التطرف الاسرائيلي

مصر والصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٨٩

الجهة العربية لدعم الانتفاضة

وبدأت في عام ١٩٨٩ اتصالات مع عدد من الزملاء، ناقشت خلال ذلك تقييمي لموقفكم مجموعات مصرية، تؤمن بالخط الوطني المصري والقومي العربي، وتساملت هل حققنا أهدافنا ومبادئنا في التحرير والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي والدفاع عن الديمقراطية والشورى، واحترام حقوق الانسان، ودعم التضامن العربي...

وقد رأينا أننا بالفعل قد حققنا نتائج إيجابية للغاية والحمد لله، سواء أثناء الفروسة أو... العمل لحوالي الاربعين عاما... وبدأت مع الزملاء العمل لتحقيق إقامة جبهة عربية للحم الانتفاضة.

ولم تقت دعوة كرية من رابطة الاجتماعيين بالكويت لحضور ندوة عن الانتفاضة

الفلسطينية في ١٩٨٩ أدليت خلالها برأى بكل صراحة في الاوضاع العربية، وناديت بتكثيف الجهد لاقامة هذه الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، والعمل من خلالها لتحقيق العمل العربي المشترك، في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي. واتفقنا على تشكيل لجنة تحضيرية تتطويع لتحقيق هذا العمل تضم أحمد صدقي الدجاني - أحمد الخطيب - جاسم - جميل مطر - خالد محيي الدين - طه الفرتواي - فاروق أبو عيسى - محمد فائق - محمود رياض - أحمد بهاء الدين - علي خليفة الكواري - تريم عمران - محمد البصري... وقام الأخوة بالاتصال بقيادة المنظمة الأخ صلاح خلف " أبو إياد " للتنسيق في عملها مع ممثلي الشعب الفلسطيني، وقد رحب أبو إياد بهذه الخطوة الرعوية لتنعيم الانتفاضة في صراعها مع اسرائيل.

وثناء مناقشة الأخوة هذا الموضوع، في تونس مع أبي إياد، دخل ياسر عرفات مكان الاجتماع وواجه بحدة الاخوة العرب الذين قاموا نتيابة عن الشعب العربي بالتطويع بعرض الفكرة على قيادة المنظمة وحصلوا على موافقتها على تحركهم، إذ بهم يقاجون بتريد عرفات بأن هذا العمل فيه إضعاف للمنظمة مما أدى إلى تصدى أحمد الخطيب لرأى عرفات، ويخطره بان اجتماعهم يخلو عدة إجتماعات مع قادة المنظمة وأخطارهم بموافقة المنظمة على ذلك، وأنه ليس لهم اغراض شخصية أو قطرية في هذا الصل، اللهم إلا دعم الانتفاضة الهاسلة باعتبارها خط الدفاع الأول للأمة العربية، وأنهم اتفقوا مع أبي إياد، الرجل الثاني في المنظمة، على أن تعمل الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة في كل خطواتها، وأضاف بأنه إذا كانت هناك مستجدات بهذا الشأن فإنهم على استعداد لمناقشتها خاصة بالنسبة لموضوع من أخطر الموضوعات التي تهدد أمننا العربية في مجال الصراع العربي الاسرائيلي، وإنتهى الاجتماع بتأجيل النظر في الموضوع لاجتماع آخر واجتمعت مع اعضاء الجبهة بالقاهرة في ٢٠ مايو ١٩٨٩ بحضور السادة أحمد الخطيب، أحمد صدقي الدجاني، وجاسم القطامي، ومحمود رياض، ومحمد البصري، ومحمد فائق، وعلي الكواري، وفاروق أبو عيسى، وأحمد يوسف أحمد، وجميل مطر، ومصطفى كامل السيد، وقد عرض علينا ملفا كاملا أعده أساتذة العلوم السياسية عن الانتفاضة وخطة التنسيق المقترحة للتحرك لنصرة الجانب العربي الفلسطيني في الصراع العربي الاسرائيلي - وقد أشار بعض الزملاء إلى موضوع الاعتراضات التي حدثت في تونس، إلا أن الأخوة أصرروا على اتفاقهم على تحرك الجبهة بالتنسيق الكامل مع المنظمة، إلا أن أحد الزملاء أشار بأهمية الحصول على موافقة صريحة من قيادة المنظمة لامكانية بدء اللجنة أعمالها، وكلف بعض الزملاء بذلك.. إلا أنه لم يصلنا كأعضاء مؤسسين للجبهة هذه الموافقة، وشعرت بأن هناك اتجاها يفضل تقديم المساعدات المالية للانتفاضة للمنظمة مباشرة وأنه يهدد توجهها للداخل. ،اجتمعنا مرة أخرى وقررينا متابعة هذا الموضوع لصالح الأمة العربية في صراعها مع اسرائيل.

مؤتمر المحامين العرب لدعم الانتفاضة دمشق - يونيه ٨٩

وتلقت دعوة كريمة من الأخ أحمد الخواجة رئيس اتحاد المحامين العرب ومن الأخ فاروق أبو عيسى أمين عام الاتحاد لحضور مؤتمر المحامين العرب في دمشق من ١٩ إلى ٢٢ يونيه ٨٩، وكان موضوع المؤتمر " مؤتمر الوحدة العربية والانتفاضة الفلسطينية"، وحضرت جميع الندوات واللقاءات التي تمت خلال المؤتمر، وأثناء حضوري لجنة فلسطين بالمؤتمر فوجئت بتفجير خلاف بين بعض المحامين الحاضرين وبين الأخ جمال الصوراني أمين اللجنة التنفيذية للمنظمة، وتطور النقاش بحدة وارتفعت الأصوات، الأمر الذي أدى إلى توقف عمل اللجنة. وقد طالبت رؤساء اللجنة بالصعود ثانية للمنصة حيث قلمني ورئيس الاجتماع إلى الحاضرين، "الأخ طه الفرنواني المخلص للقضايا العربية والمؤيد لجميع القضايا العربية الفلسطينية والمشارك الفعال في كل تطورات الصراع العربي الاسرائيلي سيطلق كلمة...

وألقيت كلمة هادئة وقاسية في نفس الوقت حيث اشترت أن هذه الدورة دورة الانتفاضة وعلينا أن تناقش كيفية دعمها، ولا أتصور أن نخلف عربيا وفي دمشق، في الوقت الذي يعدنا الشعب العربي في الداخل، ويواجه الرصاص الاسرائيلي وينادي بالتحجير، ألا يجدر بنا رجال القانون والمثالة، أن نتعهد وأن نعمل سويا لنصرة مطالب شعبنا العربي العادلة في التحرير والاستقلال وندهم الانتفاضة..." وتقدم بعض المعارضين للمصوراني لطالب الكلمة، وأبدوا حذري، كما تقدم عدد كبير لتجيتي بعد الاجتماع، خاصة أننا الأرض المحتلة، وأشادوا بأحاديثي وتصريحاتي التي كانت تبث في نفوسهم روح الأمل والتفاؤل في مواجهة الاستعمار الاسرائيلي، وقد أخطرتهم بسماعتني بلقائهم واستماعي لأرائهم، وأن واجبنا العمل سويا لنصرة الأمة العربية في صراعها مع اسرائيل وكانت لقاءاتي بالآخرة العرب في هذا المؤتمر وتأييدهم لفكرتنا في ضرورة إقامة تجمع عربي لدعم الانتفاضة بعيدا عن الغلاطات العربية والفلسطينية، دافعا لي في العودة ثانية لتحقيق فكرة، الجبهة العربية لدعم الانتفاضة، وأشارت لذلك في أحاديث عديدة في الصحف العربية، وأن هدف هذا التجمع توحيد جهود لجان الدعم العربية الموجودة حاليا بالإضافة لإنشاء لجان أخرى في الدول التي لم تنشأ فيها هذه اللجان... وأكدت في أحاديث أخرى أهمية دعم الانتفاضة التي تقف في مواجهة الخطر الصهيوني والتوسع الاسرائيلي، ونشرت مثلاً صوت العرب في ديسمبر ٨٩ حديثاً لي تضمن "استمرار الانتفاضة وتصعيدتها ودعمها واجب وطني قومي على جميع شعوب الأمة العربية الاسلامية..."

مصر والصراع العربي الاسرائيلي - ١٩٩٠ - لجان دعم الانتفاضة

وتابعت أعمال لجان الانتفاضة وضرورة المبادرة إلى دعم الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة، واشتركت في اجتماعات الهيئات وال نقابات والجمعيات للدعوة لذلك.

وقد ركزت مجهوداتي في يناير ٩٠ علي إقامة لجنة دعم الانتفاضة في لجنة التضامن الأثريقي الأسيري بتأييد من الدكتور مراد غالب والأستاذ أحمد حمروش، وحضر هذه الاجتماعات عدد من القادة المصريين والعرب ومنهم حافظ اسماعيل - أحمد بها الدين - محمد عوده - سمير مكاييد- وغيرهم وقد أشارت الصحافة إلي أهمية إقامة هذه اللجان فنشرت الأهلالي مثلا في ١٩٩٠ مقالا تضمن إنشاء هذه اللجنة، وأن السفير طه الفرتواني تقدم باقتراحات لتدعيم الانتفاضة، وإلي أن أحد مندوبي الدول العربية في لجنة التضامن عارض هذا الاقتراح، باعتبار أنه تم أخيرا إقامة لجنة لدعم الانتفاضة في كل قطر... " وقد علمت في نفس الوقت أن حزب البعث العراقي دعا عددا من المستقلين العرب لزيارة العراق، وقدم الحزب لهم مذكرة مقدمة من القيادة الفلسطينية تطالب بإقامة لجنة عربية للانتفاضة مركزها بغداد...، وأن حزب البعث العراقي قد حصل على مراقبتهم وتوثيقهم على المذكرة.

وقد رفضت وعدد من الأخوة هذا الطلب نظرا لظروف الصراعات العربية، وتماطنا ألم يكن أجدر الموافقة على إقامة جهة عربية للانتفاضة تضم الشخصيات العربية غير الملتزمة حزبيا أو قطريا لتتنسق مع المنظمة وقيادتها دعم الانتفاضة.. وأخطرت عددا من القادة العرب الموقعين على المذكرة العراقية بوجهة نظري فأشاروا بأنهم وقعوا على المذكرة المقدمة من رئيس المنظمة ولم يكن لديهم خلفية عن هذا الموضوع وتأثيره السلبي على العمل العربي المشترك لصالح الانتفاضة.

وقد عبرت في أحاديثي عن أهمية استمرار الانتفاضة وضرورة دعمها وعلى سبيل المثال نشرت الخليج في ١٤ يناير ٩٠ مقالا تضمن : لا بد أن يكون هدفنا الأول استمرار الانتفاضة.. واحذر من التسويات الناقصة.. طه الفرتواني أحد أهم الخبراء في القضايا العربية.. وأحد الأصوات الأولى التي بشرت بانتفاضة الشعب الفلسطيني... وعندما كان البعض يبتسم لحماس السفير المصري، كان هو يهصر الحقيقة الكاملة من خلال موقعه مديرا لإدارة فلسطين منذ ١٩٨٢... بل عندما ترك موقعه عام ٨٨ ورفضه تولي أي موقع آخر... استمر صوته مرتفعاً.. الانتفاضة قامت لتستمر ولن يستطيع أحد إيقافها.. وقال لا أرى إلا مهمة واحدة يجب أن يعمل من أجلها كل مسئول وكل مواطن عربي وهي استمرار الانتفاضة... فهي الأمل في فرض الحل العادل للصراع العربي الاسرائيلي... ويجب أن نتحرك كعرب جميعا صفا واحدا ولا نجعل وفاق الصلاكين على حساب القضايا العربية في الصراع العربي الاسرائيلي.

وتشرت الشعب في ٩ يناير ٩٠ مقالا تضمن " علي شعربنا أن ترفع أصواتها لتطالب بحقوقها المشروعة في الحرية والوحدة... وستعرض مايقوم به الأبطال في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الحزام الأمني في لبنان من أجل العقيدة والمبدأ، وأن القوى المحتلة والحاكمة ستعجز إن عاجلا وإن أجلا على التراجع والانحدار..."

وأكدت بأهمية العودة للعمل العربي المشترك، دون أن يجد البعض في تحميل بعض الاتفاقيات، أكثر مما تحتمل ليستصروا في سلبياتهم، وقد أشرت إلي ذلك في عدة أحاديث وتضمن مانشتره روز اليوسف في ٥ مارس ١٩٩٠ ملخصاً لوجهة النظر فذكرت " طه الفرنواني ... السفير الفائر ... قطع الطريق على من يريدون الصيد في الماء العكر خلال ندوة اتحاد المحامين العرب عن هجرة اليهود الصوفيت ... حيث إنزعج لمحاولات البعض الإشارة لكاسب ديفيد بأنها تعرقل التزامات مصر العربية ... وأوضح بحسم أن مصر لم تتخل أبداً عن التزاماتها العربية وأن تفسير ملحق معاهدة ٧٩ وتصريحات المسئولين المصريين تضمنت أن معاهدة الدفاع المشترك لها أولوية على معاهدة مارس ٧٩ ... قال أحد أعضاء الندوة.. إن طه الفرنواني دائماً ناثر... بدرجة سفير.."

القمة العربية - بغداد مايو ١٩٩٠

وقد تابعت انعقاد القمة العربية الطارئة في بغداد في مايو ١٩٩٠ لمناقشة التهديدات ضد الأمن القومي العربي، والتدابير اللازمة حيال ذلك... وقد لمست من خطابات بعض القادة العرب، محاولات لاثارة مشاكل إقليمية ومحلية، وتصريحات إعلامية تهاجم إسرائيل والولايات المتحدة، وشعرت بأن هناك محاولات من البعض لادخال مصر في هذه الاتجاهات، وماقد تؤدي إليه من تصعيد الموقف حتى نصل إلي ماوصلنا إليه عام ١٩٦٧، ويتحقق لاسرائيل أهدافها، وتستطيع أن تضرب الانتفاضة الفلسطينية والقوى العربية المتصاعدة متلعة بالعديد من الحجج المعروفة، وقد حذرت من هذا الاتجاه في العديد من أحاديثي ولقاءاتي وعلى الأخص مانشتر في جريدة الوند في ١٦ يونيو ١٩٩٠ "السفير طه الفرنواني.. إسرائيل تسعى لاستدراج مصر لحرب جديدة .. تساءلت الصحيفة هل تعني تصريحات مساعد رئيس الأركان الاسرائيلي بمشابة شرارة تساعد على تحقيق مخطط إسرائيل لاستفزاز الدول العربية، واستدراجها إلى حرب جديدة، ... وأشار السفير طه الفرنواني " أن هذه التهديدات تمتد استمرار السياسة الاسرائيلية والتي لم تتغير قبل توقيع كاسب ديفيد أو المعاهدة المصرية الاسرائيلية أو بعدها، فإسرائيل لم تلتزم بتنفيذ المعاهدة تنفيذاً دقيقاً وخرقتها أكثر من مرة.. لأن إسرائيل كانت تسعى من وراء توقيع المعاهدة مع مصر، للتوصل إلي صلح جزئي وليس إلى سلام عادل ودائم وشامل للصراع العربي الاسرائيلي... وأن هناك عدداً من صقور إسرائيل ينظر إلي السلام مع مصر على أنه سلام مؤقت... وأن انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء مجرد هدف تكتيكي يهدف إلي عزل مصر، باعتبارها أكبر قوة عربية ، وفي مقابل الانسحاب من سيناء، أخذ الطرف الاسرائيلي في التوسع على جبهات عربية أخرى، استعداداً لشن حرب جديدة ضد العرب... وأتني أرى أن استقدام مهاجرين من دول أوروبا الشرقية وأفريقية، وتوطينهم في النقب مع تشكيلاتهم العسكرية، خرقاً للمعاهدة وتهديداً مباشراً لأمن مصر.... وأتني أرفض الاستجابة للاستفزازات الاسرائيلية لاستدراج مصر إلي معركة جديدة

ومشابهة لحرب يونيو ٦٧، ولكن يمكن مواجهة أى احتمال عن طريق تقوية قوانا السياسية واقتصادنا وأمننا القومي، وإجراء اصلاحات سياسية وديمقراطية تساعد على ذلك...".

وتابعت بقلبي بالغ الموقف العربى والخلاف العراقى الكويتى، الذى تفجر فى أواخر يوليو ٩٠، ومحاولة تسوية الخلاف فى جذه ثم تحرك القوات العسكرية العراقية لتحتل الكويت فى ١ أغسطس ١٩٩٠، الأمر الذى دعانى إلى التصريح بضرورة الالتزام بميثاق الجامعة العربية وقراراتها، وأن هذا الوضع يؤثر على مستقبل الأمة العربية، وعلى التوازن الاستراتيجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.. وأدليت بتصريحات فى هذا الصدد. وقد نشرت فعلا الشرق الأوسط فى أغسطس ٩٠ مقالا تضمن "السفير طه القرنوائى لقد جاء هذا الصمل قبل أن تسعد أممتنا العربية وتهتج بعودة العلاقات بين مصر وبقية الأقطار العربية، وهو ما استبشرنا به خيرا لبدء مرحلة جديدة للعمل العربى المشترك، فى مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى.. وشهدت هذه الفترة القصيرة أثر عودة العلاقات المصرية العربية والاتفاق على التصدي للتهديدات الأجنبية للعراق بامتلاكه الأسلحة الكيماوية وتهديده لاسرائيل - والعمل لتأيد الانتفاضة وإنهاء الوضع المتروى فى لبنان ومواجهة الهجرة اليهودية للأراضى المحتلة.. وأخشى أن ندخل فى مرحلة جديدة من التمزق والانقسام بعد أن كدنا نتجع فى علاج واحتواء آثار جروح عشر سنوات من التفتت فى أعقاب مؤتمرات بغداد ٨٨...".

فى تعليقى على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة التى بدأ انعقادها فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠، أدليت بأحاديث منها مانشرته الشرق الأوسط فى ١١ أغسطس ٩٠ تضمن : أن الموقف هام جدا فى هذه المرحلة، وعلى القادة العرب ألا يتركوا تلك الفرصة تضيق من أيديهم، وأن يطبقوا النزاع فى إطاره العربى خوفا من أطماع الحاسدين والحاقدين على أممتنا العربية...".

وقد رفضت تشبيه ماحدث فى المنطقة العربية عام ٩٠ بما حدث فى الستينات وأشارت لهذا الراى فى عدة مقالات وقد نشرت مثالا جريدة الخليج فى أول أكتوبر ١٩٩٠ مقالا تضمن : إن عبد الناصر رغم ماحدث وقتئذ، إلا أنه كان حريصا على تصفية الخلافات العربية بالطرق الودية، وفى نطاق الأسرة العربية أو الجامعة العربية ... وأشارت إلى دعوة عبد الناصر عبد الكريم فور تهديد قاسم للكويت فى يونيو ١٩٦١، إلى عقد اجتماع قمة عربية، حيث تقرر ارسال قوات عربية لمساندة الكويت، وفرض الحل العربى بالقوات العربية، وتحت علم الجامعة العربية، وأجبار بريطانيا للتسحاب بعد قيام القوات العربية بواجبها.. ورفض إعطاء المبرر للتدخل الأجنبى.. وأشارت إلى موقف عبد الناصر من هزيمة ٦٧ وتوقعى صباح ٩ يونيو اقدامه على الاستقالة لاعتقاده أنه فشل فى تحقيق مصالح الشعب وأمتة العربية فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى..".

ولم تهتمد أنظارى عن الموقف فى الأراضى العربية المحتلة، رغم ماحدث فى الخليج،

فتأهبت مطالبتى بدعم الانتفاضة في مواجهة الجرائم الاسرائيلية، وأدانتى لمنهجة المسجد الأقصى بالقدس في أكتوبر - ١٩٩٠ ومطالبتى بإنهاء الاحتلال الاسرائيلى وفقا لنفس المبادئ الخاصة بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وحلّت من خطورة هجرة اليهود السوفيت وشاركت في اللقاءات الخاصة بالمنظمة العربية والمصرية لحقوق الإنسان، لتوضيح ضرورة مواجهة الممارسات الاسرائيلية خاصة الهجرة اليهودية.. كما طالبت بضرورة تحرير الجنوب اللبناني وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ لسنة ٧٨، بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية، خاصة وأن استسلام ميشيل عون في ١٣ أكتوبر ٩٠، قد فتح الباب لفرض الشرعية والاستقرار في بروج لبنان وإعادة البناء والتعمير..

مصر والصراع العربى الاسرائيلى عام ١٩٩١ - حرب الخليج

وشعرت منذ بداية هذا العام، بخطورة الموقف في منطقة الخليج، وأكدت بضرورة مبادرة العناصر العربية القومية بالتحذير من هذه المرحلة، وأن الهدف لبعض القوى الأجنبية، ليس اتساع القوات العراقية من الكويت، بل تحطيم القوى العسكرية العراقية، باعتبارها سندا رئيسيا للقوى العربية في مواجهة الصراع العربى الاسرائيلى وما يؤدي ذلك إلى نتائج منها ضرب الانتفاضة، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية.

وأجريت اتصالات ولقاءات مع عدد من القادة العرب، لحثهم على التدخل لإنهاء المشكلة عربيا دون استخدام القوة العسكرية لصالح امتنا العربية، وودعتها ومستقبلها.

وقد نشرت عدة أحاديث في أول يناير بهذا الشأن، ويمثل حديثى لجريدة الأنباء في ٥ يناير ١٩٩١ أى قبل الموعد المحدد للهجوم على الكويت والعراق بعشرة أيام تضمن : " السفير طه الفرنواتى .. ١٥ يناير حد فاصل في تاريخ المنطقة وأشارت الجريدة أن طه الفرنواتى اكتسب سمعته المرموقة، في المحافل الدولية والعربية عبر السنوات الطويلة الماضية خلال مواقفه الواضحة والمؤيدة لحقوق الإنسان ولحق الشعب العربى الفلسطينى في أرضه وحقه في تقرير مصيره.. ومطالباته الأمة العربية بوحدة صفوفها. وهو من الأصوات المخلصة للقضايا العربية، ولأنه كان من أكثر الشخصيات العربية والمصرية اخلاصا لهذه القضايا.. فان شهادته الآن وتأثير أزمة الخليج على هذه القضايا، كانت دافعا للتجاوز معه... وتاريخه من القضايا العربية والفلسطينية يتيح له بُعد الرؤية... ومواقفه تحرم المتاجرين بالمزايدة عليه.. وخروجه من منصبه يجعله بعيدا عن الشبهات... فلا شبهة ولا مصلحة له من أى نوع في الإدلاء بشهادته، وكان الحوار معه فرصة لمضع نوايا اسرائيل في المنطقة، ودورها في الحرب القادمة.. وتصوره للحل السلمى للأزمة... وخطورة حرب فاصلة في ١٥ يناير القادم... ماذا قال السفير طه الفرنواتى ... (وأشير باختصار إلى مايلى) : أن الموقف الأمريكى والموقف العراقى ضعيف مهما كانت النتائج...

والطرف المستفيد الأول هو اسرائيل.. ستحاول أن تجنى ثمار المواقف العربية الغاشقة.. سيسقط مبدأ عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة، وهي الفكرة التي ناضل العرب لترسيخها في كل المحافل الدولية، على مدى السنوات الماضية، تأكيداً لرفض احتلال اسرائيل للأراضي العربية.. وستحاول اسرائيل نفس هذا المبدأ، لتتمسك بشرعية احتلالها للأراضي العربية باعتبارها أرضاً محررة وليست محتلة.. وتوسع اسرائيل بانتشال العالم كله بأزمة الخليج، وتناسى الانتفاضة الفلسطينية التي هي أخطر ما يهدد أمنها، وغض النظر عن جرائمها في الأراضي المحتلة، وعن هجرة اليهود السوفيت إلى الأراضي المحتلة.. وأن اسرائيل هي صاحبة المصلحة الأولى، والمستفيدة الوحيدة من هذه الحرب، وأي حرب في المنطقة... وأكدت معلومات عن المقرين من بوش، بأنه جاد جداً في موقفه وسيبادر بالهجوم يوم ١٥ يناير...

وخلرت من وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج.. بما يعنى العودة لفكرة الأحلال العسكرية التي حانها في الخمسينات ومازلنا نحاربها... وخطورة هذه القوات الآن، أنها ستأخذ غطاءً من القانون الدولي وفقاً للميثاق... وأخشى أن يتحرك الوفاق الدولي الجديد إلى مرحلة جديدة للحوار والارتباط، بينما يتطور الواقع العربي للحرب والتمزق.

أوروبا الغربية تتجه لحل مشكلاتها وإيجاد كيان اقتصادى موحد.. في الوقت الذي يواجه الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه بأزمات سياسية واقتصادية، تسعى اسرائيل لإنتهازها، لتزيد من هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل، وإقامة مستوطنات جديدة، مما يزيد مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى من تعقيدات، إذا ما تمت مفاوضات في المستقبل لحل القضية الفلسطينية. ولا يجب في نفس الوقت أن نعدنا بالخلافات العربية من خطورة الاستعمار الاسرائيلى..

وأنتى أوافق على الفكرة المعروضة من تزامن انسحاب القوات الأجنبية المحتشدة في الخليج مع انسحاب القوات العراقية من الكويت.. ان الشعب المصرى كان في طريقه للاتقاط أنفاسه، بعد معاناة السنوات التي عاشها بعد كامب ديفيد، إلا أننا فوجئنا بضرية مفاجئة للتضامن العربى... وأن مصر مازال يقع على عاتقها مهمة إعادة التضامن العربى ومواصلة الحوار العربى العربى، كما أن عليها ألا تقطع شجرة معاوية مع العراق، والدور الأساسى المطلوب من مصر بحيث أن تساهم في إعادة بناء النظام الاقليمى في المنطقة، وأن تحافظ على وحدة الشعب العربى...

وكما توقعنا وخلصنا، فقد ضرب العراق ومنشأته في ١٥ يناير ٩١ تمهيداً للهجوم البرى وأعلنت بأننى وإن كنت أطالب بانسحاب العراق الكامل والفوري من الكويت، إلا أننى أرفض الاعتناء على العراق وشعب العراق ومن بينهم مليون مصرى..

وتاديت بضرورة تحريك الحكومات العربية المشتركة مع الولايات المتحدة في الضغط

عليها لإيقاف ضربها للشعب العراقي والذي يعتبر درعا عربيا في التوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي، وأن قوته مع القوى العربية والانتفاضة الفلسطينية قادرة على إجبار التطرف الاسرائيلي - من خلال هذا التوازن - على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ... وقد عبرت عن ذلك في عدة أبحاث للصحافة العربية، ومثل لذلك ما نشرته الشعب في ٢٢ يناير ١٩٩١ من حديث لي تضمن : " طه الفرنواني يقول لا بد للدول العربية، التي لها علاقة بأمريكا والغرب أن تطالب بأقصى سرعة من خلال الاتصالات السياسية والدبلوماسية بوقف الحرب، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، سواء في أزمة الخليج أو القضية الفلسطينية.. حقنا للدعاء العربية... وأطالب الشعوب والهيئات والنقابات والأحزاب العربية، أن تنظم صفوفها فوراً، وتضغط على الحكومات للمطالبة بوقف الحرب، وانسحاب العراق من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة..."

كما نشرت مثلاً الأهلالي في ٩ فبراير ٩١ مقالا تضمن : " أن الحلفاء يسعون لتدمير العراق ولو عبر تدمير الكويت أيضا ... مع اتهام البعض بأن التدمير للتحرير وليس لاستنزاف ثرواتهم حتى آخر برميل نفط وآخر دولار... وإنني أتعامل مع القضية بشكل موضوعي، وعلي هذا الأساس يجب الوقوف بكل قوة - رسميا وشمها - ضد كل ما يخل بالتوازن الاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي..."

وأضاف الفرنواني " أن في مخيلتي أن ثمة ردا عراقيا قد يحدث في الأيام المقبلة، تجاه إسرائيل (وقد تم ذلك بالفعل) غير أنني اتصور أن ذلك لن يحل المشكلة مهما كانت جسامة التهديد الذي سيحدث... (وللتذكير فإن حالة الحرب بين العراق وإسرائيل ما زالت مستمرة منذ ١٩٤٨) ... وعلى العناصر القومية أن تضغط بكل قوة لوقف محاولات إسرائيل انتهاك الموقف في الخليج لتضخم من أهمية الدور السياسي والجغرافي والاقتصادي لإسرائيل، ليتناسب ويتوازن مع مرحلة هيمنة القطب الأمريكي المهتاج في العالم وفي منطقتنا العربية ..."

" وأن الانسحاب العراقي من الكويت، قد ينطوي على الحفاظ على القوة العراقية أو إيقاف استغلال إسرائيل لوجود قوات الحلفاء في المنطقة، كما يتيح الفرصة الأوسع بمشاركة بعض التدخلات العربية - لضغط على قوات الحلفاء بالانسحاب من ناحية أخرى. ومنع تواجد قوات أجنبية على أرضنا العربية... إن احتلال دولة لأخرى مرفوض... والتواجد الأجنبي الدائم مرفوض، وضرب إيران عراقيا من قبل مرفوض... وعلينا أن نعلم الرفض والقبول طبقا للحسابات الموضوعية، ولستنا بالضعف الذي تصوره لنظل نؤجل كل صراع يهددنا بالظروف، وأخشى أن يأتي الطرف الموالي، ونكون قد نسيتا الصراع العربي الاسرائيلي..."

ونشرت الوفد حديثا لي في ٧ فبراير ٩١ تضمن " ان إسرائيل لاتعترف بالشرعية

الفلسطينية وهي شرعية تقوم على أساس وجود الشعب والاقليم والنظام السياسي... وهذه الشرعية موجودة من قبل صدور قرار التقسيم ١٨١ لسنة ٤٧... (وأشرت إلى القرارات الدولية التي تدين اسرائيل ورفض تطبيقها)... ويؤكد السفير طه الفرتواي أنه يعتبر كل القرارات التي تحدد حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود يونيو ١٩٦٧ قرارات غير شرعية وغير قانونية بما فيها قرارات قمة فاس سبتمبر ١٩٨٢..

وأنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الضغط على اسرائيل باستخدام العقوبات المقررة في البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة- مثلما تفعل مع العراق - لطرد اسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وأن يقوم المجتمع الدولي، بإبعاد قوات دولية للأراضي المحتلة تحمي الشعب الفلسطيني، وتحل محل قوات الاحتلال الاسرائيلي، تمهيدا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة.."

وقد رفضت بشكل قاطع بعض تصريحات المسؤولين عن دور إسرائيلي محتمل في الترتيبات الأمنية، التي ستتم بعد حرب الخليج في إطار النظام الأمني، وأعلنت آرائي في ندوات وأحاديث تؤكد رفض مشاركة اسرائيل المتعددة في أي اجراءات أمنية عربية.

ونشرت الصحف العربية بعضا من هذه التصريحات، فنشرت مثلا الأهالي في ٢٠ فبراير ٩١ مقالا تضمن " نرفض مشاركة اسرائيل أو أية دولة عربية لها مواقف ضدنا في أي اجراءات أمنية... ولا استطيع أن أتصور مشاركة اسرائيل في عمليات الأمن قبل موافقتها وتنفيذها الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية والوصول إلى سلام عادل بالمنطقة... كيف تشارك اسرائيل وهي في حالة حرب قانونية وقطعية ضد الدول العربية، ولم تحترم قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي العربية، ولم تعترف بالدولة الفلسطينية حتى حدود ٤٧ وفقا للشرعية الدولية... يجب على الدول الخليجية ومصر أن ترفض هذه المشاركة..."

كيف تطالب دول المنطقة بنزع أسلحة الدمار الشامل دون أن يتم نزع السلاح النووي والكيماءى الاسرائيلى، وترفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع التجارب النووية بالمنطقة نرفض التفويض على منشآتها النووية، التي تمثل تهدينا لأمن الدول العربية بالمنطقة..."

ونشرت جريدة الشعب في ١١ مارس ٩١ حديثا لى تضمن : أمريكا استغفلت الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الاستعمارية... إستمرار العقوبات واستخدام القوة الأمريكية ضد العراق يخالف ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التي لم تنص صراحة على استخدام القوة العسكرية، كما جرى العرف الدولي خاصة في موضوع كوريا ١٩٥١... وأن قبول العراق لجميع قرارات مجلس الأمن يحتم إلغاء العقوبات الاقتصادية...

أطلب من الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة - إذا كانت هناك حقيقة عدالة دولية - بمعاملة إسرائيل بالمثل وأن يحدد لها مجلس الأمن مهلة محددة للاستسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن تحل قوات دولية محلها تستقضي شعب الأرض المحتلة في تقرير مصيره وأطالِب الدول التي ساندت أمريكا في حرب الخليج، بأن تبتذل نفس الجهد ونفس الحماس لحل القضية الفلسطينية، كما تلزم إسرائيل بالاستسحاب والتوقيع على اتفاق حظر الأسلحة النووية والكيماوية..."

ضرورة استمرار دعم الإنتفاضة

ولم يتسن الموقف الدولي، موافقي بالنسبة لضرورة استمرار دعم الانتفاضة، وأكدت حتى في أبداً، آرائى الشخصية، بالنسبة لمواقف القادة العرب من هذا الموضوع وأيد أي موقف لأي قائد عربى يدعم الانتفاضة، وبالتالي يشارك مشاركة فعالة في إنها الصراخ العربى الاسرائيلى لصالح الأمة العربية.

وعلى هذا الأساس أدليت بعدة أحداث، وقد نشرت مجلة روزاليوسف حديثاً لى فى ١٢ مارس ١٩٩١، إلا أننى لاحظت قيام الصحير بإضافة عبارات أو حذف فقرات من الحديث الذى يتضمن " موضوع توقيع بعض رجال الأحزاب المصرية على ميثاق بانشاء " لجنة عربية للانتفاضة في بغداد بدلاً من إنشاء اللجنة القومية العربية التى سبق أن اقترحناها ورفض الاعتراف بإسرائيل في مقابل حوار شكلى مع الولايات المتحدة في تونس توقف بعد عدة شهور... وضرورة العمل العربى المشترك والمعاهد لتخطى الموقف المجرد في حرب الخليج بعد أن كنا ننتظر بعد إنتهاى الحرب العراقية الايرانية، استخدام القوات العربية لصالح القضية الفلسطينية... وماترب على ذلك من تفعيت الشعب العربى وارتفاع اصوات الشماعة في إسرائيل والغرب لتهدأ من التضامن العربى..."

وكان من الضرورى متابعة الموقف الأمريكى بعدئذ أننا - زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة لاسرائيل في ١٢ مايو ٩١ في إطار جولة بالشرق الأوسط وإعلان الوزير بأنه " لا توجد لديه خطة محددة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى، وحل المشكلة الفلسطينية، وأشار إلى أنه من الخطأ توقع تحقيق سلام فوري، وحل سريع للصراع العربى الاسرائيلى..."

وقد أوضحت في عدة أحداث بأن الشعب العربى قد سأم ترديد هذه العبارات وأنه يتطلع إلى موقف عادل من الولايات المتحدة وإنهاء المشكلة الفلسطينية بمشاركة مشغلى الشعب الفلسطينى. وقد نشرت مثلاً جريدة الوفد فى ١٤ مايو ١٩٩١ حديثاً لى تضمن : " ضرورة مشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطينى فى أى تسوية عادلة وشاملة، ودون تدخل من أى جهة في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين، كما هو الحال بالنسبة للأطراف الأخرى " مذكراً بالموقف الاسرائيلى

في نهاية عام ٩٠ أثناء أزمة الكويت وإعلان إسرائيل استعدادها لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة تهدف إلى إقامة حكم ذاتي في إطار الدولة اليهودية...

وأكدت أن إجراء انتخابات للتمثيل الفلسطيني في الضفة وباصفها القدس وغزة، أمر لا يمتنع، وهو حق طبيعي لشعب الأرض المحتلة، وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية إلا أن إسرائيل ترفض الانتخابات الديمقراطية الحرة، وتصر على انتخابات بدون ضمانات، للوصول لحكم ذاتي محدود لإدارة البلديات ولكنها تتمسك بالسلطة الداخلية والدفاع والتمثيل الخارجي... الخ. الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون... وأرى أن الشرعية الدولية لا تتجزأ، وأطالب بضرورة فرض قرارات الأمم المتحدة على إسرائيل، ومنعها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات...

ونشرت مجلة المجلة في ٧ مايو ١٩٩١ مقالا تضمن "يقول السفير الفرنسي أن آراء بيكر تتشابه إلى حد كبير بالآراء الأمريكية السابقة، خاصة مبادرة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢، والتي رفضها الإسرائيليون ومعظم القادة العرب والفلسطينيين، رغم أن خطة ريجان كانت تقضي بأن مجلس الأمن يمثل حجر الأساس، بعكس آراء بيكر التي تركز على الرعاية الدولية... كما أن ريجان طالب برفض إقامة المستوطنات الإسرائيلية، في حين أن بيكر لم يشر إلى ذلك... ويرى الفرنسي أنه بالنسبة لنا يمكن أن يوافق عليه العرب والفلسطينيون موضوع نزع السلاح في المناطق الفلسطينية التي تتسحب منها إسرائيل، مع تبادل ذلك مع مناطق إسرائيلية، وأن يكون ذلك مع إشراف دولي فعال، حتى لا تستطيع إسرائيل بعزلتها عنها كما حدث بعد هدنة ٤٩... والموافقة على تدمير أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للدول المحيطة بإسرائيل، وكذلك بالنسبة لإسرائيل نفسها، مع الموافقة الجماعية على الإشراف الدولي لتحديد حجم القوات المسلحة في بعض المناطق بالتبادل مع إسرائيل...

أما السيناريو الذي يتوقعه طه الفرنسي فهو توقع حدوث مفاوضات عربية فلسطينية إسرائيلية، شرط أن تساهم المنظمة بشكل فعال فيها، سواء بوفد يمثلها أو وفد من الأراضي المحتلة يخضع لإشراف المنظمة... أما بالنسبة للنتائج المتوقعة، فهذا يتوقف على شكل المفاوضات ونوعيتها وامكانية ممارسة الضغط الأمريكي على إسرائيل... مع ضرورة الاتفاق العربي على شروط موحدة يستطيعون فرضها خلال المفاوضات التي ستجرى خلال المؤتمر المرتقب أيما كان شكله إقليمي، أو دوليا... وأن التسوية السياسية الحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي لن تتحقق إلا في ظل توازن حقيقي واستراتيجي... فهل حان الوقت لتحقيق هذا التوازن بعد الانهيار العربي أفر حرب الخليج؟..

وفي حديث للأهالي في ٢٢ مايو ١٩٩١ أشرت «التخاذل العربي حيال دعم الانتفاضة ليس

وليد أزمة الخليج، كما يصور البعض الموقف الآن ومعلوم ان قرارات مؤتمر القمة بالجزائر عام ١٩٨٨ والخاصة بدعم الانتفاضة ماديا ومعنويا واعلاميا لم تطبق، بل عرقلت بعض الدول تنفيذها، واذا كرر أن مستولا عربيا هاجم بعض القادة العرب بعنف في مؤتمر قومي عربي عام ٨٣ لأنهم قصروا في دعم مصر في عهد ناصر والسادات ومبارك فيما يخص احتياجاتها بشأن القوات المسلحة. وأن هذا الموقف ضد عوامل أخرى أدت الى كامب ديفيد والآن فإن التخاذل العربي قد يؤدي إلى عراقب وخيمة، ولقد أثمر التخاذل العربي في دعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان عام ٨٧ إلى مقررات فاس وفيها الاعتراف الضمني بإسرائيل والانسحاب الى حدوده ١٩٦٧ وليس لحدود ١٩٤٧ واظن أن عدم دعم الانتفاضة كان كذلك وراء الشنازلات الفلسطينية من نوفمبر ١٩٨٨ بشأن الاعتراف بدولة إسرائيل وعلان أن الميثاق الوطني الفلسطيني لم يعد قادرا على مسيرة التطورات رغم انه صلب وجود المنظمة وان استعراق الجامعة العربية في الشكليات بدعوى كسب الوقت لحين تنقية الاجواء العربية ينطوي على أكثر من وهم، والظن بأن الوقت يحمل في صالح التنقية وسط الوجود الغربي والأمريكي المكثف والضغوط سياسيا وعسكريا في المنطقة وهم، إن الانتفاضة لن تنتظر والعدو الاسرائيلي لن يؤجل ابتلاءه للأرض والوجود والاحتلال الغربي لشمال العراق لن يجمد أوضاعه حتى تنقى اجواء... لقد كانت الخلافات بين مصر والسعودية على أشدها وعندما دعت مصر لمؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ حضر الجميع وتحملت مكاسب على صعيد التصلي القومى للخطر الصهيوني والآن حتى تستعيد الجامعة العربية جديتها وحتى تستفيد مؤسسة القمة هافيتها ؟...

وذكرت "الموقف العربي" في ١٩ مايو ٩١ حديثا لي يتضمن "لا حل للقضية الفلسطينية قبل إنهاك الصهاينة... ويرى السفير طه الفرتواي وأحد البارزين في الحركة السياسية: أن حرب الخليج قد تجبرت بعد اجتماع قمة بغداد في مايو ٩٠ والذي كان يهدف لبحث كيفية مواجهة المخططات الصهيونية... إلا أن أحداث الخليج قلبت الموازين رأسا على عقب... وأن تجاربي مع حركات التحرير تاريخيا أكدت وقوف هذه الحركات باستمرار موقفا محايدا تماما في جميع الخلافات العربية العربية... وقد شاركت في حرب تحرير الجزائر في وقت خلاقات عربية خاصة بعد الانفصال المصري السوري ١٩٦١ ورغم علاقتنا القوية بقيادة التحرير الجزائري، ودعمنا المستمر لشورتهم، إلا أنهم كانوا حريصين على عدم التدخل في أي خلاف عربي... وأشار الفرتواي بضرورة قيام الأمة العربية بدفع الديمقراطية والشورى وحقوق الإنسان... وأن نلهم باستمرار الانتفاضة الفلسطينية... وأمل ألا يتخذ الموقف الفلسطيني من حرب الخليج كلرصة لمنع المعونات والمساعدات عن الانتفاضة سواء أخطأ بعض القادة أم لم يخطئوا... وأن موضوع تصعيد الانتفاضة، يتوقف على تقدير القيادة في الداخل وتقديرها الآثار والنتائج... وأكد أن الانتفاضة لن تتوقف، لأنه لا يمكن وقف الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، ولابد من هذا، فلا قرارات الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن ولا اجتماعات القمة العربية والأوروبية

ولا الوعد والتصريحات، تستطيع أن توجد حلاً للقضية الفلسطينية، دون الانتهاك الدائم المستمر لقوى الاستعمار الصهيوني، وهكذا علمتني تجاربي مع حركات التحرير. وأشارت إلي قيامي أثناء عملي كسفير لمصر في زامبيا أثناء حرب تحرير روديسيا وزيمبابوي باتصالات مع قادة حركات التحرير وتأكد لي تصميم قادة التحرير على ضرورة استمرار الاستنزاف لقوى الاستعمار، وبمعدنا يمكن الجلوس على مائدة المفاوضات مع استمرار الكفاح... وناقشت أيمان سميت رئيس روديسيا قبل التحرير، وقد أصبح بمعدنا زعيماً للمعارضة البيضاء في زيمبابوي المستقلة، عن أسباب خسارته الحرب وكيف استسلم لقوى تحرير زيمبابوي، أجاب إن الانتهاك لحكمه الناتج عن تصميم ومواصلة قوى التحرير على استرداد الحق كان القيصـل في ذلك... وأكدت من واقع تجاربي مع سبع حركات تحرير بأن السلام وإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح الأمة العربية لن يتحقق الا بتفوق التوازن..."

مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١

وكما سبق أن توقعـت في أوائل عام ١٩٩١ من احتمالات حدوث مفاوضات عربية فلسطينية اسرائيلية، فقد وجه الرئيسان الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل جورباتشوف في ١٠ أكتوبر ١٩٩١ الدعوة إلى الأطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١.

وقد سبق أن أكدت في تصريحاتي السابقة، خاصة في مارس ومايو ١٩٩١، بضرورة قيام الولايات المتحدة بدور فعال- وفقاً للشرعية الدولية- وبنزاهة وحياد لا يحد، لحل للصراع العربي الاسرائيلي وبأن الشعب العربي يتطلع إلى موقف عادل من أمريكا لإنهاء المشكلة الفلسطينية بشرط مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين بدورهم بهذا الشأن عن طريق وفد يمثل المنظمة أو وفد من الأراضي المحتلة يرتبط بتوجيهاتها ودون تدخل من اسرائيل في تحديد ماهية هؤلاء الممثلين مع ضرورة إجراء انتخابات في الضفة الغربية بما فيها القدس وفزة مع ضرورة فرض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لقرارات الأمم المتحدة على اسرائيل ومنعها مهلة زمنية محددة لتنفيذ هذه القرارات، فقد اتصل بي السفير الأمريكي وعدد من الممثلين الأمريكيين أثناء زيارتهم لمصر لمعرفة رأيي بالنسبة لأية مفاوضات مقبلة، وقد أكدت لهم وجهات نظري السابقة، كما أشارت إلي أن الآراء الأمريكية المطروحة لا تلبى المطالب المشروعة للشعب العربي في استرداد أراضيه وإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن هذه الآراء تتناقض بالنسبة للأمة العربية حتى مع مبادرة ريجان لعام ١٩٨٧.

وقد أشار الرئيسان الأمريكي والسوفيتي في دعوتهما لعقد مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ إلي أن هناك فرصة تاريخية قائمة لتحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط وأن بلديهما

على استمداً لمساعدة الأطراف لتحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تركز على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وأن المفاوضات الثنائية المباشرة تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن مع مشاركة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردنى الفلسطينى وتدعى مصر والمجتمع العربى بصفة مشاركين كما ستوجه الدعوة لمجلس التعاون الخليجى لإرسال أمينه العام للحضور كمرافق للأمم المتحدة لإرسال الأمين العام مراقب مثله، كما ستجتمع بعدها بأسبوعين الأطراف التى ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فى موسكو للتفاوض بشأن قضايا المنطقة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمى والمياه وقضايا اللاجئين والهجرة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ونص خطاب الدعوة إلى المؤتمر بأنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التى سيتوصلون لها، ولن تكون للمؤتمر سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو التصويت على القضايا أو النتائج وأن عقد المؤتمر مرة ثانية سيكون بموافقة جميع الأطراف. وركز الرئيسان على توضيح الدور بالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك بأنها ستدور على مراحل تبدأ بمباحثات حول ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت للتوصل إلى اتفاق فى موعد أقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستستمر ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت مدة خمسة أعوام ويبدأ من العام الثالث من هذه الترتيبات. ستجرى المفاوضات بشأن الوضع الدائم. وقد قدمت الولايات المتحدة تلميحات إلى المشاركين فى المفاوضات المباشرة، فأشارت فى تلميحاتها لإسرائيل فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ إلى أنه بواسطة المفاوضات المباشرة فقط يمكن تحقيق سلام حقيقى وأن الولايات المتحدة قد التزمت بأمن إسرائيل والتى رفض جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها وأنها تعاونت معها لتلبية احتياجات أمنها وتحقيق تفوقها النوعى للوصول إلى حدود آمنة لإسرائيل وقابلة للدفاع يتفق عليها فى المفاوضات لتحقيق سلام عادل ودائم خلال مباحثات تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وعقد اتفاقات سلام وعلاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل و، جاراتها العربيات وأكدت أمريكا سياستها التقليدية فى المنطقة بعدم تأييدها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. كما لا تؤيد استمرار السيطرة أو الضم للمناطق التى تحتلها إسرائيل وبأنه لن تكون للمؤتمر فرض حلول على الأطراف أو صلاحية اتخاذ قرارات ويتجدد انعقاده بموافقة كل الأطراف، كما أنها تدعم المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف ولا تؤيد ارتباطاً بين المفاوضات المختلفة ولا ترغم أى طرف على الجلوس مع من لا يرغب فى الجلوس معه وأن تمثيل الفلسطينيين يتم فى وفد أردنى فلسطينى مشترك من سكان الضفة وغزة وأن أمريكا لا تهدف إلى وصول منظمة التحرير الفلسطينية إلى المفاوضات أو تحمل إسرائيل على الدخول فى حوار أو مفاوضات معها وأن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين تجرى على مراحل لتسوية مرحلية لحكم ذاتى يستمر خمس سنوات، وأن تبدأ المفاوضات على الترتيبات الدائمة ابتداء من السنة

الثالثة من فترة الترتيبات المرحلية وتوافق أمريكا علي التشاور مع اسرائيل وعلى أخذ مراقفها في الاعتبار في مسار مقاضات السلام.

وأكدت أمريكا لإسرائيل بأن موقفها من المفاوضات مع سوريا لم يتحدد بعد من مسألة الحدود، وإذا اضطرت لإعلان موقفها فانها ستولى وزنا كبيرا لموقف اسرائيل بأن التسوية السياسية مع سوريا تعتمد على بقاء اسرائيل بهضبة الجولان. كما قدمت الولايات المتحدة تطمينات للجانب العربي فأكدت للبنان بأنها ستصرف كوسيط نزيه لحل النزاع العربي الاسرائيلي وطمانت سوريا بأنها ملتزمة بمبدأ الأرض مقابل السلام على كل الجبهات بما فيها الجولان خلال التفاوض وبأنها ستحتكر في رفض الاعتراف بضم الجولان أو تطبيق القانون الاسرائيلي عليه ورفض النشاط الاستيطاني داخل حدوده ٦٧ وأنها ستكون وسيطا أميناً لمحاولة التوصل لحل النزاع .

أما بالنسبة للتطمينات الأمريكية للفلسطينيين فإن أمريكا أكدت ضرورة سلام شامل على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالأمن لكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل وبالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وأن الفلسطينيين سيختارون أعضاء وفد الأردني الفلسطيني المشترك دون أي اعتراض من فلسطيني المناطق الذين يوافقون على المفاوضات وعلى استبعاد للعيش بسلام مع اسرائيل وأنه لا يمكن اجبار أي طرف على الجلوس مع أي شخص لا يريد الجلوس معه ورفض تقسيم القدس وأن وضعها النهائي يحدد خلال المفاوضات وأن لسكان القدس الشرقية الحق في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالي وامكانية ضم فلسطينيين من خارج المناطق بشرط تطبيق الشروط السابقة عليهم ومعارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ٦٧ واعتباره عقبة في طريق السلام مع تحديد أسس مفاوضات الحكم الذاتي بما يتفق-بل ينقص- من حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد أهرت خلال هذه المرحلة من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي امتدت لحوالي سنة، عن رأيي بالنسبة لتوقيت هذه المفاوضات وآثارها في الوصول لتسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي والذي يتلخص في أن ميزان القوى حاليا قد اختلف بين العرب واسرائيل اثر أزمة الخليج لصالح اسرائيل لأسباب عديدة منها الانقسامات العربية وضعف التنسيق العربي، الأمر الذي لن يحقق السلام الشامل والعاذل في المنطقة في ظل هذه الظروف. وأكدت بأنه لا يمكن للقادة العرب أن يعتمدوا في مقاضاتهم الثنائية أو المتعددة الأطراف على ما يأملون فيه من قيام الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل للحصول على تنازلات منها لاسترداد حقوقنا المشروعة وتنفيد القرارات الدولية نتيجة لاختلال التوازن بين العرب واسرائيل خلال هذه المرحلة خاصة وأن موعد الانتخابات الأمريكية قد اقترب، الأمر الذي لايشجع قيادات التطرف الاسرائيلي على

تقديم تنازلات حقيقية، بمحاصلوها على ضمانات القروض (عشرة بلايين دولار) لتقوم اسرائيل بتنفيذ مشاريعها الاستيطانية واستقطاب المزيد من المهاجرين اليهود وما يشمله ذلك من خطورة رفض الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة واستمرار اهداف التطرف الاسرائيلي في التوسع على حساب الارض العربية.

وأكدت في تصريحاتي على أهمية تمسك الأمة العربية والاسلامية خلال هذه المرحلة بحقوقها الوطنية الكاملة بتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان والسورية في الجولان، والعمل فوراً وبقرّة وإيمان على عودة التضامن العربي والاسلامي لمواجهة خطورة توسع التطرف الاسرائيلي واستمرار احتلاله للأرض العربية ..

المفاوضات الثنائية العربية الاسرائيلية والمتعددة الأطراف

وتابعنا المفاوضات الثنائية والصعوبات التي واجهت المفاوضين العرب السوريين واللبنانيين والاردنيين والفلسطينيين بشأن تحقيق ماتم الاتفاق عليه في مدريد ووفقاً للتطمينات الأمريكية التي قدمتها الولايات المتحدة للدولة العربية المفاوضة على أساس كل الأرض مقابل السلام الشامل وفقاً لقراري ٢٤٢ و٣٣٨ ورفض تقسيم القدس وتحديد وضعها النهائي خلال المفاوضات ومعارضة النشاط الاستيطاني منذ عام ٦٧ وتطبيق حكم ذاتي يتفق مع حقوق الشعب الفلسطيني. وقد أكدت ضرورة مساندة المفاوضين العرب في التسلسل بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وإقرار حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره بما في ذلك العودة وإقامة الدولة. وقد رفضنا التمسوف الاسرائيلي خلال مراحل المفاوضات الثنائية ومحاولات المفاوض الاسرائيلي إقامة حكم ذاتي شكلي وإداري لا يتفق مع مؤتمر مدريد أو التطمينات الأمريكية ونادينا بضرورة وقوف الولايات المتحدة في مواجهة اسرائيل باعتبارها المسئولة الرئيسية عن عقد وتنفيذ قرارات مدريد.

وتابعنا كذلك المفاوضات المتعددة الأطراف والتي ترمي اسرائيل من خلالها الي تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والاستفادة من هذه المفاوضات لإقامة نظام اقتصادي في الشرق الأوسط تهيمن عليه اسرائيل، ونادينا بضرورة عدم اتخاذ أي قرارات في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف حتى يتضح موقف اسرائيل من الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

مشروعات اتفاقيات فلسطينية اسرائيلية بشأن قطاع غزة ١٩٩٢/١٩٩٣

وتأكدت معلوماتي من داخل الاراضي المحتلة ومن اسرائيل بأن هناك رأياً عاماً اسرائيلياً يتنامى ويتصاعد، ليؤكد ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ولا يمانع كذلك

بالانسحاب من بعض مناطق في الضفة الغربية، لا تمثل خطراً على إسرائيل أو الاحتلال الإسرائيلي في الأرض المحتلة وليست ضمن الاطماع التاريخية الصهيونية كإريحا.

وأشارت بعض الصحف الإسرائيلية في يناير وفبراير ومارس ١٩٩٣ إلى ضرورة الانسحاب العسكري الإسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المناطق بالضفة وذلك لتدهور الأحوال في هذه المناطق ولعدم إمكانية تصفية الانتفاضة فيها بالوسائل العسكرية، الأمر الذي يهدد المصالح الأمنية الوطنية لإسرائيل بل ويهدد حتى وجود إسرائيل نفسها، وهذا ماكتا نتوقعه وسبق أن أعلنته في تصريحاتي السابقة عن أهمية دعم استمرار الانتفاضة، لأن ذلك سيؤدي إلى انهك الصهاينة مما يجعل من انسحابهم من جميع الأراضي العربية المحتلة.

هذا وقد علمت بأن بعض القادة الفلسطينيين والذين سبق أن ناقشتهم عام ١٩٨٦ بشأن إمكانية اتفاق مرحلي يؤدي للانسحاب من بعض المناطق ومطالبة قادة التطرف الإسرائيلي بمنعهم من ذلك وهو تطبيع علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع القيادة الفلسطينية وإقامة مشروعات مشتركة في ظل كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية، والذين وافقوا على هذه الفكرة الإسرائيلية وقتئذ ظن منهم بأنهم سيتفكرون في النهاية على التطرف الإسرائيلي، علمت بأن هؤلاء القادة الفلسطينيين قد أعلنوا عن طريق وسطاء عرب وأجانب بموافقة بعض قيادات المنظمة على ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة مقابل تعاون اقتصادي مشترك وذلك بشرط أن يتم التفاوض الإسرائيلي المباشر مع هذه القيادات وبمبادرة إسرائيلية .

الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ٩ سبتمبر ١٩٩٣

ونتيجة للمفاوضات السرية السابقة، وبدون علم العديد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التي تشارك في الانتفاضة وفي المطالبة بتحرير أرض فلسطين، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وبقبول المنظمة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ و٢٤٢ والتزام المنظمة بعملية السلام في الشرق الأوسط والحل السلمي للنزاع، وأعلنت أن القضايا المتعلقة سيتم حلها بالتفاوض ومسؤوليتها عن جميع أعضائها وتحمل مسؤولية منع العنف وتآديب المخالفين واعتبار جميع المواد الواردة في الميثاق الفلسطيني والتي تنكر حق إسرائيل في الوجود باطلّة.

كما أكد اسحاق رابين ورئيس وزراء إسرائيل بمنذ وفي نفس اليوم بأنه استجابة لخطاب المنظمة السابق، وفي ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية السابق، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وببدء مفاوضات معها ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبذلك انتهت مرحلة خطيرة من مراحل الصراع بين بعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل وبدأت مرحلة جديدة وخطيرة كذلك بشأن الاتفاقيات التي ستوقع بين الطرفين، وقد كنا نرغب في أن يكون هذا الاعتراف اعترافاً متبادلاً ومتزامناً بين دولة فلسطين وإسرائيل وليس بين المنظمة وإسرائيل، إذ أن فلسطين قد أعلنت رسمياً كدولة منذ ١٩٤٧ وتأسست في عام ١٩٨٨ واعترف بها العديد من الدول اعترافات رسمية وفعلياً قد يتجاوز عددها اعتراف دول العالم بإسرائيل.

إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني

(اتفاق غزة وأريحا) ١٣ سبتمبر ١٩٩٣

وتم توقيع هذا الاتفاق في الهيئ الأبيض براشنتون وبحضور عدد كبير من المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين والعرب ويتضمن الاعلان تحديد هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية من خلال عملية سلام الشرق الأوسط الجارية لتأسيس حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية في الضفة وغزة لمرحلة انتقالية تقود الى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٤٢ و٣٣٨ وأجراء انتخابات مباشرة لانتخاب سلطة الحكم الذاتي والتي ستفعل الضفة وغزة علما قضائيا سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وسعياً المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي خلال خمس سنوات بعد الانسحاب من قطاع غزة وأريحا. أما مفاوضات الوضع النهائي فتبدأ خلال ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية وتشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، التعاون مع الجيران الآخرين، وأن الخلاصات بشأن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ أو أية اتفاقيات لاحقة للمرحلة الانتقالية، سيتم حلها بالمفاوضات وإن لم يمكن ذلك فتحل خلال آلية للتسويات يتفق عليها بين الطرفين، ويمكن للطرفين أن يعرضا للحكيم الخلاصات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، فإن الطرفين سيشكلان لجنة تحكيم (١١ مرفق) وتم توقيع بروتوكولات ملزمة بالاعلان المبادئ الأول خاص بحق الفلسطينيين من سكان القدس في المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي، والثاني خاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من غزة وأريحا، والثالث تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي المشترك، والرابع خاص بتعاون إسرائيل لفلسطين في مجال التنمية الاقتصادية في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف

مرفق

ونظرا لخطورة هذا الاتفاق وإيماده الفلسطينية والعربية والإسلامية فأننى انتقل وجهتى النظر للموافقين والمعارضين، وأشير كذلك الى آرائى بالنسبة لقطاع غزة .

ويرى الموافقين بأن هذا الاتفاق خطوة أولى وفيه اشعاليه وإعلان مبادئ، يتحقق بعدها حكم ذاتي كامل في الضفة وغزة ويؤدي للدولة الفلسطينية، وأن الموضوعات الهامة كالقدس

والمستوطنات واللاجئين والحدود سيتم التفاوض بشأنها، وأعربوا بأن ظروف الأمة العربية وظهور الخيار الاسويي الاسلامي والظروف الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراذ الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير الأوضاع في مختلف مناطق العالم وهي المسند الرئيسي لاسرائيل مع تدهور الأوضاع العربية أثر حرب الخليج، قد عجلت المفاوضات الفلسطينية إلى تنفيذ قرار المجلس الوطني والقمة العربية ١٩٧٤ في إقامة أية سلطة فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها وتوقيع هذا الاتفاق. مرفق

أما المعارضون فيرون رفض الاتفاق واستمرار الجهاد نظرا لاختلال الموازين في الوقت الحاضر وأن أي اتفاق هو لصالح اسرائيل، كما أن الاتفاق سيؤدي إلى محاولة وقف الانتفاضة الفلسطينية والكفاح المسلح وهذا أمر مرفوض حتى انتهاء تحرير الأرض العربية بالإضافة إلى أن الاتفاق أجل أهم الموضوعات الفلسطينية والعربية والاسلامية كموضوعات القدس وحق العودة ويطالب بالغاء بنوه في الميثاق رغم ما تعلنه اسرائيل دائما من النبل إلى الفرات واستمرار السلاح النووي. هذا والاتفاق يمثل خطوة كبيرة خاصة في الملحق الاقتصادي إذ أن تنفيذه وفقا للمفهوم الاسرائيلي والأمريكي الغربي سيؤدي إلى سيطرة اسرائيل على المنطقة العربية بإيقاف المقاطعة العربية وتطبيع كامل قبل أن تحقق اسرائيل انسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية.

وأرى ضرورة وأهمية عودة التضامن العربي والاسلامي فوراً وإجراء حوار عربي اسلامي لمواجهة هذه الخطوة الاسرائيلية مع التمسك بحقوق الشعب العربي كاملة وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية وحركات الكفاح.

ولم استطع الوقوف موقفًا محايدًا بين الموافقين للإتفاقيات والمعارضين لها، فأشرت في عدة تصريحات صحفية عن رأي بشأنها... فأشرت للأحرام الأسبوعي في ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ وبأن هذه الإتفاقيات تماثل مرحلة اتفاقيتي فك الاشتباك المصري - الاسرائيلي عامي ٧٤ ، ٧٥ بعد حرب ١٩٧٣ ، وأن هاتين الاتفاقيتين كانتا الخطوة الأولى للتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، وتسألت عما إذا كانت اتفاقيات سبتمبر ٩٣ هي مقدمة لتولي الشرطة الفلسطينية مسئولية منع الفلسطينيين من مقاومة الاحتلال، وهل ستكون مهمتها وقف الانتفاضة...؟، وإذا ما حدث ذلك فإنها ستكون بداية النهاية...».

كما أشرت في مقالات عديدة نشرت في الصحافة العربية والأجنبية وفي تصريحات للإذاعات المصرية والأجنبية إلى أن اعتراف اسرائيل بالمنظمة - كما تصور اسرائيل - لا يعتبر تنازلاً اسرائيلياً بل هو إقرار للامر الواقع. واتنا نطالب اسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين في مقابل الاعتراف بها.

وأكدت رفض مصر أثناء عمل كمدبراً لشئون فلسطين للمقترحات الاسرائيلية للاستسحاب من غزة لعدم الثقة في نوايا اسرائيل بشأن الانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة، والبدء في تنفيذ حكم ذاتي كامل بالضفة وغزة تمهيداً لتحرير الدولة الفلسطينية، وأشارت وتقتض «أن هذا الانسحاب الاسرائيلي المحدود هو عنصر مساومة لقاء احكام القبضة الاسرائيلية على القدس والضفة والجولان وجنوب لبنان، ومحاولة من اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية...». ورفضت ما تردد بانها «الميثاق الوطني أو تعديل بعض بنوده الخاصة بأهداف التحرير، إذ ان المنظمة وقياداتها متشقة من الميثاق الوطني ولا يمكن أن تقبل بذلك في الوقت الذي لم تعطل اسرائيل من مخططاتها «من النيل الى الفرات» وبان القدس الموحدة العاصمة الابدية لاسرائيل، وبان لاسرائيل السيادة على الجولان وجنوب لبنان.

وأكدت أن الهدف الاسرائيلي ايجاد الفرقة العربية والفلسطينية وتحقيق التعاون السياسي والتجاري والصناعي بينها وبين الدول العربية وإبعاد الشعب العربي على التحرك العربي المستر.

وأكدت أن أي اتفاق سياسي بدون إنها الاحتلال الاسرائيلي بالقدس العربية وعودتها على أمتها العربية، لن يؤدي إلا إلى مزيد من اشتعال الصراع بدل اخماده... وأوضحت أن «احتماماتي تنصب حالياً على دعم القوة العربية والاسلامية والمسيحية لمواجهة أي احتمالات للسيطرة أو الهيمنة على مصائرنا ومصائر أجيال أمتنا الحاليين والقادمين ولن نستطيع مواجهة السيطرة إلا بالامان بمستقبل هذه الأمة وضرورة تحقيق أمنها ورخائها في ظل وحدة وتضامن حقيقي بيننا دون فرقة أو تفرقة...».

ونشرت جريدة الخليج في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ حديثاً مطولاً عن الاتفاقيات فأشرت «رأى الشخصى هو استمرار الانتفاضة ودعمها في الأراضي المحتلة خارج غزة وإرباعا - بعد تنفيذ الاتفاق المرحلي - لأن استمرارها وتضاعفها سيجبر اسرائيل على الانسحاب ويعطي قوة للمفاوض الفلسطيني...»

وتعهدت مصر في اتفاقيات كامب ديفيد ببحث قضية الحكم اللاتي للفلسطينيين وظلت هذه المباحثات لمدة عامين، حتى فوجئنا باصدار اسرائيل تشريعا يقرر ضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لاسرائيل، فواقفنا المباحثات، ثم طلبت اسرائيل بعد ذلك استمرارها ثانية ولكن غرورها للبنان لتوقف مباحثات الحكم اللاتي ثانية، وتمسكت اسرائيل خلال سنوات المفاوضات بأنه حكم للسكان اداري محدود، بينما كانت مصر ترى، وفقاً لكامب ديفيد بأنه يشمل الأراضي والسكان تمهيداً لاقامة السلطة أو الكيان الفلسطيني... فهل يتكرر ذلك؟

ولا أستطيع رفض الاتفاق إذا وافقت عليه الاغلبية الفلسطينية والعربية، وكذلك إذا كانت

هناك امكانية حقيقية لاجراء تعديلات عليه، منها التأكيد على مستقبل القدس العربية وحق العودة بالنسبة للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٩٤ لسنة ١٩٤٨ وتحديد حدود الدولة الفلسطينية والاسرائيلية وفقا لقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ ان القول بقرار ٢٤٧ ليس معناه القبول بالحدود التي نص عليها وهي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧...».

و «يجب على القيادة الفلسطينية أن تجرى حوارا شاملا ديمقراطيا حول الاتفاق قبل التصديق عليه مع كافة الفصائل الفلسطينية، والقوى الشعبية العربية التي ساندت على الدوام القضية الفلسطينية... وعلى العرب أن يكون لهم قرارهم الخاص والا يفرض عليهم شيء في ظل الظروف العربية الهالكة السوء، التي نمر بها...».

و «ليس من حق أي مواطن عربي أو فلسطيني توقيع بروتوكولات خاصة بالتعاون الاقتصادي والتطبيع مع اسرائيل، دون اتفاق عربي مسبق. فهذا الصراع عربي - اسرائيلي فيجب أن يشارك فيه الجميع ومخاطره ستعرض لها جميع الدول العربية، ولا اتصور أن مجرد اتفاق حكم ذاتي يرفق به مثل هذه الملاحق الخاصة بالتطبيع والمياه و... وهي أمور لا يجب أن تتم الا بعد تحقيق الاهداف العربية...».

ما يقال بأن العرب تخلوا عن القضية الفلسطينية بتقديم تنازلات، قول غير صحيح وغير حقيقي، الشعب العربي قاس مثل الفلسطينيين، والسبب الرئيسي للحروب العربية - الاسرائيلية، كان اسبابه فلسطين، فالقضية دوما كانت عربية، فلي كامب ديفيد - مهما اختلفنا بشأنها - رفضت مصر أن تنفرد بالحل، وصممت على أن تتعلق المفاوضات بمصر والأراضي العربية... وأنشد القيادة الفلسطينية إجراء حوار شعبي وراسى على جميع القوى التي أبدت الشعب الفلسطيني على مدى الاربعين عاما الماضية، وإلا فلن تجد هذه القيادة بحث من يقف بجوارها لو تنصل الاسرائيليون...»، وأشارت الى خطورة الوضع قائلا: «أعتقد بأنه لو استطاعت اسرائيل - لقدر الله - تحييد الجبهة الفلسطينية، فإنها ستستطيع تحييد الجهات الأخرى، وبمعاونة أمريكا يمكنها اجبار الأطراف الأخرى بأن تحقق السلام مع اسرائيل، وفقا للمفهوم الاسرائيلي الأمريكي...».

وأتمنى من الله تعالى أن تعود الى الأمة العربية وحدتها وتضامننا لكي يقف الشعب العربي في مواجهة هذه التحديات لصالح هذه الأمة وأجيالها الصاعدة..

والله الموفق...،

الملاحق

ميثاق جامعة الدول العربية

المبحث بعد تبادل ومناقش تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت
صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ - تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقفة
على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة ،
فإذا رغبت في الانضمام فلتست طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة
ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب^(١) .

مادة ٢ - الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة
فيها وتسقي خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها
وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

(١) اضمت إلى الميثاق تطبيقا لهذه المادة الدول العربية الآتية بجانها :

- ١ - المملكة العربية المتحدة في ١٩٥٣/٣/٢٨
- ٢ - جمهورية السودان في ١٩٥٦/١/١٩
- ٣ - الجمهورية التونسية في ١٩٥٨/١٠/١
- ٤ - المملكة المغربية في ١٩٥٨/١٠/١
- ٥ - دولة الكويت في ١٩٦١/٧/٢٠
- ٦ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ١٩٦٢/٨/١٦
- ٧ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٦٧/١٢/١٢
- ٨ - دولة البحرين في ١٩٧١/٩/١١
- ٩ - دولة قطر في ١٩٧١/٩/١١
- ١٠ - سلطنة عمان في ١٩٧١/٩/٢٩
- ١١ - دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١/١٢/٦
- ١٢ - الجمهورية الإسلامية الموريتانية في ١٩٧٣/٩/٢٦
- ١٣ - جمهورية الصومال الديمقراطية في ١٩٧٤/٥/٢٠

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب
نظم كل دولة منها أو أحوالها في الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري
والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق
والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجلسية والحوارات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام ونسائم
المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثل الدول المشتركة في
الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما يرميه
الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة
وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات
الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات
الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة
خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد
التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس
للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .^٢

مادة ٥ - لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى مجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

ومصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأولية الآراء .

مادة ٦ - إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فلا لدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للاتخاذ فوراً .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فليمثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية

مبينة في الفقرة السابقة . وإذا تعذر على الممثل الانضمام لمجلس الجامعة
حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول
المشاركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها
الأساسية .

مادة ٨ — يحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم
القائم في دول الجامعة الأخرى ويعتبره حقا من حقوق تلك الدول ويتمتع
أن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الراضية نيا بينها في تعاون أوثق
وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات
ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض . والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن
عقدتها أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى
لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية والمجلس
الجامعة أن يجتمع في أى مكان آخر يمينه .

مادة ١١ — يتعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل
من شهرى مارس وسبتمبر^(١) ويتعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى
ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام
وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

(١) حلل مرعده الاجتماع من أكتوبر إلى سبتمبر بقرار مجلس الجامعة رقم ١٥٠٨
١٧/١٠/١٩٥٨ في دور الانعقاد العادى

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام .
ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمانة المساعدين والموظفين
الرئيسيين في الجامعة .
ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الامانة العامة وشؤون
الموظفين .

ويكون الأمين العام في درجة سفيرة الأمانة المساعدين في درجة وزراء مفوضين
ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ - يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على
المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

مادة ١٤ - يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء بلانها وموظفوها
الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية
أثناء قيامهم بعملهم وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات
الجامعة .

مادة ١٥ - يعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة
المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام ويتناوب ممثلو الجامعة برئاسة
المجلس في كل انعقاد عادي .

مادة ١٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى
بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس والأمانة العامة .

(د) تقرير فرض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ - تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو يصدقها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ - إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذ بئسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق متخلفة من الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عند الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ - يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمن وأمن وإنشاء محكمة عدل حرية وتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يمت في التعديل إلا في دور الاستعداد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تسحب عند تنفيذ دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرسية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة من تاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ هـ (٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة .

وسلم صورة ختمها طابخة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

(٢)

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت من البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أسرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكثت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقسرو النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لتلك الاستقلال ظلت محجورة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقفة على ميثاق الجامعة العربية نظرا لطروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله .

ملحق خاص

بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظر لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شعونا يعود خبرها وأثرها على العالم العربي كله . ولأن أمان البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ينبغي له أن يرحاها وأن يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقفة على ميثاق الجامعة العربية يطعها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة ، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يلحظ في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانتها وأمانها ، وأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما يتيسر له الوسائل السياسية من أسباب .

أحكام قرار التقسيم

إن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين ، الذي يعرف باسم القرار ١٨١ (د - ٢) ، يشكّل في واقع الأمر توصية موجبة : للسلكة المتحدة ، بوصفها الدولة المنتدبة ، ولجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بالقبول ، فيما يتعلق بنظام الحكم المقبل في فلسطين ، باعتقاد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية ، مع مطالبة مجلس الأمن بأن " يتخذ الاجراءات اللازمة بخصوص تطبيقها في المشروع من أجل تنفيذها " .

وقد تقرر تقسيم فلسطين الى " دولة يهودية " غير حسنة و " دولة عربية " غير حسنة . كما تقرر أن تصحب بريطانيا الحظي وجودها بحلول ١ آب/أغسطس ١٩٤٨ ، تاركة للدولة اليهودية ، بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٤٨ ، منطقة تتلخص فيها بحريا لتيسر تدوم " هجرة كبيرة " . وفي أثناء الفترة الانتقالية التي تبدأ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، تتولى الأمم المتحدة تدريجيا دولة الادارة في الاقليم كله ، على أن تمارس هذه الادارة من طريق لجنة ، وأن يتم تسليم السلطة للسكان الدولتين يوم الاستقلال الذي ينبغي ألا يتجاوز ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٨ . وتقرر ان ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية .

وقد تم تقسيم فلسطين الى ثمانية أجزاء ، خصصت ثلاثة منها للدولة اليهودية وثلاثة للدولة العربية ، وتقرر أن يشكل الجزء السابع ، وهو يافا ، جبيا عربيا فسي الاقليم اليهودي (المرفق الاول) .

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن يكون مدينة القدس بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص . وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ادارة القدس للفترة اولى تبلغ عشر سنوات . ويحدد المجلس في نهاية دراسة المشروع ، و " يصبح سكان المدينة عندئذ احرارا في أن يسيروا بواسطة استفتاء من رغباتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة " .

ووردت ضمانات مركز القدس بالعبارات التالية :

لا يجوز انكار او الاخلال بالحقوق الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

" فليما يتعلق بالأماكن المقدسة ، تحسن حرية الوصول والملاحة والحسيور ، طية للحقوق الخاصة ، لجميع سكان وبوطني الدولة الأخرى ومدينة القدس ، وكذلك للأجانب ، دون تمييز بسبب الجنسية ، شريطة المحافظة على النظام العام والملاحة العامة .

" صان الأماكن المقدسة والأبنية أو المواقع الدينية . ولا يسمح بأي فعل قد يدخل على أي نحو بمطامعها القدس . . .

وكان التحليل الحظي لهذا التقسيم الاقليمي الترحمي ، هزجان اهتمام الدولة اليهودية على أقصى عدد من اليهود وتخليص عدد أولئك الذين سيمسكون في الدولة العربية الى أدنى حد ممكن (يقدر بحوالي ١٠٠٠٠ شخص) . ولكن سيمتلي داخل حدود الدولة اليهودية عدد كبير جدا من عرب فلسطين : ٤٩٢٠٠٠ نسمة (منهم ٩٠٠٠٠ يهودي) مقابل ٢٩٨٠٠٠ يهودي (١٣) . وقد تضمن مشروع التقسيم ضمانات خاصة لكافة حقوق الأهل ، منها ما يلي :

" تكفل للجميع حرية الضمير وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة ، على أن
يتمتع ذلك فقط لحفظ النظام العام والأخلاق العامة .

" لا يجوز ممارسة أي نوع من أنواع التمييز بين السكان بسبب العنصر أو الدين
أو اللغة أو الجنس .

" لجميع الأشخاص الداخلين في نطاق اختصاص الدولة الحق في التمتع بحماية
القوانين على قدم المساواة .

" تحترم قوانين الأسرة والمراكز الشخصية لمختلف الأقليات ومعالجتها الديمقراطية ،
بما فيها الأوقاف . . .

" تؤمن الدولة تعلما ابتدائيا وثانويا كافيا للأقلية العربية والأقلية اليهودية
بمستوى ومبادئها الثقافية على التوالي . . .

" لا يجوز حرمان أية طائفة من حقها في المحافظة على مدارسها الخاصة من
أجل تعليم أبنائها بلغتها الخاصة ، شريطة احتثالها للمتطلبات التعليمية ذات الطابع
العام التي قد تفرضها الدولة ، ولا يجوز الساس بهذا الحق . . .

" لا يصح مزرع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية (أو يهودية فلسطين
الدولة العربية) إلا للشفعة العامة . وفي جميع الحالات ، يجب دفع تعويضات كاسية
وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا ، وأن يتم الدفع قبل تجريده المالك من أرضه . . .

وينبغي كذلك أن تضمن كلتا الدولتين حرية الحركة والعبور .

أما المسائل المتعلقة بمركز القدس وحق الأقليات فقد تقرر أن يكون لها مركز
الاحكام الدستورية في كل دولة ؛

" تصدر الحكومة المؤقتة لكل دولة مقترحة إعلانا موجها إلى الأمم المتحدة ، قبل
الاستقلال ؛ . . .

المرفق الثالث

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ لى ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

ان الجمعية العامة ،

ولقد درست من جديد الحالة في فلسطين .

١ - تدرب من صيق تديرها للتقدم الذى تم بخلق المعاي الجديدة المبدولة من وسط
الام المتحدة الراجل في سبيل تعزيز صحة سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين ، تلك الصورة التي
ضحت من أجلها بحياته ؛

وتشكر للوسيط بالوكالة ولسوفليه جهودهم المتواصلة ، وثقائهم للمواجبي في فلسطين ؛

٢ - تتخذ لجنة توفيق حكومة من ثلاث دول أعضاء في الام المتحدة ، تكون لها المهمات
التالية ؛

(أ) القيام ، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم ، بالمهمات التي أوكلت الى وسيط
الام المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٦ (دأ - ٢) المؤرخ في ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

(ب) تنفيذ المهمات والتوصيات المحددة التي يمدرها اليها القرار الحالي ، وتبنيه
المهمات والتوصيات الإضافية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن ؛

(ج) القيام ، بناءً على طلب مجلس الأمن ، بأية مهمة تكلفها حالها قرارات مجلس الأمن الى
وسيط الام المتحدة لفلسطين ، وأولى لجنة الام المتحدة للهدنة . ويختفي دور الوسيط بناءً على
طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية ، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن
تكلفها الى وسيط الام المتحدة لفلسطين ؛

٣ - تقرر أن تمرر لجنة من الجمعية العامة ، مكونة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السلطانية والصين وفرنسا والسلطة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، اقتراحاً بأسماء السهول
الثلاث التي ستكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من
دورتها الحالية ؛

٤ - ترجوا من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى يتم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف
ذاتها ، وبين هذه الأطراف واللجنة ؛

٥ - تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المتصوي طيها
في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ ، وإلى البحث عن اتفاق بمطريق
مفاوضات تجري أما مباشرة أو مع لجنة التوفيق ، بغية إجراء صحة نهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها ؛

٦ - تتوزع الى لجنة التوفيق اتخاذ التدابير بغية مساعدة الحكومات والسلطات المعنية ،
لا حراً بصورة نهائية لجميع المناطق المحتلة بينها ؛

٧ - تظن وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة - والمواقع والأبنية الدينية في
فلسطين ، وتأمين حرية الوصول اليها وفقاً للمعيار الثقافي ، والعرف التاريخي ، ووجوب إخضاع
الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لأعراف الأمم المتحدة الفعلي . وتلى لجنة التوفيق التابعة للأمم
المتحدة ، لدى تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المتعلقة
بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه
المنطقة ، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية بملء
أيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين ، والوصول الى هذه الأماكن ، ورفض هذه
التعهدات على الجمعية العامة للمناقشة ؛

٨ - تظن أنه نظراً الى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية فالت ، فإن هذه المنطقة ،
بما في ذلك بلدية القدس الحالية ، وبما فيها القرى والمراكز السبورة التي يكون أبعدا شرقاً
أبوديس وأبعدا جنوباً ميت لحم وأبعدا غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة السنية في مونتس)
وأبعدا شمالاً شفاط ، يجب أن تتخضع بمعاملة خاصة منفصلة من معاملة مناطق فلسطين الاخرى ،
وجب أن يتبع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية ؛

ترجع من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس -
أقرب وقت ممكن ؛

تتوزع الى لجنة التوفيق أن تقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها العادية الرابعة ، اقتراحات
مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ، يكون لكل من الفئتين المصيزتين الحد الأقصى مسن
الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس ؛

أن لجنة التوفيق صيغة صلاحية تضمن سبل للأمم المتحدة ، يتعاون مع السلطات المحلية فيما
يتعلق بالادارة المحلية لمنطقة القدس ؛

٩ - تظن وجوب منح سكان فلسطين ، جميعهم ، أقصى حرية سكة للوصول الى مدينته
القدس بطريق البر والمسالك المدينية وطريق الجو ، وذلك الى أن تتفق الحكومات والسلطات
المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً ،

تتوزع الى لجنة التوفيق أن تعلم مجلس الأمن فوراً ، بأية محاولة لعملة الوصول الى المدينة من
قبل أي من الأطراف ، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة ؛

١٠ - تتوزع الى لجنة التوفيق العمل لاجاء ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية ،
من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي ، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول الى المزارع
والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات ؛

١١ - تقرر وجوب السماح بالعودة ، في أقرب وقت ممكن ، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والتمسك بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم من كل موقوف أو مصاب بضرر ، عندما يكون من الواجب ، وفقا لمبادئ القانون الدولي والاتصال ، ان يعرض عن ذلك المفقدان أو المضررون قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة ؛

وتقرر الى لجنة التوفيق تسهيل إعادة اللاجئين ، وتوطئتهم من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، والمساعدة على الاتصال الجيد بمدير الكاتبة الاسم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة الفاعلة في منطقة الاسم المتحدة ؛

١٢ - تأذن لجنة التوفيق بتعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفاعلين العاملين تحت إمرتها ، ما ترى أنها بحاجة اليه لتؤدي ، بصورة مجدية ، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي . ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ، ويكون لدى السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتصالات بجميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة . وتقدم الامن العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة وديورها ؛

١٣ - تقرر الى لجنة التوفيق ان تقدم الى الامن العام ، بصورة دورية ، تقارير عن تطور الحالة التي يقودها الى مجلس الامن وإلى أعضاء منظمة الامم المتحدة ؛

١٤ - تطلب الى الحكومات والسلطات المعنية ، جميعا ، التعاون مع لجنة التوفيق ، واتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار ؛

١٥ - ترجو من الامن العام تقديم ما يلزم من موظفين ومعدات ، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

من المملكة العربية السعودية : حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف
ياسين وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة .

من الجمهورية اللبنانية : حضرة صاحب الدولة وياض بك الصلح
رئيس مجلس الوزراء .

من المملكة المصرية : حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس
باشا ، رئيس مجلس الوزراء .

وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك ، وزير الخارجية .

من المملكة اليمنية : حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد المنتخب
الدائم لدى جامعة الدول العربية .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجبت
صحيحة ومستوفاة الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

تؤكد الدول المتعاقدة حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارها
وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية مسوولة في
علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى .

(المادة الثانية)

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ،
أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا ، ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع التزمي —
التفريحي الجماعي — من كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول
المحتدى عليها ، وبأن تتخذ من الفور ، مفرقة وجمجمة ، جميع التدابير
وتستخدم جميع مالدتها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد
الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصاحهما .

وتطبيقاً للإحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ينظر كل الفور مجلس الجامعة ونجاس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صلبه من تدابير وإجراءات .

(المادة الثالثة)

تتفاوض الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب إحداها كلما حددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها .

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يفتش خطرهما تتبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة التي يقتضيها الموقف .

(المادة الرابعة)

ورغبة في تنفيذ الالتزامات السابقة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها ، وتشترك ، بحسب مواردها وحاجتها ، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للأمة أي اعتداء مسلح .

(المادة الخامسة)

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثل هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتبينة وسائله وأساليبه .

وبمجرد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التدابير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة .

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية .

(المادة السادسة)

يؤلف ، تحت إشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين كل ذلك بالجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة .

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من بنوبون منهم .

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة .

(المادة السابعة)

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ولرفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة كل النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار موارثها الطبيعية وتمثيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية ووجه عام كل تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما يفتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

(المادة الثامنة)

يلتأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة لكن يقترح كل حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة .

وللمجلس المذكور أن يستعين بأعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

(المادة التاسعة)

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

(المادة العاشرة)

يتعهد كل من الدول المتعاقدة بالألا تمعد أى اتفاق دولى يناقض غلة المعاهدة وبالألا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتناق مع أغراض هذه المعاهدة .

(المادة الحادية عشرة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو يقصده أن يمس بأية حال من الأحوال ، الحقوق ، والالتزامات المترتبة ، أو التى قد ترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التى يضطلع بها مجلس الأمن فى المحافظة على السلام والأمن الدول .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة ، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة ، أن تسحب منها فى نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية .

وتسول الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

(المادة الثالثة عشرة)

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المعمدة فى كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامة ووثائق تصديق أربع دول على الأقل .

ملحق

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧

في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ ، صوت مجلس الأمن على مسودة قرار قدمتها بريطانيا ، وأقرها بالإجماع ، وفيما يلي نص القرار :

أن مجلس الأمن اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطير في الشرق الأوسط ، واذ يؤكد عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب والحاجة للعمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

واذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفق المادة الثانية من الميثاق .

١ - ثبت أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبادئ التالية كليهما .

✳ انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير .

✳ إنهاء كل تمسك بصيغة المحاربة أو حالة الحرب وإيلاء الاحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش ضمن حدود أمنة ومعترف بها خالية من التهديدات أو أعمال القوة .

٢ - ثبت كذلك الضرورة

(أ) - لضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) - لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) - لضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة باتخاذ اجراءات بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح .

٣ - يطلب الأمين العام انتداب ممثل خاص لينهب الى الشرق الأوسط لإقامة ومواصلة الاتصالات مع الدول المعنية بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفق النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار .

٤ - يطلب من الأمين العام موافاة مجلس الأمن ، في أقرب وقت ممكن ، بتقرير عن سير جهود الممثل الخاص .

قرار مجلس الأمن ٣٣٨ سنة ١٩٧٣

أن مجلس الأمن :

١ - يدعو جنيف أطراف القتال العالي إلى وقف كل إطلاق النار ،
وانهاء كل نشاط عسكري فورا ، في فترة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة
اعتماد هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .

٢ - ويدعو الأطراف المعنية إلى البدء فور وقف إطلاق النار في تنفيذ
قرار مجلس الأمن ٢٤٢ / ١٩٦٧ بكل أجزائه .

٣ - ويعبر أن مبدأ فور وقف إطلاق النار اجراء المفاوضات بين الأطراف
المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف اقرار سلم عادل ودائم وشرق الأوسط .

إطار السلام في الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه .

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي :

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه .٠ وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام ، إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للإسمايلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كل من الزعيمين ، وثقا لقيته هذه المهام من استقبال خار من شعبي البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام تم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد انقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآس الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة لتفاوض بشأن السلام والأمن معها هي أمر ضروري لتنفيذ جميع البقود والمبادئ في قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة وحققا في العيش في سلام داخل حدود آمنة

ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف • وأن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن •

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طيبة • وبالإضافة إلى ذلك في ظل مصادقات السلام ويمكن للأطراف - على أساس التبادل - الموافقة على ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون على أنها ذات فائدة •

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. بكل فقرتهما • وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكي يصبح ممعرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعق تأثير •

لذا فانهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام لابين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يريدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس •

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضى قدما على النحو التالي :

١ - ينبغي أن تشترك مصر واسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

(١) الضفة الغربية وغزة :

(١) تتفق مصر واسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات افتقالية بالنسبة للضفة

الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات وتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منهما ستسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية وللمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

(ب) أن يتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . . . وقد يضم وفدا يضم مصر والأردن وممثل الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم السحب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيمت تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . . . بالإضافة إلى ذلك ستستترك القوات الاسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي . مجلس إداري ، في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن الصام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية . . . وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولا يبرام مساعدة سلام بين اسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

• وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان •
احدى هاتين اللجنتين تتكوّن من ممثل الأطراف الأربعة التي
ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقتها مع
جيرانها • وتتكون اللجنة الثانية من ممثل إسرائيل وممثل الأردن
والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة
للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في
تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية
وغزة •

وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ
لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ •

وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود
وطبيعة ترتيبات الأمن • ويجب أن يعترف الحل الناتج عن
المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم
العادلة وبهذا الصلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم
من خلال :

١ - أن يتم الإتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل
والأردن وممثل السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع
النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول
نهاية الفترة الانتقالية •

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين
المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة •

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة
الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمسدا
مع نصوص الاتفاق •

٤ - المشاركة - كما ذكر أعلاه - في عمل اللجنة التي
تفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن •

(د) سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل
وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها • • وللمساعدة على
توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة
قوية من الشرطة المحلية •

وتشكل هذه القوة من مسكان الضفة الغربية وغزة • •
وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين
والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي •

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة
الحكم الذاتي لجنة تمعد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف
احتلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية
وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب
وأوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الامور الأخرى
ذات الاهتمام المشترك •

(و) ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الأخرى
المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ الساجل والمبادل
والشامل لحل مشكلة اللاجئين •

(ب) مصر واسرائيل :

١ - تتعهد مصر واسرائيل بعدم الالتجاء للتهديد أو لاستخدام القوة
لتسوية المنازعات ، وسيتم تسوية أي نزاع بالطرق السلمية طبقا لاحكام
المادة ٣٣ لميثاق الأمم المتحدة •

٢ - في مسهيل تحقيق السلام فيما بينهما يوافق الطرفان على التفاوض
بنية حسنة بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من
تاريخ توقيع هذا الاطار • وفي ذات الوقت يدعوون اطراف النزاع الأخرى الى
العمل في نفس الوقت للتفاوض وللتوصل الى معاهدة سلام مماثلة تستهدف
تحقيق تسوية شاملة في المنطقة • ان الاطار الخاص بتوقيع معاهدة سلام بين
مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام الخاصة بتلك الاطراف • سيتفق
الطرفان على ترتيبات وجدول تنفيذ التزامهم وفقا للمصاحفة •

(ج) المبادئ المرتبطة •

١ - تعلن مصر واسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي
أن تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والاردن
وموريا ولبنان •

٢ - على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين
الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى •

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

(أ) اعتراف كامل •

(ب) إلغاء المقاطعات الاقتصادية •

(ج) الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء •

٣ - يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار 'اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساعدة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم •

٤ - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية •

٥ - يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ نهجات الأطراف •

٦ - سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار •

عن حكومة جمهورية مصر العربية
محمد أنور السادات

عن حكومة اسرائيل
مناحم بيجين

عن حكومة الولايات المتحدة
جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة
١٧ سبتمبر ١٩٧٨

معاهدة السلام

بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل . .

الدياجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . .

اذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه لدى كامب دافيد ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . .

واذ تلاحظان أن الإطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وإى من جيرانها العرب كل. فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس . .

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن . .

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى بكافة نواحيه . .

واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها . .

واذ ترغبان أيضا في انهاء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم . .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . .

المادة الأولى

١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتسنانف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه فى الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك جون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتمتع كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى .

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضييه واستقلاله السياسى .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبجمل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضييه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرتبطة على

أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة
بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم
أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل
من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أعمال
العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أى مكان . كما يشهد
بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما
ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية
والثقافية وانتهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع
التمييزية المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما
يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر بالخاضعين
للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع
البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطرية
التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصل الى اقامة هذه
العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه
المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكل الطرفين وذلك على أساس
التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق
محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم
متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا
من حيث الطبيعة والتوقيت. فى الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات
أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة
بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد
وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء

الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

- ٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .
- ٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

- ١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها يحق المرور الحر في قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها مصاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .
- ٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

- ١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
- ٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .
- ٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمن الصام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .
- ٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزامات يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناقضة .

المادة السابعة

- ١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .
- ٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

- ١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
 - ٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق الموقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
 - ٣ - تمد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .
 - ٤ - يتم اخطار الامن العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
- حررت في واشنطن د . ي . س في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ،
٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يمتد به

عن حكومة دولة اسرائيل
متاحم بيجين

عن حكومة جمهورية مصر
محمد انور السادات

شهد التوقيع

جيمى كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملتحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

إن استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى تتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها. ولكن لا يجري أي تعديل إلا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تنص بما يلي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والممر الجوى من وإلى أراضي عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تنص بما يلي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الأطراف أنه لا توجد أي دعاوى بأن نهده المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقيات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزام الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة. »

الملحق الأول

تقضى المادة السادسة (فقرة أ) من الملحق الأول بما يلي :

« يتفق الطرفان على العمل التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يلي :

« في حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين » .

(١) مذكرة التفاهم

بين حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية ودولة اسرائيل

اتقرارا بدلالة ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتقديرًا لأهمية التطبيق المتبادل لمساعدة السلام بالنسبة لصالح الأمن الاسرائيلية ومساعدة إنفاذية السلام بالنسبة لأمن اسرائيل و...ها فضلا عن دلالة ذلك للأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلام الدولي والأمن .

وإقرارا بأن الانسحاب من سيناء يفرض احياءا اخلاصية ثقيلة على اسرائيل من ناحية الأمن ومن التواحي العسكرية والاقتصادية . ان حكومتى الولايات المتحدة ودولة اسرائيل مع مراعاة الاجراءات الدستورية لبلديهما وقوانينهما المحلية ، يؤكدان ما يلي :

١ - في ضوء الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة لتحقيق اتفاقية السلام وروية من الأطراف في أن تستمر الولايات المتحدة في جهودها الساندة ، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير الثلاثة لتسليم الالتزام الكامل بمساعدة السلام .

٢ - اذا ما تبين للولايات المتحدة ان هناك انتهاكا أو تهديداً باتفاقية معاهدة السلام ، وسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الأطراف فيما يتعلق بالاجراءات التي ترقف أو تحول دون هذا الانتهاك ، وضمان الالتزام بالمعاهدة ، وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الأطراف ودعم السلام في المنطقة ، كما انها سوف تتخذ تلك التدابير المسالمة والتي تراعى مأساة والتي قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية كما هو موضح فيما بعد :

٣ - سوف تقدم الولايات المتحدة التأييد الذي تراه ملائما للاجراءات المناسبة التي تتخذها اسرائيل استجابة منها للانتهاكات المنتهكة من اتفاقية السلام ، وخاصة اذا كان من شأن هذا الانتهاك لاتفاقية السلام تهديد أمن اسرائيل ، بما في ذلك الحصار البحري ومنع اسرائيل من استخدام المرات المائية الدولية واتخاذ نصوص معاهدة السلام فيما يتعلق بتحديد القوات أو القيام بهجوم مسلح ضد اسرائيل ، وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للأخذ في الاعتبار وعلى أساس عاجل تلك التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة واعداد اسرائيل بالمعلومات المعالجة وممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حدا للانتهاك .

٤ - سوف تؤيد الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة والمسور الجسرى للوصول من وإلى الدولتين من خلال وجبر مضيق تيران وظلج العقبة وفقا لاتفاقية السلام .

٥ - سوف تعارض الولايات المتحدة وتصوت اذا استلزم الأمر ضد أى اجراء أو قرار في الأمم المتحدة اذا ما كان من وجهة نظرها له آثار ممانسة على اتفاقية السلام .

٦ - وهنا باثرار وتصريح الكونجرس ، سوف تسمى الولايات المتحدة الى الاخذ في الاعتبار والسمي الى الاستجابة لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل .

٧ - سوف تسمي الولايات في عرض القيود على استهدافها بالسلاح لاية دولة تمنع نقله . غير المصرح به لاي طرف ثالث . الولايات المتحدة لن تقوم باعداد او تسمح بنقل تلك الأسلحة لاستخدامها في هجوم مسلح ضد اسرائيل وسوف تتخذ خطوات لمنع ذلك النقل غير المصرح به .

٨ - الإنفاذ القائمة والتعهدات بين الولايات المتحدة واسرائيل لانتهى او سافر بمقد الامانة السلام باستثناء تلك التفتحة في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ و ١٥ ، ١٦ من مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية (١) وحكومة اسرائيل (تعهدات الولايات المتحدة واسرائيل) في اول سبتمبر ١٩١٥

٩ - مذكرة الاتفاق هذه توضح التفاهم الكامل بين الولايات المتحدة واسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تم تناولها فيما بينهما كما انها سوف تنفذ وفقا لاحكامها .

من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
سايروس فانس
من حكومة اسرائيل
موشى ديان

٣٦ مارس سنة ١٩٧٩

(١) ترجمة غير رسمية للمذكرة الاتفاق بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ ومذكرة الاتفاق بينهما حول مؤتمر جنيف بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ بالصيغتين من ١٤٢ الى ١٤٦

أول ديسمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية من النص الانجليزي

(ج) مذكرة الاتفاق

بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة

تقر الولايات المتحدة بان الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية المقررة في ١ سبتمبر ١٩٧٥ (والتي سينتار اليها فيما بعد بكلمة الاتفاقية) والتي تنص على الانسحاب من مناطق حيوية في سيناء ، بشكل حاداً ذا دلالة كبرى من جانب اسرائيل في المسعى من أجل السلام النهائي . وتتمتع هذه الاتفاقية بالتأييد الداس من جانب الولايات المتحدة .

تأكيدات أمريكية - اسرائيلية :

١ - ستقبل حكومة الولايات المتحدة كل ما في وسعها للاستجابة الكاملة ، في حدود مواردها وفي حدود التفويض الذي يمنحه الكونجرس ، وعلى أسس استمرارية وطويلة المدى ، الى احتياجات اسرائيل من المعدات العسكرية وغيرها من الاحتياجات الدفاعية والاقتصادية ومتطلباتها من الطاقة . وستدرج الاحتياجات المحددة في الفقرات ١ : ٢ ، ٣ و ٤ فيما يترك في الجمرع الكلى السنوى الذى سيطلب للسنة المالية ٧٦ والسنوات المالية التالية .

٢ - ستكون احتياجات اسرائيل العسكرية طويلة المدى من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلى المؤسسات الدفاعية الأمريكية والاسرائيلية على أن يتم ادراج الاتفاق المتوصل اليه حول بنود معينة في مذكرة أمريكية - اسرائيلية مستقلة . ومن أجل تحقيق هذه الغاية يقوم الخبراء العسكريون بوضع دراسة مشتركة في خلال ثلاثة اشابيع . وخلال القيام بهذه العملية ، التى ستضمن احتياجات اسرائيل لعام ١٩٧٦ ستنظر الولايات المتحدة الى الطلبات الاسرائيلية بين الرعايا بما في ذلك الطلبات على الأسلحة المتقدمة والمتطورة .

٣ - ستحتول اسرائيل الترتيبات الخاصة بها فيما يتعلق بالمساعدات البترول لمقابلة احتياجاتها من طريق الاجراءات الطبيعية .

وفي حالة اذا ما لم تتمكن اسرائيل من تأمين احتياجاتها بهذه الطريقة تقوم حكومة الولايات المتحدة بناء على اخطار من حكومة اسرائيل ، بالتصرف وفقاً لآلى لفترة خمس سنوات يمكن لاي طرف في آخرها أن ينهى هذه الترتيبات على أن يعلم الطرف الآخر قبل الانهاء بعام واحد :

(١) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها المادية للاستهلاك المحلى في ظروف لا توجد فيها قيود كمية على قدرة الولايات المتحدة

في الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة - بتوفير البترول الذي تشتريه - إسرائيل لمقابلة احتياجاتها الطبيعية المشار إليها سابقا ،

ب) إذا لم يتوفر لشراء البترول الذي تحتاجه إسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلي في ظل ظروف توجد فيها قيود كمية من طريق الخطر أو غيره تمنع الولايات المتحدة من الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية . تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذي تشتريه إسرائيل وفقصا لصياغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالتخزين والحصول كما يطبق من قبل حكومة الولايات المتحدة. وذلك من أجل احتياطات إسرائيل الأساسية . وإذا لم يتمكن إسرائيل من تأمين الوسائل الضرورية لنقل هذا البترول إلى إسرائيل ، تبادلت حكومة الولايات المتحدة كل مثل وسما لمساعدة إسرائيل في تأمين الوسائل الضرورية للنقل .

وسيجتمع خبراء إسرائيليون وأمريكيون سنويا أو بناء على طلب أي الطرفين للنظر في احتياجات إسرائيل المستمرة من البترول .

٤ - من أجل مساعدة إسرائيل في مقابلة احتياجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرزم السنوي الشامل الوارد في الفقرة ١ ، توافق الولايات المتحدة على الآتي :

(أ) في تحديد الرزم السنوي الشامل الذي سيطلب من الكونغرس ، ستسعى حكومة الولايات المتحدة اهتماما خاصا لاحتياجات إسرائيل من البترول المستورد هذا بالإضافة إلى أنها للفترة التي تحددها المادة ٣ المشار إليها ستأخذ في اعتبارها منه حساب هذا الرزم مصاريف إسرائيل الإضافية لاستيراد بترول يحل محل الكميات التي كانت تستخرج من أبو وديس ورأس سدر (٥٥ مليون طن في ١٩٧٥) .

ب) مطالبة الكونغرس بتخصيص مبالغ ، يتم تحديدها من طريق اتفاق مشترك ، لحكومة إسرائيل لاستغلالها في مشروع تخزين احتياطي من البترول بهدف توسيع طاقة التخزين من ستة أشهر كحد هو متوفر حاليا إلى سنة وقت اكتمال هذا المشروع الذي سينفذ خلال أربع سنوات . وسيكون إنشاء وإدارة وتحويل هذا المشروع وغير ذلك من المسائل المتعلقة به موضوع مباحثات مفصلة وسرية بين الحكومتين .

٥ - لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ إسرائيل في تنفيذ الاتفاقية قبل أن توفى مصر بالتزامها وفقا لاتفاق فصل القوات الموقع في يناير ١٩٧٤ بالسماح لجميع الشحنات الإسرائيلية بالمرور من وإلى إسرائيل الإسرائيلية عبر قناة السويس .

٦ - تتفق حكومة الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن الاتفاقية القائمة مع مصر يجب أن تكون اتفاقية سلام نهائية .

٧ - في حالة انتهاك مصر لأي من نصوص الاتفاقية ، فإن حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتشاور مع إسرائيل حول دلالة هذا الانتهاك وامكانية معالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة .

٨ - ستستوص حكومة الولايات المتحدة ضد أي قرار لمجلس الأمن ترى أنه يضر نابرا عكسيا على الاتفاقية أو يغير فيها .

٩ - لن تفسر حكومة الولايات المتحدة في أي جهود - بل وستحاول منع مثل تلك الجهود - ترمي إلى بحث مقترحات تتفق هي وإسرائيل على أنها تتعارض مع المصالح الإسرائيلية .

١٠ - نظرا لالتزام الولايات المتحدة طويل الأمد ببقاء وأمن إسرائيل ، ستعزز حكومة الولايات المتحدة بين "قلق الصديق" أي تهديدات لأمن إسرائيل وسيادتها من جانب أي قوة دولية . ومن أجل تحقيق هذا ستقوم حكومة الولايات المتحدة (حالة حدوث مثل هذا التهديد بالتشاور مع حكومة إسرائيل حول الدعم الدبلوماسي أو غيره أو المساعدات التي تستطيع أن تمنحها لإسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية .

١١ - تقوم حكومتا الولايات المتحدة وإسرائيل في أقرب وقت مستطاع ، وإن أمكن خلال شهرين من توقيع هذه الوثيقة ، بوضع خطة لملءة الامداد العسكرية لإسرائيل في حالات الطوارئ .

١٢ - ترى حكومة الولايات المتحدة أن الالتزامات المصرية وفقا للاتفاقية المصرية الإسرائيلية وتنفيذها وملاحقتها ومدتها لا تتوقف على أي عمل أو تطورات فيها بين الدول العربية الأخرى وإسرائيل . وتنتظر حكومة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية على أنها قائمة بذاتها .

١٣ - تشاور حكومة الولايات المتحدة إسرائيل في موقفها القاضي بأنه تحت الظروف السياسية القائمة ستوجه المفاوضات مع الأردن نحو تعهدين متوية سلمية شاملة .

١٤ - وفقا لمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار والحدود الحر بلا عائق في المضائق التي تصل المياه الدولية وشرق هذه المضائق ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضائق باب المندب وجبل طروق من الممرات المائية الدولية ، وستؤيد حكومة الولايات المتحدة حق إسرائيل في المرور الحر بلا عائق خلال هذه المضائق . وكذلك تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق إسرائيل في الطيران بحرية فوق البحر الأحمر ومثل هذه المضائق وستقوم بالمساعدة الدبلوماسية لممارسة هذا الحق .

١٥ - في حالة سحب قوات الطوارئ التابعة للقسم المتحدة أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة بدون الاتفاق المسبق بين أطراف الاتفاقية المصرية الإسرائيلية والولايات المتحدة قبل أن تعقب هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى ، ترى الولايات المتحدة أن الاتفاقية تبقى ملزمة في جميع أجزائها .

١٦ - تتفق الولايات المتحدة وإسرائيل على أن توقيع بروتوكول الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ووضعها موضع التنفيذ الكامل لن يحدث قبل اتخاذ الكونجرس الأمريكي لدور الولايات المتحدة المناق بالأمم الاستعلامية والمرافعة الواردة في الاتفاقية وملحقاتها . هذا وقد ابلغت الولايات المتحدة حكومة إسرائيل بأنها حصلت على موافقة حكومة مصر على المسابق .

أيهال ألون
نائب رئيس الوزراء
وزیر الخارجية
عن حكومة إسرائيل

هنري كيسنجر
وزير الخارجية

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٧٥ أول سبتمبر

ترجمة غير رسمية عن النص الانجليزي مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل حول مؤتمر جنيف

١ - يصاد عقد مؤتمر جنيف في موعد يتم التنسيق بشأنه بين الولايات المتحدة واسرائيل

٢ - ستواصل الولايات المتحدة التمسك بسياساتها الحالية فيما يتعلق بمنظمة تحرير فلسطين بحيث لا تعترف بها أو تتفاوض معها طالبا لاستئناف منظمة تحرير فلسطين بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ . وستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها في مؤتمر جنيف للسلام حول هذا الموضوع مع حكومة اسرائيل . وكذلك ستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل فيما يتعلق باشتراك اي دولة أخرى في المؤتمر . ومن المفهوم ان اشتراك اي دولة أخرى او جماعة او منظمة في مرحلة لاحقة من المؤتمر يجب ان يعطى على اتفاق جميع المشاركين الأصليين في المؤتمر .

٣ - سيشمل الولايات المتحدة كل ما في وسعها في المؤتمر لأن تتم جميع المفاوضات الأساسية على مستوى ثنائي .

٤ - ستعارض الولايات المتحدة ، وإذا دعت الضرورة ستصوت ضد أي مبادرة في مجلس الأمن ترمي الى تغيير أسس عقد مؤتمر جنيف للسلام أو تغيير القرايين ٢٤٢ و ٢٣٨ بطريقة لا تتفق مع هدفها الأساسي .

٥ - ستعمل الولايات المتحدة على ضمان ان يكون دور الشرطين على المؤتمر متسقاً مع ما اتفق عليه في مذكرة الاتفاق بين حكومتى الولايات المتحدة واسرائيل في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ .

٦ - ستشجع الولايات المتحدة واسرائيل جهودهما من أجل ضمان ألا يسيء المؤتمر بطريقة تتعارض مع اهداف هذه الوثيقة ومع الهدف 'لمن من المؤتمر وهو أساسا دمج السلام المتفاوض عليه بين اسرائيل وجيرانها .

المحتويات

صفحة

٥		مقدمة
	الباب الأول	
١١	من تأسيس جامعة الدول العربية حتى حرب ١٩٤٨	
	الباب الثاني	
٢١	من حرب ١٩٤٨ حتى قبل حرب ١٩٥٦	
	الباب الثالث	
٣٩	من حرب ١٩٥٦ حتى قبل حرب ١٩٦٧	
	الباب الرابع	
٧٥	من صراع ١٩٦٧ حتى قبل صراع ١٩٧٣	
	الباب الخامس	
٩٩	من معركة تحرير ١٩٧٣ حتى الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ١٩٨٢	
	الباب السادس	
	من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء - إبريل ١٩٨٢	
١٢٥	حتى الإنتفاضة الفلسطينية : ديسمبر ١٩٨٧	
	الباب السابع	
٢٢٦	من الإنتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٩٣)	
٢٨٣		الملاحق

هذا الكتاب

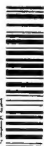
يهدف هذا الكتاب إلى تقديم ذكريات واقعية عن الصراع العربي الإسرائيلي من واقع ضمير دبلوماسي مصري عربي، وخبراته السياسية، والقانونية، والعسكرية، والاقتصادية وذلك خلال مراحل صعبة ودقيقة، وعن رأيه في السلام الشامل والعدل في ظل التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي.

إنها ذكريات للتفسير طه القرنواني، الذي كان مديراً لشؤون فلسطين الخارجية، والشؤون العربية برئاسة الجمهورية، وتولى عدة مناصب دبلوماسية وقانونية وعلمية، وله مؤلفات عديدة سياسية وقانونية واقتصادية باللغتين العربية والأجنبية.

يرمى الكتاب إلى بعث الأمل والتفاؤل ورفض اليأس في نفوس أجيال أممنا العربية لمستقبل مشرق يؤسس على جهود وأعمال أبناء هذه الأمة ومواجهتهم للصعاب والتحديات خلال المرحلة القادمة من النظام الدولي الجديد. مقتدين بقياداتنا العربية المخلصة.

الكتاب

Bibliotheca Alexandrina



0211126

دار المستقبل العربي